حوار الفكر

80-79 حزيران 2025

السنة الحادية والعشرون ■ محرم 1446

HIWAR ALFIKR

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

الاقتصاد العراقي من الريع الى الندرة

النفقات العامة والمضاعف المالي في العراق: هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي من ارتفاع النفقات الحكومية؟

ثقافة الإلغاء: سلطة جديدة في عصر الكراهيات

الدكتور طورهان المفتي: جدل اللامركزية في العراق: النجاح بتريث

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار
I.I.D

صدر عن المعهد العراقي للحوار

الحقيبة الدبلوماسية

لـ: د. كرار أنور البديري

صدر عن المعهد العراقي للحوار

تفاضل القوى

لـ:

د. منعم صاحي العمار و د. عباس راضي العامري

حوار الفكر

+964 773 019 7635
+964 772 997 3147
العراق ، بغداد ، الجادرية - شارع الوزراء
Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq
head@hewariraq.com
office@hewariraq.com
www.hewariraq.com

السنة الحادية والعشرون ▪ العدد 79-80 ▪ محرم 1446▪ حزيران 2025

المشرف العام
الشيخ د.همام باقر حمودي

رئيس التحرير
عباس راضي العامري

مدير التحرير
علي عبد الهادي المعموري

المعهد العراقي للحوار:

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للأحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها.

الترجمة
قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
- معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦
- جميع الحقوق محفوظة
- لايحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان إدارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة دون ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

محتويات العدد

افتتاحية العدد

من السياسة الى الاقتصادشرق ملتهب وتغيرات عاصفة
6

ملف العدد

الاقتصاد العراقي من الريع الى الندرة

مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية: العراق نموذجا
20

البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي - مصيدة هدر الريع
43

الاقتصاد العراقي وسبل التوظيف الإيجابي للمتغيرات الإقليمية الراهنة: رؤية مستقبلية في أولويات الإصلاح والترشيد
58

النفقات العامة والمضاعف المالي في العراق: هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي من ارتفاع النفقات الحكومية؟
94

لقاء العدد

الدكتور طورهان المفتي:
جدل اللامركزية في العراق: النجاح بتريث
99

شؤون عراقية

الدبلوماسية الشعبية في عصر الاعلام الدولي المتغير 108

إسهام البناء الاجتماعي في ترسيخ الاستقرار الوطني في العراق 122

الحنث باليمين الدستوري لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وتغييب للرادع القانوني 132

العراق وأزمة التطرف... قراءة في جهود المواجهة 135

عربي ودولي

نهاية القرن الأمريكي الطويل: ترامب ومصادر القوة الامريكية
149

ندوة

ندوة روسيا 2025: حرب روسيا ضد أوكرانيا – الاتجاهات والدروس المستفادة
171

كتاب

ثقافة الإلغاء: سلطة جديدة في عصر الكراهيات
157

«الاقتصاد السياسي للعراق: استعادة التوازن في مجتمع ما بعد الصراع»
165

من السياسة الى الاقتصاد
شرق ملتهب وتغيرات عاصفة

• مدير التحرير

تمر المنطقة ربما بأخطر أزمة وجودية تواجهها منذ قرن من الزمان، أزمة تكاد ان تعصف باستقرار دول الاقليم كلها، وتهدد وجود دول المنطقة وكياناتها، فالعدوان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية في إيران ليس عدوانا على دولة واحدة، وليس مجرد حرب بين دولتين، بل هو صدام بين مبدأين حضاريين، واعتداء ستكون له تداعيات جيوسياسية تعصف بالمنطقة ككل، ولا تبقي ساكن على حاله، ولا دولة على حدودها، ولا مجتمع على تركيبته.

في الوقت الذي كانت الدول الإسلامية ومجتمعاتها متراخية فيما يخص القضية الفلسطينية، بحكم أن المحور الذي رعته إيران نهض بالواجب كفائيا، وتحمل عبء مواجهة غطرسة الكيان وتهوره في فهم وإدراك موقعه التاريخي الهزيل، بين أمة ودول تحمل كل واحدة منها تاريخا ألفيا في الإسلام، يرتكز على الاف من السنين الحضارية التي سبقت الإسلام، وعلى مجتمعات معتزة بذاتها، غير قابلة لغطرسة كيان عمره اقل من عمر قادة الدول المحيطة به، وتشعر بسخط عارم على ما يحصل في غزة، وعلى أوضاع المجتمعات الإسلامية والعربية بشكل عام، من مشاكل في الاستقرار، وتردٍ في الخدمات، وقمع للحريات، ومشاكل في التحول الديمقراطي.

كل هذا يمضي في ظل ظروف اقتصادية معقدة، مع انكماش اقتصادي عالمي، واستنزاف للموارد الدولية في الحروب، بشكل خاص الحرب في أوكرانيا وتداعياتها، ناهيك عن الوحشية المنصبة على غزة، وصولا الى العدوان على إيران، بشكل عام، هذه الأمور قادت منذ أشهر سبقت الاعتداء الى الانكماش العالمي، وتهدد اسواق النفط، واهتزاز موارد الدول التي تعاني من مشاكل الاقتصاد الريعي، والعراق في طليعتها للأسف.

والملاحظ في ذات السياق أن الحديث عن ظهور قطبية جديدة لم يثبت لحد الان، فالدول المعول عليها في هذا الاستقطاب لم تتحرك لحد الان لتدارك العبث الجيوسياسي الحاصل عالميا، ولم تستطع السيطرة على الاقتصاد الذي تتلاعب به الولايات المتحدة بمفردها على المستوى العالمي، مما يعني الحاجة إلى المزيد من التحليل ومحاولة الفهم لما يحدث على المستوى الدولي من تغير مأمول، فالاقتصاد العالمي متعثر، والتغير لا يزال حلما لم يتم توفير العناصر الكافية لتحويله الى حقيقة، كل هذا دون نكران ان العدائية الامريكية الحاصلة اليوم، وشعار ترامب عن أمريكا أولا إنما يسير ضمن خوف امريكي من تهديد القرن الأمريكي الحاضر، وزعزعة هيمنة الولايات المتحدة على العالم.

كذلك صار واضحا أيضا ان محاولة شراء الاستقرار من القوة الأكبر لم يعد مجديا، وغير قابل للتحقيق بالصيغة التي سار عليها خلال العقود الماضية، فالحروب لم تتوقف، والمشاكل الإقليمية في قلب العالم الملتهب في الشرق الأوسط لا تزال تنذر بأن تعصف بالجميع، والاقتصاد هذه المرة لن يكون قادرا على كبح جماح السياسة، كما رأينا، ونعيش في هذه الأيام العصيبة.

بكل الأحوال، اكتمل هذا العدد للنشر مع بداية العدوان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية في إيـران، ولم يكن بمقدورنا أن نتدارك الحديث عن هذه الازمة العدوانية وآثارها القادمة على العراق والمنطقة، ناهيك عن صميم الروح العدوانية التي تؤطرها وتشكل جوهر معناها.

إن مـآلات هـذا الـعـدوان لن تقتصر على ايـران وحلفاءها وحسب، بل ستمتد نارا الى المجتمعات الإسلامية،تنذربمديعصفبالحكومات والمجتمعات، يندد بالتخاذل الإسلامي والعربي، وينذر عن تنامي الغطرسة الصهيونية تجاه الدول الإسلامية، وبشكل واضح بدأت نذر هذا الإحساس تلوح في باكستان وتركيا مثلا، ولو اقتصر الامر على سلوك سياسي منظم كما هو الحال في هاتين الدولتين المهمتين لكان الامر هينا، ولكن الخوف كل الخوف من مد متطرف يتخذ من الاحداث ذريعة يعصف بها بالحكومات، والمجتمعات الإسلامية، والأقليات الدينية والمذهبية على حد سـواء، لندخل في دوامـة قادمة من الاضطرابات المحلية في الإقليم، وحروب أهلية، ونزاعات حدودية وموجات نزوح عارمة.

مع ذلـك، فقد سبق لحوار الفكر أن ساهمت بتقديم رؤية مبكرة عما يمكن ان يحدث في المنطقة، وما ينال العراق والجمهورية الإسلامية من عدوان، وفي السياق ذاته، فإن هذا العدد بذاته حمل في غضونه رؤى مبكرة عن موضوع بالغ الخطورة، ونعني به الاقتصاد العراقي، حيث جاء هذا العدد بملف عنوانه الاقتصاد العراقي من الريع الى الندرة، لننذر بخطر التحولات القادمة وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، ولنا ان نزعم أن بعض الرؤى الاستشرافية التي وردت في الملف قد بدأت نذر تحققها تلوح في الأفق.

في السياق ذاتـه، ولارتـبـاط مشكلة الريع في العراق بفلسفة إدارة الدولة وطريقة تخصيصها لمواردها، حرصنا في هذا العدد على اللقاء بواحد من أكثر المعنيين بموضوع اللامركزية في العراق وهو الدكتور طورهان المفتي، وزير الدولة لشؤون المحافظات الأسبق، والمسؤول عن ملف المياه والعلاقات المائية الثنائية، وتحدثت حوار الفكر مطولا معه حول هذين الملفين الشائكين.

وسيجد القارئ تنوعا في مواد العدد، من المواد القانونية الى السياسية والاجتماعية وسواها، مع ترجمة تتناغم مع ما تطرقنا له هنا في الافتتاحية، على أمل ان نلتقي في العدد القادم مع دحر العدوان، وسلام يعم على المنطقة وبلدنا.

ملخص العدد

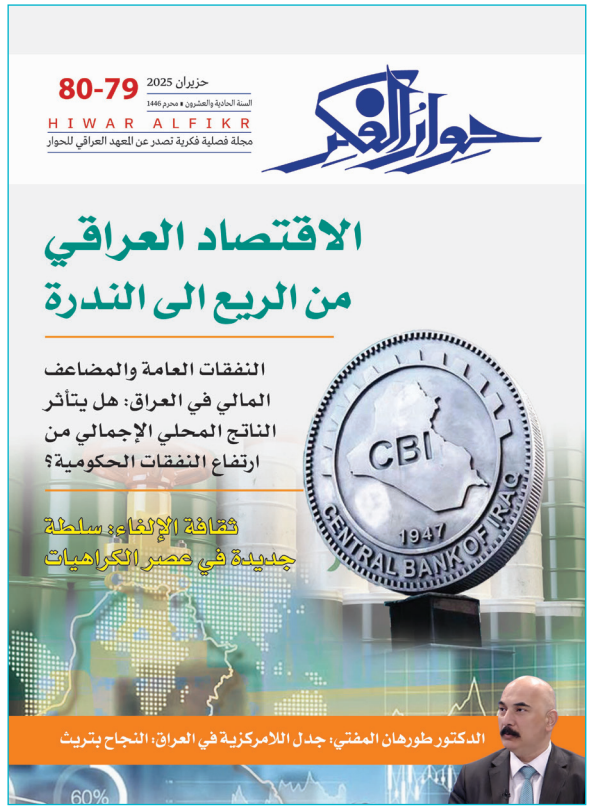

"مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية: العراق نموذجاً" أ. د. أحمد عدنان كاظم الكناني:

يتناول البحث إشكالية مستقبل الموارد في الدولة الريعية، خصوصاً في العراق، في ظل تراجع القدرة على الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. يسلّط الكاتب الضوء على المخاطر البنيوية المرتبطة بالاقتصاد الريعي، ومنها غياب التنويع، وانخفاض الاستثمار في القطاعات المنتجة، وانعدام الحوافز المؤسسية للإبداع والتجديد، بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة أمام تقلبات أسعار النفط.

يركز البحث على التحديات التي تواجه الدول الريعية، وعلى رأسها العراق، والتي تشمل ضعف الإدارة، وتضخم الجهاز البيروقراطي، وتفشي الفساد، وتراجع الكفاءة الإنتاجية. ويرى أن هذه التحديات تتفاقم في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية، خاصة في أوقات الأزمات مثل تراجع أسعار النفط أو اندلاع النزاعات. ويؤكد أن تجاوز هذه المرحلة يتطلب التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج المتنوع.

يناقش الباحث مفهوم "الإدارة المبتكرة" بوصفها ضرورة ملحة لتحقيق كفاية الموارد غير النفطية، وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري، وتنويع الشراكات الاستثمارية، وتطوير البنى التحتية، والتحول نحو اقتصاد المعرفة. كما يشير إلى أهمية الحوكمة الرشيدة والشفافية، وضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة.

- يطرح البحث مجموعة من السياسات والمبادرات التي يمكن أن تسهم في التحول الاقتصادي المنشود، مثل:
- تقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة.
- تفعيل الاستثمار في الزراعة والصناعة والخدمات المعرفية.
- إطلاق مشروعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.
- دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز نظم التعليم والتدريب المهني لتلائم احتياجات السوق.
- تأسيس صناديق سيادية تضمن حفظ ثروات الأجيال القادمة.

ويبرز الباحث أن مستقبل العراق الاقتصادي يتوقف على مدى نجاحه في إدارة وتنمية موارده غير النفطية، مع أهمية تفعيل دور المؤسسات الرقابية للحد من الفساد وتوجيه الإنفاق نحو التنمية وليس

الاستهلاك. ويؤكد أن الدولة العراقية تمتلك الإمكانات الجغرافية والبشرية والمادية لتكون مركزاً استثمارياً إقليمياً، خاصة مع المبادرات الحكومية مثل "طريق التنمية"، وخطط 2024-2028 لتنويع الاقتصاد.

كما يستعرض البحث سيناريوهات مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، من بينها:

- تحقيق أمن اقتصادي متعدد المجالات عبر صناديق الاستثمار السيادية.
- خلق فرص عمل نوعية تعتمد على الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الابتكار ورفع تصنيف العراق في مؤشرات الشفافية والكفاءة.
- تنمية القطاع الخاص وتقوية الشراكات مع المجتمع المدني.

ويختم الباحث بتوصيات عملية، منها: استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد، إنشاء مراكز بحوث متخصصة، تطوير التعليم المهني، وتطبيق مفاهيم الحوكمة الذكية. ويؤكد أن الاستدامة لا تتحقق إلا من خلال مغادرة النمط الريعي وإرساء دعائم اقتصاد متنوع قادر على الصمود في وجه الأزمات.

"البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي – مصيدة هدر الريع" للباحث ميثم العيبي إسماعيل:

يتناول البحث قضية البطالة المقنعة في العراق بوصفها ظاهرة هيكلية متجذرة في الاقتصاد الريعي، حيث تُعد أحد أكبر مظاهر الهدر في الموارد البشرية والمالية. البطالة المقنعة تُعرّف بأنها وجود أفراد في سوق العمل يتقاضون أجوراً دون أن تكون لهم مساهمة إنتاجية فعلية، أو أن إنتاجيتهم هامشية أو معدومة، بحيث أن الاستغناء عنهم لا يؤثر على الناتج العام، بل قد يكون مفيداً.

يركّز الباحث على أن هذه الظاهرة تتفاقم في الدول الريعية، ومنها العراق، نتيجة التوظيف المبالغ فيه في القطاع العام لأغراض سياسية أو اجتماعية، وليس بناءً على الحاجة الفعلية أو الكفاءة. هذا أدى إلى تضخم في الجهاز الحكومي، وزيادة في النفقات التشغيلية، دون انعكاس إيجابي على الإنتاج أو التنمية. كما يشير إلى أن البطالة المقنعة تضعف القطاع الخاص بسبب مزاحمة الدولة له على اليد العاملة، وتشجع على ثقافة الركون إلى الوظيفة العامة.

يتناول البحث التعاريف المختلفة للبطالة المقنعة، ويبيّن أنها تختلف عن البطالة الصريحة، إذ يعمل الشخص فعلياً ولكن دون مردود حقيقي، أو يعمل في وظيفة أقل من مستواه العلمي أو المهاري. ويستعرض الأنواع الأخرى للبطالة (الدورية، الاحتكاكية، الموسمية) ليضع البطالة المقنعة في موقعها من حيث الخصائص والآثار.

في محور خاص، يعرض الباحث العلاقة بين البطالة المقنعة والاقتصاد الريعي، ويرى أن العراق – نتيجة اعتماده شبه الكامل على النفط – تحوّل إلى دولة تتوسع في التوظيف الحكومي بلا إنتاج حقيقي. ويُظهر ذلك من خلال المقارنة بين عدد العاملين في القطاع العام ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتضح الفجوة الكبيرة التي تعكس ضعف الإنتاجية.

كما يُقدّم البحث تحليلاً كميًا لحجم البطالة المقنعة في العراق بين 2003 و2020 باستخدام منهجيتين:

- نسبة العاملين ذوي المردود المنخفض (30% من العاملين تقريبًا).
- الفجوة بين مساهمة القطاعات في التوظيف ومساهمتها في الناتج المحلي.
- تشير النتائج إلى تزايد خطير في معدلات البطالة المقنعة، من 24% عام 2003 إلى أكثر من 57% عام 2020. ويتضح أن القطاع الخدمي الحكومي هو الأكثر استيعاباً لهذه البطالة، بينما لا تعاني القطاعات الرأسمالية مثل النفط منها بشكل كبير.

ويخلص الباحث إلى أن هذه الظاهرة أدت إلى ضعف كفاءة الإنفاق العام، إذ تذهب أغلب الموازنة نحو الرواتب بدلاً من الاستثمار في التعليم والصحة

والبنية التحتية. كما تؤدي البطالة المقنعة إلى ضعف في العدالة الاجتماعية، وترسيخ مفاهيم الريع، وتآكل القيم الإنتاجية في المجتمع.

في الخاتمة، يوصي الباحث بإصلاحات جذرية، منها: تقييد التوظيف الحكومي، تحفيز القطاع الخاص، تطوير سوق العمل، اعتماد سياسات ضريبية عادلة، وتحويل الموارد نحو مشاريع إنتاجية. ويرى أن معالجة البطالة المقنعة تبدأ من كسر الحلقة الريعية وتنويع الاقتصاد العراقي ليعتمد على قاعدة إنتاجية حقيقية.أسفل النموذج

"الاقتصاد العراقي وسبل التوظيف الإيجابي للمتغيرات الإقليمية الراهنة: رؤية مستقبلية في أولويات الإصلاح والترشيد" للباحث محسن حسن:

في ظل تحديات الاقتصاد العالمي، يتناول البحث مستقبل الاقتصاد العراقي، مركزًا على كيفية توظيف المتغيرات الإقليمية لصالح التنمية والإصلاح الاقتصادي. يبدأ بتشخيص الأزمات البنيوية المتراكمة في العراق منذ 2003، مثل الفساد، التبعية للنفط، مركزية القرار، وتضارب السياسات، معتبراً أن الاقتصاد العراقي ظل ضحية لمعادلات سياسية داخلية وصراعات إقليمية أضرت بمؤسساته وفرص إصلاحه.

يؤكد الباحث أن العراق يمتلك فرصة تاريخية نادرة لإعادة هيكلة اقتصاده بفضل مجموعة متغيرات إقليمية إيجابية، منها: التقارب الإيراني-السعودي، المصالحة الخليجية، تحسن العلاقات التركية-العراقية، وانسحاب نسبي للاهتمام الأميركي من الشرق الأوسط، يقابله صعود للدورين الصيني والروسي. هذه التحولات تتيح للعراق الانخراط في شراكات إقليمية جديدة، والاستفادة من التوازن الجيوسياسي في ترسيخ إصلاحاته الاقتصادية.

يشير البحث إلى أن حكومة محمد شياع السوداني تبدو أكثر قدرة على التفاعل مع هذه المتغيرات، ما يمنحها فرصة للاستفادة من المناخ السياسي الهادئ نسبيًا لإطلاق إصلاحات اقتصادية حقيقية. ويشدد الباحث على ضرورة الانتقال من نمط الإصلاحات المجتزأة والمتقطعة إلى إصلاح شامل ومترابط يستهدف إصلاح البيئة السياسية والأمنية بالتوازي مع الإصلاح الاقتصادي.

تتضمن أولويات الإصلاح - كما يقترحها البحث - خمسة محاور رئيسية:

- تحقيق بيئة سياسية مستقرة عبر كسر معادلة المحاصصة، إصلاح النظام الحزبي، واستعادة الثقة بين المجتمع والدولة، خاصة من فئة الشباب.
- ضبط البيئة الأمنية بإصلاح القطاع الأمني، إنهاء المظاهر المسلحة غير الرسمية، ومكافحة تهريب الموارد، بما يوفّر أرضية آمنة للاستثمار والتنمية.
- تفكيك الطائفية السياسية عبر خطاب إعلامي وطني، وتوظيف التنوع المجتمعي في خدمة الوحدة الوطنية، لا الانقسام.
- تحرير القرار السيادي من التدخلات الإقليمية والدولية، بما يعيد للعراق استقلاليته في قراراته الاقتصادية والخارجية.
- تفعيل الشراكات الإقليمية الاقتصادية لا سيما مع السعودية والخليج، في مجالات الطاقة، الربط الكهربائي، السياحة، التجارة، والتكامل الصناعي، مستفيداً من الخبرات الخليجية في تنمية القطاعات غير النفطية.

يرى الباحث أن هذه الإصلاحات ممكنة التحقق إذا ترافقت مع رؤية وطنية موحدة، وانفتاح اقتصادي عقلاني، بعيد عن التبعية، مستفيد من الثقل الجيوسياسي للعراق وموقعه الاستراتيجي كممر للطاقة والتجارة.

ويحذر من أن إهدار هذه الفرصة سيعيد العراق إلى دوامة العجز الريعي، والانقسام السياسي، ويضيع ما تبقى من ثقة المجتمع في الدولة. عليه، لا بد من خطة إصلاح وطني شاملة، متدرجة، واقعية، تدمج المجتمع في مشروعها، وتضع الاقتصاد العراقي على سكة الانتقال من اقتصاد الأزمة إلى اقتصاد الاستقرار والنمو المستدام.

النفقات العامة والمضاعف المالي في العراق: هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي من ارتفاع النفقات الحكومية، أ. د. سلام جبار شهاب

يهدف هذا البحث، الذي أعده أ.د. سلام جبار شهاب، إلى دراسة تأثير النفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال تحليل المضاعف المالي. يُعرف المضاعف المالي بأنه نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلى التغير في الإيرادات الضريبية أو الإنفاق الحكومي، وهو عامل مهم لفهم كيفية توجيه سياسات الإنفاق الحكومي لتحقيق التعافي الاقتصادي والأهداف التنموية.

تعتمد فكرة المضاعف المالي على مفهوم "الميل الحدي للاستهلاك" (MPC) الذي قدمه الاقتصادي جون مايناردكينز. يقيس الميل الحدي للاستهلاك الزيادة في إنفاق المستهلكين مقارنة بالادخار، وذلك نتيجة لزيادة دخل الفرد أو الأسرة أو المجتمع. وتشير الحقائق الاقتصادية إلى أن الأسر ذات الدخل المنخفض تميل إلى أن يكون لديها ميل حدي للاستهلاك أعلى، حيث تنفق معظم دخلها على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة، بينما تنخفض هذه النسبة لدى الأسر ذات الدخل المرتفع. تفترض نظرية المضاعف المالي أنه إذا كان الميل الحدي للاستهلاك الإجمالي لبلد ما أكبر من الصفر، فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي، وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ بسبب تفاوتات الدخل.

يتم حساب المضاعف المالي باستخدام صيغة تتضمن الميل الحدي للاستهلاك، ومعدل الضرائب، والميل الحدي للاستيراد. ومع ذلك، في حالة العراق، نظراً لشح البيانات الدقيقة وغير المصنفة حول الضرائب وميول الاستيراد، يتم اللجوء إلى معادلات أبسط لحساب المضاعف المالي، مثل 1/ (1-MPC). يُلاحظ أن العراق كدولة أحادية العائد وذات انكشاف عالٍ على الخارج (ميزان تجاري يعتمد على الاستيرادات وضعف في المنتجات المعدة للتصدير وضعف القاعدة الإنتاجية) يتطلب دقة عالية في هذه الحسابات. وعلى الرغم من محاولة البعض حصر دوال ومتغيرات متعددة للوصول إلى قيمة المضاعف الحقيقية، إلا أن ضعف البيانات المتاحة وصعوبة تحويل المؤشرات إلى معطيات رقمية يعيق هذه العملية. يعتمد البحث على البيانات الحكومية الرسمية من هيئة الإحصاء، والبنك المركزي العراقي، ووزارة المالية.

تشير البيانات المتاحة حول النفقات العامة الحكومية والناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2003 إلى 2023 إلى أن المضاعف المالي في العراق حتى عام 2012 كان يقترب من 1%، مما يعني أن كل 100 دولار تنفقها الحكومة تولد مضاعفاً بقيمة 1 دولار. ولكن بعد عام 2014، بدأ المضاعف يتجه نحو التباطؤ والانحدار، مسجلاً 0.5 ثم 0.5-، مما يشير إلى أن النفقات العامة لم تعد قادرة على توليد أي مضاعفات مالية. استمر هذا الوضع حتى عام 2023، حيث تراوح المضاعف المالي بين 0.2 و 1.15% من إجمالي النفقات الحكومية العامة.

يلعب المضاعف المالي دوراً في تقدير التأثير الكلي للتغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب على الاقتصاد. وفي العراق، ونظراً لأن الضرائب تمثل مصدراً ضئيلاً لتمويل الحكومة، فإن التركيز ينصب على المضاعف المالي الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي. تشير النسب العالية للاستيرادات والادخار غير الرسمي إلى احتمالية أن يكون المضاعف ضئيلاً. هذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي في العراق يتلاشى تأثيرها بسرعة، حيث تترك الأموال البلاد للاستيرادات أو تتجه نحو الادخار، مما يحد بشكل كبير من فعالية السياسة المالية في تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية. في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، وفي الظروف الطبيعية، يمكن للنفقات الحكومية أن تخلق مضاعفاً يعادل أو يتجاوز النفقات، مما يدل على كفاءة اقتصادية. أما إذا كان المضاعف أقل من 1، فهذا يشير إلى ضعف تأثير الإنفاق الحكومي، وهو ما ينطبق على الاقتصاد العراقي.

لتحسين المضاعف المالي في العراق، يقترح البحث عدة إجراءات هامة:

تحسين جودة البيانات وشفافيتها: يتيح ذلك تحليلاً سليماً ويزيد من فعالية الخطط والموازنات.

تحسين الإدارة الحكومية والكفاءة المؤسسية: يساهم ذلك في إعداد خطط وموازنات أكثر فعالية.

تقليل الاعتماد على الموارد الريعية: أدت هذه الموارد في كثير من الأحيان إلى تراجع المضاعف المالي.

إعداد خطة استراتيجية لتقليل الاعتماد على الاستيرادات: تزيد الاستيرادات من الانكشاف الاقتصادي وتعيق دورة الدخل المحلية، مما يؤدي إلى تسرب العملة الصعبة وعدم القدرة على خلق دورات اقتصادية محلية كفؤة.

توفير قاعدة إنتاجية مرنة ومتماسكة وكفؤة: يجب أن تكون قادرة على منافسة المستورد وتنشيط الطلب المحلي على العمالة وعناصر الإنتاج، مما يساعد على الاحتفاظ بالأموال محلياً.

خلق نظام مصرفي كفؤ: يشجع المواطنين على الاحتفاظ بأموالهم في المصارف بدلاً من الاكتناز أو الادخار غير الرسمي، ويوفر تمويلات لتعزيز القاعدة الإنتاجية ودورة الدخل المحلية، بدلاً من الأدوار الحالية التي تقوم بها المصارف الخاصة في توفير السيولة للأنشطة التجارية الخارجية وتغطية الاستيرادات.

الدبلوماسية الشعبية في عصر الاعلام الدولي المتغير، د. علي حسن هويدي

يسلط هذا البحث الضوء على أهمية الدبلوماسية، كونها فن التفاوض والتمثيل السياسي للدولة في شؤونها الخارجية مع الدول الأخرى. وتُعرف الدبلوماسية الشعبية بأنها أحد أشكال الدبلوماسية الحديثة التي تبلورت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1965. ومنذ ذلك الحين، تبنت العديد من وزارات الخارجية حول العالم هذا المصطلح لوصف أنشطتها الموجهة نحو الشعوب الأجنبية.

الدبلوماسية الشعبية هي نتاج لتطور الفكر الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وبرزت أهميتها في العقدين الأخيرين مع إدراك الدول لحاجتها إلى تحسين صورتها الخارجية وإقناع الرأي العام الأجنبي بقيمها وسياساتها. وقد ساهم في ظهورها عوامل مثل انتشار الشفافية والديمقراطية، وثورات الاتصال والمعلومات، وبروز لاعبين جدد في العلاقات الدولية ك المنظمات غير الحكومية. تهدف الدبلوماسية الشعبية إلى تصحيح الصور النمطية السلبية وبناء علاقات دائمة ومباشرة مع الشعوب الأخرى والقوى المؤثرة فيها.

على عكس الدبلوماسية التقليدية التي تركز على العلاقات الرسمية بين الحكومات، فإن الدبلوماسية الشعبية تستهدف التأثير على الشعوب الأجنبية والرأي العام من خلال التواصل المباشر، ويبرز فيها الفاعل غير الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. تتميز الدبلوماسية الشعبية بكونها علنية، وتخاطب الجماهير لتبادل المعرفة وبناء الصور الذهنية، وتكون أنشطتها متاحة لوسائل الإعلام والإنترنت. ولا تهدف إلى عقد اتفاقيات أو معاهدات سرية.

يشير البحث إلى أن الدبلوماسية الشعبية تعني فن التفاوض والتمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية. وتعتبر عملية تواصل مستمرة تاريخياً بين الدول لتبادل المعرفة وإثراء الثقافات. كما تعرف بأنها عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر خارج الحدود الإقليمية عبر وسائل جديدة مثل الإعلام، المؤتمرات، المنظمات الدولية والمهنية، ورجال العلم والثقافة والدين، بهدف تشكيل الرأي العام الدولي. وتركز الدبلوماسية الشعبية على إقناع قادة الرأي أو شرائح محددة من الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بميزات فكرة معينة أو موقف سياسي محدد، للتأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية. كما تسعى

لتبادل وجهات النظر، وتوضيح أو تعديل الصياغة في المفاوضات، ومراجعة المواقف السياسية، وبناء العلاقات الثنائية أو التحالفات.

يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم وأهداف الدبلوماسية الشعبية، من خلال تحليل وتفسير الطروحات والآراء المنشورة. ويشير إلى أن ممارسة الدبلوماسية الشعبية سبقت ظهور المصطلح بسنوات عديدة، حيث يميل الإنسان بطبعه لنقل ثقافته ومعتقداته للتأثير في الآخر. أمثلة تاريخية تشمل تعامل التجار المسلمين الأوائل في جنوب شرق آسيا، وظهور الاتحادات الدولية في القرن التاسع عشر، وتأثير الطباعة في نشر الأفكار والثقافة كما فعل نابليون بونابرت.

تتكون الدبلوماسية الشعبية من خمسة عناصر رئيسة: الاستماع لفهم الشعوب المستهدفة، والبث الدولي عبر وسائل الإعلام المختلفة ، والتبادلات الفردية لخلق حوار وتفاهم ، والدبلوماسية الثقافية لجذب الاهتمام من خلال إبـراز ثقافة الـدولـة ، والمناصرة لكسب الدعم والتأييد لقضايا الدولة عبر شرح سياساتها ومصالحها للشعوب الأجنبية.

الدبلوماسية الشعبية لا تحل محل الدبلوماسية التقليدية، بل تتكافل معها وتهدف إلى "تهيئة البيئة المناسبة" لتحقيق أهداف الدبلوماسية التقليدية. هي محاولة لإدارة البيئة الدولية من خلال التعامل مع الشعوب الأجنبية، وتعتمد على النشاط البشري لتغيير المفاهيم والوظائف الاجتماعية وتحقيق أهدافها. تساند الدبلوماسية الشعبية الدبلوماسية الرسمية وتدعم المصالح العليا للدولة، وتسعى لتغيير قناعات الشعوب والمجتمعات الأخرى نحو الإيجابية، وتأسيس مشتركات معنوية مجتمعية تخدم التواصل بين الشعوب.

تعد وسائل الإعلام الدولية أداة رئيسية لتعزيز القوة الناعمة للدول. وتركز القوة الناعمة، حسب جوزيف نـاي، على الـقـدرة على التأثير من خلال الجذب بدلاً من الإكراه. الدبلوماسية الشعبية هي أداة للقوة الناعمة التي تسعى الدول من خلالها لنشر قيمها ونظمها وثقافتها وجذب شعوب العالم بأساليب إقناعية. حدد ناي ثلاثة أبعاد للدبلوماسية الشعبية: التواصل اليومي لشرح القرارات السياسية، والاتـصـال الاستراتيجي لتطوير حـملات مرتبطة بالسياسة الحكومية، وتطوير العلاقات الدائمة مع الأفراد الرئيسيين عبر المنح الدراسية والتبادلات. تشمل أدوات الدبلوماسية الشعبية وسائل الإعلام، والجهات غير الحكومية (كالمنظمات والنقابات)، والمبعوثين إلـى الـخـارج من ذوي التخصصات المختلفة، والمنظمات الدولية، والوسائل الثقافية.

اسهام البناء الاجتماعي في ترسيخ الاستقرار الوطني في العراق، د. علي مراد النصراوي

يتناول هذا البحث أهمية البناء الاجتماعي في ترسيخ الاستقرار الوطني في العراق، ويؤكد على أن التنوع الاجتماعي والديني والثقافي في العراق يمثل ميزة يمكن توظيفها بشكل إيجابي. ويرى الباحث أن المشكلة تكمن في التوظيف غير الصحيح لهذا التنوع، مثل الاستغلال السياسي والديني، مما يستدعي وجود قيادة عراقية متزنة تعمل على توحيد السكان والحفاظ على النسيج الاجتماعي المتين. فكما تحولت بلاد سومر من دويلات متنازعة إلى إمبراطورية عظيمة بفضل الاتحاد، فإن قوة العراق تكمن في اتحاد سكانه وتوجيه طاقاتهم نحو البناء والإبداع، بينما ضعفهم يكمن في التفرق والانقسام والصراع.

يُعدّ البناء الاجتماعي أحد الركائز الأساسية في تعزيز وحدة المجتمعات واستقرارها، لما يحمله من أبعاد ثقافية وقيمية تعكس هوية الأفراد والجماعات داخل الوطن. وفي السياق العراقي، تبرز أهمية البناء

الاجتماعي بوصفه عاملاً محورياً في ترسيخ الاستقرار الوطني، خاصة في ظل التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي شهدها العراق. فالقوة الكامنة في التماسك الاجتماعي، بما يشمله من روابط مشتركة وقيم متفق عليها، تعد محركاً أساسياً للنهوض بالمجتمع وتجاوز الأزمات.

يركز البحث على دور البناء الاجتماعي في تعزيز الاستقرار الوطني من خلال عدة جوانب. فهو يعزز الانتماء الوطني من خلال تنمية وعي الأفراد بمسؤوليتهم تجاه الوطن، مما يدفعهم للمشاركة الفعالة في بناء الدولة وحمايتها. كما يعمل على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، من خلال القيم المشتركة والموروثات الثقافية التي توحد أفراد المجتمع فوق الاختلافات الفرعية، وتبرز أهمية التسامح والتعايش. ويساهم البناء الاجتماعي في دعم التنمية الشاملة، حيث يوفر البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، ويشجع على الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين جودة الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في بناء السلم الاجتماعي وتقليل حدة النزاعات، من خلال ترسيخ مبادئ التفاهم والحوار والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع، ومعالجة أسباب الصراعات وتأكيد مبدأ المواطنة المتساوية.

ويتناول البحث الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز البناء الاجتماعي في العراق، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب جهوداً متعددة الأوجه من الحكومة والمجتمع المدني والأفراد. ومن هذه الآليات: ترسيخ التعليم وتعزيز الثقافة الوطنية الجامعة. فالمناهج التعليمية ووسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في غرس قيم المواطنة والانتماء، وتوضيح المخاطر الناجمة عن الانقسامات. كما أن دعم الحوار والمصالحة المجتمعية يسهم في معالجة آثار الصراعات السابقة وبناء الثقة. وتمكين منظمات المجتمع المدني وتقوية دورها في الوساطة وتوفير الخدمات الاجتماعية يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

ويشير البحث إلى أن المؤسسات الدينية والأسرية تلعب دوراً محورياً في صياغة القيم وتوجيه سلوك الأفراد نحو الصالح العام. فالمؤسسات الدينية يمكن أن تساهم في تعزيز التسامح والاعتدال، بينما الأسرة هي نواة المجتمع الأولى التي تغرس القيم الأساسية. كما يشدد على ضرورة بناء نظام حكم رشيد يتسم بالعدالة والشفافية ويضمن حقوق المواطنين ويحارب الفساد.

في ختام البحث، يؤكد على أن تقوية البناء الاجتماعي لا تمثل مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية لضمان مستقبل أكثر أمناً واستقراراً للدولة العراقية. ويوصي البحث بتعزيز الثقافة الوطنية الجامعة من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام، ودعم مبادرات المصالحة المجتمعية، وتمكين منظمات المجتمع المدني، وتطوير المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وتفعيل المؤسسات الصحية لمعالجة المشكلات وتحسين الرعاية الصحية.

الحنث باليمين الدستوري، د. محمد العبدلي

ناقش هذا البحث قرار رئاسة مجلس النواب العراقي بتاريخ 2025/1/21 بالموافقة على تعديل قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016. أُقر هذا التعديل كجزء من اتفاق سياسي رافق تشكيل الحكومة الحالية. ولتحقيق ذلك، ابتكرت رئاسة المجلس طريقة جديدة لتشريع القوانين، حيث اعتمدت تصويتاً واحداً لتمرير ثلاثة قوانين مثيرة للجدل: قانون العفو العام، قانون الأحوال الشخصية،

وقانون إعادة العقارات إلى أصحابها. وقد أثار هذا الأسلوب، الذي يُعد تحديثاً لطريقة "السلة الواحدة" في تمرير التشريعات، اعتراض بعض النواب.

قام هؤلاء النواب بالطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا، معتبرين هذا الأسلوب مخالفاً لأحكام دستور 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب رقم (1) لسنة 2022. كما طالبوا المحكمة بإصدار أمر ولائي بوقف تنفيذ تلك القوانين لحين صدور قرار نهائي من المحكمة الدستورية بشأن صحتها. واستجابت المحكمة لهذا الطلب وأصدرت الأمر الولائي ذي العدد (3 وموحدته 4و18و19و21/اتحادية/امر ولائي/2025) بتاريخ 2025/2/4. ويُنتظر الآن الحكم النهائي للمحكمة حول مصير هذه القوانين المطعون فيها.

يشير البحث إلى أن هذا الموقف من المحكمة الاتحادية قد أربك التوافق السياسي الذي رافق تشكيل الحكومة الاتحادية، والذي كان مشروطاً بتمرير بعض هذه القوانين. كما أن قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 استثنى جرائم الاتجار بالمخدرات بشكل عام من الشمول بالعفو العام، بينما شملها التعديل الأخير في حال كانت كمية المادة المخدرة المضبوطة لا تزيد عن (50) جراماً، بغض النظر عن الغاية من حيازتها. وقد منح قانون العفو السابق أيضاً لجنة يشكلها مجلس القضاء الأعلى سلطة تقديرية لإعادة التحقيق أو المحاكمة للمحكوم عليهم

العراق وأزمة التطرف.. قراءة في جهود المواجهة، أ. د. مثنى فائق مرعي

يهدف هذا البحث، الذي أعده أ.د. مثنى فائق مرعي، إلى قراءة في جهود مواجهة ظاهرة التطرف في العراق، مُركّزاً على خطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على المجتمعات والدول. يشدد البحث على أن مواجهة التطرف تتطلب مقاربات شاملة، لا تقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل تمتد لتشمل حواراً فكرياً وثقافياً ومعرفياً، مع التركيز على نشر أفكار التسامح واللاعنف وقيم العدل والمساواة والإخاء والتضامن بين مكونات المجتمع، واحترام الهويات الفرعية دون أن تطغى على الهوية الجامعة. ويُعد تحقيق السلام والتعايش السلمي هدفاً أساسياً، يتوقف نجاحه على وعي المجتمع والمؤسسات التي تمتلك آليات نبذ العنف وبناء السلام، ونجاحها في الانتقال من السلام الهش إلى السلام المستدام والتكامل الشامل للمجتمع وبناء الدولة الوطنية السليمة.

تُعرف ظاهرة التطرف بأنها المغالاة والغلو في الرأي أو الاعتقاد أو السلوك، والخروج عن الاعتدال والتوازن. يمكن أن تتجلى في مجالات سياسية، دينية، اقتصادية، أو اجتماعية، وتظهر في المبالغة الشديدة في الاعتناق والإيمان بآراء معينة، والتمسك بها حدّ التعصب والإنكار لأي آراء أخرى. يشير البحث إلى أن مفهوم التطرف يتسم بالنسبية، حيث يعتمد على مرجعية القيم والمبادئ والمعايير التي يقوم عليها المجتمع. ومع ذلك، هناك محاولات لتحديد ضوابط للتطرف، مثل الخروج عن الوسطية والاعتدال، والتعصب الشديد للرأي، وإلغاء الآخر، واستخدام العنف.

تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة التطرف في العراق، وتشمل عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وأمنية. من أبرز هذه العوامل:

عوامل سياسية: تمثلت في التهميش السياسي، وضعف مشاركة بعض المكونات في العملية السياسية، والمحاصصة الطائفية، وانتشار الفساد، واستمرار الصراع على السلطة.

عوامل اقتصادية: البطالة وارتفاع نسب الفقر، ضعف الخدمات الأساسية، وتراجع التنمية، مما يوفر بيئة خصبة لنمو التطرف.

عوامل اجتماعية: التفكك الاجتماعي، غياب العدالة الاجتماعية، الصراعات الطائفية، وتراجع دور المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة.

عوامل أمنية: ضعف الأجهزة الأمنية في بعض المراحل، انتشار السلاح غير المرخص، وغياب السيطرة الكاملة على الحدود.

عوامل دينية: استغلال الدين لأغراض سياسية، وتفسير النصوص الدينية بشكل متطرف، وانتشار خطاب الكراهية.

كان لأزمة التطرف في العراق تداعيات وآثار سلبية كبيرة على المجتمع والدولة. تجلت أخطر صورها في موجتين من العنف والإرهاب. الموجة الأولى بين عامي 2006-2007، والتي تمثلت في الصراع والاقتتال الطائفي، أدت إلى مقتل الآلاف من الأبرياء وتهجير الآلاف من العائلات، وتغيير التركيبة الديموغرافية للعديد من المناطق، واضطراب كبير في الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي. ثم كانت الموجة الأخطر عندما استولى تنظيم داعش على مناطق وأجزاء واسعة من البلاد، وطالت انعكاسات التطرف والإرهاب مختلف مكونات المجتمع العراقي.

وفي سياق جهود المواجهة، اتخذت الحكومة العراقية والمجتمع الدولي خطوات لمكافحة التطرف، شملت جوانب عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى جهود لمكافحة الفكر المتطرف. ومن أبرز جهود المواجهة:

المقاربة الأمنية: عمليات عسكرية واسعة النطاق للقضاء على التنظيمات الإرهابية، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

المقاربة الفكرية والثقافية: محاولات لمواجهة الفكر المتطرف عبر المؤسسات الدينية والتعليمية ووسائل الإعلام، ونشر قيم التسامح والاعتدال.

المقاربة الاجتماعية والاقتصادية: برامج لإعادة تأهيل المناطق المحررة، ودعم النازحين، وتوفير فرص العمل، ومعالجة أسباب الفقر والبطالة التي تغذي التطرف.

المقاربة القانونية: تشريع قوانين لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله.

يقترح البحث عدداً من المعالجات لمواجهة التطرف، منها: وضع سياسة وطنية لمكافحة التطرف، تفعيل دور المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية، اعتماد سياسات أمنية قائمة على أسس قانونية ومهنية عالية، والتعامل مع المجتمعات والأفراد على أساس تحديد المخطئ، وليس معاقبة الأسر أو الفئات الكاملة. يخلص البحث إلى أن أزمة التطرف في العراق نشأت نتيجة لعوامل متعددة ومتشابكة، وتطلبت جهوداً شاملة ومتضافرة لمواجهتها، مع التأكيد على أن الطريق إلى الاستقرار الدائم يتطلب معالجة شاملة لهذه الجذور.

ثقافة الإلغاء

يناقش البحث ظاهرة "ثقافة الإلغاء" (Cancel Culture) أو "ثقافة الاستدعاء" (Call-out Culture) التي برزت منذ عام 2014، خاصة مع تزايد الحملات عبر الإنترنت ضد شخصيات شهيرة على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُعرّف أنصار هذه الظاهرة بأنها شكل من أشكال النشاط القائم على العدالة الاجتماعية، يتضمن استدعاء السلوكيات غير المرغوب فيها ومحاكمتها، وقد يصل الأمر إلى الدعوة لمقاطعة العلامات التجارية أو الأفراد كنوع من "سلطة الرفض" الجديدة. على الجانب الآخر، يرى معارضوها أنها شكل من أشكال التنمر الجماعي، حيث يمكن أن تستهدف شركة أو فرداً دون إعطائهم فرصة كافية لشرح موقفهم أو الدفاع عن سلوكهم الحالي أو الماضي.

توضح الدراسة أن الأفراد المعروفين في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية هم الأهداف الأبرز لثقافة الإلغاء في السنوات الأخيرة. سواء كانت الدوافع وراء هذه الحملات تتعلق بمحتوى إعلامي نشروه، أو تصرفات مسيئة تجاه مشاهير آخرين، أو تصريحات مثيرة للجدل حول قضايا عامة. في جميع هذه الحالات، أصبحت المنصات الرقمية، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وفيسبوك وتويتر، هي الساحة الرئيسية التي تُشنّ فيها هذه الحملات.

تسلط الدراسة الضوء على تطور مفهوم "ثقافة الإلغاء" في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن بعض الأكاديميين يفضلون مصطلح "ثقافة الاستدعاء" للإشارة إلى ظاهرة تنامي استخدام وسم (هاشتاغ) "#" على منصات التواصل الاجتماعي لفضح السلوكيات السلبية للأفراد أو الجماعات. وتشير إلى أن هذا المفهوم يعود في جذوره إلى المجتمعات الأفريقية الأمريكية في الولايات المتحدة، حيث كان يُستخدم لفضح السلوكيات التي تتعارض مع قيم المجتمع. ومع تطور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، توسع نطاق هذه الظاهرة لتشمل قضايا اجتماعية أوسع.

تُقدم الدراسة أمثلة لضحايا "ثقافة الإلغاء" الذين فقدوا وظائفهم أو عقود عملهم أو تعرضوا للمقاطعة بسبب تغريدات أو تصريحات قديمة، حتى لو كانت صدرت في سياقات مختلفة أو قبل سنوات. ويُعدّ هذا الجانب من أبرز الانتقادات الموجهة لهذه الظاهرة، حيث يرى البعض أنها تفتقر إلى التسامح ولا تمنح الفرصة للتطور أو الاعتذار أو التوضيح.

كما تتطرق الدراسة إلى التحول في تعريف "ثقافة الإلغاء" بين الجناحين السياسيّين في الولايات المتحدة. فبينما يراها التقدميون (اليسار) وسيلة لمساءلة الأقوياء والدفاع عن المجموعات المهمشة، يرى المحافظون (اليمين) أنها "هجوم" على القيم الأمريكية الأساسية وحرية التعبير.

وقد ازدادت حدة هذا الانقسام بعد أحداث مثل احتجاجات جورج فلويد عام 2020 ومحاكمة الرئيس السابق دونالد ترامب. يفسر المحافظون الانتقادات الموجهة للعنصرية والتفاوتات الهيكلية على أنها هجوم على الهوية والقيم الأمريكية.

تشير الدراسة إلى أن صعود اليمين البديل وحملة ترامب الانتخابية عززا شعور المحافظين بالضحية من قبل اليسار، مما دفعهم إلى الاستشهاد بأمثلة مثل تعديل النصوص الإعلامية ذات التمثيلات العنصرية أو إزالة تماثيل شخصيات تاريخية كأمثلة على "ثقافة الإلغاء".

تختتم الدراسة بالإشارة إلى أن عمليات التأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون لها أهداف متنوعة، مثل تبني سرد معين، أو إدارة السمعة، أو تحفيز العمل الجماعي، أو إقناع المستخدمين بحجة معينة، أو حتى زرع الفوضى والانقسام. وتعتبر الدراسة "ثقافة الإلغاء" ظاهرة جديدة تستدعي المزيد من البحث والتحليل لفهم تأثيراتها المعقدة على المجتمع وحرية التعبير.

ملف العدد

الاقتصاد العراقي من الريع الى الندرة

1. مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية: العراق نموذجا.
2. البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي - مصيدة هدر الريع
3. الاقتصاد العراقي وسبل التوظيف الإيجابي للمتغيرات الإقليمية الراهنة: رؤية مستقبلية في أولويات الإصلاح والترشيد
4. النفقات العامة والمضاعف المالي في العراق: هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي من ارتفاع النفقات الحكومية؟

OIL

مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية: العراق نموذجا

• **أ. د. احمد عدنان كاظم الكناني**
استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

المقدمة

تعتمد الدول الريعية النفطية بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط، مما يؤدي في مرحلة لاحقة إلى هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، وتراجع معدلات الاستثمار في الموارد غير النفطية، واضعاف محفزات الابتكار في ظل تضاؤل فرص التنويع الاقتصادي مستقبلا. لا سيما وأن الطلب العالمي يتجه نحو الوقود الأحفوري من دون الانتباه للتغيرات المناخية الحاصلة على كوكب الأرض، مما ينتج الضرورة المُلحة للتفكير في البدائل من طريق تفعيل منظومة الإدارة المبتكرة للموارد غير النفطية، لتكون بمنزلة التحدي الحقيقي المستقبلي من أجل تنمية الموارد البديلة ليس إلا. مع الأخذ بالحسبان بأن الدولة الريعيةstate Rentierism باتت تعتمد في إدارة اقتصادها واستثماراتها بشكل مباشر من مصدر واحد للثروة ألا وهو النفط أو أي مصادر طاقة بديل أحادي الجانب، ومن أمثلة الدول الريعية السعودية، قطر، الإمـارات، وفنزويلا، وما سواها من دول في ظل المقارنة بين الاقتصاد الريعي واقتصاديات الدولة متنوعة الموارد التي تعمل على مواجهة جميع التحديات البنيوية بهدف الوصول

إلى تلبية احتياجات ومطالب المجتمع وسوق المستهلك من طريق تأمين معادلة كفاية الموارد البديلة المتنوعة. أما قيمة الموارد الطبيعية كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي للدول فقد بات يرتبط بكفاية الموارد التكميلية الأخرى، من أجل تلبية احتياجات الأجيال القادمة، والعمل على استدامة تنوع مصادر الدخل بحسب دور المؤسسات الحكومية الاقتصادية وحتى النقدية وقدراتها في إدارة الموارد المتوافرة أو المُعرّضة للنفاذ في المستقبل القريب (الدول الخليجية نموذجا).

أولاً: التحديات البنيوية في الدولة الريعية النفطية:

أن فهم التحديات البنيوية التي تواجه الدولة الريعية النفطية يتجاوز البعد الاقتصادي الكامن فيها، ليشمل أبعاد مهمة تتعلق بمجالات إدارة وظائف الدولة نفسها، وعلاقتها مع النُسق المجتمعية الأخرى التي تزداد احتياجاته على وفق الطلب المتزايد على الموارد المادية وغير المادية، ومنها مصادر الطاقة التي تُعّد الوسيلة المُثلى في الدولة الريعية، بهدف تلبية احتياجات ومطالب المجتمع الذي يعتمد على مورد أحادي في تمويل ميزانيته السنوية. وصولا إلى الاشارة إلى تحليل نمط العلاقات النفعية – المادية السائد بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة التي يمثلها فئات المجتمع كافة، مع الأخذ بالحسبان توزيع تلك العوائد النفعية على الجميع؛ ولكن بشكل متفاوت نسبياً لصالح الطبقة الحاكمة، وبما يخدم لاحقاً استقرار الحكم وتجديد شرعية سلطتها بالانتخابات أو بأي وسيلة سياسية يجري اعتمادها حسب طبيعة نظام الحكم سواء أكان نظام حكم سياسي ملكي - وراثي أو ديمقراطي – تشاركي.

وبالمحصلة النهائية تنتج الدولة الريعية شبكة من علاقات الولاء السياسي بالتوازي مع شبكات الرقابة والمساءلة التي يتصاعد دورها على وفق فلسفة النظام السياسي الحاكم ورؤية الطبقة السياسية الحاكمة فيه أيضاً. فضلا عن ظهور تحديات بنيوية مُضافة تتعلق بكيفية إدارة موارد الدولة الريعية وتوزيعها على مستحقيها الحقيقيين؟ وكيفية تحويل الخطط الاستراتيجية التنموية لهذه الموارد إلى برامج عمل مشفوعة بمشاريع استثمارية واعدة؟ ناهيك عن التحديات المرتبطة بتقييم الأداء وجودة الانتاج في تطبيق تلك البرامج المُخطّط لها على المديين المنظور وغير المنظور في ظل تحول تلك التحديات البنيوية المؤسسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية إلى تحديات ريع سياسي يؤثر بشكل سلبي في شرعية الحكم وممارسة السلطة على حدٍ سواء.

وبالنتيجة ستكون الأولية كامنة في معادلة إعادة انتاج السلطة المحضة، وبفعل الأسباب والعوامل المؤدية إلى الاستقرار من عدمه، لتتأرجح ما بين ريع مالي – اقتصادي ناتج عن منافع السلطة يقابلها تحدي مؤسسي بدأ يتكشف شيئا فشيء من جرّاء تزايد معدلات الفساد المالي والاداري المقترن بفساد السلطة أو الانتفاع من المناصب على وفق معادلة سوء استخدام السلطة نفسها. وفي كلتا الحالتين تبدو التحديات المستقبلية أكثر تأثيراً على الأداء والانتاج السياسيين حينما تتحول معادلة إدارة منافع السلطة بالدولة الريعية إلى تمكين القوة والاستئثار بها كمغانم سياسية، عندئذٍ تتحول إلى ضامن حقيقي لمن يريد تأمين وجوده فيها ولأطول مدة ممكنة من دون مخرجات تنموية حقيقية لأي دولة ريعية على أقل تقدير(1). لذا فأن ابرز التحديات التي تواجه أنظمة الحكم السياسية في الدول الريعية على وفق رأي أغلب علماء الاقتصاد والسياسة، بأنها تميل نحو التسلط في ممارسة الحكم؛ بسبب طبيعة الايرادات والعائدات المالية والاستثمارية الكبيرة التي تجعلهم قليلي الاعتماد على مواطني دولهم، بالمقارنة مع الدولة غير الريعية التي تكون مضطرة للحصول على دعم مواطنيها من طريق الضرائب أو تقديم الخدمات، لتأمين كفاية مواردها ضمن المسؤوليات المهمة والاستراتيجية المناطة بهم. مما يقود بالمحصلة الأولية الكثير من موارد الدولة الريعية الى أن تكون عبئاً سلبياً في حالة الحاق الضرر بالتنمية حينما يجري الاعتماد على المورد النفطي دون سواه من الموارد، ليجلب على قطاعات التنمية المختلفة الاهمال وعـدم التطوير، وكما يصفها ريتشارد أوتي بلعنة الموارد؛ بسبب تشخيص انخفاض

معدلات النمو الاقتصادي السنوي على وفق دراسة احصائية اجريت في بعض الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية خلال الأعوام 1975 - 1997، إذ وجد علماء الاقتصاد بأن نسبة النمو الاقتصادي لا تتعدى ال (2,6%) مقارنة بالدول النامية الفقيرة التي يصل معدل نموها الاقتصادي إلى (4,1%) وهي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية كما في الحالة الأولى(2).

أما تحديات المستقبل التي تواجه الدول الريعية فتكمن في حالتي انخفاض الانتاج النفطي أو انخفاض اسعاره في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تأخير أو تعويق مشاريع التنمية نفسها، وهذا ما جرى في العراق عقب انخفاض اسعار النفط عام 2014، والدولة في حينها كانت أمام تحدي غير مسبوق تمثّل في مواجهة تمدد خطر التنظيمات الارهابية ومنها تنظيم (داعش) الارهابي بعد وقوع أحداث الموصل آنذاك. وفي غضون تلك التحديات كان من الصعب ايجاد قطاعات اقتصادية بديلة على مستوى الصناعة أو التجارة في تأمين كفاية الموارد، لتحل محل الاعتماد على الاقتصاد الريعي النفطي، فضلا عن غياب الرؤية الاستراتيجية التنافسية المحفزة لعمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وصولا إلى تراجع معدلات الاستثمار في ظل توجيه موازنة الدولة السنوية على الأغلب نحو قطاعي التشغيلي والأمني على حد سواء.

ومن التحديات البنيوية المستقبلية الأخرى التي تواجه الدولة الريعية في مرحلة الأزمة التي تضرب قطاعي النفط أو الغاز، نجدها تكمن في توجه مؤشرات العمل نحو حدوث اختلال ما بين إدارة الموارد الطبيعية من جانب، وقدرات الموارد البشرية البسيطة وغير القادرة على سد النقص في سوق العمل وتحقيق عوائد استثمارية فاعلة ضمن قطاعات اقتصادية استثمارية موازية باتت في الأصل متوقفة أو متلكئة الانتاجية، لتشكل البديل النوعي في استحصال عوائد تصدير النفط أو الغاز أو أي مورد طبيعي بالدولة الريعية بشكل يفوق التوقعات من جانب آخر. مع الأخذ بالحسبان الابتعاد عن الانشغال في صناعة مقومات الاقتصاد الكلي الخدمي في قطاعات الدولة كافة، وبقاء التفكير منحسر في إدارة تحصيل الأموال ليس إلا؛ لأن هذه السياسة قد تؤدي في المستقبل القريب إلى تفاقم التحديات البنيوية التي تواجه اقتصاديات الدولة الريعية حينما تكون أمام تحدي نقص السيولة النقدية، مما يجبرها اللجوء إلى الاستدانة والاقتراض من الداخل أو الخارج في آنٍ واحد، ليكون تعويض النقص وتوفير الموارد المالية مشكلة مُضافة إلى اقتصاد الدولة الريعية في نهاية المطاف. على أن تكون تلك التحديات غير معنية ومتخصصة في مفصل اقتصادي – استثماري دون سواه، بمعنى ان الدولة الريعية غير المستقرة ستكون أمام دورات عدة من الأزمات الاقتصادية في حالة بقاءها معتمدة على النفط أو الطاقة دون غيرها من الموارد، مما يصيبها الشلل التام على مستويات الأداء والانتاج وتحقيق العوائد. لذا فأن تجاوز تلك التحديات البنيوية لا بُدّ من حلول سريعة، من أجل تشخيصها ومعالجتها بشكل فوري وكالآتي:

أن ابرز التحديات التي تواجه أنظمة الحكم السياسية في الدول الريعية على وفق رأي أغلب علماء الاقتصاد والسياسة، بأنها تميل نحو التسلط في ممارسة الحكم؛ بسبب طبيعة الايرادات والعائدات المالية والاستثمارية الكبيرة التي تجعلهم قليلي الاعتماد على مواطني دولهم.

- **تجاوز الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل موازنة الدولة:** بمعنى أن الدولة الريعية اليوم غير مستعدة للتحول نحو تمويل موازنتها السنوية من قطاعات اقتصادية – استثمارية لم تصل إلى مرحلة تعويض التمويل وسد النقص الحاصل بالسيولة المالية بعيدا عن الايرادات النفطية، لذا لا بُدّ من الاستثمار في قطاعات بديلة تسهم في تمويل موازنة الدولة السنوية على المستويين التشغيلي والاستثماري.
- **تجاوز ضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات المعرفية:**

بمعنى تجاوز توجيه الاستثمارات نحو قطاع واحد دون سواه، كما جرى في العراق خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حينما لم تؤتي البرامج التنموية نتائجها المرجوة؛ بسبب الانشغال بالحروب والـدخـول تحت بندين الفصل السادس والسابع عقب غزو الكويت في العام 1990. فضلا عن هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية؛ لأن الإنفاق العام للدولة بات موّجهاً نحو الإنفاق العسكري وليس الاستثماري. وفي مرحلة ما بعد العام 2003 بات العراق أمام تحدي الأمن ومواجهة الارهاب الدولي لغاية العام 2016 بعد تحرير الموصل والمحافظات الغربية بأكملها، مما انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي. إذ تمثلت هذه التداعيات بتفاقم العديد من الظواهر السلبية، في مقدمتها ارتفاع نسبة السكان ما تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، ونزوح ما يقارب (12%) من سكان العراق بعد أن خسروا فرص عملهم ونشاطهم الاقتصادي خلال تلك المرحلة. لاسيما وأن الأعم الأغلب يعتمد على النشاط الزراعي التقليدي، مما يؤشر التردي في العمل التنموي الزراعي و يشكل خطورة تأمين ولو جزء بسيط من الأمن الغذائي للمجتمع العراقي، وانعكاس ذلك على الأجيال القادمة(3).

- **تجاوز غياب الحوافز المؤسسية للتنمية المستدامة والتجديد الاقتصادي:** بمعنى تعثر مشاريع التنمية المستدامة التي لم تنتج أي تجديد اقتصادي على مستويين الاستثمار والانتاج خلال العقود الماضية، مما يستلزم التقييم الشامل للمخاطر في ظل نشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية نحو الربط الحقيقي بين برامج الأمن الإنساني والتنمية، بهدف تحويل التنمية المستدامة إلى حق اساسي للبشرية في استدامة مواردها

الطبيعية وغير الطبيعية، على أن يجري بالفعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ(17) هدفاً كونها جزء من رؤية الأمم المتحدة التنموية لغاية العالم 2030، ومن منطلق خطة التنمية الوطنية العراقية للمدة 2024 – 2028، على أمل استثمار الموارد المتاحة وتحقيق أهداف محددة وليست شاملة، لتكون محل تطوير على مستويين الخطط والبرامج مستقبلاً(4).

- **تجاوز البيروقراطية المركزية في ظل غياب الحوكمة الرشيدة:** بمعنى أن الاعتماد على البيروقراطية المركزية التقليدية لسنوات طوال في ظل غياب الحكومات الرشيدة المنتجة؛ مما انتج ترهلاً مُضافاً في الجهاز الوظيفي لمؤسسات الدولة، ليولد تعثراً بيروقراطياً غير مسبوق في التحول نحو الاستثمار بالموارد غير النفطية. لاسيما وأن اهداف خطة التنمية الوطنية العراقية للأعوام 2024 – 2028 تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل (4,24%) على وفق هذه الخطة، وصولا إلى خفض معدلات البطالة بمعدل لا يقل عن (30%) من مجمل المعدلات الحالية. فضلا عن السيطرة على معدلات التضخم من دون أن يؤثر في فئات المجتمع الفقيرة، مع تحريك الاستثمارات بمعدل (65,2%) على أن يكون اسهام الاستثمار الخاص في النمو بمعدل (34,8%) لغاية العام 2028، بشرط تقليل الاعتماد على النفط والعمل على تنويع الاقتصاد، ليصل معدل مساهمة النفط في الإنتاج المحلي إلى (25%) خلال مدة الخطة الوطنية التنموية على أن تكون مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي بمعدل (2,4% - 2,9%) لغاية العام 2028، أما مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي فتصل نسبته إلى ما بين (1,8% - 2,2%) لغاية العام 2028 أيضاً(5).

هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية؛ لأن الإنفاق العام للدولة بات موّجهاً نحو الإنفاق العسكري وليس الاستثماري. وفي مرحلة ما بعد العام 2003 بات العراق أمام تحدي الأمن ومواجهة الارهاب الدولي لغاية العام 2016 بعد تحرير الموصل والمحافظات الغربية بأكملها

كما هو الحال في الدول الخليجية التي وصلت إلى معدل (25%) من اعتمادها على النفط، وبخاصة المملكة العربية السعودية؛ بسبب الاعتماد على موارد جديدة غير النفط، والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات انتاجية فائقة التقدم ضمن شراكات تجارية حقيقية مع كبريات الشركات العالمية، ففي السعودية توجد أكثر من (1300) شركة أجنبية تعمل من أجل تأمين كفاية الموارد البديلة عن النفط، ناهيك عن استثمار ثقلها الاقتصادي والسياسي في المنطقة والعالم في ظل توترات وأزمات منطقة الشرق الأوسط.

على سبيل المثال لا الحصر، فإن زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للدول الخليجية في 13 – 16 أيار 2025 لم تكن مجرد زيارة دبلوماسية بروتوكولية (منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي، ومن ثم القمة الخليجية الأمريكية الرابعة التي عقدت بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية في الرابع عشر من أيار للعام نفسه)، وإنما يعود إلى امتلاك تلك الدول إلى ثلث احتياطي النفط العالمي وما يقارب (20%) من احتياطي الغاز في العالم، فضلاً عن حيازتها أصولاً سيادية تتجاوز ال (4,9) تريليون دولار، مما جعل دول الخليج بأكملها تبرز كقوة اقتصادية لا يُستهان بها، وهي تسيطر على ما نسبته (37%) من حصة الصناديق السيادية في العالم، مع الأخذ بالحسبان دخول استثمارات ضخمة وجديدة في الاقتصاد الأميركي وبمئات المليارات

من الدولارات عبر الشراكات الاستثمارية المتبادلة الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية(6).

أما العراق فأنه سيشكل مركز ثقل سياسي واقتصادي استثماري واعد في ظل استضافته للقمة العربية في العاصمة بغداد بالسابع عشر من أيار عام 2025، بالتوازي مع التقدم الحاصل في مجال التقدم بملف الانجازات الحكومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، لا سيما حينما أشرّ الخط البياني الاستثماري للعام 2024 وللأعوام القادمة لغاية العام 2028 ارتفاع معدلات توسعة أدوار القطاعات الانتاجية غير النفطية، والتي ستصل في غضون هذه المرحلة إلى ما بين (300 – 500) مليار دولار. أما الجدول الآتي فأنه يوضح معدلات نمو وتطور الصادرات السلعية غير النفطية على وفق بيانات البنك المركزي العراقي لغاية العام 2024:

ثانياً: مقومات الإدارة المبتكرة في تأمين كفاية الموارد غير النفطية:

أن مقومات الادارة المبتكرة في تأمين كفاية الموارد غير النفطية تنطلق من تنويع الموارد الاقتصادية الاستثمارية في ظل تطوير رأس المال البشري وقدراته بما يواءم تحديات المرحلة الراهنة ومخاطرها، فضلا عن التكيف مع المتغيرات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، على أن يجري توجيه مشاريع التنمية المكانية والزمانية نحو تطوير البنيتين التحتية والفوقية على حد سواء. مع الأخذ بالحسبان ضرورات إعمال أسس الحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي باتجاه أتمتة الأنظمة والخطط الاستراتيجية في ظل تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة لقطاع الأعمال الخاص في ظل تنويع منظومة الشراكات المتبادلة مع وكالات وطنية واقليمية ودولية متخصصة من شأنها أن تدعم تنويع تلك الموارد من جهة، والمضي نحو التأسيس لمشروعات ريادية واعدة في مجالات متعددة غير النفطية من جهة أخرى، وصولاً إلى تطبيق برامج الفعل التنموية الست الآتية(7):

1. تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع.
2. استكمال متطلبات الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي.
3. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة.
4. تنويع الميزة التنافسية الاقتصادية من طريق ربط مشاريع ذات القيمة المجتمعية بالجدوى الاقتصادية المنشودة.
5. تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى من أجل تحقيق الترابط النوعي بين المقومات القطاعية والمكانية والعلاقات الاقتصادية الاستثمارية العابرة للحدود على وفق أولويات البرنامج الحكومي.
6. بمعنى أن مستقبل استثمارات العراق على وفق برامج التنمية أعلاه ولغاية العام 2028 سيصل إلى (241) تريليون دينار عراقي، وستكون استثمارات القطاع الخاص بمعدل (8,34%) من إجمالي الاستثمارات المطلوبة، وسيحظى قطاع النفط الخام بالنسبة الأكبر من التكوين الرأسمالي التي ستبلغ نسبته (27,4%)، ليأتي من بعدها الاستثمار في قطاع ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية اللذان ستصل نسبتيهما إلى (22,5%) و(20,8%) من مجمل التكوين الرأسمالي. أما الاستثمار في قطاعات الماء والكهرباء فسيحظى بمعدل (8,6%) من نسب التكوين الرأسمالي الاجمالي، في حين سيحظى قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (8,7%)، لتبقى القطاعات الأخرى ضمن

نسب استثمارية متفاوتة مقارنة بالتكوين الرأسمالي الكلي(8).

أما مقومات الادارة الاستثمارية المبتكرة في الموارد غير النفطية فسيكون على وفق الآتي:

- **تبني نهج اقتصاد المعرفة:** بمعنى التحول نحو انتاج اقتصاديات المعرفة وعبور الموجات الثلاث (المجتمع الزراعي أو اقتصاد الطبيعة، بناء المجتمع الصناعي، ومن ثم ارساء أسس المجتمع المعرفي)، ليكون المعيار الحقيقي في الإدارة المبتكرة هو المعرفة كمصدر حقيقي لإنتاج الثروة المعرفية والزراعية والصناعية وما سواها. لاسيما وأن عناصر اقتصاد المعرفة تكمن في التحول نحو المجتمع المتعلم على وفق تطور تقنيات شبكة المعلومات، بهدف صناعة المعرفة بالتعاون مع مراكز الابحاث المتخصصة(9). لاسيما وأن تقرير منظمة Mordor Intelligence المتخصص بتتبع الأسواق العالمية ومقرها الهند، قد اكد بان توقعات نمو سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق سيكون بمعدل (5,98%) سنوياً خلال المدة من العام 2024 ولغاية العام 2029، بمعنى أن حجم السوق الحالي من حيث القيمة السوقية يقدر ب (910) مليون دولار، ليصل إلى أكثر من (1,22) مليار دولار بحلول العام 2029(10).

أن مقومات الادارة المبتكرة في تأمين كفاية الموارد غير النفطية تنطلق من تنويع الموارد الاقتصادية الاستثمارية في ظل تطوير رأس المال البشري وقدراته بما يواءم تحديات المرحلة الراهنة ومخاطرها

- **التحول نحو الابتكار في قطاع الصناعات العراقية:** بمعنى التحول نحو عالم الابتكارات في جميع القطاعات الصناعية الانتاجية (الطاقة، الصحة، البيئة، الطب، الزراعة، التكنولوجيا، الهندسة، والعزل الحراري في البناء وما سواها من قطاعات) على وفق إحصائيات وزارة التخطيط العراقية، حيث جرى تسجيل ما يقارب (550) براءة اختراع في العام 2021، لتصل إلى (750) براءة اختراع في العام 2022، وإلى أكثر من (800) براءة اختراع في العامين 2023 و2024 على التوالي(11). ومن ناحية أخرى، تتصدر دولة الصين قائمة براءات الاختراع الممنوحة في العام 2022، وبمعدل (607,758) ألف براءة اختراع، ليمثل (37.8%) من الإجمالي العالمي، ومن ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (286,205) ألف براءة اختراع وبنسبة (17,8%) من الاجمالي العالمي، في حين تقدر نسبة اليابان بمعدل (256,890) ألف براءة اختراع وبإجمالي عالمي وصل إلى (16,0%)، أما معدل كوريا الجنوبية فيقدر ب (156,972) ألف براءة اختراع وبنسبة (9,8%) مقارنة بألمانيا التي يقدر معدلها بـ (69,672) ألف براءة اختراع وبنسبة (4,3%) من الاجمالي العالمي(12).
- **تطوير الحوكمة الاقتصادية الرشيدة:** بمعنى تطوير مقومات الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، من أجل تقليل الهدر في الموارد الطبيعية وغير الطبيعية، وتقليل معدلات الفساد في مؤسسات الدولة الرسمية أيضاً(13). فعلى وفق تقديرات صندوق النقد الدولي جاء التوقع بحصول انكماش في الاقتصاد العراقي بواقع (1,5%) للعام 2025، على أن يعود للنمو في العام 2026 وبمعدل (1,4%)، لاسيما وان تلك التقديرات قد جرى وضعها بسبب تراجع أسعار النفط الحالية في ظل توقعات تباطؤ الطلب عليه(14) جرّاء الركود الاقتصاد العالمي المحتمل الناتج عن الحرب التجارية الحاصلة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول أخرى من العالم. لاسيما وأن العراق قد

احتل المرتبة (51) عالمياً و(4) عربياً في قائمة أكبر اقتصاديات العالم للعام 2025، على وفق تقرير صادر عن مجلة CEOWORLD الأمريكية، مما يعني بأن فرص النمو والانتاج في الاقتصاد العراقي بعد اعتماد الطرق الحديثة للحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتوافرة ستكون مضمونة مما يجعله في مرتبة متقدمة على المستويين العربي والعالمي حاضرا ومستقبلا(15). مع الأخذ بالحسبان، تصاعد مخاطر الحروب والنزاعات في العالم، وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمار في قطاعات الطاقة النظيفة المتجددة، من أجل تقوية الاقتصاد وانتاجيته على مدى المستقبل القريب.

- **دور القطاع الخاص في إدارة القطاعات غير النفطية العراقية:** بمعنى المُضي في الاهتمام بالقطاع الخاص وشركاته الفاعلة المساهمة في الناتج المحلي، لاسيما وان اسهاماته في الناتج المحلي خلال المدة 2004 – 2018 قد بلغت بما يقارب الثلث وبنسبة (33,8%)، وصولا إلى نسبة ال (42,7%) في العام 2016، مقارنة بمساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت الذي يقدر ب (54%) في العام 2017. ولمعالجة الاختلال الهيكلي الحاصل في الميزان التجاري العراقي؛ بسبب هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات السلعية، لا بُدّ من العمل على تنفيذ الغاية الـ(17) من غايات التنمية المستدامة من طريق تشجيع الشراكات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، بهدف تعبئة الموارد غير النفطية من أجل التنمية المستدامة (استثمارات الطاقة، البنية التحتية في أنظمة النقل، والبنية

التحتية في تكنولوجيا المعلومات لقنوات الاتصال، وما سواها من استثمارات)(16).

من هنا، بلغ اجمالي معدل العائدات من تصدير السلع والخدمات في العام 2023 (99,14) مليار دولار؛ لكن مجموع الاستيراد بعد المقارنة قد بلغ (43,7) مليار دولار خلال العام نفسه. على أن لا يجري استيراد أي كمية من الغاز والكيروسين إلى العراق في النصف الأول من العام 2024 على وفق تقديرات صندوق النقد الدولي أيضاً(17)، وبالنتيجة الأولية يبقى دور الشركات المساهمة في الناتج المحلي العراقي يشكل نسبة متواضعة لا تتجاوز ال (2%) من قيمة الناتج المحلي على وفق تقديرات البنك المركزي العراقي للعام 2025(18). لذا لا بُدّ من سياسة تحفيز جديدة ترفد القطاع الخاص بالدعم، ليكون له الدور المنتج في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة ومنها طريق التنمية العراقي الجديد لغاية العام 2030.

- **اعتماد مبادئ الشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة النوعية**: بمعنى اعتماد مبادئ الشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة النوعية من جميع الأجهزة المسؤولة عن متابعة قضايا التدقيق المالي ومكافحة ظاهرة الفساد بجميع أشكاله. لاسيما وأن العراق وفقاً لتقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، قد حصل على (26) نقطة من أصل (100) ليتقدم بين (180) دولة شملها التقرير في هذا المؤشر، يقابلها المرتبة (8) عربياً بين الدول الأكثر انتشاراً لظاهرة الفساد، ليتفوق على دول مثل الصومال، سوريا، السودان، اليمن، ليبيا، إريتريا، ولبنان، بينما تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية الأقل فساداً بحصولها على المرتبة (23) عالمياً. مع الأخذ بالحسبان، أن العراق قد شهد تطوراً ملحوظاً في مكافحة الفساد خلال المدة الممتدة بين آب عام 2023 وتموز عام 2024 على وفق التقرير الثاني لبرنامج متابعة المحاكمات لقضايا الفساد الكبرى الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، فقد سجّل العراق في العام 2024 متابعة (170) قضية أمام محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية، مقارنة بـ (150) قضية في العام 2023، وبمعدل زيادة بلغ (13%) في ظل مراجعة (80) حكماً قضائياً صادراً عن محاكم الجنايات وجنح النزاهة، ليصل إجمالي القضايا المتابعة والمراجعة إلى (250) قضية. مع التركيز على الارقام التي تؤشر ارتفاع عدد المتهمين المُدانين من (231) متهماً في العام 2023 إلى (371) متهماً في العام 2024، أي بزيادة بلغت (140) متهماً، وما يقدر نسبته بـ(60,6%). كما زادت الأحكام الصادرة بالإدانة من (63) حكماً إلى (73) حكماً، وبمعدل زيادة يقدر بـ(10) حُكماً قضائياً، وبنسبة تقدر بـ(15,9%). في الوقت الذي انخفضت فيه معدل القضايا المُعادة إلى التحقيق من (21) قضية في العام 2023 إلى (19) قضية في العام 2024، كما انخفضت القضايا المُعادة بهدف إعادة المحاكمة بشأنها بمعدل من (10) قضايا إلى (4) قضايا فقط(19). مما يؤشر بالمحصلة النهائية نجاعة الاجراءات الحكومية في متابعة قضايا الفساد بالتوازي مع فاعلية الجهاز القضائي العراقي، وجديته في النهوض بالخدمات القضائية القانونية على وفق مبدأ العدل وإنفاذ القانون بشكل أصولي مع

وفق تقديرات صندوق النقد الدولي جاء التوقع بحصول انكماش في الاقتصاد العراقي بواقع (1,5٪) للعام 2025، على أن يعود للنمو في العام 2026 وبمعدل (1,4٪)، لاسيما وان تلك التقديرات قد جرى وضعها بسبب تراجع أسعار النفط الحالية في ظل توقعات تباطؤ الطلب عليه

مراعاة احترام قضايا حقوق الانسان كافة، وصولا إلى دعم مبدأي الشفافية والمساءلة بعد المتابعة والمراقبة النوعية.

- **تنمية وتطوير رأس المال البشري:** بمعنى النهوض بتنمية وتطوير قدرات جميع فئات المجتمع من أجل التنمية المستدامة، من هنا قامت وزارة التخطيط العراقية من خلال دائرة التنمية البشرية بالتعاون مع البنك الدولي بعقد المؤتمر الوطني لتحسين رأس المال البشري في الثاني من تشرين الأول عام 2024، فضلا عن الاعتماد على خطة التنمية الوطنية للأعوام 2024-2028 التي تضمنت وضع سياسات وبرامج معزّزة لرأس المال البشري في توجهاتها واهدافها لضمان استقرار المجتمع وازدهاره، وتنفيذ برامج فرعية تتمثل بقطاعات التربية والتعليم العالي والصحة والحماية الاجتماعية، فضلا عن تقديم الخدمات والتحول الرقمي والاستجابة لوظائف المستقبل في ظل الاهتمام بالبنى التحتية المخصصة لدعم رأس المال البشري المُنتج(20).

أن العراق قد شهد تطوراً ملحوظاً في مكافحة الفساد خلال المدة الممتدة بين آب عام 2023 وتموز عام 2024 على وفق التقرير الثاني لبرنامج متابعة المحاكمات لقضايا الفساد الكبرى الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، فقد سجّل العراق في العام 2024 متابعة (170) قضية أمام محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية

وفي السادس من شباط عام 2025 عقدت وزارة التخطيط اجتماعا مشتركا مع البنك الدولي، بهدف دعم التعاون المشترك في مجال اعداد خريطة طريق شاملة لبناء رأس المال البشري في العراق (21). والشيء نفسه بالنسبة لمبادرة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني التي اطلقت في الثاني من آذار عام 2025 تحت عنوان مبادرة الخير، كونها مبادرة وطنية شاملة تستهدف تمكين الشباب في قطاعات الزراعة، الأمن الغذائي، الثروة الحيوانية، والمناخ وما سواها من قطاعات(22). بمعنى أن المؤسسات التنفيذية جميعا منضوية ضمن خطط وبرامج وضعتها الحكومة العراقية مُمثلّة بوزارة التخطيط العراقية، للمُضي في تنفيذها بهدف تطوير قدرات الموارد البشرية تارة، وتطوير أداء راس المال البشري على المستوى الوظيفي تارة أخرى.

- **إصلاح نظم التعليم والتدريب المهني على وفق احتياجات السوق:** بمعنى اصلاح نظم التعليم والتدريب المهني التي تلبي احتياجات سوق العمل في العراق، لاسيما وأن القدرات البشرية على وفق التعداد السكاني الذي أجري في 20 – 21 تشرين الثاني من العام 2024، قد بلغت نسبتها (60,44%) من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 -64) عاماً من مجموع العدد الكلي الذي وصل إلى (45,407,895) مليون نسمة(23). لاسيما وأن وزارة التخطيط العراقية قد ناقشت في منتصف كانون الثاني للعام 2025 آليات إعداد برنامج التدريب المهني في ظل التحولات الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بهدف ضمان فرص العمل للجميع على وفق احتياجات سوق العمل نفسه، من أجل استيعاب القدرات الشبابية وتخفيض معدلات البطالة في العراق(24). ناهيك عن التركيز على التحديات التي تواجه مراكز التدريب المهني في المحافظات العراقية كافة، كونها باتت أمام حالة فك ارتباطها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لتقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع المؤسسات التابعة لها مثل هيأة الإحصاء ونُظم المعلومات الجغرافية، بهدف دعم تلك المراكز بالخبراء والمدربين ذوي المهارات التي من شأنها أن توجد

فرص عمل جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم بأكمله.

- **الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتحفيز ريادة الأعمال:** بمعنى البدء في مشاريع استثمارية مشجعّة على ريادة الاعمال وليست إدارة الاعمال الاعتيادية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية التي تعمل في العراق بهدف تهيأت بيئة ريادة الاعمال المناسبة من جانب، يقابلها تطوير برامج التدريب والتأهيل في تنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة من شأنه أن يُكسب رواده ومديريه المهارات المتطورة المؤهلة على دعم الاقتصاد الوطني وناتجه المحلي السنوي من جانب آخر. من هنا وجدنا بأن فئة الشباب العمرية بات يشكل الركيزة الرئيسة في هذه البيئة الاستثمارية الجديدة التي وصل إجمالي عددها إلى أكثر من (8) مليون نسمة ضمن الفئات العمرية المُصنّفة (من15 إلى 24) عاماً، فضلا عن دور المنظمات المحلية والاقليمية والدولية في إطلاق برامج ترمي إلى دعم رواد ورائدات الأعمال وتوفير فرص متكافئة للمجتمعات المهمشة أو الضعيفة داخل العراق، وتتمثل أبرز البرامج والمنصات المعنية بهذا المجال في الآتي(25):

أ. برنامج حاضنة الأعمال الافتراضية (المشرق يبدأ) والتابع لمنصة Flat6Labs (مقرها الاردن) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، المخصص لتأسيس منظومة متكاملة في ريادة الأعمال بالعراق.

وفق النظام الداخلي لمجلس النواب للعام 2022 الفصل الثاني عشر (لجان المجلس) هنالك لجان مؤقتة ودائمة، يبلغ عدد اللجان الدائمة وفقا للمادة (70) من هذا النظام الداخلي (25) لجنة، أبرزها اللجنة السابعة (الخدمات والاعمار) واللجنة الثامنة (الكهرباء والطاقة) واللجنة التاسعة (الاقتصاد والصناعة والتجارة)، ومن ثم اللجنة العاشرة (الاستثمار والتنمية) كي تؤدي دورها بالتعاون مع بقية مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني) على حد سواء (41).

ب. برنامج حاضنة الاعمال الافتراضية من أجل تهيأة الفرص للانضمام إلى مجتمعات المشرق العربي الذي يتلاءم وبناء فكرة الشركات الناشئة والمشاريع الخاصة بهم جميعا.

لاسيما وأن دائرة تطوير القطاع الخاص التابعة إلى وزارة التجارة العراقية ولجنة التخطيط الاستراتيجي البرلمانية بالتعاون مع مستشار رئيس الوزراء ورئيس فريق مبادرة ريادة الاعمال، قد ناقشوا الاستراتيجية الوطنية لدعم ريادة الاعمال في السادس عشر من كانون الأول عام 2024، مع الأخذ بالحسبان ان هذه الاستراتيجية قد جرى اعدادها من جانب البنك الدولي، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وخبراء دوليين ومستثمرين، بهدف تحسين البيئة الاستثمارية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز التنمية المستدامة في العراق (26).

ت. خدمات دعم الشركات الناشئة، ومجموعة بغداد بيزنس سكول التابعة لمؤسسة التمويل العراقي للتعليم (IFHE)، من أجل توفير فرص العمل للطلبة الجامعيين والخريجين العراقيين في مجال الأعمال. مع الأخذ بالحسبان دور مسرّعات الاعمال – التكوين- (Takeween Accelerator) التي انطلقت في العراق منذ العام 2020، بهدف تطوير وتنمية مهارات إدارة مشاريع ريادة الأعمال في مجال التكنولوجية على وفق برامج تسهل الوصول لرواد الأعمال في العراق حصراً.

ث. برنامج حاضنة الأعمال التابعة لـ(Orange Corners) في العراق، كونها مبادرة جاءت من وزارة الخارجية الهولندية التي ترمي إلى دعم رواد الأعمال الشباب في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، من طريق توفير برامج التدريب والارشاد والشبكات الاستثمارية والتمويل والتسهيلات المالية المناسبة، من أجل البدء بتنمية مشاريع الاعمال الرائدة حاضرا ومستقبلا. لاسيما وأن هذا البرنامج فاعل بشكل مؤثر في بغداد واربيل مع التزام القنصلية الهولندية وشركاؤها بتقديم المساهمة الايجابية والدعم المناسبين لتوفير برامج حاضنات الاعمال بما يلبي طموحات رواده من فئة الشباب.

- **إعادة انتاج وسائل كفاية الموارد المبتكرة:** بمعنى وضع الخطط الكفيلة بدعم وتشجيع الإيرادات غير النفطية، من خلال التوجه الحكومي في دعم تلك الإيرادات التي تعزز الاقتصاد الوطني وتجذب الاستثمارات العالمية على وفق رؤية الحكومة التنموية لغاية العام 2030 من جهة، والتعاون مع اللجان البرلمانية في مجلس النواب العراقي ومنها لجنة الاقتصاد النيابية ولجنة الاستثمار من جهة أخرى(27). فعلى وفق النظام الداخلي لمجلس النواب للعام 2022 الفصل الثاني عشر (لجان المجلس) هنالك لجان مؤقتة ودائمة، يبلغ عدد اللجان الدائمة وفقا للمادة (70) من هذا النظام الداخلي (25) لجنة، أبرزها اللجنة السابعة (الخدمات والاعمار) واللجنة الثامنة (الكهرباء والطاقة) واللجنة التاسعة (الاقتصاد والصناعة والتجارة)، ومن ثم اللجنة العاشرة (الاستثمار والتنمية) كي تؤدي دورها بالتعاون مع بقية مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني) على حد سواء(28). على أن يجري العمل من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

1. الاعتماد على القيم الانتاجية وموارد الطاقة المُتجددة المُنتجة (تنويع الشراكات الاستثمارية).
2. تنويع الشراكة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والسياحة المستدامة، وكذلك الزراعة الاستراتيجية التي توفر مصادر تمويل غير نفطية قادرة على دعم موازنة الدولة السنوية بشقيها التشغيلي والاستثماري.
3. تقليل التبعية للاقتصاديات المتقدمة والعمل على توطين الصناعات الوطنية ودعمها ضمن الأسواق الجديدة التي تشهد تطوراً ملحوظاً في البيئة الاستثمارية العراقية الراهنة تارة، وتزيد الطلب على المنتجات المُصنّعة محليا من تارة أخرى.

من هنا، قدّرت وزارة التخطيط العراقية إجمالي الإيرادات غير النفطية لغاية العام 2028 بـ (79-80) تريليون دينار، في الوقت الذي شدّدت فيه اللجنة المالية النيابية على أهمية البحث عن آليات جديدة لتعزيز إيرادات الدولة بدلاً من الاكتفاء بمراقبة توزيعها، في ظل التأكيد على دراسة قدرة البلد الحقيقية وتحقيق إيرادات مستقرة ومتنامية غير نفطية بشكل متصاعد(29). مما يسهم بالمحصلة النهائية بتنويع مصادر التمويل والانتاج الاقتصادي الكلي للدولة، فضلا عن العمل من أجل إعادة انتاج وسائل متطورة ضامنة لكفاية الموارد من غير النفط وإدارتها بفاعلية على مدى المستقبل القريب.

ثالثاً: مستقبل الفرص المتاحة في استثمار الموارد غير النفطية

أن مستقبل الفرص المتاحة في استثمار الموارد غير النفطية يأتي بهدف ارساء مقومات وركائز قوية لتنويع انتاجيتها، والذي يكمن في الاعتماد على بناء قطاع تنموي – تنافسي خاص يستند إلى بنية تحتية استثمارية داعمة للابتكار، كونه البوابة الحقيقية في صيرورة مقومات الكفاية في إدارة الموارد البديلة من غير النفط، ومن ثم التحول نحو تطوير قدرات الموارد البشرية الضامنة لإنتاج فرص عمل متأتية من استثمار التكنولوجيا المتقدمة التي تسهم في انتاج الاقتصاد المعرفي بالتوازي مع ابتكار وظائف جديدة في قطاعات عمل كفؤة مثل (التعليم، الصناعة، التجارة، وريادة الاعمال...) والتي تُفضي إلى استيعاب الزيادات المتلاحقة من الاجيال البشرية وفقاً نظرية التضخم السكاني الحاصلة في الكثير من الدول العربية، والعراق واحد من هذه الدول التي تشهد فجوة ما بين تزايد السكان وحجم الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المؤدية إلى استيعاب احتياجات هذه الزيادة السكانية. لاسيما وان الاخيرة باتت الأكثر تعويقاً لمشاريع التنمية المستدامة على المدى القريب، فضلا عن انعدام القدرة في وضع هذه الموارد البشرية ضمن مسارات التحول التنموي الذاتية النمو والمؤدية إلى بناء مهارات جديدة وجعل سكان الدولة أكثر انتاجية وتفاعلا مع متغيرات السوق العالمية ومشاريعها المستقبلية التي بدأت تتوجه نحو الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة البديلة (الرياح، الضوء، الطاقة الشمسية، المعادن الثمينة، والهيدروجين الأخضر، وما سواها من مصادر للطاقة البديلة المتجددة)، وصولا إلى ايجاد بدائل منتجات صناعية يمكنها أن توفر الوفرة في تلبية احتياجات المجتمع مهما زاد النمو السكاني، و(الصين – الهند) نموذجين في مواجهة تحدي إدارة الموارد البديلة وتكييفها إلى حد الكفاية بما يتلاءم مع نقص الموارد الطبيعية وغير الطبيعية، ليجري الاعتماد على بدائل من شأنها أن تُحفِّز سوق العمل وتصنع اقصاد سوقي للدولة ينمو بشكل تنافسي تصاعدي وليس العكس.

استثمار التكنولوجيا المتقدمة التي تسهم في انتاج الاقتصاد المعرفي بالتوازي مع ابتكار وظائف جديدة في قطاعات عمل كفؤة مثل (التعليم، الصناعة، التجارة، وريادة الاعمال...) والتي تُفضي إلى استيعاب الزيادات المتلاحقة من الاجيال البشرية وفقاً نظرية التضخم السكاني الحاصلة في الكثير من الدول العربية

من هنا، يكمن مستقبل الفرص المتاحة في استثمار الموارد غير النفطية باتباع الآليات والاستراتيجيات الآتية:

1 - استراتيجيات الاستثمار المبتكرة في مرحلة ما بعد النفط (كفاية الموارد):

على الرغم من أنّ سياسات التنويع الاقتصادي قد توسعت وامتدّت في الأنشطة الاقتصادية وميادين التطور المختلفة في عددٍ كبير من دول العالم، إلاّ أنّ التنويع كفكر اقتصادي يُعدّ حالة متأصلة وجوهرية ارتبطت ارتباطًا أساسيا بتنوّع وتطور الموارد الاقتصادية وتلبية الحاجات البشرية، في ظل توجه المجتمعات نحو تحقيق تنويع أكبر في مصادر الدخل والثروة المستدامة وتأمين كفاية الموارد الاقتصادية المتجددة، والحد من الاعتماد على مصادر الثروات الريعية الناضبة. كما أنّ التنويع الاقتصادي رغم كونه قد شمل مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلاّ أنّ التنويع في الأنشطة الصناعية والصناعات التحويلية على وجه الخصوص بات يُعدُّ الأوسع انتشاراً ضمن أولويات التطورات الاقتصادية العالمية، نظراً لما تُشكلّه الصناعة من أهمية واسهام كبيرين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تكوين رأس المال الثابت، واحراز نمو في تراكم الثروات الحقيقية المستدامة، مما يُحقق تنمية مستدامة شاملة ومتجددة في الدول الصناعية المتقدمة، والدول الناهضة صناعياً أيضاً، عن طريق عبور مراحل الثورات الصناعية المتعاقبة، التي استندت جميعها إلى فكرة التنويع الصناعي، وما انتجه من نمو اقتصادي نوعي مُمتد في جميع الانشطة والقطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى، في إطار فعل تنموي مضاعف للاستثمار وعلاقات التداخل والترابط الانتاجي بين الانشطة المختلفة، بما يسهم بالمحصلة النهائية في تحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي المتكامل للموارد((30.

هنا يمكن القول أن الاقتصاد العراقي يمتلك مصادر طبيعية وبشرية ومكانية متعددة، فضلاً عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار، إذ تبلغ عدد الحقول النفطية العراقية المكتشفة (٧١) حقلاً، لم يستغل منها سوى (٢٧) حقلاً من بينها (١٠) حقول كبيرة. مع الأخذ بالحسبان امكانيات وخبرات تنافسية حاصلة في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للأسمدة النيتروجينية والفوسفات، واحتياطيات كبيرة من السليكا في العراق، مع وجود قطاعات رئيسة أخرى مثل النفط والغاز، الكهرباء، الاسكان والبنى التحتية، النقل، الصحة، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، الخدمات، التربية والتعليم، والسياحة وما سواها من قطاعات مُضافة صالحة للاستثمار، فضلاً عن المنتجات الزراعية الرئيسة الصالحة للاستثمار أيضاً، مثل (الحنطة، الشعير، الرز، الخضروات، التمور، والقطن) على مدى المستقبل القريب(31).

من أجل مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن اطار الحرية الاقتصادية بالعمل والشراكة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الامام عبر جذب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية، واقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة في ظل وجود ثلاثة مناطق حرة تابعة إلى الهيئة الوطنية للاستثمار مثل (نينوى، خور الزبير، والقائم)،

من ناحية أخرى، هنالك دور تنموي كبير للهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية التي جرى تأسيسها بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨، من أجل مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن اطار الحرية الاقتصادية بالعمل والشراكة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الامام عبر جذب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية، واقامة المشاريع الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة في ظل وجود ثلاثة مناطق حرة تابعة إلى الهيئة الوطنية للاستثمار مثل (نينوى، خور الزبير، والقائم)، فضلا عن وجود خطط مستقبلية لتوسعة

المشاريع في المناطق الاستثمارية التي تشمل الآتي(32):

- المنطقة الاستثمارية في محافظة بغداد.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة البصرة/ منطقة خور الزبير.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة بابل/ منطقة حطين.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة الانبار.
- المنطقة الاستثمارية في منطقة الفرات الاوسط (بين محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المُقدّسة).
- المنطقة الاستثمارية في محافظة نينوى.
- المنطقة الاستثمارية في محافظة ديالى/ مخيم العراق الجديد.

وهذا ما اكده رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني في التاسع من نيسان عام 2025 بوجود مناطق عدة صالحة للاستثمار وبناء مناطق حرة متعددة الاستثمار، ناهيك عن تقديم التسهيلات والإجراءات الحكومية، من أجل تيسير دخول رجال الأعمال والشركات إلى السوق العراقية في ظل تنامي الفرص الواعدة للاستثمار داخل العراق، كما جاء في لقاء رئيس الوزراء العراقي بالوفد الاقتصادي لغرفة التجارة الأمريكية مع حضور مجموعة من رؤساء الشركات والمستثمرين الأمريكيين وقتئذ (33).

بالمحصلة النهائية تعمل الحكومة العراقية على تسهيل البيئة الاستثمارية في ظل المزايا المُتاحة التي يمنحها قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدّل بالقانونين رقم (2) لسنة 2010 ورقم (50) لسنة 2015، بهدف تشجيع العمل والتطوير في جميع القطاعات الخدمية والانتاجية، لاسيما القطاع الخاص العراقي والاجنبي والمختلط، للبدء في مشاريع استثمارية من شأنها أن تعزز القدرات التنافسية على مدى المستقبل القريب أيضاً(34).

2 ؟تحقيق النمو المُستدام في استثمارات الاقتصاد الأخضر:

إن وسيلة تحقيق النمو الاستثماري المُستدام في الاقتصاد الأخضر بات مهم وضروري جداً، من أجل دعم المبادرات الوطنية للطاقة وتقليل الانبعاثات الغازية المختلفة بالتعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات المتخصصة في هذه المجالات، في ظل توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة المستدامة، بما ينسجم والتزامات العراق الدولية للحد من ظاهرة التغير المناخي. لاسيما وأن آليات التعاون قد تضمنت إطلاق مشاريع استثمارية في الطاقة المتجددة، وإعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية شاملة بالتعاون مع الوزارات العراقية المختصة في مشاريع محطات الطاقة الشمسية (بالتعاون مع شركة توتال الفرنسية)، ومشاريع طاقة الرياح، ومشاريع تحويل النفايات إلى طاقة (بالتعاون مع وزارة الاعمار والبلديات العراقية)، وجميعها فرص واعدة للاستثمار في قطاع الاقتصاد الأخضر، بغية تقديمها للشركات العالمية الراغبة بالاستثمار في داخل العراق مستقبلا(35).

أن الأداء الحكومي الجيد يعتمد على عدة عوامل مثل البنية التحتية الجيدة، القوانين الفعالة، الكوادر المؤهلة، وكذلك وجود استراتيجيات وسياسات تدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وان السلطة الناجحة هي التي تترك اثر كبير وفعال على اراضيها في المجال الاقتصادي ونوعية الحياة

كذلك مضي العراق في تنفيذ مشروع الهيدروجين الأخضر لصالح شركة مصافي الجنوب بسعة (800) طن سنوياً مع محطة طاقة شمسية بقدرة (130) ميغاوات، وفي غضون انعقاد معرض ومؤتمر طاقة العراق التاسع، بدأت الحكومة العراقية بأول مناقصة مختصة بتنفيذ مشاريع حفظ الكاربون، لاسيما وأن تلك المشاريع ممولة من سندات الكاربون العائدة لمشروع حرق الغاز المصاحب في الحقل الشرقي من العاصمة بغداد، وبطاقة (12) مليون قدم مكعب. أما خطط الحكومة العراقية المستقبلية في هذا

المجال فتستهدف تنفيذ عقود طاقة نظيفة جديدة بقدرة (3700) ميغاواط في العام 2024، مع توقيع عقود لإنتاج الكهرباء من الطاقة النظيفة المتجددة بقدرة إجمالية تصل إلى (3700) ميغاواط يجري تنفيذها على وفق الخطط والبرامج الاستثمارية المتفق عليها(36).

3 - التوجهات المستقبلية في انتاج الفرص ومواجهة التحديات القادمة:

ان التوجهات المستقبلية في انتاج الفرص ومواجهة التحديات القادمة يكمن في تجاوز مخاطر متلازمة الارتباط بالاقتصاد الريعي التي استمرت لعقود طوال وما زالت، والتي باتت ضمن محددات الاقتصاد غير المستقر للأجيال القادمة، كونه معرّض الى مفاجآت تذبذب الاسعار وتنامي كلفة انتاجه سيما الصخري منه، ناهيك عن الدراسات المستقبلية التي ترجّح تعرّضه للنضوب، فلكل مورد عمر افتراضي مُحدّد، مما يتحتّم تشكيل صندوق سيادي مخصص لعوائد النفط الحالية، كي يحفظ حقوق الاجيال القادمة، وهو ما لم يكن بحسبان النخبة السياسية الحاكمة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة؛ إذ لا يجوز الاعتماد كليا على الاقتصاد الريعي حاليا أو مستقبلا كونه اقتصادا متذبذبا، ولا يمكن للحكومات العراقية المتعاقبة القادمة تحديد أسعاره وتثبيتها؛ لان أسعاره تتحدد في الاسواق الدولية وفقاً لمعادلة المضاربات المالية والصفقات التجارية المتبادلة في ظل تذبذب معادلة العرض والطلب في أوقات الأزمات والحروب والصراعات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط.

ولتفادي خطورة متلازمة الاقتصاد الريعي الكامنة في سيناريوهات عدم استقراره الحالي ونضوبه مستقبلاً؛ يجب تحويل الاقتصاد الريعي العراقي الاستهلاكي إلى اقتصاد انتاجي استثماري، وذلك من خلال توفير المناخ والبيئة المشجّعة على الاستثمار في القطاعات الانتاجية((37. وبالمحصلة النهائية فإن استراتيجيات الاستثمار وضمان كفاية الموارد في ظل التركيز على بناء مقومات الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة من شأنه أن يُفضي إلى انتاج

معادلة انتاجية داعمة وضامنة للتحول نحو محفزات اقتصادية – استثمارية واعدة من جانب، بالتوازي مع ارساء الأسس الحقيقية لبناء مقومات اقتصاد مرن غير ريعي يعتمد على تأمين الكفاية في الموارد غير النفطية، بهدف ضمان استدامة البيئة نفسها بالتوازي مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأجيال القامة من جانب آخر.

رابعاً: سيناريوهات مستقبل الاستثمار في الموارد غير النفطية من أجل التنمية المستدامة:

إذ تكمن سيناريوهات مستقبل الاستثمار في الموارد غير النفطية من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

سيناريو تحقيق أمن اقتصادي متعدد المجالات: بمعنى الاعتماد على تأسيس صناديق سيادية استثمارية من شأنها أن تسهم في تحقيق اقتصاد متعدد المجالات، كما هو الحال في صندوق العراق للتنمية الذي جرى تأسيه منذ العام 2023، بهدف التحول نحو العمل المنتج، كونه مؤسسة مالية ضامنة لتوريد السيولة النقدية وتنفيذ المشاريع المُخطّط لها مستقبلا.

مع الأخذ بالحسبان عدم الاعتماد الكلي على النفط، وصولا إلى تقديم التمويل من مجالات عدة كامنة في الاستثمار بإنتاج اقتصاديات المعرفة والصناعة والزراعة والبنية التحتية وحتى البنية الفوقية، وصولا إلى تحسين المستوى المعيشي للإنسان وتطوير مستويات جودة الحياة بأكملها. ومن ثم المُضي نحو تجاوز جميع التحديات البنيوية التي تعيق بناء هكذا نوع من الاقتصاديات الواعدة، ومنها القضاء على الفساد المالي والاداري، وتطوير الأجهزة الرقابية، وصولا إلى صناعة بيئة آمنة مواتية للاستثمار على المدى البعيد.

ضمان التعاون والمشاركة الحقيقية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من طريق تأمين كفاية الموارد بشكل فاعل، وصولا إلى وضع استراتيجيات متخصصة بالتكيف المرن مع التحديات وتخفيف الآثار.

- سيناريو صناعة فرص العمل النوعية المُستدامة:

بمعنى صناعة فرص عمل نوعية ومستدامة للأجيال القادمة والتي تكمن في الآتي:

1. خبراء البرمجة والذكاء الاصطناعي.
2. خبراء الحرب المعرفية والأمن السيبراني.
3. خبراء التسويق الرقمي.
4. خبرا التدقيق والتدفق المالي المحوكم.
5. خبراء صناعة الطاقة النظيفة المتجددة الصديقة للبيئة.
6. خبراء تحليل البيانات ومعرفة توقعات المستقبل.
7. خبراء تطبيقات التواصل الاجتماعي.
8. خبراء مطوري قطاع الصناعات وانتاج المعادن والبناء.
9. خبراء الهندسة الثقيلة والهندسة العكسية وإنجاز أجهزة وأنظمة البرمجة التحليلية.
10. خبراء أمن المعلومات والبيانات والبرمجيات وانترنت الاشياء المتتبع لكفاية الموارد وتطوير مهارات صنّاع القرار.
11. خبراء سلاسل الامداد الذكية (خوارزميات التنبؤ بالأعطال قبل وقوعها).
12. خبراء هندسة اخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
13. خبراء علم النفس السيبراني.
14. خبراء علم نفس الذكاء الاصطناعي.
15. خبراء ومطوري الحوسبة الكمومية.
16. خبراء تطوير المهارات الذكية.
17. خبراء استدامة بيئة الذكاء الرقمي.
18. خبراء إدارة الاعمال الذكية.
19. خبراء ريادة الأعمال متعددة المجالات الاستثمارية.
20. خبراء الشبكات والاتصالات الرقمية المتقدمة عبر الاقمار الصناعية الحديثة.

- **سيناريو تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تأمين الموارد:** بمعنى ضمان التعاون والمشاركة الحقيقية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من طريق تأمين كفاية الموارد بشكل فاعل، وصولا إلى وضع استراتيجيات متخصصة بالتكيف المرن مع التحديات وتخفيف الآثار. كما هو الحال في صندوق المناخ الأخضر المعني باستيفاء الشروط التي وضعتها اتفاقية المناخ العالمية للعام 2015 التي صادق عليه العراق في العام 2021، من أجل الاعتماد على الموارد غير النفطية، لاسيما بعد صدمة جائحة كورونا التي اصابت العالم في العام 2020. مع الأخذ بالحسبان المشاريع الاستثمارية المُراد تنفيذها لغاية العام 2030، ومنها مشاريع طريق التنمية الجديد وتعزيز الأمنين الغذائي والمائي من أجل الأجيال القادمة، على أن تكون قطاعات الاستثمار في هذه المجالات مرنة وتستوعب الرؤية الاستراتيجية الشاملة للمياه والأراضي العراقية لغاية العام 2035(38).

أن مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية يمثل تحدي كبير للدولة العراقية، من أجل الانتقال من اقتصاد الريع النفطي إلى اقتصاد قائم على الإدارة المبتكرة في تنويع الموارد غير النفطية بهدف كفاية الموارد وتأمينها للأجيال القادمة، لاسيما وأن هذا التحدي لا يُصنّف من ضمن التحديات المنظورة، وانما له أبعاد عدة تتعلق بكيفية تأمين الموارد متعددة الاستخدام في جميع مجالات الحياة الانسانية

- **سيناريو رفع تصنيف الدولة في مؤشرات الابتكار والشفافية وإدارة المخاطر:** بمعنى وضع العراق في مكانة متطورة ومقبولة في مؤشر الابتكار العالمي، ففي العام 2022 كان مؤشر العراق وفقاً المنظمة العالمية للملكية الفردية (WIPO) التابعة للأمم المتحدة في المراتب ما قبل الأخيرة، ليحتل المركز (131) من أصل (132) مركزاً مدرجاً بالجدول وبـ (11,9) نقطة، على الرغم من أن تصنيف العراق بالدخل السنوي يُصنّف ضمن مجموعة متوسطي الدخل الاعلى من بين دول العالم بأكمله(39).

لذا تعمل الحكومة العراقية الراهنة على المُضي في تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية والريادية التي تعود بالنفع على عموم الناس، فضلا عن محاولات تأسيس صندوق استثماري متخصص داعم للإنتاج الفكري بالتوازي مع تطوير القدرات الابداعية على مستوى الابتكار والاختراع بجميع المجالات التي تخدم البشرية في العراق بشكل خاص والعالم بشكل عام، مع الأخذ بالحسبان ضرورة استثمار القوة الناعمة التي يتمتع بها العراق حينما سجّل المرتبة (98) عالمياً في مؤشر القوة الناعمة للعام 2025 مقارنة بالمدة السابقة نهاية العام 2023 ونهاية العام 2024، حينما بدأ التقدم بسبعة عشر مرتبة مقارنة بالعامين الماضيين، لاسيما في تحليل قياس مدى تأثير الدولة العراقية بنطاقها العالمي من خلال الوسائل غير العسكرية (الثقافة، الدبلوماسية، التعليم، القيم، والابتكار)(40)، وجميعها مقومات للاستثمار في مشاريع مستقبلية واعدة تخدم الاجيال القادمة، ومن شأنها أن تفضي إلى تنويع موارد الدولة، وصولا إلى حدود الكفاية الذاتية مستقبلاً. على أن يجري تقويم مؤشرات الشفافية والمسائلة التي تغطيها منظمة الشفافية العالمية، كما هو الحال في انعقاد المنتدى العالمي للشراكات من أجل مكافحة الفساد للمدة 8-9 نيسان عام 2025 في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل استضافة المنتدى برنامج مكافحة الفساد من أجل التنمية العالمي التابع لمجموعة البنك الدولي (AC4D) والتحالف الدولي لملاحقة الفساد (ICHA)، وجميعها أدوات فاعلة لرسم أولويات ومعايير جديدة في

النهوض بالعمل التنموي وتحقيق الشفافية على مدى المستقبل القريب. مع الأخذ بالحسبان تغطية مستويات ومجالات جميع المؤشرات، مثل مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحول الديموقراطي والتنمية الاقتصادية مقرها في المانيا (يُقيّم مؤشر الإدارة وقدرة صنّاع القرار السياسي على توجيه عملية التحول وتعزيزها على وفق معايير القدرة على التوجيه، وكفاءة الموارد، وبناء التوافق)، ومؤشر مؤسسة وحدة الإيكونوميست للمعلومات مقرها لندن، وتصنيفات مخاطر البلدان لدى جلوبال إنسايت العالمي، وتقرير دليل المخاطر العالمي(ICRG)، وبرنامج النظام المتكامل للإنذار المبكر بالأزمات (ICEWS)، ومشروع أصناف الديمقراطية (V-DEM) ومقره السويد.

الخاتمة والاستنتاجات:

أن مستقبل كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية يمثل تحدي كبير للدولة العراقية، من أجل الانتقال من اقتصاد الريع النفطي إلى اقتصاد قائم على الإدارة المبتكرة في تنويع الموارد غير النفطية بهدف كفاية الموارد وتأمينها للأجيال القادمة، لاسيما وأن هذا التحدي لا يُصنّف من ضمن التحديات المنظورة، وانما له أبعاد عدة تتعلق بكيفية تأمين الموارد متعددة الاستخدام في جميع مجالات الحياة الانسانية، وصولا إلى ضرورة تبني استراتيجيات وسياسات تنموية بعيدة الأمد، لتجري عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منطلق قيادة فكرية مبتكرة قادرة على التجديد في خططها وبرامجها التنفيذية، بالتوازي مع بناء مؤسسات رصينة متماسكة لها الدور النوعي الأمثل في تحقيق رؤية الحكومة العراقية التنموية لغاية العام 2030.

لذا تستنتج الدراسة المستقبلية في تأمين كفاية الموارد في مرحلة ما بعد الدولة الريعية تحقيق الآتي:

1. الدخول في شراكات استثمارية نوعية متميزة تجمع ما بين القطاعين الخاص والعام وحتى القطاع المختلط، بشرط أن تكون تلك الشراكات معنية بتنفيذ المبادرات المجتمعية التنموية التي ترمي إلى تأمين كفاية الموارد من غير النفط مع تحسين مستويات العيش وجودة الحياة لجميع فئات المجتمع العراقي.
2. التعاون مع الوكالات الاقليمية والدولية المتخصصة التي تستثمر في الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة مستقبلاً.
3. تأمين مقومات الشفافية والمحاسبة والمساءلة بهدف انجاح المشاريع التنموية المستقبلية التي تنتج موارد كافية وتضمن ديمومتها للأجيال القادمة، مع التركيز على مشروعات ريادة الأعمال والابتكار في تحسين جودة الأداء بجميع مجالاته.
4. ضمان التكاملية في إدارة الموارد غير النفطية من دون التركيز على الأهمية الاستراتيجية لمورد طبيعي ما على حساب مورد آخر؛ بسبب العمر الافتراضي المحدد لكل مورد وهو معرّض للنضوب حتمياً، مع التوجه نحو تأسيس صناديق سيادية استثمارية في مجالات إدارة الموارد البشرية، انتاج اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الأخضر، الزراعة الاستراتيجية، الصناعات التحويلية والثقيلة، والتجارة الرقمية وغير الرقمية في عصر تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.
5. بناء بيئة استثمارية واعدة ومشجعّة على جذب الطاقات البشرية سيما الشباب من ذوي الفئات العمرية المتوسطة، التي ترفد سوق العمل بالحيوية والخبرة والمهارة، مما يوفر عوائد مالية خدمة للأجيال القادمة مستقبلاً.
6. تأسيس شركات متخصصة في دراسة المخاطر وتوقع الأزمات، من أجل وضع سيناريوها وتوقعات علمية موضوعية من شأنها أن تتجاوز المشكلات والأزمات قبل وقوعها.
7. وضع بدائل استراتيجية في تأمين كفاية الموارد حاضراً ومستقبلاً، بالاستناد إلى مبدأ

التنويع الاقتصادي والتحول نحو الاستدامة (استثمار المعادن الثمينة والموارد الطبيعية غير المُستغلّة).

التوصيات:

- الاستعانة بالتقنيات الحديثة والمتطورة التي ينتجها الذكاء الاصطناعي كأداة لمعرفة التوقعات ودراسة نقاط الضعف في كل مشاريع تأمين الموارد غير النفطية (الشبكات الذكية للطاقة الشمسية، المدن الذكية، الحكومات الذكية المحوكمة، الادارات الالكترونية المُنتجة وما سواها من مشاريع مستقبلية واعدة).
- تأسيس مؤسسات بحثية علمية رصينة متخصصة في إدارة المخاطر لكل مشروع، مع الاستعانة بالخطط والبرامج التطويرية التي تزيد من مهارات الانسان في تحليل البيانات والمعلومات بجميع أنواعها.
- وضع استراتيجيات بعيدة الأمد ومتخصصة في مجال استثمار العقول البشرية، وتحويلها إلى طاقة انتاجية فاعلة في بناء المجتمع والدولة حاضراً ومستقبلاً.
- مغادرة البيروقراطيات التقليدية التي تأد كل مشروع استثماري له الطموح في أن يعمل على تأمين وفرة الموارد الجديدة والمبتكرة التي تخدم الاجيال القادمة (الطاقة الثقيلة، الاقمار الصناعية، الأمن السيبراني، حوكمة التنمية المستدامة، تقنين وأتمتة الموارد المتجددة وما سواها من موارد).
- وضع معايير جديدة في اخلاقيات العمل والجودة في الانتاج، لتكون معايير ضامنة لحقوق الانسان بجميع اشكالها وخاصة الملكية الفكرية في ظل العصر المعلوماتي الرقمي الراهن، وصولا إلى صناعة وعي متكامل وشامل يربط ما بين الموارد المستدامة والمواطنة العالمية التي تروم تأمين الكفاية بالموارد خدمة للأجيال القادمة.

الهوامش والمصادر:

1- أديب نعمة، الدولة الغنائمية والريع العربي، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص ص 94 – 95.

2- نقلاً عن: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الازمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، القاهرة، 2005، ص ص 32 – 33.

3- سعدية هلال حسن، أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واسهامه في زيادة الانتاج، موقع هيئة استثمار الديوانية، العراق، 2025/5/9، متاح على الرابط:
https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261

وللمزيد من المعلومات على العلاقة بين الثروة النفطية ومعدلات الفقر ينظر: توبي شيللي، النفط: السياسة، والفقر، والكوكب، ترجمة: دينا الملاّح، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 59 – 60.

4- خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024 – 2028، وزارة التخطيط العراقية، أيار 2024، ص 11 – 19. متاح على الرابط:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-12/khlast-khtt-altnmyt-2.pdf

5-() المصدر نفسه، المصدر نفسه، ص ص 8–9. وللمزيد من المعلومات عن البيروقراطية التقليدية والحوكمة الرشيدة، ينظر: محمد الصطوحي ابراهيم، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز النزاهة التنظيمية: دراسة تطبيقية على العاملين بالشركات المصرية للاتصالات، كلية التجارة، مصر، 2022، ص ص 36 – 37.

6- (بلا)، ما النتائج المُنتظرة من جولة ترامب الخليجية ؟ موقع سكاي نيوز العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2025/5/14، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/amp/business/179806130--%D8%A7%D9%84%D986%%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%94%D.

7- خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024 – 2028، المصدر السابق نفسه، ص 10. وللمزيد من المعلومات عن فاعلية الاداء التنموي على المستوى المؤسسي الحكومي ينظر: مدحت محمد ابو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 47 وما بعدها.

8- (بلا)، (241) تريليون دينار الاستثمارات المطلوبة حتى 2028، وزارة التخطيط، العراق، تاريخ الزيارة 2025/5/9، متاح على الرابط:
https://alghadeertv.iq/archives/335231

9- زينب طارق طه، اقتصاد المعرفة وتمكين الشباب، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التنمية الاجتماعية، وزارة التخطيط العراقية، منتدى العراق، ص 3. تاريخ الزيارة 2025/5/10، متاح على الرابط:
https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9%203.pdf

وللمزيد من المعلومات عن اقتصاديات المعرفة ينظر: احمد ابراهيم دهشان، اقتصاديات المعرفة: وجه التنمية الاقتصادية الحديثة، القاهرة، بلا تاريخ، ص ص 37 – 38.

10- تقرير: Mordor Intelligence تتوقع ارتفاع حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق إلى أكثر من 1.22 مليار دولار، موقع اقتصاد نيوز الاخباري، 21/10/2024، متاح على الرابط:
https://economy-news.net/content.php?id=48986

11- تقرير: العراق سجل (8) آلاف براءة اختراع نحو ثلثها في آخر (3) أعوام، صحيفة العالم الجديد، بغداد، 2025/1/25، ص 1،متاح على الرابط:
https://al-aalem.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%AC%D9%8-84-%D8%A2%D9

12- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

13- اكرام عبد العزيز عبد الوهاب، أثر الحوكمة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد/ 12، عمّان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2019/10/2، ص 331.

14- (بلا)، اقتصاد العراق مقبل على انكماش هذا العام .....والسبب النفط، موقع اقتصاد الشرق، 2025/4/22، متاح على الرابط:
https://asharqbusiness.com/economics/79-80468/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B4%D8%A7%

15- (بلا)، العراق في المرتبة الرابعة عربيا ضمن أكبر اقتصادات العالم لعام 2025، موقع NRT الاخباري، 27/11/2024، متاح على الرابط:
https://www.nrttv.com/ar/detail337263/

ثم قارن مع: ملخص عملي: مؤشر الابتكار العالمي 2022، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، جينيف، سويسرا، 2022، ص 5 – 12.

16- حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2018، ص ص 7 – 10. متاح على الرابط:
https://annd.org/uploads/publications/Arab_Watch_Report_-_Private_Sector_Accountability_in_Iraq_to_achieve_Sustainable_Development_-_Ar.pdf

17--(بلا)، نمو الناتج المحلي العراقي من صفر الى 4.1% في 2025، مركز الابحاث رادوا، العراق، 2024/10/29، متاح على الرابط:
https://rudawrc.net/ar/article/nmu-alnatc-almhly-alraqy-mn-sfr-al-41-fy-2025 29-10-2024-

18- (بلا)، العلاق: نسبة الشركات المساهمة بالناتج المحلي العراقي هي الأدنى في المنطقة، موقع الغد، العراق، 2025/2/20، متاح على الرابط:
https://alghadpress.com/84231-.html

19- (بلا)، العراق في المرتبة 148 عالميا في مكافحة الفساد، موقع أخبار بغداد اليوم، 2025/2/23، متاح على الرابط:
https://baghdadtoday.news/268541-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8

20- (بلا)، وزارة التخطيط تعقد مؤتمرها الوطني الاول لتحسين رأس المال البشري في العراق، وزارة التخطيط العراقية، 2 تشرين الأول 2024، متاح على الرابط:
https://mop.gov.iq/archives/26488

21- (بلا)، وزارة التخطيط تبحث مع البنك الدولي اعداد خريطة الطريق لبناء رأس المال البشري في العراق، وزارة

التخطيط العراقية، السادس من شباط 2025، متاح على الرباط:
https://mop.gov.iq/archives/29093
22- (بلا)، بتوجيه من رئيس الوزراء: المجلس الأعلى للشباب يطلق مبادرة الخير، وكالة الانباء العراقية، 2025/3/2، متاح على الرابط:
https://www.ina.iq/229121--.html
23- النتائج الاولية للتعداد العام للسكان لسنة 2024، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تاريخ الزيارة 2025/5/10، متاح على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189
24- (بلا)، وزارة التخطيط تناقشُ آليات إعداد برنامج التدريب المهني في المُحافظات، وزارة التخطيط العراقية، 2025/1/15، متاح على الرابط:
https://mop.gov.iq/archives/28684
25- (بلا)، أهم (4) برامج داعمة لرواد ورائدات الأعمال في العراق، 2023/1/16، متاح على الرباط:
https://blog.startmashreq.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D9%87%D9%85-4-%D8%A8%D8%
وللمزيد من المعلومات عن ريادة الاعمال وأبعادها ينظر: أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، ووفاء بنت ناصر المبيريك، ريادة الاعمال، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 24 – 28.
26- (بلا)، مناقشة الاستراتيجية الوطنية لدعم ريادة الأعمال، وزارة التجارة العراقية، 2024/16،12، متاح على الرابط:
https://www.mot.gov.iq/?article=1079-800
27- لجنة نيابية: الحكومة تركز على دعم الايرادات غير النفطية وجذب الاستثمارات العالمية، موقع وكالة الانباء العراقية، 2025/1/27، متاح على الرابط:
https://www.ina.iq/226749--.html
28- ينظر: المادة (70) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي للعام 2022.
29- التخطيط: (79-80) تريليون دينار الايرادات غير النفطية لغاية 2028، 2025/4/29، موقع وكالة نون الاخبارية، العراق، متاح على الرابط:
https://non14.net/176838
30- عدنان حسين الخياط، التنويع الاقتصادي وضروراتهُ التنموية لتغيير واقع الاقتصاد الريعي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 5/8/2022، متاح على الرابط:
https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/202205/08//%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8
وللمزيد من المعلومات عن تنويع موارد الدولة الاقتصادية ينظر: مجموعة مؤلفين، التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019، ص 5 – 15.
31- مؤشرات الاقتصاد العراقي، الهيئة الوطنية للاستثمار، العراق، تاريخ الزيارة 2025/5/10، متاح على الرابط:
https://investpromo.gov.iq/ar/?page_id=7538
32- المصدر نفسه. مع الأخذ بالحسبان توجه حكومة محمد شياع السوداني نحو بناء المدن الصناعية في المحافظات العراقية كافة، كجزء من خطط تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على مدى المستقبل القريب.
33- (بلا)، السوداني: العراق أرض بكر للفرص الاستثمارية في كل القطاعات، موقع بغداد اليوم الاخباري، 2025/4/9، متاح على الرابط:
https://baghdadtoday.news/271746-.html
34- ينظر: نص المادة (2) ثانياً من قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدّل بالقانونين رقم (2) لسنة 2010 ورقم (50) لسنة 2015.
35- هيئة الاستثمار: إعداد لوائح لتحفيز الاستثمارات الداعمة للاقتصاد الأخضر، وكالة الانباء العراقية، 2025/3/11، متاح على الرابط:
https://www.ina.iq/229768--.html
وللمزيد من المعلومات عن الاقتصاد الأخضر ينظر: فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي، عمّان، 2020، ص ص 10 – 19.
36- (بلا)، العراق يباشر بخطوات إنشاء مشروع الهيدروجين الأخضر، موقع CNBC العربية، 12/2/2024، متاح على الرابط:
https://www.cnbcarabia.com/1195%D8%A7%D9%84%2024/12/2/1802

D 8 % B 9 % D 8 % B 1 % D 8 % A 7 % D 9 % 8 2 -
%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1-
%D8%A8%D8%AE%D8%B7%D9.

37- (بلا)، الدولة من الريع الاستهلاكي إلى الاستثمار الاجنبي، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، بغداد، 29/4/2024، متاح على الرابط:
h t t p s : / / a n n a b a a . o r g / a r a b i c / authorsarticles/38715

38- مها ياسين، استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، معهد تحرير لسياسة الشرق الأوسط، واشنطن، 2022/5/26، متاح على الرابط:
https://timep.org/post-arabic/%D8%A7%D8
%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8
%A9.

39- (بلا)، العراق بالمرتبة ما قبل الأخيرة في مؤشر الابتكار العالمي، موقع شفق نيوز الاخباري، 2023/4/16، متاح على الرابط:
https://shafaq.com/ar/%D9%85%D8%AC%D
8%AA%D9%80%D9%85%D8%B9/%D8%A7%
D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-
%D8% .

40- (بلا)، مستشار حكومي: العراق تقدم ب (17) مرتبة في مؤشر القوة الناعمة، وكالة الانباء العراقية، 2025/2/22، متاح على الرابط:
https://www.ina.iq/228586--17-.html

ثم قارن مع: سياسات أفضل من أجل نمو شامل واندماج اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، سلسلة سياسات أفضل، مركز حقوق النشر الفرنسي، فرنسا، تشرين الأول 2016، ص ص 7 – 12. وللمزيد من المعلومات عن إدارة المخاطر والمساءلة ينظر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2010 دعم التعافي العالمي المتوازن، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص ص 65 – 69.

41- ينظر: المادة (70) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي للعام 2022.

البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي - مصيدة هدر الريع

• **ميثم العيبي اسماعيل**
باحث في الشأن الاقتصادي

يعد مصطلح البطالة المقنعة من المفاهيم الشائعة، لكن يبدو ان هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام كبير في الكتابات العلمية الرصينة، خاصة في بلد شديد الريعية مثل العراق، فضلا عن ان ثمة تغاضي بالغ من قبل صناع القرار سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية عن هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي والتجاهل لنتائجها الكارثية الحالية والمحتملة.

فالتوظيف المبالغ فيه وغير المنتج، يعد بنظرنا المشكلة الاولى التي تمثل هدرا للموارد الاقتصادية والمالية، وعدم رشادة في استخدام تلك الموارد فضلا عن التفاوت الذي تسببه في توزيع الدخول والثروات، كما انها السبب الاول في ضعف الانتاج الحقيقي في القطاع الخاص، وهي تمثل الثقب الاكبر في الموازنة العامة تجاه اوجه غير منتجة، ومن ثم تبديد الموارد الريعية وعدم الاهتمام بقطاعات الصحة والتربية والتعليم والبنى التحتية ورأس المال البشري، فضلا عن اثارها الاجتماعية على الشباب والفساد والجريمة.

لقد حاولت الورقة تقديم مفهوم ذو خصائص مميزة للبطالة المقنعة في الاقتصاد الريعي تمييزا لها عن ظاهرة البطالة المقنعة في اقتصادات المتقدمة والنامية وخصائصها، كما ساهمت الورقة في تفسير اسباب البطالة المقنعة في ظل اقتصاد شديد الريعية مثل العراق، وصولا الى محاولة حساب حجمها ومعدلاتها بعد 2003، وذلك باستخدام

منهجيتين مختلفتين تسلط كل منها الضوء على اثار متمايزة بينهما.

المبحث الاول: مدخل نظري ومفاهيمي للبطالة المقنعة في ظل الريع

اولا: تعريف البطالة وخصائصها

قبل الذهاب الى تقديم فهم للبطالة المقنعة عموما وتمييزها عن نموذج البطالة المقنعة في اقتصاد ريعي مثل العراق، يمكن ان نقدم تعريفا للبطالة.

تعرف البطالة او الشخص العاطل عن العمل، بانه "كل شخص راغب بالعمل وقادر عليه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكنه لا يستطيع الحصول عليه"[1].

كما تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بانها "الحالة التي تشمل الاشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والمؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوب والراغبين به والباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الاجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".

ومن هذا التعريف يمكن ان نستنبط الخصائص الاساسية للبطالة[2]:

1. ان يكون الشخص ضمن سن العمل - حسب الانظمة والقوانين السائدة - ولا يعمل، سواء اكان ذلك مقابل أجر أم لحسابه الخاص، اي ان من هم دون سن العمل كالأطفال وكبار السن لا يحتسبون من ضمن البطالة.
2. ان يكون الفرد متاحا للعمل قادرا عليه راغبا فيه لقاء اجر او لحسابه الخاص، فلا يبحث عن عمل عضلي وهو غير قادر على تحمل اعباءه، او يبحث عن عمل على انظمة الحاسوب وهو غير مؤهل له.
3. ان يبحث الفرد عن العمل بصورة ايجابية وبشكل جدي، بمعنى ان يسعى للحصول على العمل ويبحث عنه بصورة جدية ولا يرفض العمل ان كان موافقا لمؤهلاته ويضع الحجج لذلك.
4. ان يكون البحث خلال الفترة الزمنية التي تتم فيها احصاءات البطالة بشكل مستمر.

اما معدل البطالة فيعد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة، ويعرف على انه "نسبة الافراد العاطلين عن العمل الى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة، معبرا عنها بنسبة مئوية[3]".

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{مجموع السكان النشطين}} 100X$$

(قوة العمل المتاحة)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{عدد العاطلين- عدد العاملين}} 100X$$

ثانيا: انواع البطالة

يذهب المهتمون بالبطالة الى تقسيمها على انواع رئيسة أبرزها:

1. البطالة الدورية Cyclical Unemployment وهي البطالة الناجمة عن الدورات الاقتصادية، التي تتراوح بين الفترات التي يتخللها الانكماش (الكساد) ثم فترات التوسع (الانتعاش) ومن ثم الانكماش (الكساد)، وهكذا، والتأرجح خلال ذلك بين القمة والقاع. فخلال فترات الانتعاش وما يرافقها من زيادة الانتاج وتزايد مستوى النشاط الاقتصادي تنخفض معدلات البطالة، اما خلال فترات الكساد وما يرافقه من تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي فترتفع معدلات البطالة[4]. وتبين دورات الاعمال وما يرافقها من كساد وانتعاش، انه في مرحلة الهبوط من الكساد وصولا الى القاع يتراجع الانتاج وتزداد البطالة الدورية، وفي مرحلة الصعود من الانتعاش

وصولا الى القمة يتزايد الانتاج وتتراجع البطالة الدورية[5].

2. البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment وهي البطالة الناجمة عن انتقال العاملين من مهنة الى اخرى او من عمل الى اخر او من منطقة الى اخرى، وتنشأ بسبب وجود فترات تأخير بين ترك الشخص للعمل في مهنته والوقت الذي يستلزمه للحصول على مهنة اخرى[6]، فحين يترك شخص ما عمله في الزراعة، يحتاج الى فترة معينة للانتقال للعمل في المدينة، وعند هذا الفترة يكون واقعا تحت البطالة الاحتكاكية، كما تنشأ بسبب مشكلة نقص المعلومات بين الباحثين عن فرص العمل المتاحة[7] وعدم تمكنهم من معرفة الوظائف التي يعرضها اصحاب العمل، فالعامل الذي لديه دبلوم في ادارة المستشفيات، يجهل لفترة من الزمن ان مستشفى الامل الاهلي مثلا لديه فرصة عمل متاحة في هذا المجال، مما يضعه في خانة البطالة الاحتكاكية لحين معرفته بفرصة العمل تلك[8].

3. البطالة الموسمية Seasonal Unemployment هي البطالة التي تحدث في مواسم محددة مثل تعطل جزء من قوة العمل في القطاع الزراعي بسبب سوء الاحوال الجوية، وتعطل جزء من قوة العمل نتيجة مناسبات اجتماعية او دينية، كذلك تعطل قوة العمل في القطاع السياحي في موسم الشتاء[9]، اذ تزدهر بعض انواع المنتجات في احد الفصول (صيفا او شتاءا)، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها، الامر الذي يزيد من الطلب على الايدي العاملة اللازمة لانتاجها، لكن هذا الطلب ينحسر عند انتهاء الموسم الانتاجي، وهنا يظهر ما يعرف بالبطالة الموسمية، حيث يواجه العمال تعطلا في مواسم معينة، ويمكن تفادي هذا النوع من العمالة من خلال تدريب العمال على اعمال اخرى يمكن مزاولتها في الموسم الاخر[10].

4. البطالة المقنعة Disguised Unemployment تسمى ايضا البطالة المستترة او غير المكشوفة، تمييزا لها عن البطالة المفتوحة Open Unemployment، حيث تعرف البطالة المقنعة على انها حالة التحاق بعض الاشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها اجورا، في حين ان اسهامهم في انتاجية العمل تكون منخفضة او صفرية او حتى سالبة[11]، بحيث ان الاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الانتاج، وقد يكون الاستغناء عنهم مفيدا، وبالتالي فهو توظف زائد يمكن تسريحه دون التأثير في كمية الانتاج الاجمالي، وتكثر هذه البطالة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية والجهاز الحكومي الضخم والدول الاشتراكية والدول الريعية حيث يستخدم التوظيف الحكومي من اجل حل مشكلة البطالة او لأسباب اجتماعية وسياسية وانتخابية[12].

أن تشير البطالة المقنعة، أو الخفية، إلى أي شريحة من السكان لا تعمل بكامل طاقتها، ولكنها غالبا لا تُحتسب في إحصاءات البطالة الرسمية في الاقتصاد الوطني. ويشمل ذلك من يعملون بأجور أقل بكثير من قدراتهم، أو من لا تُقدم وظائفهم قيمة إجمالية تُذكر من حيث الإنتاجية، أو أي فئة لا تبحث حالياً عن عمل ولكنها قادرة على أداء عمل ذي قيمة.

ويمكن معرفة البطالة المقنعة عندما نلاحظ ان جزء من القوى العاملة موظفة لكنها لا تمارس اي عمل وتكون الانتاجية هنا صفرا، أو ان تقوم القوى العاملة الاضافية بالعمل لكن ما يقوم به عدد من العمال يمكن ان يقوم به

عامل واحد، وهنا تكون الانتاجية منخفضة، او ان يؤثر العامل منخفض الانتاجية على العمال الاخرين بحيث تنخفض انتاجيتهم هم ايضا وهنا تكون انتاجية هؤلاء سالبة، من هنا يمكن القول انه مع وجود البطالة المقنعة فإن الناتج الإجمالي لا يزداد او ينخفض حتى[13].

تنتشر البطالة المقنعة بكثرة في الدول النامية التي يخلق عـدد سكانها الكبير فائضا في القوى العاملة، وتتميز بانخفاض الإنتاجية، وغالبًا ما توجد في أسواق العمل غير الرسمية وأسواق العمل الزراعية، التي تستوعب كميات كبيرة من العمالة.

يمكن أن تشير البطالة المقنعة، أو الخفية، إلى أي شريحة من السكان لا تعمل بكامل طاقتها، ولكنها غالبا لا تُحتسب في إحصاءات البطالة الرسمية في الاقتصاد الوطني. ويشمل ذلك من يعملون بأجور أقل بكثير من قدراتهم، أو من لا تُقدم وظائفهم قيمة إجمالية تُذكر من حيث الإنتاجية، أو أي فئة لا تبحث حالياً عن عمل ولكنها قادرة على أداء عمل ذي قيمة. هناك طريقة أخرى لفهم البطالة المقنعة، وهي القول إن الناس يعملون ولكن ليس بكفاءة عالية. لديهم مـهـارات تُهمَل، أو يعملون في وظائف لا تتناسب مع مهاراتهم (ربما بسبب عدم كفاءة السوق التي لا تُدرك مهاراتهم)، أو يعملون ولكن ليس بالقدر الذي يرغبون فيه.

ثالثا: البطالة المقنعة والاقتصاد الريعي

قبل ان ندخل في صلب موضوع البطالة المقنعة في الاقتصادات الريعية علينا ان نعرف ما هي الفئات التي تدخل ضمن من يعدون عمال مقنعون، في البلدان المتقدمة وغير الريعية. عموما هناك ثلاث فئات يمكن ان تكون عاملة، لكنها تعد ضمن البطالة المقنعة، وهذه الفئات هي[14]:

1. **العاملون بدوام جزئي**: في ظروف معينة، قد يُعد الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي بطالة مقنعة إذا كانوا يرغبون في الحصول على عمل بدوام كامل وكانوا قادرين على القيام به، ويشمل ذلك ايضا من يقبلون وظائف بمستوى أدنى بكثير من مهاراتهم. في هذه الحالات، قد يُشار إلى البطالة المقنعة أيضًا باسم "البطالة الجزئية"، وتشمل أولئك الذين يعملون بقدرة معينة ولكن ليس بكامل طاقتهم.

على سبيل المثال، قد يُعد الشخص الحاصل على ماجستير في ادارة الاعمال ويقبل بوظيفة أمين صندوق بـدوام كامل لعدم قدرته على إيجاد عمل في مجاله، عاملاً ناقصًا، لأن عمله لا يرقى إلى مستوى مهاراته، بالإضافة إلى ذلك، قد يُعد الشخص الذي يعمل بـدوام جزئي في مجاله ويرغب في العمل بدوام كامل عاملاً ناقصا أيضا

2. **المرض والإعاقة**: هناك فئة أخرى قد تُدرج ضمن هذه الفئة، وهي المرضى أو الذين يُعتبرون معاقين جزئيًا. فرغم أنهم قد لا يعملون بنشاط، إلا أنهم قد يكونون قادرين على الإنتاج في الاقتصاد. هذا النوع من البطالة المقنعة مؤقت في حالة المرض، ويصنف عند حصول الشخص على مساعدة إعاقة، وهذا يعني أن الشخص غالبا لا يدرج ضمن إحصاءات البطالة في دولة ما.

التوقف عن البحث عن عمل: بمجرد توقف الشخص عن البحث عن عمل، بغض النظر عن السبب، غالبا ما يلغى اعتباره عاطلا عن العمل عند حساب معدل البطالة. وتشترط العديد من الدول أن يكون الشخص باحثا عن عمل بجد ليحتسب عاطلا عن العمل. فإذا توقف الشخص عن البحث عن عمل، سواءً لفترة قصيرة أو طويلة، فلا يحتسب عاطلا حتى يستأنف البحث عن خيارات وظيفية

أخرى. ويمكن اعتبار هذا بطالة مقنعة عندما يرغب الشخص في العثور على عمل ولكنه توقف عن البحث بسبب إحباطه من البحث المطول.

وتنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية عموما، التي تشهد نموا سكانيا كبيرا. ويطلق على هذه الظاهرة اسم (فائض العمالة). وعلى الرغم من صعوبة رصدها، يمكن تحديد البطالة المقنعة على أنها تلك التي تشمل عادة الشركات العائلية الصغيرة التي تضم عددا من الموظفين يفوق الحاجة. ويطلق عليها ايضا عليها بسوق العمل الزراعي غير الرسمي، وهو يختلف عن البطالة الموسمية (التي قد تحدث بسبب العوامل المناخية)، إذ يكون هامش الإنتاجية منخفض جدا وبشكل ملحوظ. عليه يمكن تمييز البطالة المقنعة أيضا بأنها توظيف الأشخاص ولكن ليس بكفاءة عالية.

فهم يمتلكون مهارات تهمل، أو يعملون في وظائف لا تتناسب مع مهاراتهم، ربما بسبب عدم كفاءة السوق التي لا تراعي مهاراتهم، أو انهم يعملون ولكن ليس بالقدر الكافي.

لكن الفئات اعلاه وإن كانت تدخل ضمن من هم ضمن البطالة المقنعة الا ان الدراسات في البلدان الريعية تشير الى معنى ذو دلالات اخرى حول مفهوم البطالة المقنعة، خاصة الدول الريعية ذات الكثافة السكانية، ومن ثم فان ثمة خصائص معينة للبطالة المقنعة في هذه البلدان.

تطلق لوليا كاجان مصطلح البطالة المقنعة أو البطالة الخفية وصفا لشريحة من القوى العاملة التي تعمل في أنشطة مكررة بإنتاج ضئيل أو معدوم. في هذه الحالة، يبدو أن الناس يعملون، لكنهم في الواقع لا يسهمون مساهمة تذكر في الاقتصاد، اذ لا تؤثر البطالة المقنعة على الناتج الإجمالي للبلد. ببساطة، تحدث البطالة المقنعة عندما يكون عدد الأشخاص الذين يقومون بالعمل (العرض) أكبر من عدد الأشخاص المطلوبين للقيام بهذا العمل (الطلب). كما يمكن اعتبار الأشخاص الذين لا يعملون بأقصى طاقتهم، أو يؤدون واجبات لا تضيف الكثير إلى الإنتاجية[15].

ان الريعية العالية وما قادت له من روئ شعبوية ورسمية ترى ان النفط والايرادات الناجمة عنه هو الحل والمنقذ لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال التوسع الزائد في الانفاق، كرس ظاهرة الركوب المجاني، وما يرتبط بذلك من قيم سلوكية ترى ان التجاوز على المال العام مشاع، وما نجم عنه من قناعات ان العمل غير المنظم لا يعد مخالفة بل انه استحقاق ناجم عن سوء توزيع تلك الموارد وعدم العدالة الاجتماعية وضعف الكفاءة الاقتصادية.

رابعا: البطالة المقنعة والقطاع العام الريعي

ترتبط البطالة المقنعة بشكل جلي بتوسع حجم الدولة والقطاع العام، فالمزيد من التوظيف الحكومي ينعكس على توسع حجم الدولة خاصة مع توفر الموارد المالية الناجمة عن تدفق الايرادات النفطية الى الموازنة، لكن هذا الامر يزيد الاعباء المالية عليها ويزيد من فقرات الانفاق التشغيلي في الموازنة، كما ينعكس ذلك على القطاع الخاص اذ يتراجع عرض العمل فيه نتيجة ما يعرف باثر المزاحمة crowding out من القطاع العام، ومن ثم حرمانه من المهارات العالية، وهو ما يخلق نوعا من الاثار المتبادلة والتي تتمثل بارتفاع الاجور في القطاع الخاص في حلقة مفرغة من تزايد الاجور بين القطاعين[16].

ان هذه الاثار المتبادلة تنعكس على ضعف في الكفاءة الاقتصادية والانتاجية للعاملين في القطاع العام، اذ ان الاعداد الكبيرة من العاملين تقود الى تراجع الانتاج مقابل تزايد الاجور كذلك الهدر في الموارد وعدم استخدامها بكفاءة، فضلا عن ذلك فان الاثار على الموازنة ستكون سلبية اذ ان زيادة التوظف الحكومي سيقود الى زيادة في الانفاق العام التشغيلي وغير المنتج في العادة، ما يزيد من الضغوط على الموازنة وتزايد العجز والوصول الى عدم الاستدامة المالية ومن ثم الدخول في مشكلات عدم استدامة الدين العام والعجز عن السداد والعسر المالي.

وعموما تكون آثار البطالة المقنعة على الاقتصاد والمجتمع ضارة، ومن أهم نتائجها انخفاض الإنتاجية بشكل عام. وقد تؤدي إلى عدم الكفاءة، وإهدار الموارد، وانخفاض النمو الاقتصادي. كما يمكن أن تؤدي البطالة المقنعة إلى تفاوت في الدخل، حيث يمكن أن يؤدي فائض المعروض من العمالة إلى انخفاض الأجور واستغلال العمال. ويمكن أن يكون للبطالة المقنعة عواقب اجتماعية ونفسية. فالعمال العالقون في وظائف منخفضة الإنتاجية وقليلة الرضا الوظيفي قد يعانون من تدني احترام الذات، وضعف التحفيز، وتراجع الرفاهية.

ان الاقتصاد غير المنظم شكل ضغطا على الخدمات العامة، وسبب زيادة في حجم الانفاق العام، حيث يتساوى الاقتصاد غير المنظم مع القطاع غير الرسمي في الاستفادة من كافة الخدمات والمنافع التي تقدمها الدولة، اذ يستفيد العاملون في القطاع غير المنظم من تلك الخدمات دون ان يساهموا في تحمل الاعباء العامة (ركوب مجاني).

المبحث الثاني: احتساب وتحليل البطالة المقنعة في العراق

اولا: خصائص عامة للاقتصاد الريعي في العراق

1. سوء توزيع الموارد: يتميز الاقتصاد العراقي بسوء تخصيص الموارد وانخفاض الكفاءة، اذ تتراكب الاعتمادية المبالغة على القطاع العام وزيادة حصته من الموارد والناتج والتوزيع، واشكال الدعم الحكومي المفضل للتكاسل، وما تولده من ظواهر الركوب المجاني، ناهيك عن تراجع ادوار القطاعين العام والخاص في الانتاج السلعي والخدمي، بالإضافة إلى البيئة غير العادلة لتوزيع الموارد بين فئات المجتمع
2. سوق عمل عام كبير: كما ان هناك عجز حكومي عن توليد سوق عمل خارج اطار التوظف الرسمي، اذ ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وتركز الثروات الريعية لدى الحكومة اضافة الى سياسات التوظف الحكومي قاد الى تشوه في سوق العمل العراقي، اذ ان هيكل الدولة قائم على التشغيل غير الانتاجي المدفوع بسياسات تشغيل مبالغة ما خلق بطالة مقنعة، مدفوعة من رغبات سياسية واجتماعية شعبوية انتخابية لصناع القرار، ونفس هذا الاقتصاد يولد تشغيلا في الانشطة غير المنظمة مدفوعة بعدم سيادة القانون وضعف تطبيقه مما يزيد من البطالة الناقصة وغير المسجلة، ما يشوه معدلات البطالة الرسمية ويرفع من نسبها عن المعدلات الطبيعية، وهو ما يقود الى استمرار الدولة في انتهاج سياسات مالية توسعية من اجل زيادة التشغيل العام ومن ثم المزيد من البطالة المقنعة غير المنتجة. وكل ذلك يفاقم من مشكلة ارتفاع نسب الانفاق التشغيلي الذي يعد المعرقل الرئيس لأي تحول تنموي يقوده القطاع العام، كما يزيد من مخاطر الدين العام واستمراره الى نسب خارج حدود الاستدامة المالية.

3. **الضعف الجبائي خارج الريع:** ان اعتياد الفرد ولفترات طويلة على الحصول على الخدمات العامة مجانا بفعل الريعية العالية والاعتقاد بأن النفط يمثل بديلا عن الايرادات الاخرى، وما اشاعه من قيم مجتمعية ترى في الدولة هي الراعية والموزعة للموارد النفطية، اشاع اعتقادا راسخا ان الضرائب التي تمثل مصدرا رئيسا من مصادر الحصول على الايـرادات العامة هو انتزاع غير مشروع من الافراد والشركات، ما يغذي ذلك وجود مرجعيات اخرى غير قانونية تركن الى اعتبارات دينية ترى ان البديل الشرعي عن الايرادات الضريبية والرسوم هو اداء فرائض مالية دينية، ما قاد الى شرعنة الرشاوى والتجاوز على المال العام وهو احد اسباب التهرب الضريبي، ونفس الحال ينطبق على الجباية الضريبية حيث عدم الامانة في الجباية الضريبية كحذف بعض الفقرات المشمولة بالضرائب او خفض اسعار الضرائب مقابل رشاوى.

ان الضريبة في الاقتصاد الريعي، لا تعد موردا رئيسا لتزويد الخزانة العامة بالايرادات، بل ان البعض من الاحزاب السياسية تستخدم غض النظر عن المطالبة بتحصيل ايرادات عامة غير نفطية من الافراد بمثابة برامج انتخابية، وهي بذلك تمثل رشى للناخبين تستخدمها الاحزاب في العملية السياسية، لذا يسود الاعتقاد بـان عـدم دفـع الضرائب لا يمثل انتهاكا للقانون.

ظاهرة الركوب المجاني: ان الريعية العالية وما قادت له من روئ شعبوية ورسمية ترى ان النفط والايـرادات الناجمة عنه هو الحل والمنقذ لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال التوسع الزائد في الانفاق، كرس ظاهرة الركوب المجاني، وما يرتبط بذلك من قيم سلوكية ترى ان التجاوز على المال العام مشاع، وما نجم عنه من قناعات ان العمل غير المنظم لا يعد مخالفة بل انه استحقاق ناجم عن سوء توزيع تلك الموارد وعدم العدالة الاجتماعية وضعف الكفاءة الاقتصادية. كما ان التوسع في الانفاق العام وما قاد اليه من تزايد في حجم البطالة المقنعة، كرس مفهوم التوزيع بدون انتاجية، ما خلق بواعث تثبيطية للعمل والانتاجية في القطاع الحكومي، كما ان ضعف سيادة القانون ساهم في العمل المزدوج في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من قبل موظفي الدولة.

4. **سيادة الطابع غير المنظم:** ان الاقتصاد غير المنظم شكل ضغطا على الخدمات العامة، وسبب زيادة في حجم الانفاق العام، حيث يتساوى الاقتصاد غير المنظم مع القطاع غير الرسمي في الاستفادة من كافة الخدمات والمنافع التي تقدمها الدولة، اذ يستفيد العاملون في القطاع غير المنظم من تلك الخدمات دون ان يساهموا في تحمل الاعباء العامة (ركوب مجاني)، او الاسهام في دفع الضريبة مما يساهم في زيـادة دخولهم وثرواتهم، ومن دون المساهمة في الانفاق الـذي يمول التنمية، مما قد يـؤدي الى تحميل العاملين في القطاع المنظم اعباء عالية، الامر الذي قد يدفع هؤلاء الى الانتقال للعمل في القطاع غير المنظم.

ثانيا: مؤشرات اولية عن البطالة والتوظف في العـراق

حسب احصاءات منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة للعام 2020 نسبة 12.8%، وهي نسبة مقاربة للأعوام السابقة كما في الجدول (1) ادناه. كما بلغت نسبة الأشخاص خارج القوى العاملة كنسبة مئوية من السكان 56%، وبلغ معدل المشاركة في قوة العمل 43.1%، وفي أحدث الاحصاءات الصادرة عن (تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021) بلغت بطالة الرجال الى اجمالي قوة العمل 10.27%، وبطالة النساء 30.07%.

وتكمن المشكلة اساسا في اختلال العلاقة بين عرض العمل والطلب على العمل، اذ يدخل الى سوق العمل (الطلب) في العراق سنويا ما يقدر بـ 250 ألف شخص من أصحاب الشهادات الجامعية، فضلا عن حوالي 500 ألف شخص من أصحاب المهن والعاملون غير المهرة، مع الأخذ بالاعتبار أن سوق العمل (العرض) لا تستوعب سنويا إلا بحدود 100-150 ألف فرصة عمل، اي ان هناك اختلال في سوق العمل يتمثل بـ 350 ألف شخص يضافون للعاطلين عن العمل سنويا.

جدول (1) مؤشرات البطالة في العراق

المؤشر	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة في العراق	13%	12.8%	12.8%	12.8%
معدل بطالة النساء	31.0%	30.8%	30.4%	30.4%
معدل بطالة الرجال	10.2%	10.1%	10.0%	10.0%
الأشخاص خارج القوى العاملة كنسبة مئوية من السكان في سن العمل	57%	57%	57%	56%
معدل المشاركة في القوى العاملة	42.6%	42.8%	43%	43.1%
معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة	11.2%	11.4%	11.6%	11.8%
معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة	73.8%	74.1%	74.2%	74.2%

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، تموز 2021.

بالمقابل يشغل القطاع العام نحو ستة ملايين موظف، وهذا رقم قد يكون متواضعا مقارنة بحجم الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة، اذ تعاني الحكومة من توسع في الانفاق العام على فئات متعددة، اذ يمثل مجموع المتقاعدون والمشمولين بالرواتب في مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية اكثر من 9 مليون شخصا، ما يعني ان الحكومة تلتزم بدفع رواتب ما يزيد عن 13 مليون مواطن، وهو ما يمثل اكثر من 28% من تعداد السكان (46 مليون نسمة حسب التعداد العام للسكان 2024، حسب موقع وزارة التخطيط الرسمي)، ما يعني توسعا هائلا في حجم القطاع العام، وهو ما يشكل عبئاً ضخماً على الموازنة العامة، وحالة نادرة من خطر عدم الاستدامة المالية، خصوصا ان الايرادات العامة تعتمد على مورد خارجي هو النفط وتراجع اسعاره المحتمل والمعرض الى تقلبات دورية حادة هي انعكاس للتقلبات الدورية التي تمثل سمة عامة للاقتصادات المتقدمة.

ثالثا: لمحة عن البطالة المقنعة في ظل الريع بعد 2003

لقد تفاقمت ظاهرة البطالة المقنعة في العراق عبر السنوات التي تلت العام 2003 بشكل واضح، وذلك بعد ان تحول البلد من مرحلة نقص السكان Underpopulation حيث يعد من البلدان ذات الكثافة السكانية المعتدلة مقارنة بموارده الاقتصادية الكبيرة او الكامنة[17] وصولا الى ما عرف بمرحلة الهبة الديموغرافية demographic dividend او العائد الديموغرافي، (وليس الاكتظاظ السكاني over population حيث يوجد عدد كبير من السكان مقارنة بالموارد المتاحة)، فالبلد من جهة كان ينمو بمعدلات سكانية معتدلة مقارنة بنمو حجم موارده الاقتصادية الممكنة والكامنة، وبقي هذا التزامن مستمرا سواء قبل السنوات 2003 او بعدها، رغم ما مر به من حروب وحصار وذلك بالمقارنة ببلدان ريعية اخرى تعاني من ضيق في السوق ونقص في السكان مقارنة بمواردها كدول الخليج، في حين دخل البلد في ظاهرة الهبة الديموغرافية التي تعرف حسب صندوق الامم المتحدة للسكان بأنها نمو اقتصادي محتمل يمكن ان ينشا عن تحولات في التركيبة العمرية للسكان وذلك عندما تكون شريحة السكان في سن العمل كبيرة[18] وهذا ما دخله العراق،

حيث فئة السكان في سن العمل في العراق بلغت 60.2% وهي الفئة بين 15-64 سنة، ولكن وبسبب عدم المقدرة على توظيف هذه الهبة بشكل سليم بامتصاصها بشكل كفوء في قطاع خاص منتج، تم الاضطرار بدلا عن ذلك الى زيادة توظيفها بشكل هائل لدى القطاع الحكومي.

حسب اولى المسوحات بعد 2003 بلغ معدل البطالة المقنعة، مصنفا حسب قلة ساعات العمل، حوالي 23.5%، بلغت بطالة النساء المقنعة منها 40.2%، مقابل 19.4% للرجال، اما معدل البطالة المقنعة مصنفا حسب قلة الكفاية الانتاجية فقد بلغت 5.6%، موزعة ما بين 6.3% للرجال و2.8% للنساء. وبلغ معدل البطالة المقنعة، مصنفا حسب مؤشر تدني الدخل 21.2%، كانت بطالة النساء المقنعة منها 29.2%، وحصة الرجال 17.6%[19].

رابعا: احتساب البطالة المقنعة في العراق للمدة 2003-2020

هناك كثر من طريقة لقياس حجم البطالة المقنعة، ويمكن في العراق استخدام طريقتين للوقوف على حجم البطالة المقنعة ومعدلاتها:

الطريقة الاولى: وتعتمد على تقدير نسبة العاطلين المقنعين من مجموع العاملين في العراق، وهي طريقة تعتمد على تقديرات نسبة البطالة المقنعة حسب صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تشير الى هذه النسبة تصل الى 30% من مجموع العاملين[20].

ويبين لنا الجدول 2 في ادناه معدلات البطالة المقنعة في العراق لسنوات متفرقة من 2003 الى 2020 محتسبة حسب الطريقة الاولى.

جدول 2 معدل البطالة المقنعة في العراق
سنوات متفرقة 2003-2020

السنة 1	عدد العاملين 2	عدد العاطلين 3	اعداد البطالة المقنعة 4	عدد العاطلين المحسوب 5	السكان النشطين اقتصاديا 6	معدل البطالة المقنعة
2003	7414095	1842365	2224229	4066594	9256460	24.03
2006	6720834	1425631	2016250	3441881	8146465	24.75
2010	8213000	3196000	2463900	5659900	11409000	21.60
2013	9123000	2125000	2736900	4861900	11248000	24.33
2015	9767000	2801000	2930100	5731100	13427000	42.68
2020	11212000	4081000	3363600	7444600	13058000	57.01

حيث ان:

- العمود 4 تم احتسابه وفقا لـ(عدد العاملين مضروبا في 0.3)
- العمود 5 (العمود 3 زائدا 4)
- العمود 7 (اعداد البطالة المقنعة مقسوما على السكان النشطين اقتصاديا) مضروبا في 100

ويتضح من الجدول 2 اعلاه ان معدل البطالة المقنعة تراوح بين نسبة 24% للعام 2003 ونسبة 24.3% للعام 2013 لكنه قفز الى 42.7% للعام 2015 ومن ثم الى 57.01% للعام 2020. وهو ما يؤشر ضعف كبير في الانتاجية ويسجل تضخما في حجم التوظف غير المنتج، كما يعكس توزيع غير كفوء للموارد بين القطاعين العام والخاص، والى وجود ساعات عمل غير مستغلة، ما يمثل هدرا هائلا للموارد الاقتصادية والمالية، تمثل هذا الهدر باتجاه تصاعدي في الموارد، من هدر في ربع هذه الموارد في العام 2003 الى أكثر من نصفها في العام 2020. كما يعكس ذلك ان هناك فائض في العمل ضعيف الانتاجية، ما يمثل تزايد غير رشيد في الانفاق العام، ما يعني ان هناك سوء تخصيص للموارد، وهذه الطريقة تبين ايضا ان هناك توظف ناقص بمعنى ان هناك عدم توافق بين سوق العمل ومخرجات التعليم، ومن ثم القبول بوظائف لا تلائم المخرجات التعليمية، ما يمثل شكلا اخر من الهدر وسوء التخصيص حيث ضياع وعدم استثمار للمهارات والمؤهلات. وإن هذا ما يمكن ان يؤشر ايضا ان التوظف لا يجري على اسس الكفاءة والشهادة والمؤهل، بل على اساس المحسوبية والوساطة، ما يمثل وجها اخرا لمشكلة الفساد الاداري والمالي في العراق.

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، مسوحات التشغيل والبطالة، سنوات متفرقة.
- صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر، اليات احتساب البطالة في العراق وانواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية للمدة 2003-2015، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، 2018، ص 312- 330.

فضلا عن ذلك فإن ارتفاع معدل البطالة المقنعة يعكس لنا استخدام سياسة الاستيعاب، والتي تمثل وجها من اوجه فشل الحكومة في خلق وظائف حقيقية في القطاعات المنتجة خاصة في القطاع الخاص، مما يضطرها الى استيعاب الاعداد الكبيرة من الخريجين وغير الخريجين للتوظف في القطاع العام، وذلك خارج اطر الكفاءة والرشادة، ما يمثل عدم مقدرة على تقديم خطط واستراتيجيات حقيقية وواقعية قادرة على زيادة الانتاج المحلي والتوظف الخاص فضلا عن عدم مقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المكتوبة.

الطريقة الثانية: تعتمد هذه الطريقة على المقارنة بين نسبة مساهمة كل قطاع في تشغيل الايدي العاملة، ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، فعندما تكون نسبة المساهمة في التشغيل اكبر من المساهمة في الناتج، فان ذلك يعني اعداد كبيرة من القوى العاملة تفوق مستوى حاجة القطاع اليه، من ثم تكون الانتاجية الحدية منخفضة او تساوي صفرا او سالبة، ويمكن احتساب اختلال الهيكل الانتاجي (اي الفرق بين مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمته في التشغيل) وفق المعادلة ادناه، فاذا كانت درجة الاختلال سالبة فان ذلك يعني وجود مشكلة بطالة مقنعة في القطاع في السنة المعينة، ويكون معدل البطالة المقنعة هو نفس مقدار درجة الاختلال، اما في حالة كون درجة الاختلال موجبة فان ذلك يعني عدم وجود بطالة مقنعة، اما مجمل البطالة المقنعة في الاقتصاد في سنة معينة فهي مجموع القيم المطلقة لدرجات الاختلال السالبة لكل قطاع، كما في معادلة [21]2.

Dit= Cit +cit ..... (1)

Dt= /d1t/ + /d2t/ + /d3t/ + ... + /dnt/ ..... (2)

جدول (3) معدل البطالة المقنعة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق لسنوات متفرقة من 2003-2020

السنة 1	البطالة المقنعة في القطاع النفطي 2	البطالة المقنعة في القطاع الصناعي 3	البطالة المقنعة في القطاع الزراعي 4	البطالة المقنعة في القطاع الخدمي 5	البطالة المقنعة 6
2003	0	17.9	4.2	44.3	66.4
2006	0	8.0	0.8	44.2	53.0
2010	0	7.7	2.0	32.9	42.5
2013	0	8.4	3.5	31.1	43.0
2015	0	7.3	3.9	28.9	40.1
2020	0	8.7	4.0	32.6	45.3

المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحث بموجب المعادلات اعلاه اعتمادا على بيانات:

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة.

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، مسوحات التشغيل والبطالة، سنوات متفرقة.

صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر، اليات احتساب البطالة في العراق وانواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية للمدة 2003-2015، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، 2018، ص326.

من الجدول 3 في اعلاه يتضح ان هذه الطريقة تركز على انتاجية العاملين في القطاعات المختلفة، وهذا ما يمثل خاصية رئيسة من خصائص البطالة المقنعة، حيث انها تبين الفرق بين ارتفاع اعداد الايدي العاملة من جهة وبين تراجع الانتاج في قطاع معين من جهة اخرى، ومن ثم انعكاس ذلك على تراجع الناتج المحلي ككل، خاصة اذا تحدثنا عن الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والذي يعد

المقياس الاكثر تعبيرا عن البطالة المقنعة، لان الناتج النفطي لا يعاني من هذا النوع من البطالة لأنه قطاع كثيف رأس المال اساسا ولا يحتاج الى ايدي عاملة كثيرة، ولا يمكن استيعاب ايدي عاملة كبيرة في هذا القطاع، من جهة اخرى ترتبط هذه الطريقة الى حد كبير ايضا بظاهرة ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق، حيث شهد العراق نمو كبير في السكان خلال السنوات ما بعد 2003. خاصة تزايد السكان في الفئة العمرية ضمن سن العمل، وامام ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم زج جل هذه الزيادة في القطاع العام، ما انعكس على ضعف في انتاجية القطاع، والذي يتمثل في الحقل 5 (البطالة المقنعة في القطاع الخدمي). حيث بلغت أكبر النسب مقارنة بقطاعات النفط والصناعة والزراعة. ما يدل على تركز البطالة المقنعة في الوظائف الحكومية الخدمية. وهو امر انعكس على المؤشر العام للبطالة المقنعة المجمع من القطاعات المعنية.

ويعد العراق من بين أكبر الدول من حيث نسبة العاملين في القطاع العام اذ بلغت 37% وهو ما يمثل ضغطا كبيرا على الموازنة العامة للدولة، ويعني ان هناك موظفا لكل عشرة مواطنين، وهذه نسبة كبيرة للغاية وغير مسبوقة، مقارنة بالمعايير الدولية التي تشير الى ان النسبة المعيارية هي 1 موظف الى كل 100 مواطن، مقارنة ببلدان مثل السعودية التي بلغت النسبة فيها 35.3%، والصين بنسبة 28%[22].

كما تعكس هذه الطريقة ان هناك تزايد في الانفاق العام ضعيف الانتاجية، ما يعني ضعف في كفاءة الانفاق العام الحكومي، لجهة ان هناك أنفاق لميزانيات ضخمة طوال المدة ما بعد 2003، لكن هذا الانفاق لم يفض الى تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، او تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع مستوى الاداء العام للدولة. اذ تعبر كفاءة الانفاق العام عن الناتج الاجتماعي المتولد عن هذا الانفاق والموارد المالية المولدة لهذا الناتج، كما تعبر عن قدرة الانفاق على تحقيق اقصى منفعة وتأثير، ومن البديهي القول ان السمة الغالبة على الانفاق العام في العراق هي ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام (89.9%، 82%، 69.7%، 73.6%، 70%) للاعوام (2003، 2006، 2010، 2015، 2020) على التوالي مقارنة بالأنفاق الاستثماري الى الانفاق العام، فيما بلغت مساهمة الانفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي (6.0%، 28.7%، 27.8%، 24.9%، 22.7%) للأعوام اعلاه على التوالي، مقابل نسبة مساهمة للأنفاق الاستثماري في الناتج المحلي بلغت (0.7%، 6.3%، 12.1%، 8.9%، 9.2%) لنفس الاعوام، وهذا ما يؤكد ان مساهمة الانفاق الاستهلاكي اكبر من الانفاق الاستثماري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بشكل واضح[23].

ومن الناحية الاجتماعية فان ضعف كفاءة الانفاق العام تنعكس على التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية، اذ تقوم البطالة المقنعة بحرمان فئات كبيرة من الايدي العاملة المنتجة وتحويلها الى ايادي عمل غير منتجة، وهو ما يساهم في ضعف في تلبية احتياجات المجتمع وعدم تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وهو ما يتجسد في احداث تأثيرات سلبية على قطاعات الصحة والتربية والتعليم والبنية التحتية.

في الختام

ان مشكلة البطالة المقنعة في العراق تتطلب اعادة النظر بمفهوم الوظيفة العامة واخضاعها لضوابط صارمة، وغلق منافذ توسعها كالعقود والاجور اليومية، وتمثيلها بمؤشرات اقتصادية علمية وفق قواعد انضباط عالية، تركن الى المؤشرات والنسب المعيارية العالمية وبما يتوافق مع التحول الحقيقي نحو القطاع الخاص واستدامة الموارد، وابعادها عن كونها اداة سياسية واجتماعية لتحقيق مصالح حزبية وشعبوية.

وتمثل احدى المفاتيح الرئيسة لمعالجتها الاهتمام بالتنويع الاقتصادي، والاهتمام بالقطاعات

التي ترتفع فيها معدلات البطالة المقنعة، بما يتضمنه من تحديث للقطاع العام المستوعب الاكبر لهذا التوظف الزائد، ويمكن ان يتضمن هذا الاستثمار في البنى التحتية وبرامج التعليم وتدريب القوى العاملة وتنمية المهارات بما يمكن من الانتقال الى وظائف ذات انتاجية مرتفعة.

بالإضافة الى ذلك فان الاهتمام لا بد ان ينصب على القطاع الخاص وبناء استراتيجيات حقيقية وواقعية وذلك بتهيئة بيئات مواتية لريادة الاعمال والمشاريع المتوسطة والصغيرة، ما يمكن ان يساهم في خلق فرص عمل جديدة، تعوض تضييق الفرص امام القطاع العام المتضخم.

المصادر:

اولا: المصادر باللغة العربية:

1. جاسم، عبد الرسول عبد، كلية المنصور الجامعة، مجلة المنصور، العدد 11، 2008.
2. الجزائرلي، معاذ الشرفاوي، وقبلان، حسين، 2021، الاقتصاد الكلي، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

خليل، سامي، 1994، نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الاهرام كورنيش النيل، القاهرة، مصر.

3. السعداوي، علياء ماجد، والتميمي، سامي عبيد، تحليل وقياس اثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 2، 2024.
4. صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر، اليات احتساب البطالة في العراق وانواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية للمدة 2003-2015، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، 2018.
5. عبيد، باسم خميس، 2018، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة السيسبان، العراق.
6. الوزني، خالد واصف، والرفاعي، احمد حسين، 2007، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

ثانيا: التقارير والمسوحات:

1. تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، مسوحات التشغيل والبطالة، سنوات متفرقة.
3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة.
4. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، مسوحات التشغيل والبطالة، سنوات متفرقة.
5. تقرير مؤسسة عراق المستقبل، 2023
6. الموازنة العامة الاتحادية في العراق، للاعوام 2003، 2006، 2010، 2015، 2020
7. وزارة الصحة والسكان، المجلس القومي للسكان، الهبة الديموغرافية في جمهورية مصر العربية، مايو 2020.
8. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء
9. https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-189-22-07
10. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نتائج مسح التشغيل البطالة، 2003.
11. تقديرات منظمة العمل الدولية، تموز 2021.

ثالثا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Gordon, Robert J. Macroeconomics, 12th ed. Pearson Education, Inc. 2021.
2. Julia Kagan, Disguised Unemployment: Definition and Different Types, 2023.

https://www.investopedia.com/terms/d/disguised-unemployment.asp

3. Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster,13th ed, Pearson Education Limited, 2020.
4. N. Gregory Mankiw, macroeconomics, 7th ed. Worth Publishers, 2012.
5. Steven A. Greenlaw, David Shapiro, principles of macroeconomics 2e, OpenStax, 2018.

الهوامش والمصادر:

1- Gordon, Robert J. Macroeconomics, 12th ed. Pearson Education, Inc. 2021, p43

2- الجزائرلي، معاذ الشرفاوي، وقبلان، حسين، 2021، الاقتصاد الكلي، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 327.

3- Gordon, ibid 43.

4- Steven A. Greenlaw, David Shapiro, principles of macroeconomics 2e, OpenStax, 2018, p200.

5- الجزائرلي وقبلان، مصدر سبق ذكره، ص31.

6- Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster,13th ed, Pearson Education Limited, 2020, 157.

7- N. Gregory Mankiw, macroeconomics, 7th ed. Worth Publishers, 2012, 157.

8- خليل، سامي، 1994، نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الاهرام كورنيش النيل، القاهرة، مصر، ص60.

9- عبيد، باسم خميس، 2018، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة السيسبان، العراق، ص308

10- الوزني، خالد واصف، والرفاعي، احمد حسين، 2007، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص196.

11- عبيد، مصدر سبق ذكره، 308.

12- الوزني والرفاعي، مصدر سبق ذكره، 196.

13- Gordon, Ibid, p44.

14- Julia Kagan, Disguised Unemployment: Definition and Different Types, 2023. https://www.investopedia.com/terms/d/disguised-unemployment.asp

15- Julia Kagan, Ibid.

16- السعداوي، علياء ماجد، والتميمي، سامي عبيد، تحليل وقياس اثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 2، 391،2024-393.

17- جاسم، عبد الرسول عبد، كلية المنصور الجامعة، مجلة المنصور، العدد 11، 2008، ص5.

18- وزارة الصحة والسكان، المجلس القومي للسكان، الهبة الديموغرافية في جمهورية مصر العربية، مايو 2020، ص4.

19- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، مسوحات التشغيل والبطالة، سنوات متفرقة.

20- صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر، اليات احتساب البطالة في العراق وانواعها واحتساب المقنعة منها.. دراسة تحليلية للمدة 2003-2015، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 108، المجلد 24، 2018، ص324.

21- صالح، والموسوي، مصدر سبق ذكره، ص325.

22- تقرير مؤسسة عراق المستقبل، 2023.

23- الموازنة العامة الاتحادية في العراق، للاعوام 2003، 2006، 2010، 2015، 2020.

الاقتصاد العراقي وسبل التوظيف الإيجابي للمتغيرات الإقليمية الراهنة: رؤية مستقبلية في أولويات الإصلاح والترشيد

(القسم الأول)

محسن حسن
باحث وأكاديمي مصري

مقدمة

في ظل التداعيات السلبية المتلاحقة التي تضرب جنبات الاقتصاد العالمي، أصبح لزاماً على الدول وحكوماتها المحلية، أن تفتش عن الوسائل والسبل المناسبة لتحقيق استقلاليتها الاقتصادية والمالية، وأن تدرك مخاطر الاستسلام المعيب لنوعيات بالية من التخطيط الاقتصادي المتجزيء، والبعيد عن تعاضد القطاعات الحيوية، وتزامن الإصلاح وشموليته؛ فمن خلال المؤشرات الرسمية المعلنة من قبل صندوق النقد الدولي بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي المحفوف بتداعيات جائحة كوفيد 19 من جهة، وبمعطيات الحرب الروسية/الأوكرانية من جهة ثانية، يتبين مدى ما تنتظره الاقتصادات المحلية على مستوى دول العالم من تحديات كبرى، تستوجب اليقظة التخطيطية، والحراك الإصلاحي والوقائي المستمر، خاصة على مستوى السلوك الاقتصادي والخطوات المتبعة في إنعاش التنوع الإنتاجي والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة؛ إذ تؤكد تلك المؤشرات، استمرار هبوط نمو الاقتصاد العالمي من 3.4% خلال 2022، إلى 2.8% خلال 2023، ثم إلى 3.0% خلال 2024، وبطء تحسن مستوى التضخم

الكلي عالمياً من 8.7% عام 2022، إلى 7.0% خلال العام الحالي 2023، ثم إلى 4.9% خلال 2024، في حين تصب التوقعات في غير صالح الاقتصادات المتقدمة، والتي سيتراجع نموها بنسبة تقل عن 1%، وتحديداً من 2.7% عام 2022 إلى 1.3% عام 2023، وبصفة إجمالية، تظل وضعية الاقتصاد العالمي الحالية، محملة بالتحديات الكامنة، والوضعيات الهشة، وهو ما يشكل تحدياً مستقبلياً للاقتصاد العراقي، ويدفع باتجاه تكثيف الجهود من أجل وضع حلول عاجلة وخلاقة لترقية العوائد المالية وترشيد الموارد المتاحة، جنباً إلى جنب مع استحداث موارد جديدة وبعث موارد كامنة[1]

ومن بين أهم ما يجب إدراكه لصانع القرار العراقي، ضرورة الإفادة من مراحل التأثير والتأثر التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مراحله المتتالية منذ العام 2003 وحتى اللحظة؛ إذ أن كافة الخطط والترتيبات التنموية غير التخصصية، والبعيدة عن دراسة تلك المراحل، من شأنها الإضرار بالاقتصاد الوطني، حتى وإن بدت في ظاهرها وبداياتها مجدية ونافعة، وهذا يتضح تماماً عند استحضار الكثير من التجارب القاسية التي مر بها هذا الاقتصاد؛ ففي كثير من الأحيان، دفعت البنية الاقتصادية ثمناً باهظاً نتيجة الوقوع تحت سيطرة القرارات السياسية المجافية للتخصص، والبعيدة عن استهداف الصالح العراقي العام، سواء من مسؤولين وسياسيين وطنيين منتمين للدولة العراقية، أو من آخرين دخلاء، فرضتهم ظروف التواجد الأمريكي فوق الأراضي العراقية إثر سقوط بغداد عام 2003، أو ساهمت في تواجدهم تداعيات خضوع مناطق عراقية عديدة، لتنظيم داعش الإرهابي عام 2014، وفي كل تلك الأحوال، كانت النتائج كارثية رغم ظهور مقدماتها متدثرة بلباس الإصلاح، ورافعة شعار النهوض والتحرر الاقتصادي؛ ويكفي التذكير هنا بما أصيبت به بنية الاقتصاد العراقي من عوار مزمن لا تزال آثاره مستمرة حتى اللحظة، بفعل القرارات الأمريكية الماضية، والتي أقحمت السوق العراقية بشكل مفاجيء في سياسات اقتصادية تعتمد التحرر الكامل في التجارة، وتسمح للشركات النفطية الكبرى بالتحكم في مقدرات البلاد المالية عبر تكريس الريع النفطي كمصدر وحيد غالب ورئيسي للدخل القومي، بالتزامن مع قرارات موازية بخصخصة القطاعات الحيوية، وإلغاء الضرائب والرسوم الكمركية، إلى غير ذلك من قرارات عشوائية، كان لها أبلغ الأثر في وجود اختلالات هيكلية بالاقتصاد العراقي أعاقت ـ ولا تزال ـ أغلب الاستراتيجيات الإصلاحية، ومما يجدر التذكير به أيضاً في هذا السياق، أن صراعات داعش، حرمت المواطن العراقي من ارتفاع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي[2] بنسبة تتراوح بين 18% إلى 21% خلال 2018؛ خاصة مع ما تسببت فيه تلك الصراعات، من تراجع الناتج الإجمالي غير النفطي بنسبة 33% مما كان يجب أن يكون عليه هذا الناتج خلال العام ذاته، كما ترتب على الصراعات المشار إليها، ارتفاع عدد فقراء العراق بنسبة تفوق الـ 7% عما كان يجب أن يكون عليه الأمر في الأحوال الاعتيادية، هذا إلى جانب ما أحدثته داعش من خسائر تسويقية وتنافسية في الاقتصاد الحقيقي للبلاد[3]

واليوم، وفي إطار سعي الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء(محمد شياع السوداني) إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى تطوير وتحديث الاقتصاد العراقي، تتهيأ جملة من المتغيرات الإيجابية على المستوى الإقليمي، يتوجب على تلك الحكومة، توظيفها واستغلالها لتحقيق أكبر قدر من التوازن والتزامن في عملية الإصلاح المستهدفة، ولعل أهم تلك المتغيرات، التقارب السعودي الإيراني، والذي يفتح بدوره آفاقاً رحبة أمام المؤسسات الاقتصادية العراقية للانفتاح على المحيط الإقليمي وفق آليات أكثر إيجابية ومواكبة للنجاح والإنجاز عن ذي قبل، بالإضافة إلى انزياح توترات الخلاف الخليجي/ الخليجي بعد إتمام المصالحة مع قطر، ورجوع الحراك الاقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى حيز الفاعلية مجدداً، ثم عودة العلاقات السعودية مع سوريا إلى مسارها الطبيعي من حيث الإجراءات الدبلوماسية المؤسسة لمزيد من توسيع الشراكات المتبادلة على مستوى التجارة والاقتصاد والأمن، وأخيراً مواصلة المسار التركي لذات النهج المتبع سابقاً من حيث الانفتاح على العراق، خاصة بعد فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بنتائج الانتخابات

الأخيرة، وكلها متغيرات إقليمية محيطة، يمكن أن تتحصل العراق من خلالها على انفراجات اقتصادية كبيرة، إذا ما تم وضع استراتيجية جديدة وشاملة وغير تقليدية، يكون التطوير الاقتصادي، هو ركيزتها الأولى، وفق رؤية متخصصة، وقرار سياسي داعم، ومشاركة مجتمعية ومؤسسية شاملة ومتعاضدة.

وانطلاقاً من تلك المتغيرات الإيجابية، ارتأت هذه الدراسة ضرورة قصوى في رصد وتحديد أهم السبل والطرق والوسائل المساعدة على توظيف المتغيرات الجديدة المشار إليها، لكي يتم انتشال العوائد المالية العراقية من كبوتها، بل وترقيتها إلى الدرجة التي تساهم من خلالها بقوة في تحويل دفة الاقتصاد الوطني المتأزم، إلى التحرر من أزماته، والانطلاق نحو تعزيز مكانته الائتمانية والتسويقية ضمن بنية الاقتصادات العالمية والدولية، خاصة مع ما يمتلكه العراق من موارد متنوعة وكثيرة بخلاف النفط، حتما ستساعده على تنويع مصادر الدخل وتعظيم العوائد، والتحلل من أسر الريع النفطي وما يترتب عليه من تبعية معيبة لمسار الأسعار العالمية صعوداً وهبوطاً، وهي التبعية التي أعاقت التنمية الحقيقية منذ اكتشاف النفط؛ فمن المعروف أن العراق»اعتمد اقتصاده بداية على الزراعة وحدها، وبعد اكتشاف النفط أهملت الزراعة وغيرها، واتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية والريعية، وبأنه اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو مصدر تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة»[4]

وولوجاً إلى الأسباب العميقة التي تقف وراء إفشال خطط التنمية والانتقال الناجح إلى مراحل التحرر الاقتصادي المرتكز إلى أسس شمولية في الإصلاح، توصلت الدراسة إلى أن الأسباب معقدة وكثيرة ومتشعبة ما بين السياسي والاجتماعي والأمني، وهذا أمر معروف وليس بجديد، غير أن ما لمسته الدراسة بعد تأمل تلك الأسباب، يؤكد أمراً في غاية الأهمية، رغم أنه يبدو للوهلة الأولى بسيطاً واعتيادياً، وهو أن عمليات الإصلاح الاقتصادي في العراق، متقطعة وتتم بمعزل عن بعضها البعض، وأن غالبية الاستراتيجيات التي استهدفت إحداث تغير جذري في المسار الاقتصادي، عانت من التجزيء والترقيع وعدم التزامن في الإجراءات المعنية بمباشرة النهوض بالقطاعات الحيوية والموارد، وكذلك بعلاج كل من المشكلات الطارئة والمزمنة المرتبطة بهذه القطاعات، وبالتالي لم تكن استراتيجيات التنمية والتطوير المتبعة في العراق على مدار سنوات وعقود متتالية، وخاصة بعد العام 2003، مستوفية لشروط الإصلاح الشامل والمتزامن، والتي تقتضي» أن تكون في إطار خطة علمية مدروسة، ووفق مقتضيات حال الاقتصاد العراقي والمجتمع، وأن تكون كلاً لا يتجزأ من إصلاح شامل يمتد إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية وغيرها، في إطار عملية تكاملية واضحة المعالم»[5]

وتيرة الإصلاح المتجزيء التي تم انتهاجها من قبل الحكومات العراقية المتتابعة فيما بعد العام 2003، أفرغت الإصلاح الاقتصادي من محتواه الوطني المدعوم من قبل الشعب العراقي، كما حُرمت عمليات الإصلاح نفسها من توظيف عامل الانتماء الوطني لدى غالبية قطاعات هذا الشعب،

وبالنظر إلى الصورة المتكاملة التي تهدف هذه الدراسة إلى بلورتها للإصلاح الاقتصادي في العراق، انطلقت أركانها ومكوناتها على هدى من جملة مناهج بحثية استلزمتها طبيعة التناول الشامل للموضوع، أولها المنهج التاريخي، والذي شغل حيزاً ضيقاً ومحدوداً ضمن بنية العرض العام؛ حيث لم تلجأ إليه الدراسة إلا في النقاط الاستهلالية والاسترشادية المعتمدة على الشواهد القديمة والماضية فيما يخص المسار الاقتصادي للعراق فيما بعد العام 2003، ثم المنهج الوصفي التحليلي، وهو الغالب على هذه الدراسة، نظراً لتركيزها على الاستقراء العام والتحليل المتأني لما تم تناوله بشأن قضية الإصلاح الاقتصادي العراقية، وأخيراً منهج الاستنباط والاستشراف القائم على النظر في المقدمات واستخلاص النتائج كسبيل

لتوقع المؤشرات المستقبلية على الأمداء القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وعليه فقد بنت الدراسة منهجيتها تلك على جملة الإشكاليات والمنطلقات والفروض التالية:

- المسار التاريخي لخطط الإصلاح الاقتصادي في العراق، كان محفوفاً دائماً بالنقص الإجرائي والتوزيع العشوائي للمهام والأدوار، ولذلك لم تكلل هذه الخطط إلا بنجاح مؤقت وآني، وعلى مستويات جزئية وليست كلية فيما يخص القطاعات الحيوية المهمشة، وحتى فيما يخص القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي في البلاد.
- وتيرة الإصلاح المتجزيء التي تم انتهاجها من قبل الحكومات العراقية المتتابعة فيما بعد العام 2003، أفرغت الإصلاح الاقتصادي من محتواه الوطني المدعوم من قبل الشعب العراقي، كما حُرمت عمليات الإصلاح نفسها من توظيف عامل الانتماء الوطني لدى غالبية قطاعات هذا الشعب، الأمر الذي صارت معه الإصلاحات في جانب، وعموم الجماهير العراقية المتطلعة إليها في جانب آخر.
- التعارض الدائم والمستمر، بين استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي من جهة، والمصالح الشخصية الخاصة بالمتنفذين ومحترفي الفساد من جهة أخرى، وقف حائلاً، ولا يزال، دون بلوغ المعنيين بالإصلاح، حد الوصول إلى درجة مناسبة من الشفافية يستطيع معها الاقتصاد العراقي كشف الملابسات المعضلة والعوائق والتحديات الأساسية التي تمنعه من تجاوز محنه وأزماته المتكررة.

المتغيرات الإقليمية الراهنة ومستقبل الاقتصاد في العراق

يمر العراق حالياً، وعلى غير العادة، بمناخ سياسي داخلي، أقرب إلى الهدوء والاتزان من حيث مهادنة القوى المتصارعة على النفوذ الداخلي بعضها بعضاً، بالتزامن مع مرور الوضع الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بحالة مشابهة من الإيجابية- زالت خلالها العديد من العوائق والأزمات، على رأسها الأزمة الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي آلت إلى المصالحة وعودة العلاقات إلى حيز كبير من طبائعها المعهودة، ثم كانت المفاجأة الاستراتيجية والإقليمية الكبرى وغير المتوقعة، والتي تمثلت في الاتفاق السعودي/الإيراني، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض بوساطة صينية، وفي خضم هذا الاتفاق التاريخي بين أكبر قوتين متصارعتين على النفوذ والهيمنة في المنطقة، عادت العلاقات السعودية مع سوريا إلى سابق عهدها من التعاطي الإيجابي بين البلدين بعد قطيعة، وبدت مؤشرات واضحة على وجود تحولات جذرية في بنية السياسة الدولية للقوى الكبرى العالمية؛ حيث تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وقضاياه الشائكة، بالتزامن مع توجهات واشنطن الجديدة نحو الاهتمام أكثر بالقارة الآسيوية، في حين صعدت أدوار صينية وروسية لتحتل الصدارة في قضايا المنطقة، وكل هذه المتغيرات الحادثة، يجب أن تشكل دافعاً حقيقياً للإصلاح الشامل في العراق، وسبيلاً لتهيئة الاقتصاد الوطني العراقي لمستقبل أكثر إيجابية وقدرة على مواجهة التحديات، وبالطبع يجب أن تُمنح الأولوية لانطلاق الإصلاح عبر محيط العراق الإقليمي والخليجي، خاصة في ظل التوقعات غير الإيجابية للنمو الاقتصادي العالمي، والصادرة خلال 2023، بفعل التضخم الدولي وتنامي التحديات المتعلقة بالعديد من المحاور والملفات الاقتصادية مثل» حجم الدين العام، وتحدي الأمن الغذائي، والاعتماد على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، والتنويع الاقتصادي المحدود»[6] الأمر الذي يستوجب استغلال الفرص المتاحة، وتوظيف المتغيرات الراهنة، لوضع الاقتصاد العراقي على المسار الصحيح عبر خطوات أولية لعل أهمها اتخاذ» إجراءات فورية لتعزيز النمو والاستثمار ودعم القطاعات ذات الأولوية»[7]

وفي ظل ما ظهرت عليه الحكومة العراقية بقيادة (السوداني) من تماسك وانخراط فاعل وإيجابي في مباشرة إيجاد الحلول للمشكلات المعقدة التي عانى منها الاقتصاد على مدار عقدين ماضيين، بات لزاماً على تلك الحكومة توظيف هذا التماسك في تعزيز تموضع العراق كدولة ذات سيادة سياسية واقتصادية وأمنية/ استراتيجية، ضمن متغيرات الوضع الإقليمي الجديد؛ إذ بالإمكان الآن ــ أكثر من أي وقت مضى ــ أن تلعب الدولة العراقية دوراً جيوسياسياً عملياً وديناميكياً تجاه تلك المتغيرات، يمنحها القدرة على دعم الاستقرار ومواصلة الإعمار والبناء، إلى جانب استعادة الحضور الدولي ضمن إطار السياسة الخارجية؛ حيث يعد الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، مرهوناً بإجادة ذلك التموضع وهذا الدور من خلال» استثمار مكامن القوة في كل دولة من دول الجوار الإقليمي على حد سواء، والشروع في شراكات إقليمية حقيقية وقائمة على الاحترام المتبادل للمصالح والأهداف المشتركة»[8]

عدم تردد حكومة السوداني في الانحياز الكامل لاستقلالية القرار العراقي تجاه التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، ومدى براعته في إحداث التوازن والانسجام مع قوى الداخل واستقطاب تلك القوى للمشروع الوطني في الإصلاح بعيداً عن الانتماء الطائفي وهوى الباحثين عن النفوذ.

وتقدم التفاهمات الجديدة الحادثة إقليمياً بين المملكة العربية السعودية، فرصة واعدة للعراق على مستوى الاستراتيجية الإقليمية القابلة للتوظيف؛ فعلى الرغم من حرص إيران على عدم السماح لأي طرف بالمساس بنفوذها في العراق، إلا أن الحكومة المركزية في بغداد، باستطاعتها توظيف هذا الحرص الإيراني بشكل إيجابي، من خلال التسلل إلى منطقة حيوية واستراتيجية وسطى بين طهران والرياض،

للقيام بدور الوساطة الهادفة إلى تعزيز التقارب بين الجانبين، وخاصة عبر تدخلات واعية ومدروسة في الكثير من الملفات المشرعة والمفتوحة والتي تتطلب وساطات إيجابية كالملف اللبناني والسوري والحرب اليمنية، وهذه الوساطة الإقليمية إذا نجحت في إدارتها الحكومة العراقية، فسوف يكون لها أكبر الأثر في تحويل دفة الاهتمام الخليجي بالعراق إلى مستويات أجدى نفعاً وحراكاً من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو ما سيساهم بدوره في استعادة بغداد حضورها الفاعل في الملفات الدولية، وخاصة الملف النووي الإيراني، وربما تمكنت مستقبلاً من أداء دور الوسيط الفاعل والدولي في نزع الخلافيات الأمريكية/الإيرانية بخصوص هذا الملف، الأمر الذي ـ إن تحقق ـ فستصل العراق من خلاله إلى مستوى من النضج السياسي والاستراتيجي، تستطيع بواسطته بلورة صياغة إقليمية خاصة بها، تحول دون أية تدخلات سافرة في شؤونها، وتعمل على ضبط علاقاتها بدول الجوار الإقليمي ضبطاً يعزز سبل التكامل ويستوعب الطموحات المتبادلة، ويُخرج الدولة العراقية من معادلات الصراع والتنافس الإقليمي والدولي. والمسألة في هذا السياق ليست من قبيل الاختيار والرفاهية بالنسبة للحكومة العراقية الحالية، وإنما هي من قبيل الضرورات القصوى، وخاصة فيما يخص دول الجوار الإقليمي؛ إذ»يلعب جيران العراق دوراً كبيراً، سلباً أو إيجاباً، في استقراره وإعادة بنائه»[9] كما أن ما يحفز على المضي قدماً في القيام بمثل هذا الدور العراقي في المنطقة، ازدياد الترحيب الخليجي بضرورة خروج العراق من عزلته الإقليمية والدولية والعربية، وحالياً تجمع العراق بدول الخليج، علاقات نامية وواعدة، كما أنها» تتسم بالتقارب والانفتاح انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين»[10]

مهد الأجواء الإيجابية بين إيران والسعودية، طريقاً منطقياً لتوسع العراق في التقارب الاقتصادي مع الرياض، وهو التقارب الذي تحتاجه العراق كثيراً لتطوير نمط اقتصادها وتنويع مواردها وتحقيق طفرة في القطاع السياحي عموماً وقطاع السياحة الدينية على وجه الخصوص، إلى جانب تنمية الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال

وبالنظر إلى طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية المشار إليها، سنجد أن الاستغلال والتوظيف الإيجابي لها سيكون مرهوناً بالشروط التالية:

- استمرار حالة الهدوء السياسي ومنح الفرصة الكاملة لحكومة السوداني في أداء مهامها، ومواصلة الانفتاح الراهن على المحيطين العربي والخليجي، ودون عرقلة تلك الجهود من قبل أطراف لها مصالح خاصة.
- عدم تردد حكومة السوداني في الانحياز الكامل لاستقلالية القرار العراقي تجاه التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، ومدى براعته في إحداث التوازن والانسجام مع قوى الداخل واستقطاب تلك القوى للمشروع الوطني في الإصلاح بعيداً عن الانتماء الطائفي وهوى الباحثين عن النفوذ.
- المضي قدماً في استعادة قوة العراق العسكرية المتمثلة في الجيش، إلى جانب تقليص ووقف النسبة الأكبر من محاولات نهب ثروات العراق وموارده من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية على السواء، جنباً إلى جنب مع الحرص الدائم على النفاذ إلى القضايا الإصلاحية الماسة بعموم الشعب العراقي.
- مدى المواجهة الإعلامية السريعة والحاسمة لدعوات التقليل من حجم الإنجاز الحكومي على أيدي بعض أصحاب المصالح، والتي يمكنها ــ إن تم إهمالها ــ أن تقوض الطموح الرسمي للدولة، وتعيد المشهد العراقي إلى ما كان عليه قبل مجيء السوداني.
- التخلي الحكومي عن النهج الاسترضائي لكافة القوى السياسية والحزبية المحيطة بالمشهد العراقي، وخاصة ذلك النهج المرتكز إلى

فراغ في الرؤية وعدم إدراك لاستراتيجيات التعاطي مع الأزمات والمواقف؛ وبمعنى أوضح، يجب أن تكون الحكومة قادرة على إقناع الشارع العراقي بجدوى ما تقوم به من إصلاح، وألا تسمح بتنازلات داخلية أو خارجية تضر بمصالح العراقيين.

وفيما يخص أوجه الإفادة الاقتصادية للعراق من معطيات ومقتضيات الوضع الإقليمي والدولي الراهن، فإنه يمكن رصدها في جملة المؤشرات ونقاط العرض التالية:

*يفتح الوضع الإقليمي الراهن والجديد بكل تفاصيله، الباب مفتوحاً أمام الحكومة العراقية لتأسيس استراتيجية علاقات خارجية فعالة ومتطورة مع دول الجوار الخليجي والعربي والإقليمي في السعودية والكويت والإمارات والأردن ومصر وقطر وسوريا وإيران، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا والصين وغيرهما، وجميع هذه العلاقات ذات وجه اقتصادي واعد، شريطة توظيفها واستغلالها بحرفية لتفكيك المشكلات الاقتصادية العراقية ولحلحلة القضايا العالقة التي تسبب تدوير الخلافات وتجميد الحراك التجاري والاستثماري والاقتصادي عموماً، وهو ما يمكن الوصول إليه عبر رؤى جديدة تعتمد تصفير المشكلات والانطلاق مجدداً وفق أرضية محفزة على الشراكة والتعاون، وقد أثبتت الأشهر القليلة الماضية للحكومة، مدى جاهزية الأطراف الإقليمية والدولية للتعاطي الإيجابي مع الدولة العراقية.

*تساعد الوضعية الإقليمية الراهنة على إبرام اتفاقيات أمنية فاعلة تعمل على ضبط المناطق الحدودية المتبادلة بين العراق وجيرانه الخليجيين، ومحيطه الإقليمي كذلك، ضد الجماعات المسلحة وجماعات التهريب والتهرب الجمركي، وبالتالي تساهم في تجنيب الاقتصاد الوطني العراقي ما يتكبده يومياً من خسائر مالية تقدر بملايير الدولارات، وتستنزف الموازنة العامة للبلاد، وهو أمر في غاية الأهمية، خاصة في ظل تكتيكات داعش الراهنة والتي تعتمد التحرك ضمن «خلايا صغيرة سريعة الحركة تستهدف المدنيين العزل»[11]، وأيضاً في ظل ما تشهده حركة المنافذ الحدودية العراقية من تهريب فاضح وواسع المدى لأموال العراق، والتي ربما تتجاوز أضعاف أضعاف موازنة العراق ككل، وهو ما ينطبق على الحدود الدولية بين العراق وإيران بطول 1600 كم، ومع سوريا بطول 607 كم، والحدود المماثلة الصحراوية بين العراق والسعودية بطول 812 كم، وكذلك الحدود مع تركيا بطول 370 كم، وفي حال استطاعت العراق ضبط حدودها بدعم دول الجوار الإقليمي، فإنها ستكون قادرة على إدارة خططها التنموية بفاعلية، وهو ما ترحب به دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، والتي تتطلع دوماً إلى»خلق توافق عراقي/خليجي بشأن متطلبات الأمن الإقليمي يكون العراق بمقتضاه طرفاً فاعلاً في معادلات الخليج الأمنية حالاً ومستقبلا»[12] مع العلم أن التهديدات الأمنية التي سببها تنظيم داعش لمنطقة الخليج، كانت سبباً في نمو الحس الخليجي تجاه أهمية العراق الأمنية؛ حيث أدركت دول الخليج «أن أي محاولة لعزل العراق ستؤدي بالمنطقة لنتائج كارثية»[13]

لابد للحكومة العراقية توظيف وتفعيل قنوات الاتصال التجاري والاقتصادي مع الرياض كمجلس الأعمال السعودي العراقي والذي تم تأسيسه بين البلدين عام 2017، وحالياً الأمور تسير بشكل جيد ولكن تحتاج إلى وتيرة أسرع؛ فوفق البيانات الصادرة عن اتحاد الغرف السعودية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال 2022 5.7 مليار ريال، وحقق التبادل التجاري بينهما نمواً بنسبة 50٪

*تمهد الأجواء الإيجابية بين إيران والسعودية، طريقاً منطقياً لتوسع العراق في التقارب الاقتصادي مع الرياض، وهو التقارب الذي تحتاجه العراق كثيراً لتطوير نمط اقتصادها وتنويع مواردها وتحقيق طفرة في القطاع السياحي عموماً وقطاع السياحة الدينية على وجه الخصوص، إلى جانب تنمية الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، وتحريك القوى الناعمة لخدمة الإصلاح الاقتصادي، وعلاج الاختلال

الحادث في سوق المال، وكلها أشياء حققت فيها المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً؛ فبنظرة دقيقة سنجد أن حجم المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في سوق المال السعودية خلال الربع الأول من 2023 بلغت قيمته 4.21 مليار ريال سعودي، ووصلت نسبة النمو في عدد صفقات الصكوك والسندات على أساس ربع سنوي 83.19% وبإجمالي 7.760 صفقة، بينما بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين في نهاية الربع الأول من نفس المدة 273.54 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 72.94 مليار دولار أمريكي[14] ومن جهة ثانية سيسهل التقارب العرقي/السعودي مشاريع الربط الكهربائي بين البلدين والذي تحتاجه العراق للخروج من المأزق مع طهران فيما يتعلق بأزمات استيراد الغاز المتكررة، كما أن هذه المشاريع» ستفضي في مراحل لاحقة إلى ربط العراق بأسواق الطاقة الخليجية والعربية والإقليمية، وإلى دخوله عضواً فيها، ومن ثم يكون بحكم موقعه بلداً ممراً وحافظاً لأمن الطاقة في المستقبل»[15] ومن ثم فلابد للحكومة العراقية توظيف وتفعيل قنوات الاتصال التجاري والاقتصادي مع الرياض كمجلس الأعمال السعودي العراقي والذي تم تأسيسه بين البلدين عام 2017، وحالياً الأمور تسير بشكل جيد ولكن تحتاج إلى وتيرة أسرع؛ فوفق البيانات الصادرة عن اتحاد الغرف السعودية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال 2022 5.7 مليار ريال، وحقق التبادل التجاري بينهما نمواً بنسبة 50%، كما سجلت الصادرات السعودية للعراق عبر منفذ عرعر الحدودي نمواً بنسبة 132%، وهناك عامل مشترك ومحفز على ديمومة التعاون الاقتصادي بين بغداد والرياض، وهو أن كلا البلدين «يعتمدان على النفط، ويسعى كل منهما للخروج من هيمنة الاقتصاد الريعي»[16] كما أن العراق كان

من بين الدول المستهدفة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي[17] وبحجم استثمارات يفوق الـ85 مليار ريال لجميع هذه الدول[18] وهناك محور من أهم محاور العلاقة الإيجابية الراهنة بين العراق والمملكة العربية السعودية، وهو المحور النفطي العراقي/النفطي السعودي؛ فمما هو معروف أن بغداد والرياض متباينان من حيث السياسات النفطية المرتبطة بالأسواق العالمية، وهو ما أوضحه الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني الأمريكية (جوزيف مكميلان) حينما تطرق ضمن أحد تقاريره إلى توجهات النفط في البلدين قائلاً» نظراً إلى عبء الديون الذي يثقل كاهل العراق وضرورة إعادة البناء، سيميل العراق إلى دفع (أوبك)[19] إلى الإبقاء على معدلات عالية لأسعار النفط، كما وسيضغط للحصول على حصص إنتاج سخية، في حين تخشى الرياض أن يؤدي طول مدة ارتفاع الأسعار إلى تدابير ادخار وأشكال أخرى من ضغط الطلب في الدول المستهلكة، وهو ما سيدفعها لاستخدام ثقلها في السوق للاحتفاظ بأسعار ثابتة ومعقولة»[20] وما نود قوله هنا، أنه في ظل هذه التوجهات النفطية المتباينة بين البلدين، يمكن مع تطور العلاقات الإيجابية واستمرارها، أن تصل الحكومة العراقية إلى تفاهمات استراتيجية ديناميكية مع السعودية، يترتب عليها الحفاظ على أسعار ثابتة ومرتفعة للنفط في آن واحد، إذا ما توصل البلدان لصياغات نفطية جديدة وخلاقة تضمن فاعليتهما معاً في الأسواق العالمية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى»تمكّن بغداد من جلب الموارد اللازمة لرفع القدرة الإنتاجية العراقية»[21] وإلى إبرام اتفاقيات جديدة بشأن قضية خطى الأنابيب العراقيين فوق الأراضي السعودية[22]

*يمكن للعراق عبر الوضع الإقليمي الراهن، أن يوظف التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي، أفضل توظيف في مجال تطوير الاقتصاد غير النفطي، خاصة مع ما حققته دول الخليج من طفرة ملحوظة في هذا الإطار؛ إذ استطاعت تنمية قطاعاتها غير النفطية بمتوسط نمو زاد على 8.5% منذ عام 2014، بحيث زاد إسهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 10% بقليل خلال 2000، إلى أكثر من 75% حالياً، الأمر الذي ساهم في ارتفاع حجم الصادرات الخليجية غير النفطية، وأوجد ملايين الوظائف الجديدة[23]، كما أن بإمكان العراق عبر الوضع ذاته، تطوير حجم التبادل التجاري والاقتصادي مع الخليج، ونقل وتيرته من البطء إلى التسارع، ففي 2015 تصدرت العراق قائمة أهم الشركاء التجاريين العرب لدول الخليج، بحجم صادرات سلعية قيمتها 8.8 مليار دولار، وهو ما شكل 26.0% من حجم الصادارت العراقية للدول العربية[24] وتشهد العلاقات الاقتصادية بين العراق وسلطنة عمان تنامياً ملحوظاً منذ 2012 عندما ارتفعت من 60 مليون دولار تقريباً عام 2004، إلى أكثر من 250 مليون دولار بعد ذلك بعدة سنوات، كما يعد العراق الشريك التجاري الثالث عربياً والخامس عالمياً بالنسبة للإمارات، وتتبادل البلدان حركة تصدير سلعي تتجاوز 5 مليارات دولار، وتجارة بينية تفوق 14 مليون دولار وفق تقديرات سابقة، وتشهد صادرات العراق لدول الخليج ارتفاعاً منذ 2013 وبنسبة فاقت 7% قياساً بحجم صادراتها لباقي الدول العربية[25]

تساهم حالة الانسجام الخليجي الراهنة، في منح المجال لحكومة (السوداني) لاتخاذ إجراءات جذرية بشأن التحول الاقتصادي التدريجي نحو تنويع مصادر الدخل والنهوض بالقطاعات الحيوية غير النفطية، خاصة مع ما تتمتع به دول الخليج من تقدم ملحوظ في المجال الصناعي، وخاصة الصناعات الثقيلة كالألومنيوم والبلاستيك والأسمنت،

*تساهم حالة الانسجام الخليجي الراهنة، في منح المجال لحكومة (السوداني) لاتخاذ إجراءات جذرية بشأن التحول الاقتصادي التدريجي نحو تنويع مصادر الدخل والنهوض بالقطاعات الحيوية غير النفطية، خاصة مع ما تتمتع به دول الخليج من تقدم ملحوظ في المجال الصناعي، وخاصة الصناعات الثقيلة كالألومنيوم والبلاستيك والأسمنت، في حين يمكن أن تساهم شراكات اقتصادية جديدة بين

العراق والكويت في دعم تطوير البنية التحتية للعراق والنهوض بمجالات المال والأعمال إلى جانب تعزيز مناطق الصناعة والتجارة، وتعد الصناعات المعدنية مما يمكن أن تنتفع به العراق من تعاونها مع الخليج، من حيث تطوير هذه الصناعة التي تتميز بها السعودية وقطر والكويت، هذا إلى جانب تجارة الذهب وما يمكن أن تجتذبه من استثمارات إماراتية وسعودية في السوق العراقية، في حين يعد قطاع المواصلات والنقل العراقي، ومعه قطاعات الموانيء والغاز، من بين القطاعات القابلة للتطوير والاستثمار مع الدول الخليجية[26]

وإجمالاً، نستطيع القول، بأن المؤشرات العامة التي يكرسها التوافق الخليجي الإيراني، والخليجي الخليجي، والسعودي السوري، بالإضافة للهدوء النسبي في الداخل العراقي، كل هذا مجتمعاً، أصبح يشكل مصدراً واعداً من مصادر الإصلاح الاقتصادي في العراق، وفرصة مواتية للحكومة العراقية الحالية، كي تلقي بثقلها لتحريك المياه الراكدة في الملف الاقتصادي استناداً لاستتباب الأمن السياسي في المنطقة على المستوى الإقليمي، وعليه يمكن التأكيد على الخلاصات التالية:

- **المصالحة الخليجية** تشكل باباً مفتوحاً أمام حكومة السوداني لتسويق بيئة الاستثمار العراقية كبيئة جاذبة لإسهامات الخليج الاقتصادية وبحسب ما تتمتع به كل دولة خليجية منفردة، من إمكانات وطاقات وقدرات خاصة على مستوى التنوع الاقتصادي والإنتاجي والتصديري وهو ما يتطلب رؤية واضحة لدى العراق بخصوص كيفية إدارة الملفات الاقتصادية بين العراق وكل دولة من هذه الدول وفق الأولويات والاحتياجات الملحة والمستدامة.

خاض الاقتصاد العراقي خلال مساره التاريخي عموماً، مراحل عدة من الصعود والهبوط، شهد خلالها مجموعة من الأزمات المختلفة والمركبة، والتي تأرجحت ما بين أزمات الداخل المحلي أو المحيطين الإقليمي و الدولي، وفي كل تلك المراحل والأزمات، استبانت لدارسي هذا الاقتصاد،

- **الاتفاق السعودي الإيراني** يقدم لحكومة السوداني جواز عبور نحو الضبط الواعد والفعال لجميع الأطراف والقوى العراقية التي تتحرك خارج النطاق الوطني للدولة العراقية، ومن ثم، فإن هذا الاتفاق يجب أن يُستثمر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على السواء من قبل الحكومة الحالية، خاصة وأن الانفتاح الإيراني سياسياً على السعودية، يتضمن انفتاحاً اقتصادياً موازياً في الباطن، وهذا في حد ذاته يرفع الحرج عن العراق فيما يخص الشروع في مستويات أعلى من التعاون العراقي السعودي اقتصادياً واستراتيجياً وأمنياً، ولعل الملف الاقتصادي حالياً هو من أفضل الملفات التي يمكن التعاون من خلاله مع الرياض، نظراً لكونه الأكثر مناسبة بالنسبة لها فيما يخص حساسية الوضع في العراق، ولذلك يجب على العراق أن ينمي شراكته وفق هذه الاعتبارات، وخاصة في ملفات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري.
- **الوساطة الصينية** في ملف التقارب الإيراني السعودي، بالتزامن مع تداعيات التقارب السوري السعودي، ومستجدات الوضع التركي بعد فوز رجب طيب أردوغان بولاية جديدة، والمعروف عنه دعمه المطلق للحكومة المركزية في العراق، كل هذه المتغيرات الإيجابية تضع أمام حكومة السوداني فرصاً غير مسبوقة لتعديل مسار الاقتصاد الوطني العراقي نحو الوجهة الصحيحة والمنشودة والتي أفاض فيها الكثير من الباحثين قبل ذلك؛ حيث يمكن توظيف القدرات الاقتصادية الصينية وفق مستويات أكثر جرأة عن ذي قبل، خاصة مع انسحاب

الإدارة الأمريكية من قضايا المنطقة، كما أنه يمكن توظيف ملف التقارب السعودي السوري في حل الكثير من المشكلات الأمنية التي يعاني منها العراق على الحدود السورية، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا، والتي ترتبط مع العراق عبر العديد من الملفات الشائكة كملف المياه وتصدير النفط وملفات أخرى كثيرة.

المحور الأول /عيوب خطط الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003

خاض الاقتصاد العراقي خلال مساره التاريخي عموماً، مراحل عدة من الصعود والهبوط، شهد خلالها مجموعة من الأزمات المختلفة والمركبة، والتي تأرجحت ما بين أزمات الداخل المحلي أو المحيطين الإقليمي و الدولي، وفي كل تلك المراحل والأزمات، استبانت لدارسي هذا الاقتصاد، أنه عصي على الانكسار والتداعي، لكنه في ذات الوقت يظل يعاني الحاجة الماسة إلى التحرر و طرح عوامل الضعف والقصور ومن ثم الانطلاق إلى آفاق رحبة من القوة والعطاء والتسامي، تضعه ضمن أقوى اقتصادات محيطه الإقليمي الأكثر ثباتاً وتمكناً من تحقيق طموحات وآمال المرتبطين به من عموم الشعب العراقي، وفي الواقع سيكتشف المتأمل والدارس، أن الخلل الممتد والمعيب لمعطيات هذا الاقتصاد ومؤشراته المتراجعة، لا ترتبط في الأساس ببنيته الذاتية من حيث كونه اقتصاداً قابلاً للتطوير والتحديث والارتقاء، وإنما بطبيعة الإجراءات والخطط والاستراتيجيات الإصلاحية المستهدِفة لتطويره والنهوض به، والتي جانبها الصواب في أغلب المحاولات، إن لم يكن في جميعها»على الرغم من تدفق أكثر من 850 مليار دولار من العائدات النفطية بعد 2003، تبخرت جميعها دن تحسن في البنى التحتية أو بناء اقتصاد أو خدمات ملموسة»[27]

ظل الاقتصاد العراقي يعاني من خطط الإصلاح الشكلي العابر، سواء قبل العام 2003، أو بعده، ولم يكن المقصود من تلك الخطط إحداث التحول المستدام في الهيكلية الاقتصادية المختلة، وعلاج مشكلاتها، بقدر ما كانت الرغبة هي تمرير الأزمات وإدارتها من خلال فكر متأرجح بين اقتصاد السوق والتخطيط المركزي.

وباستحضار مجمل الخطط والاستراتيجيات التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ تغيير النظام، سنجد أنها متنوعة، ومتعددة وتطرقت إلى جزئيات ومحاور اقتصادية ذات أهمية كبيرة من حيث أولويات الإصلاح المنشود؛ فقد انطلقت العديد من الاستراتيجيات الرئيسية خلال الفترة من 2003 وحتى 2020، كان من بينها استراتيجية التحول الاقتصادي في الفترة من 2005 إلى 2007، وخطة العمل الاقتصادي الوطني في الفترة من 2010 إلى 2014، والخطة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية 2030/2010، والخطة الاقتصادية العراقية في الفترة من2013إلى2017،وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في الفترة من 2016 إلى 2020، ثم الخطة الوطنية للتنمية البشرية والاقتصادية في الفترة من 2018 إلى 2022، وهناك أيضاً استراتيجية تنمية القطاع الخاص 2030/2014، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020/2016، إلى غير ذلك من خطط وبرامج واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي، والتي لم تستطع إحداث التحول الإصلاحي المأمول من قبل كافة المهتمين بالشأن العراقي، بفعل عيوب وأخطاء فادحة، شابتها وأثرت في جدواها من حيث القدرة على النجاح والإنجاز، وهي العيوب التي يمكن رصدها في جملة نقاط العرض التالية:

- النمط الدولي في الإصلاح: فمن أوائل العيوب التي عانت ولا تزال تعاني منها برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، استسلام ذوي القرار لآلية الاعتماد على خطط واستراتيجيات دولية، وخاصة التابعة منها لتوجيهات صندوق النقد الدولي، دون محاولة إيجاد صيغ إصلاح اقتصادي وطنية ونابعة من التركيبة الاقتصادية الخاصة بالقطر العراقي،

ويحدث ذلك رغم تمتع العراق بوجود كوادر وأدمغة اقتصادية مبدعة وقادرة على البذل والعطاء في هذا الإطار، وأيضاً رغم وجود تجارب إقليمية ودولية، تحفز في اتجاه البحث عن تلك الصيغ، وتدفع باتجاه التخلي عن اعتماد النمط الدولي في الإصلاح؛ فعلى سبيل المثال، تبين أن غالبية الدول التي اعتمدت على برامج الإصلاح الدولية الخاضعة لإشراف صندوق النقد الدولي، ظلت مشكلاتها الاقتصادية قائمة و دون حلول حقيقية، ومثال ذلك المغرب وتونس والأردن، بينما استطاعت دول أخرى إنجاح استراتيجياتها الاقتصادية وفق رؤية اقتصادية ذاتية ومحلية مثل الصين والهند وماليزيا، والأخيرة مثلاً «استعانت بصندوق النقد الدولي في بداية أزمتها واتبعت رؤية الصندوق وسياساته التقليدية، فكانت النتيجة مخيبة للآمال، مما حدا بها إلى الاعتماد على سياستها الخاصة في الإصلاح فكان النجاح باهراً»[28]

- **الشكلية المهيمنة:** حيث ظل الاقتصاد العراقي يعاني من خطط الإصلاح الشكلي العابر، سواء قبل العام 2003، أو بعده، ولم يكن المقصود من تلك الخطط إحداث التحول المستدام في الهيكلية الاقتصادية المختلة، وعلاج مشكلاتها، بقدر ما كانت الرغبة هي تمرير الأزمات وإدارتها من خلال فكر متأرجح بين اقتصاد السوق والتخطيط المركزي، بهدف تقليص النفقات وترقية العوائد والإيرادات، وهو ما تمخض حالاً ومآلاً عن بقاء الريع النفطي مصدراً محورياً للدخل الرسمي العراقي، وبنسبة تفوق ال90%، جنباً إلى

جنب، مع تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي، وتجميد الرفاه الاجتماعي عند حدوده الدنيا التي لا تلبي طموحات العراقيين المعيشية[29]

المركزية والاحتكار: بمعنى أن مجمل الخطط الإصلاحية، لم تكن نابعة من مشاركة متخصصة وشاملة لكل المعنيين والمهتمين بالإصلاح الاقتصادي الحقيقي في العراق، أو القادرين على تحقيقه فعلياً؛ فقد اتسمت تلك الخطط باحتكار ومركزية الإصلاح، وافتقرت إلى مشاركة القطاع الخاص ودوره الرئيسي في التنمية، وهو القطاع الذي»لا يزال يسيطر عليه الفقراء والفئات الضعيفة من القوى العاملة في الغالب، وهو غير رسمي إلى حد كبير ويعاني من التقزم»[30]، وبشكل متكرر كان يتم إسناد مهام التخطيط الاقتصادي والتنفيذ الإجرائي إلى من هم أبعد بكثير جداً عن ذوي الاختصاص والعلم، ووفقاً للتوجهات الخاصة بمصدر القرار أو المقربين منه، الأمر الذي أصيبت معه السياسات الاقتصادية بتشوهات معيبة أفضت لنتائج عسكية منها تمدد نطاقات الاقتصاد غير المنظم، وارتفاع نسبة البطالة بفعل غياب السياسات التشغيلية، وتقليدية سوق العمل، وعشوائية الإنفاق الحكومي[31] وفي الوقت الذي افتقدت فيه سياسات الإصلاح أبسط عوامل الإدارك التخطيطي والاقتصادي عبر قيامها فجأة بإخضاع الاقتصاد لإدارة السوق، فإن الدولة ظلت هي المهيمنة على عموم الشركات وعناصر الإنتاج وملكية الأراضي بنسبة تفوق الـ75%، إلى جانب تحكمها في أكثر من 45% من حركة القطاع المصرفي، الأمر الذي عزز عوامل الإخفاق، وأضعف الحلول والعلاجات[32]

- **الصدمة والانقطاع:** ونعني هنا، أن وتيرة المتغيرات الحادثة على الساحة العراقية، على المستوى السياسي والأمني والمجتمعي، إلى جانب افتقار غالبية الخطط والاستراتيجيات للخبرة والدراية الكافية لإدارة إجراءات التخطيط، كل هذا وغيره، ساهم إلى حد بعيد، في عدم تحلي (المخطط الاقتصادي) واستراتيجيات الإصلاح، بالقدر الكافي والمناسب من التريث لإتمام واكتمال ومتابعة النتائج المستهدفة من وراء برامج الإصلاح؛ ففي الغالب الأعم، إما أن هذه البرامج انقطعت عن مسارها الإصلاحي أو توقفت فجأة لأسباب محيطة بالقائمين عليها[33]، أو أنها اعتمدت بالأساس على منطق الإصلاح الصادم والمفاجيء وغير المتوافق مع طبيعة المشكلة الاقتصادية المراد علاجها، وبالتالي، كان غائباً عن صاحب القرار إدراك التراتبية المنطقية والعلمية التي يجب اعتمادها خطوة بعد أخرى لجني ثمار الإصلاح الاقتصادي عبر الخطط الموضوعة، والتي يُشترط لنجاحها أن تمر بمراحل كلاسيكية[34] متعارف عليها بين الاقتصاديين المختصين؛ أولها: مرحلة تحرير الاقتصاد، والقائمة على تنحية المركزية التخطيطية والإدارية، وتخفيف أعباء الموازنة الوطنية عبر التحرير السعري للسلع، وضبط التعاريف الكمركية، وإشراك القطاع الخاص، ودعم تنافسية المنتج المحلي، وثانيها: مرحلة التثبيت الاقتصادي القائمة على معالجة الاختلالات الجزئية والطارئة عبر برامج قصيرة الأمد، وثالثها: مرحلة الصياغة الهيكلية المرتكزة إلى إصلاحات طويلة وجذرية للأنظمة والقوانين الاقتصادية الداعمة للمرحلتين السابقتين، وفي كل تلك المراحل، يجب أن تلتزم خطط واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي، بالتركيز

مهادنة الفساد: والمقصود هنا، أن ما درجت عليه الدوائر المعنية بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد العام 2003، هو تحاشي مواجهة الفساد ومستوياته المتشعبة والممتدة في كافة جذور وأركان النشاط الاقتصادي، والإشكالية الكبيرة هنا، والتي أفرغت محاولات وخطط واستراتيجيات الأصلاح الاقتصادي من محتواها وأهدافها،

في الآجال العلاجية القصيرة على الإصلاحات النقدية، والتقليل من نظيرتها الهيكلية، بينما في الآجال المتوسطة والطويلة، يجب القيام بعكس ذلك[35]

- **التضارب وعدم الواقعية:** حيث نجد أن الأكثرية من خطط الإصلاح الاقتصادي المعلنة في عراق ما بعد 2003، مشوبة بالمبالغة في التطلعات المتعلقة بمؤشرات إنجازها المتوقعة، إلى جانب معاناتها من تضارب البيانات فيما بين المؤسسات المعنية بتطبيق الإصلاحات، الأمر الذي ترتب عليه التورط في عدم المصداقية مع مرور وقت الإصلاح دون حدوثه؛ فعلى سبيل المثال استهدفت خطة التنمية 2017/2013 إنتاج 24 ألف ميجاواط من الكهرباء بحلول 2017، لكنها لم تنتج سوى 15 ميجاواط فقط، وفي خطة التنمية الوطنية 2022/2018 بدا التضارب واضحاً بين أهداف الخطة المعلنة من قبل وزارة التخطيط من جهة، والمعلن من قبل الوزارات المعنية بالتطبيق من جهة أخرى؛ فقد استهدفت الخطة إنتاج 6.5 مليون برميل نفط خام وتصدير 5.25 مليون برميل أخرى بحلول 2022، وهو ما لم يتطابق لا مع الأهداف المعلنة من قبل وزارة النفط، ولا مع استراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة، وما يدلل على شيوع المبالغة وعشوائية التخطيط الاقتصادي في مجمل خطط العراق الاقتصادية بعد 2003 وعلى مدار عقدين ماضيين، حجم الفجوة بين المخصصات المالية المرصودة للإنفاق العسكري مثلاً، والأخرى المقررة لتطبيق استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في القطاعات الأولى بالتطوير والدعم؛ وعلى سبيل المثال، تضمنت خطة التنمية 2017/2013 مخصصات مالية للإنفاق الأمني والعسكري نسبتها أكثر من 22.5% من الموازنة العامة، مقابل نسبة قدرها 3.8% للقطاع الصحي، و9.3% لقطاع التعليم[36]
- **مهادنة الفساد:** والمقصود هنا، أن ما درجت عليه الدوائر المعنية بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد العام 2003، هو تحاشي مواجهة الفساد ومستوياته المتشعبة والممتدة في كافة جذور وأركان النشاط الاقتصادي، والإشكالية الكبيرة هنا، والتي أفرغت محاولات وخطط واستراتيجيات الأصلاح الاقتصادي من محتواها وأهدافها، تتمثل في الارتباط الحصري والدائم بين الاعتبارات السياسية من جهة، والقرار الاقتصادي من جهة أخرى؛ إذ أن توجهات السلوك الاقتصادي الرسمي في الغالب، تكون تابعة لتلك الاعتبارات، وبما أن السياسة لا تخلو من هوى الساسة وانتماءاتهم الطائفية والحزبية في بلد كالعراق، تضاربت المصالح الوطنية مع نظيرتها على المستوى الحزبي والطائفي، وهو ما ارتعشت معه يد القائمين على الإصلاح والتطبيق، وآثروا السلامة والتغاضي عن فتح ملف الفساد، مكتفين بحد أدنى من المواجهة، لا تستقيم معه الخطط والاستراتيجيات المعول عليها في انتشال الاقتصاد من أزماته، وحتى على مستوى القوانين، هناك استثناء ضبابي في تطبيقها، ومثال ذلك ما ورد في الدستور العراقي بالمادة 25 والتي تنص على التحديث الاقتصادي واستثمار الموارد وإشراك القطاع الخاص، وهو ما لم يحدث أو يتم تطبيقه مطلقاً؛ بدليل هيمنة الدولة على الاقتصاد

تضاربت المصالح الوطنية مع نظيرتها على المستوى الحزبي والطائفي، وهو ما ارتعشت معه يد القائمين على الإصلاح والتطبيق، وآثروا السلامة والتغاضي عن فتح ملف الفساد، مكتفين بحد أدنى من المواجهة، لا تستقيم معه الخطط والاستراتيجيات المعول عليها في انتشال الاقتصاد من أزماته، وحتى على مستوى القوانين،

والأرض، واستمرار سيطرة الريع النفطي على الميزانية، إلى جانب إقصاء القطاع الخاص، وكل ذلك من تداعيات الخلط بين الاقتصادي والسياسي، ومهادنة الفساد الذي» يضعف الدور الحكومي في توزيع الدخل وتخصيص الموارد والتخفيف من الإنفاق، وبالتالي يُفشل خطط الإصلاح»[37]

- **دعائم مفتقدة:** وبالإضافة إلى جملة العيوب والأخطاء المتكررة والممتدة السابقة والتي شابت مسيرة الاستراتيجيات الإصلاحية الخاصة بالاقتصاد العراقي بعد 2003، هناك العديد من الدعائم المفتقدة التي ظلت في عداد النواقص الدائمة ضمن كل استراتيجية وخطة إصلاح اقتصادي على مدار العقدين الماضيين، من بين أهمها، افتقاد السلطات التنفيذية المؤتمتة والمزودة بالكوادر المدربة، والمعززة بالقوانين التشريعية والدستورية المساعدة على مباشرة دورها في القيام بالمتابعة والإشراف على التطبيق الفعلي والميداني لخطط التطوير والإصلاح، هذا إلى جانب افتقاد برامج التطوير الاقتصادي وخططه لوجود قواعد البيانات والمسوح والإحصائيات الدقيقة اللازمة لتقييم الإجراءات واتخاذ القرارات وتحديد معايير الوصول إلى الأهداف المنشودة، ومن بين أكبر الدعائم المفتقدة في خطط إصلاح الاقتصاد العراقي، إشراك الفئات الشابة وتمكين المواهب وتوظيف القوى الناعمة والعقول المهاجرة في دراسة وتقييم أي استراتيجية قبل اتخاذ القرار بشأن الاعتماد عليها عبر آليات آمنة وواقعية وسريعة، وهذه الدعائم المفتقدة، أفضت إلى نتائج كارثية على المستوى الاقتصادي، لعل أهمها «انخفاض معدل مشاركة العراق في الاقتصاد، وتراجع رأس المال البشري والمادي، وتدهور ظروف الأعمال، وارتفاع معدلات الفقر»[38]

أن خطط الإصلاح الاقتصادي في أي قُطر، ترتبط ارتباطاً جذرياً بمجمل الأوضاع المحلية المحيطة بهذا القطر، سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية، وبمعنى أكثر وضوحاً، لا يمكن أن تسير عمليات الإصلاح الاقتصادي بمعزل عن الخصوصية الوطنية من جهة، وعن الآليات الحاكمة والموجهة لتلك الخصوصية من جهة أخرى

والخلاصة في هذا السياق، أن غالبية استراتيجيات وخطط الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003، حملت بذور فشلها منذ اللحظة الأولى لانطلاقها؛ حيث لم تستند جميعها إلى مرتكزات إصلاحية سليمة وصحيحة ومستدامة، وإنما عانت خللاً واضحاً وجذرياً، ابتداءً بعدم الانسجام الحادث بين القرار السياسي ونظيره الاقتصادي، إلى جانب انتهاج سياسات خاطئة في الإصلاح تعتمد التجزيء والترقيع وإغفال الإصلاح المتزامن لكافة القطاعات الحيوية، وعلى رأسها المصادر غير النفطية، بالإضافة لديمومة الاعتماد على منهج الإصلاح الكلاسيكي المستورد من قبل صندوق النقد الدولي، دون الاهتداء بالتجارب الإصلاحية الناجحة، والتي طبقت نهجاً إصلاحياً ذاتياً ووطنياً يرتكز إلى طبيعة ظروفها ومشكلاتها وقدراتها، وعلى رأسها التجربة الصينية والماليزية والهندية، كما أن محاولات إصلاح الاقتصاد العراقي، كانت محاطة دائماً بفترات تغيير حكومي متعددة الأقطاب والتوجهات، إلى جانب خضوعها لإملاءات خارجية وضغوط أمنية محلية وإقليمية، إلى جانب التورط في تحولات مفاجئة وصادمة على مستوى النمط الاقتصادي، لم تكن تتناسب وطبيعة المسار المحلي للاقتصاد الداخلي، علاوة على أن كافة تلك المحاولات، كانت خلالها الحكومات العراقية المتتابعة، هي المحتكر للإصلاح، والمهيمن على الأدوات والمقدرات والعوائد، ودون مشاركة فاعلة من باقي القوى المعنية بالإصلاح والتغيير الاقتصادي، وفي مقدمتها القطاع الخاص، وفي ظل كل تلك العيوب، لم تكن

المحاولات الإصلاحية، مدعومة بما يؤشر لفاعليتها من حيث الكفاءات والكوادر والآليات اللوجيستية والتشريعية، وهو ما يمكن الجزم في إطاره، بأن ما تم إعلانه من مبادرات إصلاح الاقتصاد، لا يرقى لمستوى الاستراتيجيات والخطط المتكاملة، بقدر ما يمكن اعتباره مجرد أجندات إصلاحية عابرة، لا تستهدف سوى استقطاب الأذهان وشاشات الإعلام، نحو الثناء على الحكومات، والمطالبة باستمرارها في شغل المناصب، وفي نهاية المطاف، بقي الاقتصاد العراقي مأزوماً بعوارضه وأمراضه، محصوراً في نطاقات دنيا من القدرة على المواجهة والصمود.

المحور الثاني / أولويات الإصلاح الاقتصادي الراهن في العراق

لا شك أن خطط الإصلاح الاقتصادي في أي قُطر، ترتبط ارتباطاً جذرياً بمجمل الأوضاع المحلية المحيطة بهذا القطر، سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية، وبمعنى أكثر وضوحاً، لا يمكن أن تسير عمليات الإصلاح الاقتصادي بمعزل عن الخصوصية الوطنية من جهة، وعن الآليات الحاكمة والموجهة لتلك الخصوصية من جهة أخرى، وبتطبيق ذلك على الاقتصاد العراقي، سيتعين لزاماً على من يريد إصلاح الاقتصاد، أن يسير في مسارين متوازيين: الأول: إيجاد البيئة الحاضنة للإصلاح والثاني: استنهاض القطاعات غير النفطية وإلى جوار هذين الاتجاهين، يوجد خيط رفيع بينهما يجب الحفاظ عليه ممتداً وفاعلاً، ويتمثل في التدرج والتزامن والاستمرار؛ بمعنى أن ترتكز خطة الإصلاح على قفزات مرحلية متدرجة في التصاعد، مع الحفاظ على تزامن الإصلاح والعلاج في الاتجاهين المشار إليهما، وبدون التورط في إيقاف مسيرة التطوير لفترات مخلة بالديمومة والاستمرارية.

وحتى لا نطيل أكثر، يمكننا تفصيل وتفكيك مفردات وعناصر كل اتجاه منفرداً على النحو التالي:

المسار الأول/ إيجاد البيئة الحاضنة للإصلاح

بالطبع، قد يتبادر إلى الذهن هنا، أننا بصدد الإشارة حصراً إلى إيجاد البيئة الحاضنة إلى الإصلاح الاقتصادي، ورغم أن هذا صحيح، إلا أننا نعني على وجه الدقة، العمل على إيجاد وتكوين بيئة حاضنة للإصلاح بمعناه الشامل وليس بمعناه الاقتصادي فحسب، وذلك لأن إصلاح الاقتصاد، لا يرتبط فقط بتذليل العقبات الفنية المتعلقة بجنس النشاط الاقتصادي، وإنما يرتبط كذلك، بتذليل كافة العقبات والتحديات المانعة لسلامة النمو الاقتصادي في بيئات السياسة والأمن والعلاقات الخارجية وإدارة الموارد البشرية وغيرها، إلى غير ذلك من الأركان والجوانب والمحاور الشاملة والديناميكية في علاقاتها بالنشاط الاقتصادي ضمن مجمل فروعه وامتداداته؛ فالمقصود هنا»عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها بشكل يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين»[39] وبعيداً عن تشعيب المسائل وتعقيدها، يهمنا في هذا الإطار استخلاص العناصر والمفردات الأكثر تأثيراً ومناسبة للوضع الداخلي العراقي، بل للوضع العراقي العام في الداخل والخارج، والتي يمكنها إحداث الأثر الإيجابي المطلوب في سياق تكوين وتهيئة البيئة الحاضنة المشار إليها، وأهم تلك المفردات والعناصر من وجهة نظرنا تتلخص في الآتي:

(1) تهيئة المناخ السياسي: فلا يخفى على أحد داخل العراق وخارجه، أن مشكلة الاقتصاد الوطني في هذا البلد، تعود بالأساس إلى تعثر الإصلاح السياسي، وأن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها أكثر قطاعات هذا الاقتصاد أهمية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدماتي، سببها قرارات سياسية خاطئة ومناخ سياسي متوتر ومشحون ومليء بالصراعات، وأنه على مدار سنوات وعقود كثيرة ماضية، لعب المناخ السياسي المسدود، دوراً محورياً في تضييع فرص التنمية الحقيقية والاقتصادية المنوط بها علاج المشكلات التاريخية المتراكمة على كافة المستويات، وخاصة على مستوى الاقتصاد، إلى جانب التعطيل المتكرر لقانون الموازنة العامة ـ بما ينطوي عليه من إرجاء تنفيذ برامج وخطط الهيئات والمؤسسات الحكومية بطول البلاد وعرضها، جنباً إلى جنب، مع عرقلة الأنشطة الاستثمارية وتحويل العراق إلى بيئة اقتصادية طاردة للمستثمرين ورؤوس الأموال، وهو ما يكون لطبيعة المناخ السياسي الدور الأكبر في تكييفه وتوجيهه؛ حيث يشهد الواقع العراقي ـ تاريخياً ـ بأثر السياسة في الاقتصاد، بل في الحقيقة يوجد»ترابط حديدي بين الاقتصاد والسياسة في العراق، بحيث يبقى للجانب السياسي سلطة التحكم في الجانب الاقتصادي والتوجيه لخططه ومرتكزاته»[40]

لابد للعراق حتماً لكي يفتح آفاق الإصلاح الاقتصادي، أن يفتح قبله آفاق الإصلاح السياسي، والمسألة ليست لغزاً مستعصياً على الحل، وإنما هي وضعية سياسية معقدة، يجب على كل محب للعراق أن يدلي بدلوه فيها، ليتم التوصل إلى حلول جذرية وعملية، تنتشل الوضع السياسي المتأزم دوماً منذ 2003 وحتى الآن من حدوده الضيقة، ومن أخطر مظاهر هذا الوضع، والتي يجب منحها الأولوية القصوى من حيث البحث عن حل

ووفق هذه الأهمية القصوى للأثر السياسي في العراق، لابد من وضع حلول جذرية تساعد على تنقية الأجواء السياسية مما يشوبها من عوار يجعل عموم الشعب العراقي غير مطمئن لأية نتائج سياسية في البلاد؛ لذا فمن الضروري جدية التعامل مع المهام الوطنية الخاصة بإصلاح القانون الحزبي والقانون الانتخابي ورفع المواد الخلافية والجدلية من الدستور وخاصة المرتكزة منها إلى أسس طائفية وأيديولوجيات ضيقة، أو التي تحتمل تفسيرات مراوغة تمكّن من العبث بها أثناء التطبيقات العملية على

أرض الواقع، وإسناد تلك المهام إلى خبراء دستوريين وطنيين لا تربطهم صلات أو مصالح مشتركة بأي من الأطراف المتنافسة على المقاعد أو المناصب أو غيرها، كما يجب تأمين استقلالية القضاء والهيئات الإشرافية والتنظيمية القائمة بإدارة العمليات الانتخابية كمفوضية الانتخابات، وإيجاد صيغ قانونية وتشريعية تضمن تدوير الكفاءات الحزبية والبرلمانية وتحديد فرص خوضها للمنافسات الحزبية وغيرها، بما يمنح الفرص للكوادر والكفاءات الشابة ويساعد على ضخ دماء جديدة غير ملوثة بغير الانتماء للوطن، وذلك في كل أركان وجنبات العمل السياسي ومتعلقاته، وعلى الدولة العراقية في سبيل تحقيق ذلك كله، أن تعتمد على شخصيات وطنية قوية لديها العمق والخبرات الكافية في احتواء المواقف وعلاج المشكلات بتؤدة وروية، ودون ميل أو هوى، وما أكثرهم في العراق وخارج العراق، والأمر ليس مستحيلاً؛ فقط يحتاج العراق إلى البدء الفوري في» إبرام عقد اجتماعي شامل يعزز قدرة الدولة على إظهار السلطة وتدعيمها، ويقوم على الثقة والحوار بين جميع الأطراف، ويوظف رغبة الجيل الجديد الذي يسعى بإضطراد إلى الانفصال عن النظام السياسي الطائفي، في تبني نموذج للمواطنة أكثر تشاركية يتيح حقوقاً ومسؤوليات أكبر للمواطنين، ويخرج النخب من معادلة التأثير السلبي في البناء السياسي والديمقراطي للعراق»[41]

وبشكل محوري قاطع، لابد للعراق حتماً لكي يفتح آفاق الإصلاح الاقتصادي، أن يفتح قبله آفاق الإصلاح السياسي، والمسألة ليست لغزاً مستعصياً على الحل، وإنما هي وضعية سياسية معقدة، يجب على كل محب للعراق أن يدلي بدلوه فيها، ليتم التوصل إلى حلول جذرية وعملية، تنتشل الوضع السياسي المتأزم دوماً منذ 2003 وحتى الآن من حدوده الضيقة، ومن أخطر مظاهر هذا الوضع، والتي يجب منحها الأولوية القصوى من حيث البحث عن حل، وقوع النظام السياسي العراقي أسيراً للمحاصصة، وهو ما يتبعه وقوع الموارد والاقتصاد ككل في ذات الأسر، وبالتالي فلا مجال هنا للحديث عن إصلاح اقتصادي في ظل وضعية سياسية باتت من قبيل المشكلات البنيوية «التي تكونت في هيكل النظام ومبادئه وتفاعلاته، وفق أسس طائفية/عرقية وتفاهم بين النخب الحاكمة، يحتكر السلطة، ويعرقل مؤسسات الدولة عن أداء مهامها بمهنية وحيادية»[42]

امتلاك زمام التحكم الكامل في المكونات الأمنية الرئيسية الجديرة بإدارة شؤون البلاد، ونعني بها هنا الجيش والمخابرات وقوى الأمن الداخلي، بالتزامن مع حل أية جماعات مسلحة خارجة عن هذا النطاق، وتصنيف انتماءات عناصرها لمعرفة مدى ولائها الوطني من عدمه، ولا بأس في هذا السياق بالاستعانة بالمرجعيات المعتدلة والحريصة على توحيد الصف الوطني العراقي

(2) تهيئة المناخ الأمني: فإلى جانب تهيئة المناخ السياسي، يحتاج العراق بالطبع إلى تهيئة أخرى موازية، هي ضبط المناخ الأمني؛ حيث يرتبط إصلاح الاقتصاد بهذا المناخ ارتباطاً قوياً وعضوياً، فلا يمكن تصور ممارسة فاعلة للاستثمار المحلي والأجنبي، أو تدفق لرؤوس الأموال المملوكة للشركات الكبرى، أو وجود لحركة سلسة وانسيابية للتبادل التجاري مع المحيطين الإقليمي والدولي، أو لتنمية حقيقية في الموارد الوطنية وفي البنية التحتية المملوكة للدولة، لا يمكن تصور أي شيء من قريب أو من بعيد يخص التنمية والاقتصاد، بغير تهيئة هذا المناخ الأمني الذي يشكل في العراق على وجه الخصوص محوراً مركزياً وأساسياً، بل يمثل شرطاً فاصلاً من شروط تحقيق أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي؛ لذا فإنه من المنطقي جداً أن تولي الحكومة العراقية الحالية الاهتمام اللائق بمسألة الأمن، والتي يجب التركيز بشأنها على تحقيق مجموعة الأهداف المحورية التالية:

- امتلاك زمام التحكم الكامل في المكونات الأمنية الرئيسية الجديرة بإدارة شؤون البلاد، ونعني بها هنا الجيش والمخابرات وقوى الأمن الداخلي، بالتزامن مع حل أية جماعات

مسلحة خارجة عن هذا النطاق، وتصنيف انتماءات عناصرها لمعرفة مدى ولائها الوطني من عدمه، ولا بأس في هذا السياق بالاستعانة بالمرجعيات المعتدلة والحريصة على توحيد الصف الوطني العراقي، كوسيلة من وسائل التهيئة النفسية والفكرية والأخلاقية للعناصر المنضمة، وخاصة خلال فترات التكوين والتشكيل والصياغة، والتي يجب أن تتم تحت إشراف شخصيات وطنية من ذوي الكفاءة العسكرية والأمنية، ويجب أن تنسجم جهود المكونات الأمنية الرئيسية، ويتوحد التنسيق فيما بينها، من أجل تحجيم وتقليص الدور السلبي الذي تسببه المنافسة المتبادلة والمحمومة بين الفصائل والجماعات المسلحة في البلاد» والذين باتوا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة ودوراً سياسياً وأمنياً، منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير»[43]

- اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة ظاهرة انتشار الأسلحة غير المنظمة في عموم العراق، والتي باتت تشكل خطراً داهماً ليس على الاقتصاد فحسب، وإنما على كل القطاعات الحيوية في الدولة، خاصة مع امتزاجها بالولاءات والمصالح الخاصة المرتبطة بالعديد من الجهات والشخصيات غير الحكومية سواء في الداخل العراقي أو خارجه، ويعد حل هذه الإشكالية وثيق الصلة بطبيعة الإصلاحات المتحققة في أجهزة وقطاعات الأمن الداخلي؛ فكلما كانت هذه الأجهزة والقطاعات متماسكة، أفاد ذلك كثيراً في ضبط حركة التداول غير المشروع للأسلحة غير المنظمة، بينما في حالة استمرار تشرذم القطاع الأمني، ستظل ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة وغير المنظمة، تهدد الأمن الاقتصادي للعراق على كافة المستويات، كما ستساهم بقوة في ضرب الاستقرار المجتمعي وإشعال فتيل الصراعات العرقية، فمن المسلم به أن» تشرذم الجهاز الأمني، يقوض هيبة الدولة ويضعف قدرتها على توفير الأمن الشامل»[44]
- إعادة تطوير وصياغة آليات عمل ومنطلقات أجهزة وقطاعات الاستخبارات العراقية، وإسناد أدوار جديدة لها تتناسب مع طبيعة المرحلة، منها المساعدة في تطهير بيوت العراقيين من الأسلحة المخالفة للقانون، ودعم الأجهزة الأمنية بالمعلومات اللازمة لضبط الشارع العراقي أمنياً، إلى غير ذلك من أدوار تصب في خدمة الوطن عموماً، وتهيئة المناخ الأمني للرخاء الاقتصادي والتنمية على وجه الخصوص، وعلى صاحب القرار العراقي أن يدرك أهمية تطوير الاستخبارات؛ فمن المعروف أن فترة التشكيل والتكوين الجديدة التي مرت بها الأجهزة الاستخباراتية في العراق بعد 2003، لعبت دوراً كبيراً في تطويق تنظيم داعش الإرهابي ودحره في العراق، ولكن في ظل حالة التشرذم السياسي المستمرة التي عانى منها العراق، تحتاج هذه الأجهزة إلى مراجعات ناقدة وتطويرية وبالطبع إلى ضخ دماء جديدة من العناصر والأفراد المحصنين ضد ملوثات التبعية المناهضة للسيادة العراقية، خاصة وأن الحاجة دائماً ماسة واستراتيجية على كل المستويات إلى ما تقدمه هذه الأجهزة

استئناف ترقية الكفاءات القتالية والعسكرية للجيش العراقي، والتفتيش عن مناطق القوة الفنية والتكتيكية والاستراتيجية وتنميتها، والوقوف على أسباب الضعف والتشرذم والتراجع وعلاجها، وفي هذا السياق، لابد من العودة إلى أسباب وعوامل التقييمات الفائقة التي كان الجيش العراقي يتحصل عليها في بعض الفترات النوعية قبل ذلك،

من معلومات جديرة بالتوظيف والاستغلال ضمن عمليات الإصلاح الشاملة؛ حيث إن المعلومات الاستخباراتية، هي في حقيقتها « توجيه لصانع القرار التنفيذي في كل المجالات، بما في ذلك السياستان الخارجية والمحلية، والأمن، والاقتصاد، والبحوث، والتكنولوجيا، والمجالات العسكرية؛ فهي تشكل شريان حياة الحكومة، ولا تكمن قيمتها بالضرورة في حجمها، بل في دقتها وأمانتها»[45]

- استئناف ترقية الكفاءات القتالية والعسكرية للجيش العراقي، والتفتيش عن مناطق القوة الفنية والتكتيكية والاستراتيجية وتنميتها، والوقوف على أسباب الضعف والتشرذم والتراجع وعلاجها، وفي هذا السياق، لابد من العودة إلى أسباب وعوامل التقييمات الفائقة التي كان الجيش العراقي يتحصل عليها في بعض الفترات النوعية قبل ذلك، ومن ثم استخلاص ما يساعد على التطوير واستمرار بث النظامية والاستقامة والسلوك العسكري المنضبط، وبالتالي العودة مجدداً للهيكل المتكامل لقوى الجيش، وأيضاً العودة لاحتلال منصات التقييم الأعلى من قبل الجهات المعنية بتقييم الجيوش فنياً وعسكرياً ولوجيستياً، وهنا تجدر الإشارة إلى التراجع المفاجيء للجيش العراقي في الترتيب الدولي ضمن أقوى الجيوش العالمية؛ ففي آخر تصنيف صادر عن موقع مؤسسة (غلوبال فاير باور) Global Fire Powe بخصوص أقوى جيوش العالم للعام 2023، استقر الجيش العراقي في المرتبة الرابعة عربياً والخامسة والأربعين عالمياً، وهو ما يعني تراجع تقييم الجيش العراقي

ونزوله أحد عشر مركزاً قياساً بمرتبة سابقة عام 2022 عندما كان يحتل المركز الرابع والثلاثين عالمياً من بين جيوش 140 دولة[46]

(3) تفكيك البعد الطائفي: وهذه الإشكالية الخاصة بتفكيك البعد الطائفي في العراق، تعد حجر الزاوية، ليس فقط في إصلاح الاقتصاد العراقي والانطلاق به إلى عداد الاقتصادات الكبرى العالمية، وإنما في تعديل مسار الدولة العراقية ككل، والخروج بها إلى مصاف الدول المستقرة القادرة على مباشرة أدوارهـا المحورية الكبرى في المنطقة والعالم، وفي واقع الحال، لا ترى هذه الدراسة مخرجاً من كل هذه الأزمات المهيمنة على واقع العراقيين، سوى بتفكيك هذا البعد، وتـذويـبـه بين طبقات المجتمع العراقي، ربما ليس تذويباً عضوياً هدفه إزالة الانتماءات، فهذا ليس المقصود هنا، بل على العكس، يضيف التنوع العرقي والفكري والأيـديـولـوجـي والديني للعراق والعراقيين، قيمة مضافة على كل المستويات بين دول وشعوب العالم، ولكن المقصود بالتفكيك والـتـذويـب هنا، هـو إيـجـاد صيغ ودوافع ومحفزات مبدعة وخلاقة وناعمة، يمكن من خلالها انتشال الذهنية العراقية ذاتياً من الانكباب فكراً وسلوكاً على التعصب العميق الضيق للعرق والطائفة، إلى التعلق والتشبث بالانتماء الأعم والأوسع والأشمل، وهو الانتماء للعراق الوطن والأرض، وتقديم هذا الانتماء على ما سـواه من انتماءات أخرى، وبالطبع ليس وارداً هنا مطالبة أي عراقي بالتخلي عن معتقداته أو ميوله الدينية، وإنما المطلوب هو الدعوة لتوظيف إيجابيات المعتقد والميول الدينية في خدمة الوطن وليس إعاقة وعرقلة مسيرته، وهو ما ترى الدراسة أنه ليس مستحيلاً من حيث تحقيقه والوصول إليه، لكنه يحتاج أولاً وقبل كل شيء، إلى التخلي عن المداورة والمراوغة والمداراة المعتادة منذ 2003 من قبل السياسيين عندما يتصدرون المشهد رسمياً في العراق، حيث يبتعدون بشكل لافـت عن طـرح المحور الطائفي للنقاش والتداول على موائد البحث عن الحلول الخاصة بمشكلات العراق، وكأنهم ـ رغم وجوده ـ يتجاهلون وجوده، ومن ثم يبقى هذا المحور»غير معلن رسمياً في العراق، فالحكومات دوماً تعلن المساواة، وتؤكد على دولة المواطنة والقانون، والحرية والديمقراطية والتعايش السلمي، لكن الواقع السياسي متأزم ويشهد تسريبات طافية باستمرار»[47] ولهذا يتطلب الحل الجذري لمشكلات العراق عموما الإقرار والاعتراف الرسمي من الدولة العراقية بوجود تأثير سلبي في النظام السياسي للدولة مـصـدره النفوذ الطائفي، وهـذا أول خطوات الحل، ثم بعد ذلك يحتاج الأمر إلى جهود صادقة في الإصلاح، وإلى مراحل متدرجة في النهوض والارتقاء والنضج، وإلى النظر والتدقيق في جدوى تطبيق أو تطوير المحاولات والخطوات والحلول التالية:

- استغلال وجود قطاع عريض من الشباب العراقي الناقم على الطائفية والمحاصصة فـي الحقوق والـواجـبـات، والـراغـب في تقديم مصالح الوطن على ما عداها من مصالح شخصية، في تكوين تيار إصلاحي عراقي وطني شبابي مدعوم دستورياً وقانونياً ومطعم بقادة محايدين وحزبيين وبرلمانيين يملكون خبرات متراكمة في التوجيه والرعاية، ويمكن هنا تشجيع الكفاءات المغتربة والمهاجرة وعلى رأسهم ذوي التخصصات العلمية والـدراسـات السياسية، على العودة والانخراط في هذا التيار، ولا بأس بدمج هذا التيار الشبابي الإصلاحي في المجتمع العراقي كقوة عمل وإنتاج واستثمار، بحيث تحمل تجربة التكوين هذه بذور وعوامل نجاحها واستمراريتها من

تشجيع الكفاءات المغتربة والمهاجرة وعلى رأسهم ذوي التخصصات العلمية والدراسات السياسية، على العودة والانخراط في هذا التيار، ولا بأس بدمج هذا التيار الشبابي الإصلاحي في المجتمع العراقي كقوة عمل وإنتاج واستثمار، بحيث تحمل تجربة التكوين هذه بذور وعوامل نجاحها واستمراريتها من الناحية الاقتصادية،

الناحية الاقتصادية، وبحيث يمكن أن تتحول مع الوقت إلى مصدر من مصادر الحكم السياسي الرشيد في العراق، وتعد الظروف الحالية مواتية لإطلاق هذا التيار؛ إذ تمتلك الدولة العراقية ميزة في قطاع الشباب لا تمتلكها باقي الدول العربية؛ فهي تمر بمرحلة الهبة السكانية حالياً[48] وغالبية سكانها من الشباب، وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة السكان دون سن الخامسة والعشرين 54% في الدول العربية، و48% في الدول النامية، فإن النسبة في العراق هي 60%، ومن المتوقع بلوغ شباب العراق من حيث العدد 9.6 مليون شاب عام 2025، ثم 14.9 مليون شاب عام 2050[49]

- إعداد استراتيجية دقيقة متكاملة الأدوات ومتدرجة المراحل، لاستعادة الثقة الغائبة بين الدولة من جهة، والمجتمع العراقي بكافة أطيافه الاجتماعية من جهة ثانية؛ لأن تأمل محصلة العلاقة المتبادلة بين الطرفين خلال العقدين الماضيين، أي منذ سقوط النظام عام 2003 وحتى الآن، يؤكد أن مظاهر عداء المجتمع للدولة، بالتزامن مع استعداء الدولة المجتمع، هو السائد والقائم، وإذا كنا نتحدث عن الشباب منذ قليل، فكيف نطلب منهم ومن عوائلهم الثقة في الدولة والشعور الحقيقي بالانتماء لها، ومعدل البطالة بينهم 36% قبل جائحة كوفيد19، وهو المعدل الذي يتجاوز بكثير متوسط البطالة في عموم الدول العربية، والبالغ 23%؟ لذا فإن أول خطوات استعادة الثقة في أي حكومة حالية أو مستقبلية، وبالتالي في الدولة العراقية ككل، هو تبني الفئات الشابة عبر «مواجهة البطالة، فهي أساسية في استعادة الثقة بالحكومة وإنعاش الاقتصاد»[50] وكذلك على الدولة العراقية، بذل المزيد من العطاء والإيجابية العملية والميدانية، لكسر حالة العداء التاريخي بينها وبين المجتمع العراقي، تلك الحالة التي تعود إلى أواخر العهد العثماني والبدايات التأسيسية للعراق الحديث، عندما اصطفت حكومة بغداد مع توجه الولاة العثمانيين في معاداة العشائر العراقية، الأمر الذي تحول مع مرور الوقت بفعل الظهور المتجدد للاستقطاب الطائفي، إلى كراهية مترسخة في نفوس العراقيين تجاه الحكومات المتعاقبة، خاصة مع استمرار إهمال طبقاتهم الاجتماعية وحرمانهم من حقوقهم» فصارت معارضة الحكومة ومعاداتها بالنسبة لمعظم العراقيين شعوراً غالباً، استمر بالظهور حتى بعد انقطاع الخيوط القبلية أو المعتقدية»[51] وباستحضار البعد الاقتصادي في هذا السياق، فإنه لا يمكن إصلاح الاقتصاد في ظل قناعة راسخة لدى الطبقات الاجتماعية المعنية به، بأنها محرومة حتماً من ثمرات ذلك الإصلاح، وبأن النخبة المهيمنة هي المنتفع الأوحد والدائم وليس المجتمع بمعناه الشعبي والجماهيري؛ لذا، وفي ظل هذه القناعة ستظل «العلاقة العضوية بين الحكومات العراقية المتعاقبة والمجتمع غير متحققة بالفعل، وهو ما يجب أن تتحمل مسؤوليته الدولة»[52]

- اتخاذ إجراءات صارمة، بوقف الدعاية الطائفية في محطات الإعلام العراقي المسموعة والمرئية، واستبدال الخطاب الوطني المعتدل بالخطاب الطائفي المغالي والمنحرف، واستقطاب الأدمغة الإعلامية الوطنية المهاجرة، وإسناد أدوار لها في إدارة

اتخاذ إجراءات صارمة، بوقف الدعاية الطائفية في محطات الإعلام العراقي المسموعة والمرئية، واستبدال الخطاب الوطني المعتدل بالخطاب الطائفي المغالي والمنحرف، واستقطاب الأدمغة الإعلامية الوطنية المهاجرة، وإسناد أدوار لها في إدارة المحتوى الإعلامي،

المحتوى الإعلامي، وسوف يتطلب الأمر أن تستعيد الدولة العراقية إشرافها الكامل على الرقابة الإعلامية الفضائية وكذلك على منصات السوشيال ميديا ومواقع التواصل الاجتماعي، للتدخل بالحجب أو بالضبط أو بالإيقاف لكافة الأنشطة المساهمة في غير تعزيز الانتماء الوطني، وقد تحتاج الدولة إلى البدء في تدشين مشروع إعلامي وطني مشترك مع شركات محلية أو دولية، لتوظيف المرجعيات الدينية المعتدلة والمثقفين والأدباء في بث خطاب فكري تنويري منفتح على الآخر المختلف في التوجه والأيديولوجيا، ومن ثم الوقوف على العوامل المشتركة والجامعة بين عموم العراقيين على اختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم وميولهم، للتركيز عليها في بناء مواطنة مجتمعية شاملة، تنبذ العنف وتعتمد الحوار، وتقدس العمل والإنتاج، على أن يتم تعميم هذه المواطنة في مناهج النشء والمدارس والجامعات وكافة المنافذ المهنية والوظيفية، لنصل في نهاية المطاف، إلى مستوى مُرضٍ من تجفيف منابع البث الطائفي الممنهج والعشوائي في الإعلام، علماً أن علاج الطائفية الإعلامية هذه «يسهم في التقليل من آثار التسعير الطائفي، ويمكن أن يكون مدخلا ملائما لمعالجة المشكلة الأم المتعلقة بالطائفية السياسية»[53]

- منح الأولوية المناسبة لاستخلاص أهم دروس وآليات تجاوز الطائفية، والتي شهدتها الدولة العراقية فيما قبل العام 2003، لإدراك الخطوط الفاصلة بين طائفية محتملة وغير معيبة، ولا تؤثر سلبياً في النسيج الاجتماعي والحوكمة، وطائفية أخرى معيبة ومعوقة لمسار الديمقراطية والحكم والتنمية؛ حيث يوجد في التاريخ العراقي «دروس تكشف عن سبل محتملة لتخطي الصراع والسياسات القائمة على أساس طائفي، وتقدم أمثلة عن روايات لبناء البلاد بإمكانها تخفيف حدة الخطاب التقسيمي المتمحور حول الهويات الإثنية والطائفية»[54] وأحد هذه الدروس على سبيل المثال، يتمثل فيما قامت به الدولة العراقية قبل 2003، ومنذ العشرينيات، عندما لم تتمكن من القضاء على الهويات الإثنية وما دون الوطنية بشكل كامل، حيث قررت أن تحافظ على بقاء المكونات المجتمعية الرئيسية من السنة والشيعة والأكراد، ضمن نطاق المعايير العشائرية والطبقية والأيديولوجية فقط، ودون الانخراط في الدولة ككيانات سياسية مستقلة. وهو ما يجب أن تعمل عليه العراق مستقبلاً؛ فحتى حزب الدعوة الإسلامية، عندما برز في الساحة العراقية خلال الخمسينيات والستينيات، لم ينتهج خطاباً طائفياً شعبوياً، وإنما كان هدفه تنشيط الفكرة الإسلامية من منطلق شيعي قومي؛ لذا لم يكن لدى مرشد الحزب حينذاك (السيد محمد باقر الصدر) أي غضاضة، في أن يتعاون هو وحزبه مع الأحزاب العربية السنية، ومن الواضح أن ثمة عوامل مؤثرة في نجاح الدولة العراقية في مهمة ترويض الجنوح الطائفي والإثني في البلاد قبل 2003، لعل أبرزها الحرص على رعاية الطبقة المتوسطة، وعلى العدالة في توزيع الثروات

تحرير السيادة العراقية: حيث تمثل سيادة الدول خطاً أحمر على جميع الأصعدة والمستويات، وهي ذات مدلولات معتبرة في السياسات العالمية والقوانين الدولية، وفي ضوئها تمارس الدول وحكوماتها وسلطاتها المختلفة التنفيذية وغير التنفيذية، مباشرة مهامها في الحكم والتصرف واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة شؤون هذا الحكم بما يتضمنه من كيانات مؤسسية وطاقات بشرية.

والموارد، ولا يتسع المجال هنا لمزيد من الدروس المستفادة في هذا الإطار، وهو ما على صانع القرار أن يهتم به ويفتش عنه من خلال العودة للمصدر الموثق في الهامش[55]

(4) تحرير السيادة العراقية: حيث تمثل سيادة الدول خطاً أحمر على جميع الأصعدة والمستويات، وهي ذات مدلولات معتبرة في السياسات العالمية والقوانين الدولية، وفي ضوئها تمارس الدول وحكوماتها وسلطاتها المختلفة التنفيذية وغير التنفيذية، مباشرة مهامها في الحكم والتصرف واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة شؤون هذا الحكم بما يتضمنه من كيانات مؤسسية وطاقات بشرية، ومن ثم فإن الدولة» تملك السلطة الأسمى على هيئاتها وشعبها داخل إقليمها، وهي غير مقيدة بأية تبعية أو تأثير يأتي من خارج حدودها، وعليه فإن السيادة عنصر هام في كيان الدولة، ومن خلالها تُعرف هوية السلطة الفعلية والنظام السياسي ومن يملك زمام الأمور وتسيير الحكم»[56] ولكن في ظل تشابك العلاقات الدولية، وخضوع الدول النامية لاعتبارات العولمة الشاملة، تداخلت مجموعة من المؤثرات الخارجية المرتبطة بالخصائص والأوضاع الداخلية لتلك الدول، مكنت بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين من اختراق السيادة الاقتصادية للكثير من البلاد المتعثرة تنموياً، وفرض إملاءات وتوجيهات عليها، تتعلق بطبيعة السياسات والقرارات الماسة بالشؤون المالية التي يتم اتخاذها، وذلك في إطار من انفتاح الاقتصاد العالمي على أفق تحررية وديناميكيات جديدة وغير مطروقة من قبل؛ حيث» بروز عالم بلا حدود اقتصادية، يجري فيه النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، وانتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات لا تخضع نشاطاتها لسيطرة

الدول وتدخلها, وللرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل»[57]

وعلى الصعيد العراقي،فإننا بصدد انتهاكات صارخة لسيادة الدولة، على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني الاستراتيجي، وهي انتهاكات بعضها صريح واضح المعالم، والآخر خفي ومبطن بسياجات خاصة، كما أن تلك الانتهاكات، تتأرجح بين أنماط مختلفة منها المحلي الداخلي، والإقليمي المحيط، والخارجي الدولي، وهو ما يعيق، مجملاً، أية محاولات إصلاحية، سواء بشكل جزئي أو كلي، الأمر الذي يستوجب تحييد هذه الانتهاكات وتنحيتها، قبل الشروع في أية عملية إصلاحية، وخاصة على المستوى الاقتصادي، وللقيام بذلك، لابد لصانع القرار أن يقف على أهم مواضع الانتهاك المشار إليه، وهو ما سنحاول رصده، ولكن سيكون تركيزنا أكثر على مظاهر انتهاك السيادة العراقية الكلية وذات التأثير المباشر على الاقتصاد، وذلك من خلال توضيح الآتي:

- على الصعيد السياسي، تتجسد مظاهر انتهاك السيادة العراقية في شقين رئيسيين؛ الأول داخلي متمثل في الانتهاك الذاتي للسيادة الوطنية الناتج عن عدم تمكن الحكومات المتتابعة ـ مجبرة أو مختارة ـ من أداء دورها الرسمي تجاه رعاياها من حيث امتلاك القدرة على تحقيق الاستقرار الشامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، إلى جانب إقرار العدالة في توزيع الثروات والقضاء على الفقر والبطالة ومن ثم إنجاح التقدم في تشييد وبناء الدولة، ويضاف إلى هذا النمط من الانتهاك الذاتي للسيادة، عدم الحرص التاريخي لكثير من القوى السياسية على التعاطي الإيجابي مع حالات الاستقرار السياسي النسبي الذي يتحقق من حين لآخر لبعض الحكومات المنتخبة (كما هي الحال الآن مع حكومة السوداني) ومن ثم تنمية هذا الاستقرار ودعمه، للخروج بالعراق من أزمته، حتى ولو جاء ذلك عن طريق التنازل عن بعض الحقوق وبذل المزيد من الواجبات[58]، وكلا التقصيرين (الرسمي والشعبي)، يفضي إلى اهتزاز سيادة الدولة عبر وضعها موضع الانتقاد من قبل مواطنيها، ثم من قبل المحيطين بها، وهو ما يفتح الباب لتدخلات سافرة وانتهاكات أكبر للسيادة مع مرور الوقت[59] وأما الشق الثاني، فهو خارجي (إقليمي/دولي)، ويظهر في تكرار خرق الأطراف الإقليمية والدولية للخصوصية العراقية مادياً ومعنوياً بقصد أو بغير قصد؛» فإيران ترى أن أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي يصبح في خطر عند عدم تدخلها في الشأن العراقي، وتركيا تبرر انتهاكها لسيادة العراق بملاحقة الحزب الكرديّ المسلّح الذي تعتبره تهديدا خطيراً لأمنها القومي، وأمريكا ودول الخليج وغيرهم، يفعلون نفس الشيء بدافع الحفاظ على مصالح خاصة أو مشتركة»[60] وهذان الشقان من الانتهاك السيادي في العراق، لهما آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد؛ فالخروقات الإقليمية تجعل من العراق ساحة صراع، لا ساحة عمل وإنتاج، والتدخلات الدولية، توظف طاقاتها كاملة لجعل العراق أسيراً لاقتصاد متدهور، حتى يمكن ضمان ترويضه وإذعانه للشروط والإملاءات وفق المصالح الموجهة.

- وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن السيادة العراقية مستهدفة على الدوام من قبل القوى الكبرى الباحثة عن النفوذ والهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بذلت جهدها غير منقوص، في استعادة

أن الأداء الحكومي الجيد يعتمد على عدة عوامل مثل البنية التحتية الجيدة، القوانين الفعالة، الكوادر المؤهلة، وكذلك وجود استراتيجيات وسياسات تدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وان السلطة الناجحة هي التي تترك اثر كبير وفعال على اراضيها في المجال الاقتصادي ونوعية الحياة

مسوغات تدخلها في الاقتصاد العراقي عبر عدة طرق، لعل أحدها كان إقحام العراق في حروب إقليمية منذ سبعينيات القرن العشرين، رداً على قيامه بتأميم الأصول النفطية العراقية من نفوذ الشركات الأمريكية وعموم الشركات الأجنبية الأخرى، الأمر الذي تمخض بعد ذلك عن تعرض العراق لعقوبات اقتصادية مضنية من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، عطلت مسار الإصلاح الاقتصادي سنوات عديدة، وانهارت في ظلها البنية التحتية العراقية، وكان من ثمرات الغزو العراقي للكويت، والذي تم بضوء أخضر من البيت الأبيض لضرب العلاقات العربية/العربية، وقوع السيادة الاقتصادية العراقية لسنوات عديدة، قبل الغزو وبعده، تحت طائلة البند السابع الذي أنهك الخزانة العراقية بالتعويضات، وأصبحت في ظله الأصول المالية العراقية تحت التصرف الدولي حتى وقت قريب، وهذا التوريط الأمريكي للدولة العراقية، ظل متواصلاً بعد العام 2003، عبر إسقاط النظام، واستئناف واشنطن تدخلاتها السياسية والاقتصادية السافرة في العراق، بما في ذلك التحويل القسري للبنية الاقتصادية العراقية من النهج الاشتراكي، إلى النهج القائم على تحرير السوق والسلع، وذلك بشكل مفاجيء ودون أية مقدمات، ما ترتب عليه اختلالات هيكلية لا يزال يعاني الاقتصاد العراقي منها حتى اللحظة، إضافة إلى وقوع الحكومات العراقية المتتابعة، تحت سيطرة التوجيهات والإملاءات الاقتصادية القادمة من الجهات الدولية المانحة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، بفعل تراكم الديون العراقية داخلياً وخارجياً[61]، وهي وضعية تنافي السيادة بكل تأكيد، وتنافي أي استراتيجية إصلاحية كذلك، وتتطلب البحث عن خطط بديلة لإخراج الاقتصاد العراقي من دوامة العبث والتلاعب وانتهاك السيادة على أيدي المؤسسات المانحة الدولية والقوى المتصارعة على النفوذ والهيمنة، والتي تدرك تماماً قيمة الاستحواذ على الاقتصاد في دولة كالعراق تعد سادس أكبر منتج للنفط عالمياً، والثاني من حيث التصدير في أوبك[62].

أن الأداء الحكومي الجيد يعتمد على عدة عوامل مثل البنية التحتية الجيدة، القوانين الفعالة، الكوادر المؤهلة، وكذلك وجود استراتيجيات وسياسات تدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وان السلطة الناجحة هي التي تترك اثر كبير وفعال على اراضيها في المجال الاقتصادي ونوعية الحياة

أما على صعيد الناحية الأمنية، فوضع السيادة العراقية ليس بأقل مما هي عليه في المحورين السياسي والاقتصادي؛ ففي الحقيقة جميع هذه المحاور (السياسة/الاقتصاد/الأمن) مرتبطة ويفضي بعضها إلى بعض سلباً أو إيجاباً، وبالتدقيق والنظر، سنجد أنه إلى جوار كون الأراضي والحدود العراقية منتهكة من قبل الكثير من الجماعات الموالية لقوى إقليمية عديدة، بالإضافة لتعدد الخروقات الأمنية المتكررة لتنظيم داعش الإرهابي، والتي تجاوزت أكثر من 500 من الهجمات خلال 2020، ومع استمرار تكبد الاقتصاد العراقي كلفة مواصلة تتبع فلول التنظيم حالياً في مناطق عدة، إلى جوار كل ذلك، لا تزال الأراضي العراقية تمثل مسرحاً للصراع الأمني بين قوى مختلفة إقليمية ودولية مثل روسيا والصين وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم، والأخيرة مثلاً لا تزال تصر على نهجها في توريط العراق أمنيا عبر محيطه الإقليمي، من خلال توظيف الأراضي العراقية في عمليات عسكرية وأمنية واستطلاعية ضد الخصوم والمنافسين، وعلى رأسهم إيران[63]، ولعل أكبر دليل على استمرار هذا النهج، هو بقاء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة على حالها من دون تغير أو تعديل يحفظ على السيادة العراقية حقوقها ومكانتها؛ فعلى سبيل المثال تنص المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أحقية كل من

أمريكا والعراق في الدفاع الشرعي عن النفس من داخل العراق، وهو ما تستغله واشنطن في «العبث بأمن العراق وسلطاته إلى درجة يمكن أن يصل الأمر خلالها إلى الإطاحة بالنظام السياسي العراقي»[64] ولهذا لابد أن تقوم الحكومة العراقية بتعديل هذه الاتفاقية الأمنية، لتعزيز السيادة العراقية، خاصة في ظل انخراط المنطقة ضمن استراتيجيات توافقية إيجابية بين السعودية من جهة، وإيران من جهة ثانية، وأيضاً في ظل التوجه الأمريكي الجديد نحو الانسلاخ من الشرق الأوسط في اتجاه القارة الآسيوية، ما يعني أن أية عمليات أمنية أمريكية جديدة من داخل العراق، يمكنها أن تفجر الوضع الإقليمي ومعه الوضع العراقي وتعيدهما مجدداً إلى نقطة الصفر؛ لذا فإجمالاً، يتوجب على الدولة العراقية أن تعمل بجد وصرامة أكثر، على الخروج من معادلة الصراع الأمريكي/الإيراني عبر أراضيها، فليس من المقبول سيادياً أن يظل الوضع هكذا!» فالنظرة الأمريكية للعراق تأتي من منظار الملف الإيراني الأهم بالنسبة لها، والعكس صحيح، حيث تنظر إيران للعراق على أنه ورقة الضغط الأهم على الموقف الأمريكي والغربي في سجالها حول الملف النووي»[65] ولكل هذه التداعيات يؤثر الوضع الأمني العام في العراق على النواحي الاقتصادية جميعها، حتى أن العراق بفعل هذا الوضع الممتد، يظل خارج نطاق مؤشر الحرية الاقتصادية الدولي منذ العام 2002 وحتى الآن، نظراً لضبابية التقييمات التي يمكن استخلاصها بشأن حرية الممارسة الاقتصادية وما تعانيه في ظل ندرة البيانات وشمولية التحديات السياسية والأمنية[66]

مشكلة مدى قدرة الحكومة المركزية في العراق على توزيع العوائد النفطية على الأقاليم والمناطق المحلية وفق الوارد بالدستور، كان له مردود اقتصادي سلبي للغاية على عموم تلك الأقاليم والمناطق، وذلك منذ بدايات تصدير النفط عام 1927، وتؤكد الشكاوى المتكررة من عموم الأقاليم حالياً، وبعد مرور أكثر من تسعة عقود على تلك البدايات، أن المشكلة لا تزال قائمة، ما يعني أن من ممهدات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي

(5) توزيع الثروة: تعد قضية توزيع الثروة في العراق، من أخطر القضايا المؤثرة في كافة المسارات الوطنية والمحلية في البلاد، إلى جانب مؤثراتها الخارجية العابرة للحدود، وهي ذات أبعاد شاملة وخطيرة على كل المستويات ضمن الشأن العراقي في الماضي والحاضر وستكون كذلك في المستقبل، كما أن النظام الفيدرالي الغالب أو المرجح في النظام السياسي الحاكم للبلاد، له تداعياته وإشكالياته وانعطافاته الخاصة في هذه المسألة، ودون الاستفاضة أكثر في تلك التداعيات، يهمنا هنا وفي مسألة توزيع الثروة، لفت انتباه ذوي القرار المهتمين بإصلاح الاقتصاد العراقي إلى جملة الحقائق التالية:

- يتوقف الوصول إلى تحقيق النجاح الاقتصادي خططياً واستراتيجياً على مدى المستوى المتحقق من التغيير الإيجابي في حياة الناس من الناحية المعيشية والمالية، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن توصف أي استراتيجية إصلاحية بأنها ناجحة وحقيقية، في حين تبقى موارد الدولة وماليتها وعوائدها مملوكة لطبقات اجتماعية محدودة في المجتمع، بينما تعاني غالبية الطبقات الأخرى من الفقر والحرمان وفقدان الأمان الاقتصادي، وفي العراق: يدفع المواطن ومعه الاقتصاد ككل، ثمناً مؤلماً لدور الدولة في إعادة التوزيع غير المتكافيء للثروة والموارد، ذلك الدور الذي لا يزال يفرز الكثير من المظالم الاقتصادية التي تتجسد مظاهرها في نقص فرص العمل وشيوع اللامساواة الاجتماعية وإهمال الأقليات والفئات المهمشة، وعشوائية التوظيف والرعاية الاجتماعية، وهو ما يوجب التدخل الفوري لاستعادة التوازن وإقرار العدالة في الحقوق[67] وليس أدل على عمق إشكالية توزيع الثروة في العراق، وخطورة ارتباطها بمستوى الفساد في البلاد، من أن عام 2022 الذي شهد نمو الاقتصاد العراقي بنسبة قاربت الـ10%، وازدياد

الاحتياطي النقدي لأكثر من 90 مليار دولار، وفق إحصاءات البنك المركزي العراقي، هو ذات العام الذي شهد أعنف المواجهات بين الفرقاء السياسيين والحكومة من جهة، إلى جانب ارتفاع مؤشر الفقر بين العراقيين إلى أكثر من 25% وفق إحصاءات رسمية لوزارة التخطيط العراقية، وفي بعض التقديرات وصل عدد فقراء العراق تقريباً إلى ربع عدد السكان أي ما يقرب من 11 مليون عراقي[68]

- مشكلة مدى قدرة الحكومة المركزية في العراق على توزيع العوائد النفطية على الأقاليم والمناطق المحلية وفق الوارد بالدستور، كان له مردود اقتصادي سلبي للغاية على عموم تلك الأقاليم والمناطق، وذلك منذ بدايات تصدير النفط عام 1927، وتؤكد الشكاوى المتكررة من عموم الأقاليم حالياً، وبعد مرور أكثر من تسعة عقود على تلك البدايات، أن المشكلة لا تزال قائمة، ما يعني أن من ممهدات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، قيام الحكومة المركزية الحالية بإعادة النظر والصياغة والضبط لهذه المسألة، وذلك من خلال العودة مجدداً للمادتين 111، و112 من الدستور العراقي الجديد بحيث يتم» توزيع عوائد النفط على الشعب بالشكل المنصف وبمعايير منصفة مع ربط هذا التوزيع بواجبات القيام بأدوار التنمية المتوازنة للمحافظات والمناطق، وبشكل تؤدي خلاله عائدات الثروة توازنا تنمويا من دون تمييز في شتى أنحاء البلاد»[69]
- يتعلق توزيع الثروة في العراق وفق المعايير العادلة والمعنية بربط هذا التوزيع بإنجاز التنمية ومشاريعها المختلفة، بشيء مهم جداً وهو ضبط معدلات الإنفاق، سواء بالنسبة للحكومة المركزية أو بالنسبة للأقاليم العراقية المختلفة، ولأن الاقتصاد العراقي حالياً هو اقتصاد معتمد على النفط وريعه، والذي يرتبط بدوره بالتقلبات الشهرية في الأسعار صعوداً وهبوطاً، فإن مسألة ضبط الإنفاق هذه تعد في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية في العراق، فالحكومة ليس لديها عوائد نفطية ذات مردود مالي ثابت ومستمر، وإنما هو متغير من وقت لآخر، وبالتالي يجب أن تلتزم أي حكومة عراقية، وخاصة في ظل عدم تنوع الموارد ومصادر الدخل غير النفطية، بالتدقيق الشديد في حجم نفقاتها، وبالدقة الأشد في اختيار طبيعة المشاريع التنموية، ثم بالدقة القصوى في حجم المخصصات المالية الموضوعة والمرصودة لتلك المشاريع، وهو ما يجب أن يعمم على كافة الأقاليم والمناطق المحلية رفقة مخصصاتها من الموازنة العامة العراقية، وهذا هو ما يتسق وينسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي بسماته وخصائصه الراهنة، والتي يأتي في مقدمتها أنه» اقتصاد حر، يعتمد على نظام السوق، وتحدد فيه قوى العرض والطلب المعطيات الاقتصادية الأساسية، ودون أي تدخل من جانب الحكومة، ومن هنا يبرز دور الإنفاق العام في بناء اقتصاد ينمو بوتائر متصاعدة، إذ لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالاستغلال الأمثل للأموال المخصصة لإنجاز المشروعات العامة»[70] وعلى سبيل المثال، لوحظ أن قوة استحواذ الإنفاق الجاري على الإنفاق العام مقابل ضعف الإنفاق الاستثماري، يؤدي إلى تراجع البنية التحتية الداعمة لبيئة الاستثمار الأجنبي بفعل ضعف المخصصات الموجهة إليها، كما كشف استحواذ الاستهلاك العائلي للمواطن العراقي وغلبته على مجمل الاستهلاك الإجمالي قياساً بحصة الاستهلاك الحكومي، عن وجود فقر مجتمعي يقابله غنى لبعض الأفراد[71].

(6) حسم القضايا العالقة: تشكل القضايا العالقة في أي دولة عبئاً كبيراً على النواحي الاقتصادية وعلى غيرها من مجالات الاختصاص والعمل الحكومي الأخرى؛ لأن تلك القضايا تصبح من الشواغل والمعوقات، بل إنها ترقى في كثير من الأحيان إلى حد الأزمات الدائمة التي تنخرط بسببها الدولة في مواجهات وسجالات عنيفة ومربكة، وفيما يتعلق

بالدولة العراقية، تتخذ القضايا العالقة منحى أكثر شاغلية وإرباكاً على الصعيد الاقتصادي العام؛ ذلك أن تلك القضايا متماسة ومتقاطعة مع فضاءات وجوانب عديدة، منها السياسي ومنها الاقتصادي ومنها الأمني والاستراتيجي، كما أن بعضها يمس النظام الداخلي للدولة، وبعضها الآخر يمس العلاقات الخارجية مع دول الجوار، ولذلك يكون التأثير السلبي لتلك القضايا كبيراً على خطط التنمية والإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يجعل البت في حسمها واقعاً ضمن الأولويات القصوى عند التفكير في الإصلاح الاقتصادي، ناهيك عن التفكير في أية جوانب أخرى غير الاقتصاد، وفيما يلي استعراض لأهم تلك القضايا:

خلافيات بغداد/أربيل: وهي إحدى أوجه التوتر السياسي والاقتصادي الدائمة في العراق، والتي لا تزال تطل برأسها من حين إلى آخر، منذ سقوط النظام في 2003، وتدور أوجه الخلاف دائماً حول عدة محاور وملفات من أهمها الصادرات النفطية لإقليم كردستان، والعوائد المالية الخاصة بواردات المنافذ الحدودية، وبعض المناطق المتنازع عليها بين الطرفين، إلى جانب الحصة السنوية الخاصة بالإقليم ضمن الموازنة العامة الاتحادية للعراق، وحالياً تخطو الحكومة المركزية في بغداد خطوات إيجابية في التعامل مع هذا الملف، من بينها إقرار الموازنة العامة الاتحادية لعامي 2023و2024، مع تخصيص حصة الإقليم منها وفق المدرج في الموازنة السابقة، أي بواقع نسبة قدرها 12.6%، وهو أمر جيد في طريق حل باقي الملفات العالقة، والتي تضرب الاقتصاد العراقي في الصميم، نتيجة ارتباطها بالمصدر الأول للموارد العراقية وهو النفط، ويبقى التحدي الأكبر أمام الحكومة الحالية، هو تحييد الاعتبارات السياسية بين المركز والإقليم، والتركيز على صيغة توافق جامعة مانعة بينهما في المجال الاقتصادي، للحفاظ على زخم الإنتاج والتصدير النفطي في ظل حاجة البلاد الماسة لتطوير قطاع النفط، وزيادة القدرات التصديرية لتصل إلى 2 مليون برميل خلال 2025/2024، كحل ضروري لمواجهة انخفاض الأسعار والارتفاع القياسي في النفقات الحكومية؛ حيث تبرز الأهمية الاقتصادية لصادرات نفط أربيل في كونها تمثل 14% من إجمالي صادرات العراق النفطية البالغة حوالي 3.3 مليون برميل يومياً، وبواقع 450 ألف برميل يومياً يتم تصديرها من الإقليم عبر ميناء جيهان التركي[72]، وهو ما يستوجب اهتمام الحكومة المركزية بإبرام اتفاقات طويلة الأمد مع أربيل وأنقرة، تمنح الاستمرارية والاستدامة للعلاقات الاقتصادية المشتركة، ولذا تعد تفاهمات بغداد/أربيل مفصلية في استقرار الاقتصاد العراقي، ومن ثم يتوجب العمل الجاد وتوظيف التفاهمات الهادئة الحالية في الحصول على حلول مستدامة لكافة الخلافات العالقة، بالتزامن مع منح الأولوية للاستقرار الأمني في المناطق المتنازع عليها، وفي كل ما يخص العلاقة بين المركز والإقليم؛ لأن ذلك هو الضمانة الحقيقية للمضي قدماً في جني ثمار العلاقة الإيجابية ومن ثم توظيفها في خطط الإصلاح الاقتصادي، وفي الواقع، تبدي الحكومة المركزية الراهنة بقيادة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) مرونة كبيرة في التعاطي مع الإقليم، وذلك عبر تعهداتها الراهنة بعدم التأخر في دفع رواتب موظفيه، وبعدم الربط بين الوفاء بهذه التعهدات، ومسألة تصدير النفط، كما فتحت الحكومة المجال أمام قادة الإقليم للمشاركة الفاعلة في الشأن الوطني العراقي عامة، ودون الاقتصار على ما يخص كردستان فقط، وهي أجواء إيجابية ومبادرات واعية سيكون لها مردودها في تهيئة العلاقة المتبادلة بين الجانبين لمزيد من التعاون والمشاركة، شريطة أن تستمر بغداد في تعزيز ودعم آليات الانتماء والمواطنة» وتنسيق الجهود بين كافة القوى الشيعية والسنية والكردية لإنضاج الفكر الديمقراطي لدى النخب السياسية من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة»[73]

خلافيات بغداد/أنقرة: وبالطبع، تُلقي بعض الملفات الشائكة بين الجانب العراقي والجانب التركي، بظلالها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها في العراق، وهي ملفات تعمق إشكالياتها المصالحُ الأربعة التركية في العراق بصفة عامة؛ وهي»الحيلولة دون ظهور دولة كردية مستقلة أو(كونفدرالية) عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط، وحماية الأقلية التركمانية الناطقة بالتركية في شمال العراق، وتصفية حزب العمال الكردستاني، وأخيراً منع ظهور دولة

عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية»[74] ولكن فيما يخص الجوانب الاقتصادية، يهمنا هنا التركيز على أهمية إبقاء العلاقات العراقية/التركية مهيأة للتوظيف الإيجابي لصالح الاقتصاد العراقي، خاصة مع ما تمثله تركيا بالنسبة لهذا الاقتصاد من أهمية بالغة؛ فهي» بوابة دخول أولى ومباشرة إلى الأسواق الأوروبية، حيث يعبر جانب كبير من تجارة الشاحنات العراقية من معبر الخابور الحدودي، بالإضافة لعبور خطين من الأنابيب النفطية من كردستان العراق إلى محطات ضخ النفط على البحر المتوسط في جيهان»[75] كما يمكن للحكومة المركزية توظيف الطموح الاقتصادي والمالي والاستثماري لرجال الأعمال الأتـراك في المناطق الكردية، لتوسيع وجذب تلك الاستثمارات لعموم المناطق العراقية، ما يعمل على تحريك المنافع الاقتصادية المتبادلة بين الجانبين، خاصة وأن لرجال الأعمال هؤلاء تجارب استثمارية سابقة في مجالات مثل التنقيب عن النفط، والحصول على عقود بناء أحد المطارات في السليمانية بتكلفة بلغت 40 مليون دولار[76] ومن بين أهم الملفات العالقة، والماسة جداً بمستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق، والذي يجب أن توليه الحكومة العراقية أولوية قصوى، ملف المياه والسدود بين الجانبين؛- فلا تزال وزارة الموارد المائية العراقية تراوح مكانها بخصوص هذا الملف، وتفتقد وجود خبراء مخضرمين في مجال التفاوض واستخلاص الحقوق من الجانب التركي، ويعد التلويح العراقي بقطع العلاقات مع أنقرة، من قبيل الضعف في إدارة ملف المياه؛ ففي حوزة بغداد أوراق ضغط سياسية وأمنية واستثمارية يمكن توظيفها لتعزيز الموقف العراقي في ملف المياه، وحتى اللحظة، تتباين وجهات نظر البلدين تجاه القضية؛ فتركيا ترى أن نهرى دجلة والفرات ليسا من قبيل الأنهار الدولية، وأنهما مياه عابرة للحدود، ومن ثم فهي تصر على عدم خضوعهما لأحكام القانون الدولي للمياه، كما أنها تنظر للنهرين باعتبارهما مجرى واحداً لأنهما يتحدان عند المصب، ولذلك فهي تطالب بغداد بالاكتفاء بمياه نهر دجلة، والتخلي عن مياه الفرات، حيث ترى أن مياه دجلة كافية لاحتياجات التنمية في العراق، وعليه يتكرر الرفض التركي لإبرام أية اتفاقيات ملزمة بتحديد الحصص المائية للدول المرتبطة بهذين النهرين وهي العراق وسوريا وتركيا، وبينما ترى العراق عكس ما يراه الجانب التركي في هذه القضية، فإنها تقدمت بمقترحات عديدة على مدار عقود، تم على إثرها توقيع اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مختلفة أعوام 1923، و1946، و1972، و1980، و2021، ولكن دون تحقيق أي تقدم حتى الآن، لا في ملف المياه ولا في الملف المتعلق بسد أليسو وسد الجزرة خلفه، اللهم باستثناء التفاهمات المتضمنة في الاتفاقية الأخيرة 2021، والتي تخص مياه نهر دجلة. وتقترح الدراسة البحث عن إغـراءات وصيغ محفزة ومشجعة، وليكن ذلك ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي المستدام للعراق؛ فعلى سبيل المثال تحتاج العراق إلى إحياء القطاع الزراعي للإسهام في الناتج المحلي بشكل فعال مجدداً، ومن ثم يمكن تدشين مشروع قومي عراقي للنهوض بهذا القطاع بمشاركة تركية مستدامة في العوائد والمنافع الاقتصادية، شريطة التوقيع على اتفاق ملزم بتقسيم عادل ودائم لمياه النهرين، علماً أن مثل هذه الشراكة، ستعزز من علاقات أنقرة بالحكومة المركزية في بغداد لاعتبارات عديدة، أهمها حرص الأولى على استقرار الثانية ودعم إدارتها الشاملة للدولة العراقية، لأن ذلك يقع ضمن الأهـداف السياسية المحورية لتركيا، وبصفة عامة يجب أن تتحرك العراق سريعاً في ملف المياه هذا؛ لأنه مرتبط حصراً بالتنمية والإصلاح الاقتصادي ومواجهة التصحر، بل وبكل ما يحيط بالشأن العراقي، كما أنه من أكثر الملفات الشائكة ضعفاً في التعاون من قبل طرفيه بسبب»عدم اعتراف أي طرف من الأطـراف بحقوق الآخر»[77].

يتبع

الهوامش والمصادر:

1- ينظر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2023، موقع صندوق النقد الدولي، متاح على: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2023/04/11/world-economic-outlook-april-2023، تاريخ الزيارة يونيو2023(بتصرف)

2- يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (مجموع الناتج المتحقق من السلع، والخدمات النهائية، من مختلف القطاعات مقومة بالأسعار السوقية خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة): يراجع الرابط: https://drive.google.com/file/d/1Lrj02n4QpKaaCvSEKjXNX0u2wKll_2O6/view، ص56

3- ينظر: تقرير مجموعة البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة.. مذكرة اقتصادية حول التنويع والنموفي العراق، الملخص التنفيذي، سلسلة التنمية الدولية تحت المجهر، مجموعة باحثين، 2020، متاح على: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/e3140ff7-905e-5191-b4f8-a161c5aa44c0/content، ص ص 2، 3(بتصرف)

4- ينظر: سحر قاسم، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث صادر عن قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية بالمديرية العامة للإحصاء والأبحاث التابعة للبنك المركزي العراقي، 2011، ص3، متاح على: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232024492148.pdf (بتصرف)

5- ينظر: عبد الحميد،عطارد عوض، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد11، يونيو/حزيران 2014، ص 133، متاح على: https://www.uobabylon.edu.iq/publications/economy_edition1/economy1_6.doc.

6- ينظر: تقرير صندوق النقد العربي، الإصدار 18، تحت عنوان(آفاق الاقتصاد العربي)، مايو 2023، ص1، متاح على: https://tinyurl.com/yc2kbdud، (بتصرف)

7- المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة(بتصرف)

8- ينظر: خلف،همسة قحطان، آليات النظام السياسي الديمقراطي العراقي في تحليل أهداف السياسة الخارجية، المجلة السياسية والدولية، العراق، العدد 41-42، 2019، ص432، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/pdf/0f666fbbd4819c8c (بتصرف)

9- ينظر: سكوت لاسنسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق(العراق وجيرانه)، تقرير(الأردن والعراق:بين التعاون والأزمة)، تقرير خاص رقم 178، ديسمبر/كانون الثاني2006، ص1، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf(بتصرف يسير)

10- ينظر: علي،سليم كاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، مجلة اتجاهات سياسية، مجلد(1)، العدد الأول، كانون الأول 2017، دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص 3، متاح على: https://tinyurl.com/2c6ybadj (بتصرف يسير)

11- ينظر: الشمري،عبد الأمير، وبرينان،جون، شراكة أمنية دائمة.. عملية العزم الصلب تتحول إلى مهمة خاصة بتقديم المشورة والدعم والتمكين في العراق وسوريا، مجلة UNIPATH الصادرة عن القيادة المركزية الأمريكية، المجلد 12، العدد2333، 2023، ص7، متاح على: https://unipath-magazine.com/Unipath-V12SPED-Arabic2.pdf

12- ينظر:علي،سليم كاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص4(بتصرف)

13- ينظر:إلياس،فراس، حكومة السوداني ومسارات العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص6، متاح على: https://www.bayancenter.org/9876tfc1./02/wp-content/uploads/2023pdf (بتصرف)

14- ينظر:تقرير نظرة عامة على السوق المالية لفترة الربع الأول من عام 2023،، منشورات تداول

السعودية، 2023، ص3، متاح على: .https://tinyurl com/59m3bytb (بتصرف يسير)

15- ينظر: تقرير (العلاقات السعودية العراقية... آفاق التقارب وتحدياته، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2022، ص5، متاح على: https://tinyurl.com/2ydc6dd6 (بتصرف)

16- المصدر السابق نفسه(بتصرف)

17- تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس التنسيق السعودي العراقي أعلن عن تأسيس إحدى الشركات المعنية بهذا الاستهداف، وهي الشركة السعودية العراقية للاستثمار، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي المشار إليه، وبدعم مالي خاص بالداخل العراقي قدره ثلاثة مليارات دولار. وتجدر الإشارة أيضاً إلى إيجابية العراق في تفعيل العلاقات الاقتصادية بشكل جيد مع الرياض مؤخراً، والتي كان من مؤشراتها قيام وزارة النفط العراقية بدعوة شركات الاستثمار السعودي للعمل في تطوير واستثمار قطاع النفط والغاز بالعراق، حيث تجري خلال كتابة هذه السطور مباحثات متبادلة بين الوزارة العراقية وشركة (أرامكو) السعودية لتطوير حقل(عكاز) النفطي التابع لمحافظة الأنبار، بهدف الوصول بإنتاجيته إلى 400 مليون قدم مكعب يومي، هذا بالإضافة لصور أخرى من التعاون الاستثماري منها مثلاً مشروعات(نبراس الشرق) الخاصة بصناعة البتروكيماويات.

18- ينظر:إلياس،فراس، مصدر سابق،ص6(بتصرف)

19- (أوبك) هي المنظمة العالمية للدول المصدر للبترول

20- ينظر: جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق. النفط والدين وتناحر طويل مستمر، التقرير الثالث، سلسلة (العراق وجيرانه)، تقرير خاص رقم157،معهد السلام الأمريكي،يناير/ كانون الثاني2006، ص ص 6-7،متاح على: https:// www.usip.org/sites/default/files/sr157_ arabic.pdf (بتصرف في العبارة)

21- المصدر السابق نفسه، ص6

22- يعود بناء هذين الخطين إلى فترة الثمانينيات إبان الحرب العراقية /الإيرانية؛ حيث قامت العراق ببنائهما تحسباً لقيام طهران بإغلاق مضيق هرمز ضد عمليات شحن النفط، وبسبب غزو الكويت عام 1990، تم إغلاقهما بناء على عقوبات اقتصادية أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد العراق، ومن ثم أسندت إدارة الخطين إلى السعودية بشكل رسمي عام 2001، فتم إدخالهما ضمن الشبكة السعودية لنقل النفط الخام، ولكنهما غير مستخدمان حالياً لعدم اهتمام الرياض بهما، ولكنهما في حال التوصل إلى اتفاق جديد بشأنهما بين بغداد والرياض، فإنهما سيشكلان دعماً كبيراً لمنظومة النفط العراقية، كما سيساهمان في تحريك النفط العراقي في السوق الإقليمية والدولية، خاصة وأنهما يتسعان لطاقات إنتاجية كبيرة تقدر بـ3.3ملايين برميل يومياً، وهو ما يتجاوز ضعفى ما تنتجه خطوط جيهان/كركوك عبر الأراضي التركية(بتصرف عن المصدر السابق نفسه، ص ص 6-7)

23- ينظر: حسن، محسن، خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج الآفاق والاحتمالات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019، ص 6، متاح على: https://www.bayancenter.org/wp-content/ 2019/04/uploads/78654534.pdf (بتصرف)

24- ينظر: تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، 2015، ص1، متاح على: https:// gccstat.org/images/gccstat/docman/ publications/183-forign-trade-exchange-between-gcc-and-arab-countries.pdf (بتصرف يسير)

25- ينظر: حسن،محسن، خيارات العراق الاقتصادية..،مصدر سابق، ص ص 6-7(بتصرف)

26- المصدر السابق نفسه، ص ص 7-8(بتصرف)

27- ينظر: حسين،كريم سالم، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص 3، متاح على: https://www.bayancenter. org/2018/02/4276/، (بتصرف)

28- ينظر: البدوي،رضا مصطفى، الإصلاح الاقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات(تجارب دولية)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد3، العدد6، يوليو2018، ص167، متاح على: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_110753.html

29- ينظر: عمران،ستار جابر، منهجية الإصلاح في العراق ـ دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة ـ42 العدد 120/2019، ص 500، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/pdf/8e8578bcc6fc31cc، (بتصرف)

30- يراجع: تقرير المرصد الاقتصادي التابع للبنك الدولي على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform،(بتصرف يسير)

31- ينظر: عواد،خالد روكان، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات، مجلة زانكو/الإنسانيات، جامعة صلاح الدين، مجلد19، العدد1، 2015، متاح على: https://www.researchgate.net/publication/357769308_alaslah_alaqtsady_fy_alraq_bd_am_2003_altjrbt_walthdyat،(بتصرف)

32- يراجع: عصام حاكم، الإصلاح الاقتصادي في العراق الاختلالات،الأسباب،الحلول، تقرير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، يناير2020، تاريخ الزيارة يونيو 2023، متاح على: https://fcdrs.com/economical/1328،(بتصرف)

33- على سبيل المثال، توقف برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الطموح الذي أطلقته حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق(مصطفى الكاظمي) عام 2021، ولم ينجح تنفيذه على خلفية انتشار جائحة كوفيد19، وانخفاض أسعار النفط، ولكن كان من الأسباب الرئيسة في إخفاق هذا البرنامج، قصر ولاية الكاظمي في منصبه برئاسة الوزراء. يراجع:(https://www.undp.org/sites/g/UNDP_/02-files/zskgke326/files/2023IQ__Reimagining_%20the%20Social%20Contract%20in%20Iraq_AR_v2.pdf، ص 17)

34- يقصد بمراحل الإصلاح الكلاسيكية هنا، تلك المراحل المعنية بالإصلاح الاقتصادي وفق الرؤية الخاصة بالمعايير المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي، باعتبارها الرؤية الأقرب في الإصلاح بالنسبة للعراق ولغالبية الدول الراغبة في تطبيق برامج الدعم والتطوير الاقتصادي، مع العلم أنه توجد مراحل إصلاح اقتصادي أخرى بعيدة عن معايير صندوق النقد الدولي، وهي تختلف بحسب البيئة الاقتصادية لدى كل دولة منفردة، للمزيد يراجع(.https://esalexu.journals.ekb.eg/article_110753.html)

35- ينظر: عمران،ستار جابر، منهجية الإصلاح في العراق ـ دراسة تحليلية، مصدر سابق، ص ص 494، 495(بتصرف)

36- ينظر: المولوي، علي، استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق:استكشاف نقاط الضعف في تخطيط السياسات والاستثمار، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، 2019، ص ص 12، 13، متاح على: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2019/07/897867879-800.pdf، (بتصرف)

37- ينظر: راهي، محمد غالي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد2، 2009، ص205، متاح على: https://www.iasj.net/pdf/527712ec6124d79،80f-iasj(بتصرف)

38- ينظر:تقرير مجموعة البنك الدولي، النهوش من واقع الهشاشة، مصدر سابق، ص 3(بتصرف يسير)

39- ينظر: عبد الحميد، عطارد عوض، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص 134(بتصرف في العبارة)

40- ينظر: فاضل، باسم عبد عون، الاقتصاد العراقي حلول عملية ورؤى مستقبلية في ظل انخفاض أسعار النفط، تقرير شبكة النبأ المعلوماتية، 2014، متاح على: http://annabaa.org/arabic/studies/315(بتصرف)

41- ينظر: أحمد، زينة علي، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تشرين الأول/أكتوبر2021، صفحات متفرقة، متاح على: https://www.undp.org/sites/g/files/UNDP_IQ__/02-zskgke326/files/2023Reimagining_%20the%20Social%20Contract%20in%20Iraq_AR_v2.pdf (بتصرف)

42- ينظر: ثجيل،عادل عبد الحمزة، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص، منشورات مؤسسة فريدريش آيبرت، مكتب الأردن والعراق، تموز 2020، ص 7، متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16390.pdf (بتصرف في العبارة)

43- المصدر السابق نفسه، ص 10

44- ينظر: أحمد، زينة علي، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مصدر سابق، ص28(بتصرف في العبارة)

45- ينظر: فتاح، أوميد رفيق، تأثير الاستخبارات في الحرب ضد الإرهاب في العراق، منشورات مركز الدراسات المستقبلية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران 2018، ص 20، متاح على: https://www.centerfs.org/pdf.34-1-Vol.1-Iss.1a-13/07/files/2018 (بتصرف في العبارة)

46- يراجع تقرير موقع الجيش العراقي تحت عنوان(يعد الجيش العراقي من أقدم الجيوش العربية..فما هي قدراته؟)، أكتوبر 2022، تاريخ الزيارة، يونيو2023، على الرابط: https://tinyurl.com/5n7t2647،(بتصرف)

47- ينظر: حامد، محمد حازم، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، المجلد9، العدد34، 2020، ص ص 151، 152، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/pdf/e0e7fb58ed0e7f0f، (بتصرف في العبارة)

48- الهبة السكانية مصطلح يشير إلى العلاقة القائمة بين النمو السكاني وبروز الفئات الشابة في الهرم السكاني من سن 15 إلى سن 29، على خلفية انخفاض الخصوبة، ومن خلال معرفة هذه العلاقة تستطيع الدول تكيف فرص الاستفادة من توجيه الموارد لتعزيز القدرات الشابة ومن ثم توظيفها في البناء الاقتصادي والتنمية (يراجع: https://tinyurl.com/2akxx4ar، ص9/بتصرف)

49- ينظر: رزيج، فهيمة كريم، تمكين الشباب – الفرص والتحديات، منشورات جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، بدون معلومات إضافية، ص9، متاح على: https://tinyurl.com/2akxx4ar، ص9(بتصرف)

50- ينظر: أحمد، زينة علي، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مصدر سابق، ص26(بتصرف يسير)

51- ينظر:المعموري، علي عبد الهادي، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق:جدل الدولة والبديل الإثني، مجلة عمران، العدد22، الإصدار السادس، 2017، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، ص121، متاح على: https://omran.dohainstitute.org/ar/issue22/Pages/alianedmamouri.pdf،(بتصرف)

52-ينظر:غضبان،أباذرعباس،تسييس الانتماءات الطائفية وأثره في الاستقرار السياسي العراقي، جامعة البصرة، كلية القانون، مجلة الخليج العربي، المجلد47، العدد3 – 4، كانون الأول 2019م، ص 199، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/pdf/ca08fc3b7e1db6a5، (بتصرف)

53- ينظر: صبار،محمد رشيد، وطعمة،أمجد زين العابدين، الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة(العراق أنموذجاً)، الجامعة الأردنية،عمان، مجلة دراسات:العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، عدد2، ملحق2020،1، ص507، متاح على: https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/11588/download/107454، (بتصرف)

54- ينظر: علاء الدين،رانج، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم24، أكتوبر2018، ص7، متاح على: https://www.brookings.edu/wp-Sectarianism-/11/content/uploads/2018 governance-and-Iraqs-future_Arabic. pdf(بتصرف)

55-المصدرالسابقنفسه،نفسالصفحة(بتصرف)

56- ينظر: سيف الدين، زيناي، مبدأ سيادة الدول في ظل أحكام القانون الدولي العام، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق (تخصص قانون عام)،جامعة محمد العربي بن مهيدي(أم البواقي)، كلية الحقوق والعلوم السياسية،الجزائر،2020/2019، ص10، متاح على: https://tinyurl.com/357b4drb (بتصرف)

57- ينظر: الربضي، مسعود، وربابعة،عبد الرحمن، أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد7 العدد3، 2010، ص530، متاح على: https://aauja.yu.edu.jo/IMAGES/DOCS/ V7N3/V7N3R9.PDF (بتصرف)

58- تثمّن الدراسة هنا الموقف الإيجابي الذي أبداه ولا يزال يبديه حتى لحظة كتابة هذه السطور، زعيم التيار الصدري(مقتدى الصدر) تجاه الحكومة الجديدة في العراق بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السودان؛ حيث قررالصدر إتاحة الفرصة لهذه الحكومة لأداء مهامها دون مزاحمة من أنصار التيار الذين كانوا حتى عهد قريب يملؤون ساحات المنطقة الخضراء بالتظاهرات، فمثل هذا الموقف الهاديء والمتزن ينسجم مع تعزيز السيادة العراقية؛لأن منح الحكومات الفرصة الكافية للعمل بمهنية وحيادية هو الأولى بالدعم والمساندة في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة من المسار الديمقراطي في العراق.

59- يراجع: البدري، أحمد حسين، الاقتصاد العراقي بين مطرقة الدولة وسندان الفساد، الحوار المتمدن، العدد 7485، يناير2023، تاريخ الزيارة يونيو 2023، متاح على: https://www.ahewar.org/

80624-debat/show.art.asp?aid=779 (بتصرف كبير)

60- المصدر السابق نفسه(بتصرف كبير في العبارة)

61- بحسب التصريحات المعلنة للسيد (مظهر محمد صالح) المستشار المالي لرئيس الوزراء، يبلغ حجم الدين العراقي الإجمالي داخلياً وخارجياً 76 مليار دولار، ويتراوح حجم الدين الخارجي المستحق للسداد خلال الفترة من 2023 وحتى 2028 بين 21 إلى 23 مليار دولار.

62- ينظر: الدباغ، يونس مؤيد، والطيب،هالة علي، مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد41، السنة الحادية عشرة، ربيع2022، الصفحات من 100 إلى 106، متاح على: https:// www.iasj.net/iasj/pdf/8e27308d9f83948f، (بتصرف كبير)

63- من أكبر أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع حلفائها في المنطقة ومنهم العراق، أنها لا تأخذهم في الحسبان عندما تقرر القيام بأي عمل استراتيجي أو عسكري أو أمني، وقد سبق لها خلال عام 2020، أن تسببت في إحراج كبير للسيادة العراقية سياسياً وأمنياً عندما قامت باغتيال (قاسم سليماني) القائد في فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني فور دخوله الأراضي العراقية وبالقرب من مطار بغداد الدولي.

64- المصدر السابق نفسه، ص 107(بتصرف كامل في الفقرة السابقة على التنصيص)

65- ينظر: حميد، أحمد داود، البعد الاقتصادي والأمني وتأثيره على علاقات العراق الإقليمية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد الثالث والتسعون، 2022، ص 339، متاح على: https://djhr.uodiyala. edu.iq/index.php/DJHR2022/article/ 2396/view/2541 (بتصرف يسير)

66- يراجع: سالم، عماد عبد اللطيف، العراق في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2023، الحوار المتمدن، العدد 7577،أبريل2023، متاح على:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=789316 (بتصرف)

67- ينظر: أحمد، زينة علي، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مصدر سابق، ص26(بتصرف)

68- جميع النسب المتداولة بشأن مؤشرات الفقر في العراق متضاربة وهي في الغالب الأعم أكبر بكثير من الأرقام الرسمية المعلنة، وللمزيد حول ظاهرة الفقر في العراق وجهود الدولة المعلنة في مكافحتها، يمكن مراجعة وثيقة وزارة التخطيط العراقية على الرابط: https://tinyurl.com/ybnwjffb

69- يراجع: البكري، جواد كاظم، أسس توزيع الثروات في الأنظمة الفيدرالية، جامعة بابل، مستودع البيانات البحثية، بدون صفحات بدون ترقيم، متاح على: https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?pubid=1015 (بتصرف)

70- يراجع: غازي،كوفان تمر، وسمو،فاطمة رمضان، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة(2006-2017)، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد2019،2، ص152، متاح على: https://www.researchgate.net/publication/338612649_athr_alanfaq_alam_ly_bd_almtghyrat_alaqtsadyt_alklyt_fy_alraq (بتصرف)

71- المصدر السابق نفسه، ص 164(بتصرف)

72- حتى كتابة هذه السطور في العاشر من يونيو 2023، تظل عمليات تصدير النفط من كردستان العراق عبر الأراضي التركية متوقفة نتيجة رفض الجانب التركي استئناف التصدير، على خلفية القضية المرفوعة من قبل بغداد ضد أنقرة أمام غرفة التجارة الدولية في باريس، والتي تمخضت عن قرار يلزم الجانب التركي بدفع مليار ونصف المليار دولار كتعويض للعراق عن عمليات تصدير النفط عبر المواني ء التركية دون الحصول على موافقة الشركة العراقية لتسويق النفط(سومو)، وذلك عن الفترة من 2018 وحتى توقف التصدير قبل الانتخابات التركية الأخيرة 2023، وهو ما ترفضه تركيا، مطالبة العراق بسحب القضية، ورغم اتفاق بغداد وأربيل على استئناف التصدير، إلا أن الرفض التركي يهدد بخسائر مالية كبيرة للعراق، تجاوزت حتى اللحظة 2.3 مليار دولار قابلة للزيادة كلما استمرت عمليات التصدير في نطاق التجميد الحالي، وبالنظر إلى المصالح المشتركة، تتوقع الدراسة استئناف التصدير خلال فترة وجيزة، ربما ستتحكم في تحديدها ضرورة القيام بفحص خط الأنابيب المستخدم في التصدير، خاصة بعد سلسلة الزلازل الأخيرة التي تعرضت لها تركيا.

73- ينظر: فرحان، شيماء معروف، إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد 62، 2018،ص51، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/pdf/7249c93179-80fd4769 (بتصرف يسير)

74- ينظر: باركي، هنري ج، تركيا والعراق أخطار(وإمكانات)الجوار،سلسلةالعراقوجيرانه،تقرير خاص رقم 141، يوليو/تموز 2005، معهد السلام الأمريكي، ص2، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf (بتصرف)

75- المصدر السابق نفسه، ص 11(بتصرف يسير)

76- المصدر نفسه، ص13(بتصرف)

77- ينظر: الشمري،أحمد جاسم، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي(سورية-العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق، المجلد10، العدد2020،2،ص33، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/download/cfe9ece7dc9ebf72

النفقات العامة والمضاعف المالي في العراق: هل يتأثر الناتج المحلي الإجمالي من ارتفاع النفقات الحكومية؟

• **أ.د. سلام جبار شهاب**
باحث في الاقتصاد السياسي للعراق

في الادبيات الاقتصادية، غالباً ما يتم اقحام الدوال الحسابية في قياس تبعات الانفاق، ويعرف الاقتصاديون المضاعف المالي عموماً بأنها نسبة التغير في الناتج إلى التغير في الإيرادات الضريبية أو الإنفاق الحكومي، والمضاعف المالي مهم في إدراك توجيه سياسات الانفاق الحكومية خلال الاوضاع الاقتصادية الطبيعة او خلال الازمـات[1]، وبالنتيجة فإن هذا العامل يمثل متغير أساس في فهم ظروف التعافي الاقتصادي، والمسارات الدقيقة في الوصول الى الأهداف التنموية الشاملة.

وتكمن فكرة الميل الحدي للاستهلاك (MPC) في جوهر نظرية المضاعف المالي، الذي يقيس الزيادة في إنفاق المستهلك، مقارنة بالادخار، نتيجةً لزيادة دخل الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وتشير الحقائق الاقتصادية الى ان الأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما تتمتع بميل حدي للاستهلاك أعلى من الأسر ذات الدخل المرتفع، كونها تنفق معظم دخلها على الغذاء، والتعليم، والصحة، والمتطلبات المعيشية الأخرى، في حين تنخفض نسبة الاستقطاع تلك بالنسبة الى الاسر الغنية، كونها تحقق عوائد مالية كبيرة.

ولفهم المضاعف المالي، فإن فكرته الأساسية جاءت مع الاقتصادي الإنكليزي جون مايارد كينز (JohnM.Keynez) والتي طرحها رواد مدرسته بإظهار العلاقة السببية بين المتغير المتحكم بالمضاعف المالي وهو السياسة المالية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي تقدر الزيادة في انفاك المستهلك (Consumption) مقابل الادخار (Saving) نتيجة لزيادة دخل الفرد، او الاسرة، او المجتمع. وتفترض نظرية المضاعف المالي أنه طالما كان الميل الحدي للاستهلاك الإجمالي لبلد ما أكبر من الصفر، فإن أي ضخ للإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي بشكل غير متساوي نتيجة الى تفاوتات الدخل.

ويتم حساب المضاعف المالي وفقاً الى الصيغة الحسابية الاتية:

$$\text{Fiscal Multiplier} = \frac{1}{\text{MPC}\times(1-T)+MPM-1}$$

حيث ان MPC = الميل الحدي للاستهلاك، و T = معدل الضرائب، و MPM= الميل الحدي للاستيراد، وفي حالة العراق، وبما ان البيانات الدقيقة عن قيم الضرائب وميول الاستيراد شبه شحيحة وغير مصنفة، الى جانب كونها متفاوتة في التقدير فسيتم اللجوء الى معادلات ابسط من اجل الوصول الى الحالة التقريبية، وكالاتي:

$$\text{Fiscal Multiplier} = \frac{1}{\text{MPC}-1}$$

ان دولة مثل العراق، والتي تتصف بكونها دولة أحادية العائد، وعالية الانكشاف على الخارج أي بمعنى ان الميزان التجاري منكشف على الاستيرادات مقابل ضعف المنتجات المعدة للتصدير، وضعف القاعدة الإنتاجية ... تحتاج الى قدر من الدقة في تلك الحسابات. ولذلك يعمل البعض على حصر دوال ومتغيرات متعددة من اجل الوصول الى قيمة المضاعف الحقيقية وكما في الشكل 1.

شكل 1. تقدير حساب المضاعف في الحالة العراقية

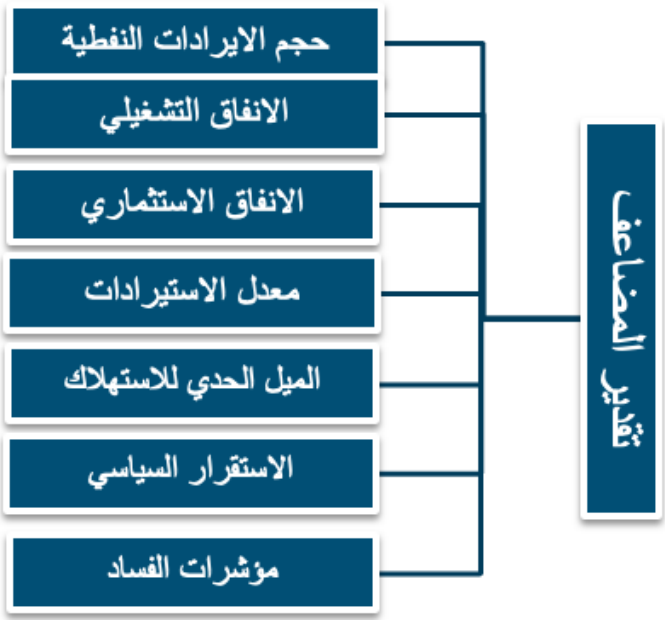

Source: Author perspective based on several reviews.

ومع ذلك، فإن كل تلك المتغيرات يصعب حصرها بسبب ضعف البيانات المتوفرة، الى جانب صعوبة تحويل تلك المؤشرات الى معطيات رقمية مالم تسبقها عمليات حسابية ميدانية، الى جانب المراجعات المكتبية. وفي كل الأحوال سيتم الاعتماد على البيانات الحكومية الرسمية، منها بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية التابعة الى وزارة التخطيط، وبيانات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

جدول 1. النفقات العامة الحكومية للفترة من 2003- 2021 (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الاجمالية	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات التشغيلية من الانفاق	نسبة النفقات الاستثمارية من الانفاق
2003		4,391,491	4,049,111	1,048,344	92.7	21.1
2004		8,674,911	8,023,157	1,453,634	92.9	16.7
2005		8,643,424	8,010,572	1,553,501	92.7	17.9
2006		16,483,232	13,155,574	4,551,912	80.8-79	27.6
2007		20,506,572	15,112,014	5,451,914	73.7	26.6
2008		25,496,221	17,938,754	7,239,954	70.4	28.4
2009		21,785,285	17,234,695	4,554,516	80.1-79	20.9
2010		28,574,422	21,134,259	7,439,954	74.0	26.0
2011		31,149,295	23,414,454	8,338,349	75.2	26.8
2012		40,150,278	29,833,754	80,914-10,279	74.3	25.6
2013	241,506,072	39,673,278	28,994,754	10,323,954	73.1	26.0
2014	232,204,463	36,744,872	28,134,872	8,239,354	76.6	23.4
2015	183,275,254	-38,279 80,872	31,833,872	6,133,954	83.9	16.0
2016	186,542,703	36,922,872	31,222,872	5,188,872	84.5	15.5
2017	207,621,133	43,844,354	38,127,394	5,756,960	87.0	13.0
2018	249,574,276	-82,79 802,434	71,448,872	11,343,872	86.3	13.7
2019	254,443,953	-87,79 803,432	81,234,942	5,521,430	92.4	7.6
2020	204681466	72,873,532	72,712,613	161,124	99.8	0.2
2021	275468985	102,948,960	89,652,682	13,322,974	87.0	13.0
2023	330,000,000	181,572,077	132,221,694	49,350,383	72.8	27.2

المصدر: وزارة المالية، بيانات متفرقة من الموازنات العامة في العراق لسنوات عدة

وبتطبيق المعادلة الاتية :

حيث ان

tY = الناتج المحلي الإجمالي في السنة t

tG = الانفاق الحكومي الإجمالي في السنة t

= معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

= معد نمو الانفاق الحكومي

وبمعالجة البيانات من خلال تطبيق Excel تظهر لدينا الدوال الاتية:

السنة	(GDP (Y	G	(ΔY / Y(t-1	(ΔG / G(t-1	المضاعف المالي
2003	4,391,491	4,391,491	-	-	-
2004	8,674,911	8,674,911	0.976 ≈	0.976 ≈	1.00
2005	8,643,424	8,643,424	-0.004 ≈	-0.004 ≈	1.00
2006	16,483,232	16,483,232	0.907 ≈	0.907 ≈	1.00
2007	20,506,572	20,506,572	0.244 ≈ 24.4%	0.244 ≈ 24.4%	1.00
2008	25,496,221	25,496,221	0.243 ≈ 24.3%	0.243 ≈ 24.3%	1.00
2009	21,785,285	21,785,285	-0.146 ≈ -14.6%	-0.146 ≈ -14.6%	1.00
2010	28,574,422	28,574,422	0.312 ≈ 31.2%	0.312 ≈ 31.2%	1.00
2011	31,149,295	31,149,295	0.090 ≈ 9.0%	0.090 ≈ 9.0%	1.00
2012	40,150,278	40,150,278	0.289 ≈ 28.9%	0.289 ≈ 28.9%	1.00
2013	241,506,072	39,673,278	501.7% = 5.017	-0.012 ≈ -1.19%	-413 ≈
2014	232,204,463	36,744,872	-0.0385 ≈ -3.85%	-0.0738 ≈ -7.38%	0.52
2015	183,275,254	-38,279 80,872	-0.2108 ≈ -21.08%	0.0418 ≈ 4.18%	-5.04
2016	186,542,703	36,922,872	0.0178 ≈ 1.78%	-0.0354 ≈ -3.54%	-0.50
2017	207,621,133	43,844,354	0.1131 ≈ 11.31%	0.1872 ≈ 18.72%	0.60
2018	249,574,276	-82,79 802,434	0.2018 ≈ 20.18%	0.8888 ≈ 88.88%	0.23
2019	254,443,953	-87,79 803,432	0.0196 ≈ 1.96%	0.0605 ≈ 6.05%	0.32
2020	204,681,466	72,873,532	-0.1955 ≈ -19.55%	-0.1699 ≈ -16.99%	1.15
2021	275,468,985	102,948,960	0.3457 ≈ 34.57%	0.4128 ≈ 41.28%	0.84
2023	330,000,000	181,572,077	≈ 19.79-80% 80-0.1979	0.7637 ≈ 76.37%	0.26

يتبين من البيانات، ان المضاعف المالي للعراق حتى عام 2012 كان في اتجاه يقترب إلى (≈1%) بمعنى ان كل 100 دولار تنفق من قبل الحكومة فأنها ستخلق مضاعف بمقدار 1 دولار. ولكن هذا المضاعف بدأ يتجه باتجاه ذي طابع تباطؤ وانحدار منذ العام 2014، مسجلاً 0.5، ومن ثم بعدها الى -0.5 بمعنى ان المضاعف دخل المرحلة السالبة، أي ان عدم قدرة النفقات العامة على توليد أي مضاعفات مالية، هذا الامر، استمر لسوء الحظ منذ تلك السنوات الى عام 2023 ليتراوح المضاعف المالي بين 0.2 الى 1.15% من مجمل النفقات الحكومية العامة.

يحاول المضاعف المالي ان يقدر التأثير الكلي على الاقتصاد بسبب التغييرات في انفاق الحكومة او الضرائب، ولكون الضرائب مصدرا ضئيلا من مصادر تمويل الحكومة في العراق، فإنه يمكن التركيز على المضاعف المالي بسبب زيادة الانفاق من قبل الحكومة، ان النسب العالية من الاستيرادات، بالإضافة الى النسبة العالية للادخار غير الرسمي، فإنه يقود الى احتمالات ان يكون المضاعف ضئيلاً، وهذا يعني انه عندما تزيد الحكومة العراقية من الانفاق، فإن التأثير يتلاشى بسرعة، حيث ان الأموال المصروفة اما ان تترك البلاد للاستيرادات، او تذهب الى الادخار، ويقيد هذا بشكل كبير من استخدام السياسة المالية لضمان سلاسة الدورة الاقتصادية في العراق.

غالباً في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، وفي الظروف الطبيعية، فإن النفقات الحكومية لها القدرة على خلق مضاعف موازي او اكثر الى النفقات، بمعنى انفاق 1 دولار = مضاعف بمقدار 2 دولار، وهذا يشير الى فاعلية اقتصادية كبيرة، و1 دولار =1 دولار مضاعف، فهذا يشير الى الاقتصاد متماسك، اما اذا كان المضاعف < 1، فهذا يشير الى الأثر الضعيف للإنفاق الحكومي، وللأسف فأن العراق يقع من بين تلك الاقتصادات.

على اية حال، لتحسين المضاعف المالي في العراق، فإن صانع القرار بحاجة الى اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة، واهمها تحسين جودة البيانات وشفافيتها كونها تتيح القدرة على التحليل السليم، الى جانب تحسين الإدارة الحكومية، والكفاءة المؤسسية في اعداد الخطط والموازنات، وهذا يستدعي تقليل الاعتماد المهول على الموارد الريعية في النفقات العامة، كونها أدت في كثير من الأحيان الى تراجع المضاعف المالي للنفقات العامة.

بالمقابل، يستدعى من صانع القرار اعداد خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ لتقليل الاعتماد المفرط على الاستيرادات من الخارج، تزيد الاستيرادات من الانكشاف، وتعطل قدرة دورة الدخل المحلية، لأنها تُعد العامل الأساس في تسرب العملة الصعبة من الاقتصاد المحلي، وعدم القدرة على خلق دورات اقتصادية محلية كفؤة تعمل على إعادة تدوير الأموال المنفقة من قبل الحكومة في الاقتصاد المحلي.

ان تقليل الاستيرادات، يتطلب توفير قاعدة إنتاجية مرنة، ومتماسكة، وكفؤة، قادرة على منافسة المستورد، وتنشط من الطلب المحلي على العمالة، وعناصر الإنتاج الأخرى والتي تتيح القدرة على الاحتفاظ بالأموال محلياً.

إن اهم عنصر يعمل على مضاعفة النفقات الحكومية العامة، هي خلق نظام مصرفي كفوء، يعمل على دفع المواطنين الى الاحتفاظ بأموالهم في تلك المصارف بدلاً من الاكتناز او الادخار غير الرسمي، الى جانب القدرة على توفير تمويلات مالية الى المواطنين تكون قادرة على تعزيز القاعدة الإنتاجية في البلاد، وتعزيز دورة الدخل محلياً، بدلاً من الأدوار الحالية التي تقوم بها المصارف وبالتحديد المصارف الخاصة والتي توفر السيولة الى الأنشطة التجارية من خارج البلاد، وتغطية الاستيرادات الخارجية.

الهوامش والمصادر:

1. Akhilesh Ganti, Fiscal Multiplier: Definition, Formula, and Example, 2024, accessed in June 3 2025. https://www.investopedia.com/terms/f/fiscal-multiplier.asp#:~:text=What%20Is%20the%20Fiscal%20Multiplier?%20The%20fiscal,change%20in%20tax%20revenue%20or%20government%20spending.

الدكتور طورهان المفتي:
جدل اللامركزية في العراق: النجاح بتريث

• أجرى اللقاء: مدير التحرير

باحث وأكاديمي وخبير نفطي، شغل مناصب متعددة بعد العام 2003، فقد كان عضوا في مجلس محافظة كركوك للسنوات 2005 – 2010، وزير الدولة لشؤون المحافظات ووزير الاتصالات وكالة 2010 – 2014، رئيس سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات 2015 – 2020، وممثلا للحكومة في مجلس النواب إبان السنوات ذاتها، مستشار رئيس مجلس النواب 2022 – 2024، مستشار رئيس مجلس الوزراء 2024 حتى اليوم.

حوار الفكر: معالي الوزير نرحب بكم في مجلة حوار الفكر، وممتنين لتخصيص جزء من وقتك في ظل مسؤولياتك الكبيرة لإجراء هذا الحوار، حقيقة حضرتك تنقلت بين مناصب متعددة، مناصب حكومية، ومجالس المحافظات ووزير لشؤون مجلس النواب، لكن ما يهمني كثيرا ان اتحاور معكم بشأنه هو ما يتعلق بالحقبة التي شغلت بها بموضوع المحافظات ومجالس المحافظات، يعني ما بين توليك للمسؤولية المباشرة في المحافظات وقتها، وما بين يومنا الحاضر، بودي ان اسالكم عن المشاكل اللي كانت موجودة في ذلك الوقت هل ترى أنها تغيرت أم تعقدت؟ أم أضيفت لها مشاكل جديدة؟ بشكل دقيق نتحدث عن موضوع المركزية واللامركزية في العراق.

د. طورهان المفتي: توجد نقطة مهمة، أن موضوع المركزية في العراق موضوع قديم جديد، يعني ورد الحديث عنها في خطاب المرحوم الملك فيصل الأول، هو خطاب يتحدث عن اللامركزية هو يقول انه توجد فئات لن يعملوا مع بغداد، ولن نقدر أن نجمع الكل على حد سواء، بالتالي لا بد من الذهاب باتجاه اللامركزية، ويورد المصطلح، بسبب ما، لغرض ان من لا يستطيع ان يأتي لنا فهو لديه ولايته هناك ويقدر يشارك في إدارة الدولة، إذن هي موضوع قديم، في العراق سنة 1936 كان يوجد قانون البلدية، أيضا كان به نوعا ما من التوجه نحو اللامركزية، ورجع الموضوع اجهض، في قانون 159 للبلديات أيضا كان فيه حديث عن عدم تركيز وفيه صلاحيات كبيرة تجاه المركزية، وأيضا اجهض، نهاية السبعينات كانت توجد وزارة دولة لهذا الموضوع أيضا اجهض وتحول إلى وزارة حكم محلي كنوع من المركزية.

وفيما بعد، المحافظين صاروا عسكر في التسعينات، أكثر من التسهيلات وهنا يكون القمة بالمركزية في الخطاب، نحن بعد 2003 عملنا على موضوع اللامركزية في الدولة العراقية، انا اسرد هذا التاريخ لأنه دائما مشروع اللامركزية بالعراق يجهض، ودائما يكون هناك مقارنات غير صحيحة، يعني مثلا وزارة الصحة وزارتي الصحة والتربية كانتا ضمن اللامركزية، بعدين حين سن قانون الضمان الصحي، في الأخير وضعت فقرة الغاء لامركزية الصحة، وهو غير جائز يعني الضمان الصحي ما علاقته مع اللامركزية مع وجود قانون خاص؟ الفكرة أن أي شخص يأتي ضد اللامركزية يقارن مثلا تجربة اللامركزية التي عمرها على سبيل المثال عشر سنوات، مع تجربة المركزية التي عمرها مئة عام، ثم يرجع يقولك لا المركزية افضل، طيب المركزية صار لها مئة عام لتصل الى ما وصلت له، كم واجهت من تعثرات؟ كم حصلت لها خيبات، كم عندها حصلت لها أخطاء، الى ان نصل الى الوضع الذي تبلور للمركزية، فمن غير الصحيح أن تقارن تجربة عمرها عشر سنوات بتجربة عمرها مائة عام، وهذا الذي يحصل عندنا في اللامركزية.

هذا أولا، ثانيا ممانعة التغيير في مؤسسات الدولة، يعني أنا قابلت محافظين ليس لديهم قناعة باللامركزية، محافظ غير مقتنع باللامركزية فعملية التغيير وممانعة التغيير في أسلوب الإدارة عملية صعبة جدا، في وقتها، في 2010 حين استلمت هذا الملف جهدت إلى حد 2024 - 2025 على تلافي تركز المركزية في العراق في السنوات السابقة، لخمسة عشر عام، لهذا في أول أربع سنوات أيام حكومة السيد المالكي مشينا باتجاه ما يسمى بنحت المصطلح، كنا نتخذ قرارات، بعض القرارات يدخل حيز التنفيذ، وبعضها لا يدخل، لم يكن عندنا مشكلة، لا أنا ولا السيد رئيس مجلس الوزراء، فقط كنت نمشي باتجاه نحت المصطلح، يعني الناس يستوعبون إنه يوجد نظام لا مركزي، أيام السيد العبادي، أربع سنوات أخرى، بدأنا فعليا بنقل الصلاحيات في التطبيق، أيام السيد عادل عبد المهدي، لو قدر للسيد عادل عبد المهدي أن يستمر أو الحكومة بصورة عامة من 2018 الى 2022، كان يصير مرحلة الاستقرار، أربع سنوات للامركزية، لن نضيف عليها مهام، ولا نأخذ منها مهام، 2023 كان حسب الخطة ستبدأ عملية التقييم، في مثل هذه الحالة كان ممكن إضافة، وكان ممكن سحب صلاحيات، الذي حدث انه صار لدينا خلل في هذه الفترة، يعني خاصة في حكومة السيد مصطفى الكاظمي صار لدينا قانون الضمان الصحي وعلى إثره رجعت مركزية الصحة وفيما بعد التربية أيضا، وكان

هناك طلبات من وزارة الرياضة والشباب، وأتصور من وزارة العمل، ثم أسس دوائر موازية للدوائر الموجودة في المحافظة، في نهاية المطاف هذه عملية إجهاض للاامركزية.

نحن في وقتنا؛ حللنا حوالي ألف وثمانمائة صلاحية، التي المفروض نعمل عليها من هذه الـ1800 صلاحية صار الاتفاق على تحويل 850 صلاحية من الوزارات المعنية بالمادة 45 من قانون 21 أن تحال الى المحافظات، وهذا طبقناه في حوالي 350 اجتماع، يعني نحن لم نمض بالموضوع على طريقة كتابنا وكتابكم، لا، كان أحيانا لأجل صلاحية واحدة نعقد خمس اجتماعات، وفي الأخير توقيع محضر، وترسل أو الصلاحيات أو تعطى الصلاحيات للمحافظة، بعض الوزارات نتيجة رؤية شخصية؛ صار بها، قفز على الصلاحيات، يعني الصلاحيات التي كان مفروض تمنح استأثرت بها الوزارة والصلاحيات التي المفروض تبقى بالوزارة ارسلوها للمحافظات، فصارت عندنا إشكالية بهذا الخصوص، ولكن في نهاية المطاف اللامركزية كانت تعمل على مستوى عالي جدا صراحة، يعني نحن في وقتنا اعطينا مثال على الصحة، نعم المرحلة التي حولنا كليا مديريات الصحة إلى المحافظات، إبان تولي الدكتورة عديلة حمود لوزارة الصحة، وإبان حكومة السيد عادل عبد المهدي، لم يحصل أي حريق في أي مستشفى لم يحدث أي عارض في أي مستشفى، لم يحدث أي عجز في توفير الأدوية، إذ أعطيت صلاحية شراء الادوية للمحافظات وفق مواصفات خاصة موحدة وفق معايير وزارة الصحة، لم تحدث أي حاجة للأدوية، تتذكر إبان حكومة الدكتور العبادي كان هناك شحة في الموارد المالية، فأعطيت صلاحيات للمحافظات لأدوية معينة أو لعلاجات معينة لمستلزمات طبية معينة، تشتريها المحافظات، فأمام هذه الصلاحية المعطاة - طبعا كانت صلاحية مؤقتة لأن الأدوية من الصلاحيات الاتحادية - لكن ذلك الوقت لم يكن هناك موارد مالية فمنحت هذه الصلاحية المؤقتة للمحافظات، هذه الصلاحية لجلب المستلزمات الطبية والأدوية لم يحدث بها أي عجز في المحافظات، فاللامركزية ناجحة بكل تفاصيلها، الآن، يعني كما قلنا

هناك صلاحيات رجعت إلى الوزارات، بالتالي صار عندنا تثبيط لبعض الامتدادات الخاصة باللامركزية،

الشيء المميز والجيد في هـذه الحكومة، إنه اجتماعات هيئة التنسيق بين المحافظات شهرية، وهذا يمكن مؤشر ممتاز لتبلور فكرة اللامركزية، في وقتنا كانت اللجنة تجتمع كل شهرين، في حكومة السيد عادل عبد المهدي والدكتور العبادي السيد الكاظمي، وقبلها كان أكثر من شهرين في حكومة السيد المالكي لأنه كما قلت أيام السيد المالكي هي عملية نحت المصطلح، وتعويد المحافظين على العودة إلى المركز والجلوس مع السيد الوزراء، الآن اجتماعات الهيئة شهرية وقراراتهم متبلورة، فأرى حاليا أكو تبلور فعلي في اللامركزية، وكما تعلم فالسيد رئيس مجلس الـوزراء ورئيس هيئة المحافظات، وإن كان هناك سحب لبعض الصلاحيات ولكن في نهاية المطاف أنا أرى هناك تبلور وتوجه بخطوات ثابتة باتجاه تكريس اللامركزية.

حوار الفكر: يعني معاليك ترى أنه هناك تطور إيجابي وليس تقهقر عما كان عليه اللامركزية.

د. طورهان المفتي: نعم تطور بخطى بطيئة ولكن ثابتة يعني واحد من النقاط التي عملنا عليها في حكومة الدكتور العبادي انه إلغاء بعض الـوزارات، يعني مثلا الإعمار والإسكان والبلديات، كان ضمن الفكرة أن تلغى على هذا السيد رئيس مجلس الوزراء في وقتها دمج هذه الوزارات، والى الان هكذا ماشية الامور. لانه 95% من فعاليات وزارة البلديات هي فعاليات محلية يعني حتى في الدول المركزية او دول عدم التركيز، المجالس المحلية تسمى مجالس بلدية، فالمفروض هذه الـوزارات إذا لم تلغى فأن تتحول الى وزارات راسمة للسياسة، وليس وزارة ممتلكة للقرار، ترسم سياسة والمحافظة التي تخرج لها السياسة المرسومة تتخذ حق القرار، وليس ابتداء تتخذ الوزارة القرار، ثم تبحث عن السياسة، نحتاج بعد، وعموما اللامركزية حتى في أكثر الدول عراقة في اللامركزية مثل كندا التي لديها لامركزية عمرها حوالي 120 سنة إلى الآن هناك تنازع في الصلاحيات، فاللامركزية، حتى لو تستقر وتكرس يبقى

هناك تنازع في الصلاحيات دائما، وهي هذه طبيعة العمل الإداري.

حـوار الفكر: دكتور يعني حضرتك أشـرت إلى قضية التنازع بين الوزارات والمحافظات يعني هذه الخلافات اللي تحدث إنما تدور في فلك الترهل التشريعي في العراق، لدينا ترهل تشريعي وقوانين متعددة متضاربة، بتقديرك هذا التنازع في الصلاحيات الذي يحدث أحيانا بين الوزارات وبين المحافظات هل هو سياسي بحت أو سياسي يتخذ من القوانين ذريعة ومنفذا، أم إنه هي طبيعة تفسير القوانين تقود إلى هذه الخلافات.

د. طورهان المفتي: لا، هي الإشكالية العامة في العراق، أنه صار لدينا عدد كبير جدا من القوانين، والدولة اطرت قانونيا، وتأطير كل شيء بالقانون دائما ليس امر صحي، قد لا يكون خطأ لكنه ليس صحيحا أيضا، يعني لا تؤطر كل شيء دائما بالقانون، يعني في نهاية المطاف مفروض أن يكون هناك فسحة ومرونة

في الحركة، أي السلطة التقديرية، الأمر الاخر أنه إذا أردنا التوجه كليا إلى اللامركزية، فعلينا أن نعدل ونعيد سن حوالي 200,000 فقره قانونية، وهو ما سمي في وقتها يسمى في وقتها المقصلة التشريعية..

حوار الفكر: نعم وقع العراق مذكرة تعاون مع USID عام 2008، لتنفيذ المقصلة.

د. طورهان المفتي: نعم، فأمام هكذا تنازع نحن كنا نتشبث بأنه الخاص يقيد العام، وإنه القانون رقم 21 من القوانين التي تمتلك العلوية، فنعمل بهذا الخصوص، ولكن دائما قوة القانون مرتبطة بقوة الشخص القانوني في الجهة المقابلة، والحجة القانونية، فأمام هكذا أمور حقيقة توجد مشكلة يعني لكن كما قلت لك تنازع الصلاحيات ليس سيئ في كل دولة هناك تنازع في الصلاحيات، التنازع موجود دائما على مستويات مختلفة، في العراق الإشكالية الموجودة بصورة عامة أنه ليس لدينا تنازل صلاحيات وحسب، عندنا تنازع في مفهوم إدارة الدولة هذه هي الإشكالية الموجوده على طول الخط، يعني مثلا يأتي رئيس وزراء هو مع تطبيق الدستور، مع اللامركزية، لكن لأن الدستور وزع الصلاحيات فرئيس الوزراء لوحده لا يستطيع أن يمشي باتجاه تكريس اللامركزية او مواضيع أخرى بمفرده، فعندنا مشكلة في مفهوم إدارة الدولة بهذا الخصوص، الدستور واضح مثلا في تحديد المستويات المختلفة للإدارة ويوجه بوضع قوانين، مع ذلك هذا التنازع موجود في مجلس النواب، وأرجع أقول مرة أخرى لأن تجربة اللامركزية إلى الآن تعتبر تجربة حديثة، فلا يزال هناك ممانعة لا يزال هناك من يتمنى أن ترجع الدولة إلى مركزية القرار، وإلى الآن هناك في كثير من مفاصل الدولة عدم التمييز بين اللامركزية وبين عدم التركيز

نازع في الصلاحيات، التنازع موجود دائما على مستويات مختلفة، في العراق الإشكالية الموجودة بصورة عامة أنه ليس لدينا تنازل صلاحيات وحسب، عندنا تنازع في مفهوم إدارة الدولة هذه هي الإشكالية الموجوده على طول الخط، يعني مثلا يأتي رئيس وزراء هو مع تطبيق الدستور، مع اللامركزية، لكن لأن الدستور وزع الصلاحيات فرئيس الوزراء لوحده لا يستطيع أن يمشي باتجاه تكريس اللامركزية او مواضيع أخرى بمفرده

وهما مفهومان مختلفان كليا، يعني اللامركزية حين تعطى الصلاحية للحكومة المحلية، بينما عدم التركيز يعني إن الصلاحية تعطى لممثل تلك الوزارة في المحافظة، وهما مفهومان مختلفان كليا، إلى الآن كثير من الأطراف السياسية وحتى الوزارية يذهبون باتجاه عدم التركيز، ويقول لك أنا اعمل باللامركزية لهذا نحن نحتاج إلى المزيد من السير باتجاه اللامركزية، وتجاه تكريس هذه الإدارة وهو ما سيقينا من الكثير من المشاكل، يعني إذا تم تكريس اللامركزية بصيغتها الصحيحة التي وضعناها وقتها حتى الكابينة الوزارية تقلص إلى حوالي ثلاثة عشر وزارة، والبقيه كلها تصبح وزارات راسمة للسياسة، أو تدمج مثلا كل ثلاث وزارات بهيئة راسمة للسياسة، فتكون الدولة مستقرة.

حوار الفكر: معالي الوزير، ضمن هذا السياق، اود ان اسألك عن موضوع محدد، شخصية المحافظ دائما تؤثر على مدى اتساع أو ضيق القدرة على التمتع بهذه اللامركزية، يعني هو النص القانوني واحد، لكن تجد محافظ جريء قادر على أن يتحمل المسؤولية، أنا أعرف أن بعض المحافظين كانوا يتخذون قرارات على مسؤوليتهم في تنفيذ العمل وامضاء القرارات على الرغم من ان بعضها كان يتحول الى قضايا تثار ضدهم في النزاهة ، بينما آخرين يعني يترددون باتخاذ القرار، وهذا ينعكس على قضية تخصيص الموازنات للمحافظة اذا لم اكن مخطئا.

د. طورهان المفتي: يعني ليس تماما، جزء يتعلق بشخصية المحافظ نفسه، والجزء الآخر على مدى استيعابه

للامركزية، يعني مثلا أيام المركزية، السلطة المركزية، تعريف المحافظ هو وكيل وزير لأي وزارة

لكل وزارة، في اللامركزية المحافظ أعلى، سلطة محلية الموضوع مختلف كليا، فالمحافظ حين يستوعب هذه النقطة يبدأ بالعمل، لكن الخوف بصورة عامة، أنه في العراق الممارسات السياسية هي ممارسات في بعض جزئياتها قائمة على التربص، فحين يأتي أحيانا المحافظ أو أي مسؤول ليس بالضرورة المحافظ، حين يحس عليه تربص يتردد في العمل، المشكلة الأخرى الموجودة قد نخرج عن موضوعنا انه في أصول المحاكمات الجزائية - إذا تسعفني الذاكرة - اتصور في المادة (136 ب) أو شيء من هذا القبيل هذه الفقرة في أصول المرافعات الجزائية، كان أي موظف لا يرفع إلى التحقيق القضائي بدون موافقة السلطة العليا، هذا كان يجعل الموظف في مختلف مستويات المسؤولية أن يعمل دون خوف، لأنه يعرف أنه آخر الامر هو مسؤول امام شخص واحد، ما حدث أنه تم إلغاء هذه الفقرة تحت قناعة بأن هذا سيعطي دعما للشخص الفاسد بوجود من يحميه، هذا الموضوع يعني توجد فيه تفاصيل مختلفة، بالعكس أنت حين تجعل كل موظف من ضمن المحافظة تحت مبدأ كل امرء بما كسب رهين، هذا يجعل المحافظ يخاف من العمل، وإذا عمل قد يسائل إذا عليه تربص، أما لو بقيت الفقرة القانونية آنفة الذكر الفقرة السابقة، فمثلا المحافظ سيكون حسب اللامركزية مسئول عنه مجلس المحافظة والمسؤول عنه رئيس مجلس الوزراء، فأكيد هؤلاء لن يعطوه مجال يعمل بصورة مخالفة للقانون، وإذا هو موظف، فعندك الوزير لأن معنى هذه الفقرة أن أي خطأ بالوزارة الوزير يتحاسب وليس الموظف صح أو لا؟ فأكيد لن يعطي المجال، فكان يؤطر ويقنن ما موجود من أمور مجانبة للقانون، لكن الذي حصل انه تم إلغاء هذه الفقرة والتي عرّت تقريبا جميع موظفي الدولة، لهذا فإن الدولة أيام حكومة السيد المالكي فإن الدول حتى تستطيع تدارك هذا الموضوع صدر الامر الديواني المتضمن ان تكون هناك لجان تحقيقية إدارية في كل قطاع

قبل الذهاب إلى التحقيقات القضائية فقط ليتداركوا هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس بوقتنا وضعنا لجنة تحقيقية عليا، فيما يخص المحافظات وما يخص الإدارة في الحكومات المحلية قبل الذهاب إلى الجهات القضائية، حتى

فقط أن نعطي دعم للعمل وليس ان نحميه عند الأمور المجانبة للقانون وإنما أن نعطيه دعم، فهذا الموضوع يعتمد على هذه الثلاث نقاط التي قلناها، وعلى مدى إنجاز المحافظ، وعلى طول الخط كان هناك محافظين حقيقة كانوا على قدر عالي من الجرأة والعمل وأنتجوا ويوجد محافظين ما قدروا ان يعملوا.

حوار الفكر: دكتور هذا الموضوع تحديدا يعني العلاقة بين المحافظ الجريء والمحافظ المتردد الذي اشرت له وبين العلاقة بالتخصيص المالي قبل مدة حضرت ندوة حاضر بها محافظ سابق ومستشار مالي للحكومة منذ سنوات طويلة، خلاصة حديثهما أن التخصيص المالي للمحافظة يتم على اساس نسب الانفاق والانجاز من الموازنة السابقة. فسألتهما أنه بهذه الطريقة الموضوع متوقف على المحافظ، حقوق المواطنين في المحافظة متعلقة بهذا الاشكال، فالمحافظ الجريء قادر على جلب التخصيصات للمحافظة، والمحافظ المتردد عاجز، كيف يمكن ان نحله معاليك؟ يعني هل هو تعقيد قانوني ام سياسي لحل هذه الطريقة بتقييم التخصيصات؟

د. طورهان المفتي: يعني أهم نقطة بهذا السياق هو تفعيل المادة 44 من قانون المحافظات الذي عملنا عليه، حيث خصصنا موازنة محلية لكل محافظة، يعني صارت المحافظة عندها موازنة اتحادية للوزارات للقطاعات الاتحادية وعنده موازنة اخرى للحكومات المحلية، وعنده موازنة تنمية اقاليم وعنده موازنة محلية مادة حسب المادة 44، هذا عملنا عليه، ووضعنا مسودة موازنات، وضعنا في البداية موازنة لفتح حساب وقلنا حتى لو تضعون في الحساب دينار واحد، لكي تكون هناك شرعية لفتح الحساب هذا عملته مجموعة من المحافظات، منها واسطة اظن، استطاعوا أن يجمعون بسنة واحدة مائة وخمسين مليار دينار، وهو مبلغ يوازي ذلك

العام موازنة تنمية الأقاليم المخصصة للمحافظة، لهذا صار هناك عمل بالمحافظة هذه الفقرة حاليا لم يتم تفعيلها في كل المحافظات، مرة قالوا الرسوم الضرائب الاتحادية، ونحن لم نذهب باتجاه الضريبة، وضعنا في التعليمات الذهاب باتجاه الرسوم، الرسول بشرط انه هذه الرسوم لا تتقاطع مع أي رسم أو ضريبة اتحادية، وكانت ثلاث فئات، يعني مثلا (5000، 10000، 15000) هذه المواد الموجودة كرسوم، نحن وضعنا مستويات توجيهية وليست قانونية، يعني نحن وضعنا مثال، لأنه كل محافظة لها خصوصيتها، وللمحافظة ملئ الرسوم وفق هذه الخصوصيات، حتى أيضا تكون ضمن اللامركزية، فلا نفرض أن يستوفي رسما من شيء محدد، فهذا الموضوع في مثل هذه الأجـواء لو يفعل بصورة كاملة سيكون يكون هناك عمل جـريء جـدا في المحافظات، أولا سيكون عنده مورد مالي إضافي، ثانيا المورد المالي هذا مورد مالي محلي، بالتالي الحكومة المحلية مسلطة. فكان يعطي جرأة ويعطي قرار مثلا أين وكيف يصرفه.

حوار الفكر: يعني دكتور اظن إنه هذا يوضح أيضا رؤيتك لما يجب أن يكون عليه الحال للتطوير، لأنه أنا كنت أريد أسأل معاليك عما نحتاجه للتطوير، التجربة التي حضرتك تجد أنها ماشية بشكل جيد.

د. طورهان المفتي: نعم، يعني هذا يفعل، وتفعل مجالس التخطيط والتنمية التي أسسناها في وقته، وهو حتى موجود اليوم في الموصل ويعمل بصورة ممتازة، مجالس التخطيط والتنمية التي في وقتها تمت الموافقة عليها أن تتشكل من أطـراف ثابتة وأطراف متحركة، الأطراف الثابتة مثلا محليا المحافظ، ومدير التخطيط المحلي،

وكذلك مدير الدائرة الإدارية والمالية المحلية للمجلس الذي اسسناه ومدير التموين، والوحدة الحسابية المحلية،

إضافة الى أطراف أخرى، يقابله من جهة أخرى على حسب الوزارات المشمولة باللامركزية، يعني مثلا يقابله تسعة أعضاء في مجال الزراعة، وتسعة في مجال خلنا نقل الصحة والبيئة، وتسعة في مجال الرياضة والشباب، وتسعة في مجال الصحة ومجال

التربية، وفي مجال العمل والشؤون الاجتماعية، ثم تسعة آخرين ثلاثة من المجتمع المدني، ثلاثة أساتذة وخبراء ثلاثة من المستثمرين والمهتمين بهذا المجال، فمثلا أنت حين تريد النقاش بشأن الرياضة والشباب سوف تحضر هؤلاء التسعة مع الثابتين، إذا ذهبت الى الزراعة، هؤلاء التسعة يتغيرون يأتون تسعة آخرين المهتمين بالزراعة ويأتي بالتالي يضع تخطيط شامل للحكومة والمحافظة، والحكومة المحلية، لأن المجالس المحلية مجالس منتخبة، يعني شأنا أم أبينا توجه بها اتجاهات سياسية، أما مجالس التخطيط والتنمية هذه فهي مجالس مهنية، فهذا ممكن يعني أن يكون هناك تطوير وإعادة تفعيل وإحياء مجالس التخطيط والتنمية للموازنة المحلية على المادة 44 تكملتها من الممكن أن يكون تكريس للامركزية بهذا الخصوص بصورة ممتازة.

حوار الفكر: ممتن جدا دكتور، أو ان اختم الحديث مع معاليك بوصفك مسؤول شؤون المياه، بعملك في مجلس الوزراء في الوقت الحاضر بشؤون المياه والعلاقات الثنائية المائية مع تركيا وإيران.

د. طورهان المفتي: موضوع المياه - وهذا تكلمت عنه في أكثر من لقاء - واحد من مشكلات العراق، اول مشكلات العراق إنه في تاريخ العراق الحديث لا توجد اتفاقية عن المياه بين العراق من جهة وبين تركيا أو إيران من جهة، توجد اتفاقية حول حسن الجوار مع تركيا 1946 مرت مرور الكرام على المياه، لأن ذاك الوقت وقت فيضات، ولم تفكر أي من الدولتين بما سيحدث عند الجفاف، واتفاقية، الجزائر سنة 1964 مع إيران ذلك الوقت أيضا كان وقت فيضانات، لهذا

موضوع المياه - وهذا تكلمت عنه في أكثر من لقاء - واحد من مشكلات العراق، اول مشكلات العراق إنه في تاريخ العراق الحديث لا توجد اتفاقية عن المياه بين العراق من جهة وبين تركيا أو إيران من جهة، توجد اتفاقية حول حسن الجوار مع تركيا 1946 مرت مرور الكرام على المياه، لأن ذاك الوقت وقت فيضات، ولم تفكر أي من الدولتين بما سيحدث عند الجفاف، واتفاقية، الجزائر سنة 1964 مع إيران ذلك الوقت أيضا كان وقت فيضانات

مروا مرو الكرام فقط على خمس أنهر، بالتالي الان بعد 1990 حين بدأت مشكلة الجفاف وحاليا هي قفزة بالجفاف والتغير المناخي، لا توجد اتفاقيات، توجد تفاهمات تتعلق بنسب الاطلاقات، ولأول مرة العراق يتفق مع تركيا بهذا الخصوص بصورة جدية، اللي هي مذكرة الاتفاق الاطاري للمياه والتي مذكرة اتفاق مائية واقتصادية، وبدأنا الان بها منذ سبعة اشهر فعليا بها، وهي ممتازة جدا، يعني نعول عليها كثيرا في التغذية المائية والاطلاقات المائية للعراق بها يعني مؤشرات ايجابية جدا، نحاول الان عقد نفس المذكرة مع الجانب الإيراني، علما أن المشاركة المائية الإيرانية مع العراق حوالي 12% على مجمل العراق والغالبية حوالي 60% مع تركيا لكن مع ذلك 12% هذه في جزء معين من حوض دجلة التي تبدأ من اسفل محافظة ديالى الى حد الكارون، وهي مهمة جدا إذا قدرنا أيضا نعمل مذكرة، وإذا مشى الحال إن شاء الله نتأمل أن تمضي المذكرة وفق وقعنا، فلن تكون عندنا مشكلة فعلية، هذا لا يعني لا توجد مشكلة لأن المنطقة كلها بتغير مناخي، المنطقة كلها تعاني من الجفاف يعني سواء حتى السدود التركية هذه الفترة هي غير ممتلئة، فالمنطقة كلها تحت ضغط الجفاف، ولكن مع وجود هذه المذكرات ممكن أن نعبر هذه الفترة، إن شاء الله.

حوار الفكر: دكتور، هذا فيما يخص الموضوع الخارجي، داخليا أنا مهتم جدا أيضا بموضوع المياه، أنا اطلعت على إستراتيجية إدارة المياه والأراضي في العراق للسنوات 2015 - 2035، الإستراتيجية غير المنشورة، ووما فهمته إنه جزء مما كان يطرحه الأتراك من إشكالية على الحكومة العراقية هو عدم تفعيل العمل بهذه الإستراتيجية، بمعنى وسائل الري المحلية،

الاستهلاك المحلي بمشاكل الري التقليدية، هل هناك عمل بهذا الاتجاه؟

د. طورهان المفتي: نعم تماما، لدينا وسائل الري قديمة جدا، يعني مثل ما قبل 4000 سنة إي جدول صغير، قناة يسحبوا المياه وما شابه، لكن الان الوضع اختلف، يعني حتى الحكومات السابقة كانت دائما تدعو إلى استخدام التقنيات الحديثة للرأي، الوضع اختلف، يعني نحن الان في فترة جفاف يعني قبل يقولون المتر المكعب من المياه يكفي لسقي دونم من الأرض، حاليا المتر المكعب ضمن الري الحديث وبتنفيذ التكنولوجيا الحديثة يروي سبع دونم، أما الري الذكي فالمتر المكعب يسقي 21 دونم، فإذا قدرنا ان نذهب الى الري الذكي، فالأكيد ان المياه الموجودة لدينا ستكفي، وستزيد الأراضي الزراعية أيضا، لأنا ضاعفنا قدر الري من واحد إلى 21، أما لو بقينا على الري القديم الذي هو متر مكعب لكل دونم وإذا جدول مراشنة احمال 3 – 4 او 5 متر مكعب لكل دونم فأكيد لن تكفينا المياه.

حـوار الفكر: هـذا بمعزل عن الحديث حول المحاصيل التي أصلا تحتاج تغريق، مثل الرز الذي يحتاج الى غمر.

د. طورهان المفتي: والله حتى هذا توجد له حلول، يوجد ما يسمى بالبايوتونيك، نوع من أنواع السقي ان تغمره ولكن لا تزرع النبتة، بل تعلقها في المياه، فالنبتة موجود في المياه لكن المياه لن تضيع لأنها ليست في التربة، والان البعض يربون اسماك في هذه المياه.

حوار الفكر: دكتور يعني الشراكات الاستثمارية في موضوع الزراعة، لو فتحت باب الشراكة الاستثمارية للزراعة، مثلا مع تركيا أو إيران.

د. طورهان المفتي: نعم، لدينا حوالي 29 مليون دونم مستصلح، والمستخدم الان حوالي 16 مليون، فهذه الشراكات إذا قوبلت مع حصة مائية تكون ناجحة جدا، يعني مثلا في حوض نهر دجلة أسفل ديالى لكن بالمقابل يتم إطلاق المياه، علما ايران تعاني من الجفاف انا زرت بعضها ووجـدت انها أصبحت من التاريخ واندرست لعدم وجود الامطار سواء بتركيا او في ايران.

حوار الفكر: نعم دكتور، قصدي إنه حتى مع تركيا، يعني تركيا الآن تذهب لاستصلاح وبناء شراكات زراعية

مع السودان ومع غيرها، أنا أظن إنه الأتـراك سيفضلون حتى عاطفيا وليس من الناحية الاقتصادية وحسب أن يتعاملون مع العراق .

د. طـورهـان المفتي: وهـذا ضمن أحـد أجـزاء المذكرة الاطارية، قلت مسبقا ان موضوع المذكرة هو اقتصادي مائي، يمكن أن يكون هذا أيضا ضمن الشراكة الزراعية.

حوار الفكر: شكرا جزيلا لكم معالي الدكتور طورهان المفتي لتخصيص جزء من وقتكم الثمين.

الدبلوماسية الشعبية في عصر الاعلام الدولي المتغير

• **د. علي حسن هويدي**
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على اهمية الدبلوماسية وهي فن التفاوض وتعني التمثيل السياسي للبلاد والقيام في شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية. ويطلق على مسؤولي الدول وممثليها في سفاراتها وقنصلياتها بالدبلوماسيين.

ان الدبلوماسية قبل كل شيء هي فن التواصل وهي صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد، وتصريف شؤون الدولة الخارجية مع الدول الأجنبية وأساليب التعامل السياسي بينَ الدول، كما يمكن القول إنّها فن ممارسة العلاقات الدولية مثل إبرام المعاهدات، والاتفاقات، والتفاوض، وغيرها من العلاقات. ولا تقتصر الدبلوماسية على السياسة، بل هي أيضاً وسيلة الاتصال الناجحة بينَ الناس، فلها الفضل في القضاء على الحروب والتناحر.

وقد رافقت الدبلوماسية كغيرها من الحقول المعرفية احداث عدة على مدى تاريخها الطويل، وتعد الدبلوماسية الشعبية إحدى أشكال الدبلوماسية الحديثة، ونتيجة للتطورات التي مرت بها الدبلوماسية التقليدية، وتبلورت الدبلوماسية الشعبية كحقل أكاديمي في الولايات المتحدة

الأمريكية في العام 1965، ومنذ ذلك الوقت بدأت الكثير من وزارات الخارجية حول العالم تستخدم مصطلح (الدبلوماسية الشعبية) لوصف نشاطاتها الموجهة نحو الشعوب الأجنبية.

المقدمة:

لعلنا لا نجافي الحقيقة في القول ان الدبلوماسية الجديدة، المسماة بالثقافية أو العامة أو الشعبية، هي من نتاج تطور الفكر الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وظهرت أهميتها خلال العقدين الأخيرين، حينما أدركت دول العالم، مدى حاجتها لتحسين صورتها في الخارج، ولإقناع الرأي العام الخارجي بقيمها وإنجازاتها وسياساتها.

كما قاد إعلاء شأن هذا النوع من الدبلوماسية إلى انتشار قيم الشفافية والديمقراطية، وتفجر ثورات الاتصال والمعلومات. وبروز لاعبين جدد في العلاقات الدولية، مثل المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الحاجة الماسة لتصحيح الصور النمطية السلبية المستقرة في أذهان الرأي العام عن الآخر، وأهمية بناء علاقات حسنة دائمة ومباشرة مع الشعوب الأخرى، والقوى المؤثرة فيها.

إن الدبلوماسية والدبلوماسية الشعبية هي مفاهيم تسعى لتحقيق نفس الأهداف الوطنية التي تسعى الدول لتحقيقها، سواء كان ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أو من خلال توسيع رقعة العمل لتشمل الساحة الدولية، الا انه بواقع الوضع الحالي تختلف الفواعل في كل منها، فالدبلوماسية الشعبية مفهوم قديم جديد إلا أنه تم إعادة طرحه في الفترة الأخيرة بعد التطور الهائل في التكنولوجيا والإعلام، وقد برز هذا المفهوم بشكل واضح بعد أن استخدمته أكبر وأقوى دول العالم في سياستها الخارجية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وذلك لتحقيق مآربها بعد استنفاذ كافة الوسائل الأخرى لتحقيقها.

وعلى خلاف الدبلوماسية التقليدية تفهم الدبلوماسية الشعبية بأنها خطوات وبرامج تهدف للتأثير على الشعوب الأجنبية والرأي العام، عبر التشبيك المباشر، يبرز فيها الفاعل غير الحكومي (الشعبي) بهدف تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية للدول. ومن أهم سمات الدبلوماسية الشعبية أنها دبلوماسية علنية تخاطب الجماهير، وتعمل لتبادل المعرفة وبناء الصور الذهنية، وكل أنشطتها متاحة لوسائل الإعلام وللنشر عبر الإنترنت. فهي ليست دبلوماسية رسمية سرية، ولا تهدف لعقد اتفاقيات أو معاهدات.

في هذا السياق، يمكن القول ان تناول الدبلوماسية الشعبية بالبحث والتحليل ينطوي على مجموعة من العوامل التي تبرز أهمية هذا الموضوع، ومنها:

إن الدبلوماسية الشعبية تعني فن التفاوض وتعني التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية.

التواصل الثقافي، تعد أهمية الدبلوماسية الشعبية كونها تعني عملية تواصل مستمرة تاريخياً بين الدول، ومعرفة متبادلة، وتأثير وإثراء لثقافتها وشعوبها.

معرفة الدبلوماسية الشعبية على أنها عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر خارج الحدود الإقليمية بواسطة وسائل جديدة، في مقدمتها الإعلام والمؤتمرات والمنظمات الدولية والمهنية ورجال العلم والثقافة والدين، بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي، سواء عن طريق الإقناع أو من خلال بعض الأنصار والموالين. اذ تركز الدبلوماسية الشعبية جلّ اهتماماتها على إقناع قادة الرأي أو شريحة محددة من الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بميزات فكرة معينة أو موقف سياسي محدّد، من أجل التأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية والقيادية التي يعملون فيها.

تبادل وجهات النظر: مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ وتوضيح أو تعديل الصياغة في المفاوضات؛ ومراجعة المواقف بشأن السياسة؛ والسعي إلى دعم مبادرة وبناء علاقات ثنائية أو تحالفات.

على هذا الأساس، يهدف البحث الى التعرف على الدبلوماسية الشعبية وأثرها في العلاقات الدولية، ناهيك عن تحديد مفهوم الدبلوماسية الشعبية،

واستكشاف اهداف الدبلوماسية الشعبية، وتقييم اهمية ادوات الدبلوماسية الشعبية.

وفي هذا السياق، نفترض أن الدبلوماسية الشعبية تعد بين أهم مجالات الدبلوماسية العامة، وعلم تسهم علوم كثيرة في تطويره ليشكل أساسا لبناء العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين بأساليب وأدوات جديدة تقوم على التفاهم والتعاون بين الشعوب لتحقيق أهداف طويلة المدى، وتبادل المعرفة وتجارب الكفاح، وبناء الصور الذهنية الإيجابية للشعوب، اذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم واهداف الدبلوماسية الشعبية، من خلال تحليل وتفسير بعض الطروحات والآراء المنشورة، من اجل الوصول الى نتائج علمية رصينة.

ونشير هنا الى مجموعة من العوامل التي تعد إشكاليات تواجه تحليل اليات عمل الدبلوماسية الشعبية، منها:

الاعتماد على تبادل البعثات الدبلوماسيّة والقنصليّة التي تمثّل دولة ما في دولة أخرى وتيسّر شؤونها الخارجيّة فيها.

في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام العالمي وتعزّز انتشار وسائل التواصل والاتصال المتطورة ونمو الترابط بين الشعوب، انتشرت مظاهر الدبلوماسيّة الشعبية.

أن هدف الدبلوماسيّة الشعبيّة يتمثّل بالتأثير على الشعوب الأجنبيّة وخلق قنوات تواصل معها.

- الدبلوماسيّة الشعبيّة هي عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر خارج الحدود الاقليميّة بواسطة وسائل حضاريّة جديدة في مقدمتها وسائل الإعلام والمؤتمرات والمنظمات الدوليّة والمهنيّة ورجال العلم والثقافة والدين بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي سواء عن طريق الإقناع أو من خلال بعض الأنصار والموالين.

على الرغم من أن مصطلح الدبلوماسية الشعبية يعد جديد نسبياً، إلا أننا نجد أن ممارسة الدبلوماسية الشعبية قديمة ولها جذور تاريخية عميقة، فالإنسان يميل بطبعه لنقل ثقافته ومعتقداته إلى الآخر من أجل التأثير فيه، ومن الأمثلة على أساليب الاتصال بالشعوب الأخرى وكسب عقولهم وقلوبهم، هو تعامل التجار المسلمين الأوائل بصدق وأمانة واحترام مع شعوب جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى تأثر شعوب تلك البلدان - التي يعرف قسم منها اليوم بإندونيسيا وماليزيا بالمسلمين، ومن ثم اعتناقهم للدين الإسلامي.

المبحث الأول: اطار نظري ومفاهيمي

ان مصطلح الدبلوماسية اشتق في القرن الثامن عشر من المصطلح الفرنسي diplomate (دبلوماسي)، استناداً إلى الكلمة اليونانية القديمة diplōma، والتي تعني تقريباً « شيء مطوي إلى قسمين «. وهذا يعكس ممارسة الحكام الذين يقدمون وثيقة مطوية لمنح نوع من الامتياز الرسمي قبل اختراع المغلف، وقد خدم طي المستند لحماية خصوصية محتوياته. وطبق المصطلح لاحقاً على جميع الوثائق الرسمية، مثل تلك التي تحتوي على اتفاقيات بين الحكومات، وبالتالي أصبح مرتبطاً بالعلاقات الدولية[1]

المطلب الاول – في معنى الدبلوماسية الشعبية:

تعد الدبلوماسية الشعبية (Public Diplomacy) إحدى أشكال الدبلوماسية الحديثة، ونتيجة للتطورات التي مرت بها الدبلوماسية التقليدية، وتعبر عن تطور واتساع عملية الاتصال الدبلوماسي بعد الحرب العالمية الثانية لتشمل (الشعوب)، وتجاوز حدود الدبلوماسية التقليدية، وقبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الشعبية، ينبغي الإشارة إلى أن الدبلوماسية الشعبية قد مر ظهورها بمرحلتين أساسيتين: الأولى هي مرحلة الممارسة قبل تداول المصطلح ومن ثم بلورة مفهومه في الدراسات الأكاديمية، فعلى الرغم من أن مصطلح الدبلوماسية الشعبية يعد جديد نسبياً، إلا أننا نجد أن ممارسة الدبلوماسية الشعبية قديمة ولها جذور تاريخية عميقة، فالإنسان يميل بطبعه لنقل ثقافته ومعتقداته إلى الآخر من أجل التأثير

فيه، ومن الأمثلة على أساليب الاتصال بالشعوب الأخرى وكسب عقولهم وقلوبهم، هو تعامل التجار المسلمين الأوائل بصدق وأمانة واحترام مع شعوب جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى تأثر شعوب تلك البلدان - التي يعرف قسم منها اليوم بإندونيسيا وماليزيا – بالمسلمين، ومن ثم اعتناقهم للدين الإسلامي. [2]

وهناك من يرجع ممارسة الدبلوماسية الشعبية إلى فكرة الاتحادات الدولية (Private International Union) التي ظهرت في القرن التاسع عشر وتحديداً في العام (1840)، وهي اتحادات تتميز بطابعها الدولي، أنشأتها جماعات من شعوب مختلفة بغرض تحقيق مصالح مشتركة على المستوى الدولي، وذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية، ومن الأمثلة على هذه الاتحادات: الإتحاد البرلماني الدولي، وجمعية القانون الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي العصور اللاحقة، تزايدت ممارسات الدبلوماسية الشعبية نتيجة ظهور الطباعة، إذ تشير الأدبيات السياسية إلى ارتباط ظهور ممارسة الدبلوماسية الشعبية بنشأة الطباعة في القرن الخامس عشر التي ساعدت على نشر الأفكار والثقافة، ومن ثم مكنت الدول من الاتصال بالكثير من الشعوب خارج حدودها، فعلى سبيل المثال، نجد أن (نابليون بونابرت) قد قام بإنشاء وكالة صحفية عرفت باسم (Monitor) ووجه الصحف الأخرى بتقليدها في أخبارها وتعليقاتها، كما أنه عمل على السيطرة على الصحف الأجنبية وخاصة الإنكليزية والألمانية منها بواسطة جهازه الدبلوماسي والإداري في تلك الدول. [3]

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة ظهور مصطلح الدبلوماسية الشعبية وبلورة مفهومه أكاديمياً، إذ نجد أن مصطلح الدبلوماسية الشعبية قد تم استخدامه منذ منتصف القرن التاسع عشر وما تلاه، ففي مقال نشر في صحيفة (The Times) اللندنية بتاريخ (15 كانون الثاني 1856)، ذكر مصطلح الدبلوماسية الشعبية في سياق الحديث عن القدوة الحسنة، والتعامل الجيد مع الشعوب، وانتقاد مواقف الرئيس الأمريكي الرابع عشر فرانكلين بيرس (1804

– 1869)، كما جاء مصطلح الدبلوماسية الشعبية في تقرير للحكومة الأمريكية نقلته صحيفة (نيويورك تايمز) في كانون الثاني من العام (1871) تناول فيه (ساموئيل كوكس) عضو الحزب الديمقراطي ما اسماه «المؤامرات العدائية لدولة الدومينيكان»، وأشار إلى أنه يؤمن باتباع الدبلوماسية الشعبية، وفي مطلع القرن العشرين، نشرت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) مقالاً يحمل عنوان «زمن الدبلوماسية الشعبية» أكد فيه الكاتب على الواجب الأخلاقي لوسائل الإعلام.

وظهر مصطلح «الدبلوماسية الشعبية» كحقل أكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في العام (1965)، عندما أنشأ ادموند غوليون، وهو دبلوماسي وعميد كلية القانون والدبلوماسية بجامعة (Tufts)، مركز ادوارد مورّو الذي وصفت منشوراته الدبلوماسية الشعبية بأنها: "تأثير المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، وتشمل أبعاداً من العلاقات الدولية تقع خارج الدبلوماسية التقليدية، مثل تشكيل الحكومات الرأي العام في الدول الأخرى، والتفاعل بين مجموعات المصالح الخاصة من مختلف البلدان، وتوعية الناس بالشؤون الدولية وتأثيرها على السياسة الداخلية، والتواصل بين أولئك الذين تكون وظيفتهم التواصل كالدبلوماسيين والصحفيين الأجانب، وعملية التواصل بين الثقافات».[4]

وقد حصل مصطلح الدبلوماسية الشعبية في حينها باهتمام خاص داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى أن الولايات المتحدة كانت بحاجة ماسة إلى بديل جديد لمصطلحات مثل (الدعاية) و(الحرب النفسية)، وذلك لتمييز نشاطاتها الموجهة إلى الشعوب في الخارج عن السياسات التي يتبعها الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن ترحيب وكالة المعلومات الأمريكية (United States Information Agency) بمصطلح منح أفرادها مكانة الدبلوماسيين، إذ أنهم لم يكونوا يتمتعون بمناصب رفيعة في السلك الدبلوماسي.[5]

ويرى الدبلوماسي جي. ار. بيريج أن السبب الأكثر أهمية وراء انتشار مصطلح الدبلوماسية الشعبية وتداوله، هو غموض المصطلح نفسه، فيفسر ذلك بالقول: «إن غموض المصطلح يخدم غرض أولئك الموجودين في واشنطن الذين يرغبون في وضع جميع أنشطة الدعاية الأمريكية في الخارج تحت سقف واحد، وهو (وكالة المعلومات الأمريكية)، وفي التسعينيات، بدأت الكثير من وزارات الخارجية تستخدم مصطلح الدبلوماسية الشعبية لوصف نشاطاتها الموجهة نحو الشعوب الأجنبية [6].

يعد البث الدولي عنصراً مهماً في عمل الدبلوماسية الشعبية، إذ يتم عبره مخاطبة الشعوب المستهدفة، وذلك من خلال التلفزيون أو المحطات الإذاعية أو المطبوعات والمنشورات، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

خلاصة لما تقدم فإن ممارسة الدبلوماسية الشعبية قد سبقت ظهور المصطلح بعقود، وأن مصطلح الدبلوماسية الشعبية قد تم تداوله دون الإشارة إلى مفهومه، إذ أن المفهوم تبلور على يد الأكاديميين والممارسين في مراحل متأخرة من استعمال المصطلح.

والدبلوماسية الشعبية لا يوجد لها تعريف واحد متفق عليه عالمياً، إذ نجد أن معظم الدول تقوم بصياغة تعريفها الخاص للدبلوماسية الشعبية بناءً على أهداف سياستها الخارجية والمصلحة الوطنية، وكذلك نجد الباحثين والدبلوماسيين كلٌّ يضع تعريفه الخاص للدبلوماسية الشعبية حسب رؤيته وتحليله لها. فنجد أن مركز الدبلوماسية الشعبية (Center on Public Diplomacy) في جامعة ساوث كارولينا (Southern California) قام بتعريف الدبلوماسية الشعبية على أنها: «وسيلة شفافة تتواصل من خلالها دولة مع الشعوب في بلدان أخرى، بهدف توعيتهم والتأثير فيهم، بغرض تعزيز المصلحة الوطنية وتحقيق اهداف سياستها الخارجية». ويعرف نيكولاس ج. كول أستاذ الدبلوماسية الشعبية في جامعة ساوث كارولينا الدبلوماسية الشعبية بأنها: «أسلوب من اساليب ممارسة السياسة الخارجية، يتم عبر الاشتباك

والانغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى». كما عرفها الدبلوماسي هانز ن. توج الذي يعد أحد الآباء المؤسسين للدبلوماسية الشعبية الأمريكية بأنها: «عملية تواصل الحكومات مع الشعوب الأجنبية لغرض شرح سياساتها وأهدافها الوطنية، وتحقيق فهم لقيمها ونشاطات مؤسساتها وثقافتها». (7)

ونجد مما تقدم أن الدبلوماسية الشعبية هي عملية اتصال الحكومات بالشعوب الأجنبية عبر وسائل الإعلام والتبادلات والفعاليات، بغرض تشكيل رأي عام داخل بلدانهم يكون متقبل ومتفهم وداعم لسياسات وأهداف الدولة الممارسة للدبلوماسية الشعبية.

المطلب الثاني - عناصر الدبلوماسية الشعبية (8):

تتكون الدبلوماسية الشعبية من خمسة عناصر رئيسة يمكن تحديدها فيما يلي:

1 - الاستماع: يقصد بالاستماع فهم الشعوب التي يتم مخاطبتها واستهدافها ببرامج الدبلوماسية الشعبية، بمعنى آخر عدم الاكتفاء بإيصال الرسالة بل والاستماع إلى آراء الجهة المرسلة إليها الرسالة.

2 - البث الدولي: يعد البث الدولي عنصراً مهماً في عمل الدبلوماسية الشعبية، إذ يتم عبره مخاطبة الشعوب المستهدفة، وذلك من خلال التلفزيون أو المحطات الإذاعية أو المطبوعات والمنشورات، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

3 - التبادلات: تسهم تبادلات الأفراد بين الدول في خلق بيئة حوار وتفاهم بين مواطني الدولة الممارسة للدبلوماسية الشعبية والشعوب المستهدفة.

4 - الدبلوماسية الثقافية: تساعد الدبلوماسية الثقافية في جذب انتباه واهتمام الشعوب المستهدفة عبر تسليط الضوء على ثقافة الدولة وتاريخها وفنونها ولغتها، ومن ثم زيادة جاذبيتها في الخارج.

5 - المناصرة: يقصد بالمناصرة هو كسب الدعم والتأييد لقضايا وأهداف الدولة عبر شرح وتبرير سياساتها وسلوكها ومصالحها للشعوب الأجنبية.

ولا بد لنا من معرفة طبيعة العلاقة ما بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الشعبية، اذ كانت ولا زالت الدول تتبع الدبلوماسية التقليدية (Classical diplomacy) التي تهدف إلى إنشاء علاقات مع الحكومات الأجنبية وممثليها الدبلوماسيين، وبعد أن أدركت تلك الدول أهمية الرأي العام والدور الذي يمكن أن تؤديه الجماهير في الضغط على الحكومات، سعت الدول إلى إقامة روابط مع الشعوب الأجنبية متجاوزة بذلك سفاراتهم وحكوماتهم، وهذا ما بات يعرف بالدبلوماسية الشعبية.

ان الدبلوماسية الشعبية تعد في أحد تعاريفها بأنها «نوعا من أنواع الاتصال الذي يستخدم كأسلوب من أساليب كسب اتجاهات الرأي العام أو تغيرها، لاسيما في وقت الأزمات، بعيداً عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية. وتعتمد هذه الدبلوماسية على النشاط البشري لتغيير المفاهيم والوظائف الاجتماعية في أي مجتمع تحقيقاً لمهامها وأهدافها

وتأكيد الدول على اتباع الدبلوماسية الشعبية في سياستها الخارجية، لا يعني أن الدبلوماسية الشعبية ستحل محل الدبلوماسية التقليدية بين الدول، ولكنها ستؤثر على طريقة عمل وزارات الخارجية والدبلوماسيين، وهنا يرى مركز الدبلوماسية الشعبية (Centre on Public Diplomacy) أن الدبلوماسيين أصبحوا بحاجة للذهاب إلى ما بعد الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبناء وإقامة علاقات مع الجهات الفاعلة العالمية الجديدة.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن الدبلوماسية الشعبية تتكافل في عملها مع الدبلوماسية التقليدية، وأنها تهدف إلى «تهيئة البيئة المناسبة» لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدبلوماسية التقليدية، ومن ثم فإنها تعمل كميسر للدبلوماسية التقليدية، ويرى نيكولاس ج. كول أن الدبلوماسية التقليدية، هي محاولة الدولة لإدارة البيئة الدولية

من خلال المشاركة مع دولة أخرى، بينما الدبلوماسية الشعبية، هي محاولة الدولة لإدارة البيئة الدولية من خلال التعامل مع الشعوب الأجنبية، وهنا نجد أن الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الشعبية تتشاركان الهدف نفسه، وهو (إدارة البيئة الدولية). (9)

المبحث الثاني
دور الدبلوماسية الشعبية في العلاقات الدولية

ان الدبلوماسية الشعبية تعد في أحد تعاريفها بأنها «نوعا من أنواع الاتصال الذي يستخدم كأسلوب من أساليب كسب اتجاهات الرأي العام أو تغيرها، لاسيما في وقت الأزمات، بعيداً عن نشاط السفارات والبعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية.

وتعتمد هذه الدبلوماسية على النشاط البشري لتغيير المفاهيم والوظائف الاجتماعية في أي مجتمع تحقيقاً لمهامها وأهدافها، وتقوم بتفعيل هذه الوظائف بعضها مع بعض عن طريق الاتصال الشخصي بأسلوب مقبول على المستوى الشعبي، لأن الدبلوماسية هي باب مفتوح للتحاور والتبادل والتواصل الانساني بكل مصداقية ووضوح في الرسالة المنقولة شخصياً»، وعادة ما تكون خطواتها ساندة للدبلوماسية الرسمية وداعمة للمصالح العليا للدولة بخطوات هادفة تعمل على تغيير قناعات الشعوب والمجتمعات الأخرى وتوجهاتها اتجاه بعضها البعض في اتجاه مزيد من الإيجابية وتأسيس مشتركات معنوية مجتمعية تخدم التواصل بين الشعوب، والتأثير في صانع القرار في البلدان المستهدفة لصالح الأهداف المشتركة؛ وذلك من أجل تأسيس بيئة مجتمعية وإعلامية داعمة للتوافق والكسب المشترك، والتخلص من مؤثرات مراحل التوتر الرسمي التي قد تمر بها البلدان مع بعضها.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن تضمين كل جهد شعبي تجاه الآخر في سياق الدبلوماسية الشعبية. ومن أبرز أدواتها النقابات العالمية، والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب والمرأة، والبرلمانات، والأحزاب، والفرق الرياضية، والفنون الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة بمنظمات موازية لها من مختلف أنحاء العالم.

المطلب الاول: الاعلام الدولي كأداة لتعزيز القوة الناعمة للدول:

الأنشطة الثقافيّة والاحتفالات التي تُقام بغية إحياء مناسبات أو تسليط ضوء على مواضيع ثقافيّة معينة، ممّا يزيد من تعريف مختلف الفئات عليها وهذا ما يزيد من التفاعل بين مختلف الشعوب. فإنّها بمثابة فرصة للتعريف عن ثقافة الدول ويتم استدعاء مختلف الشخصيات مما يُشكل وسيلة لتحقيق أهداف الدبلوماسيّة الشعبيّة.

إنّ (القوّة الناعمة) كما يقول (جوزيف ناي): « تُركز على قدرة التأثير للحصول على النتائج التي يُريدها طرف ما من خلال الجذب بدلاً من الإكراه. »

وهذه القوّة تختلف عن القوّة الصلبة التي يتم استخدام فيها الإكراه والتهديد بالقوّة العسكريّة واستخدامها، وإنّ الدبلوماسيّة الشعبية هي بمثابة أداة للقوّة الناعمة التي تسعى من خلالها الدول إلى نشر قوتها في النظام العالمي عن طريقها ومن خلال نشر قيمها ونظمها وثقافتها، حيث تسعى إلى جذب شعوب العالم بأساليب إقناعيّة.(10) وفي هذا السياق قد حدّد (ناي) ثلاثة أبعاد يمكن أن تعمل عليها الدبلوماسيّة الشعبيّة؛ البعد الأوّل يتمثل بالتواصل اليومي من أجل شرح القرارات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة التي تتخذها الدولة وذلك من خلال التركيز على الصحافة لتكون هدفاً مهمّاً للدبلوماسيّة الشعبيّة. أمّا البعد الثاني يتمثل بالاتصال الاستراتيجي من خلال تطوير مجموعة من الموضوعات مثلما يتم في الحملات السياسيّة أو الإعلانيّة، وذلك من أجل التخطيط لحملات مرتبطة بدفع السياسة الحكوميّة، وعلى الموضوعات الخاصة بها أن ترتكز على مبادرات سياسيّة. أمّا البعد الثالث للدبلوماسيّة العامة الذي يشير إليه (ناي) يتمثل بتطوير «العلاقات الدائمة

مع الأفراد الرئيسيين على مدى سنوات عديدة من خلال المنح الدراسية والتبادلات والتدريب والندوات والمؤتمرات والوصول إلى القنوات الإعلامية.» ([11])

ولتحقّق الدبلوماسيّة الشعبيّة أهدافها، إنها بحاجة إلى مجموعة من الأدوات أي الوسائل والآليات، وهي تختلف بين دولة وأخرى من حيث إمكانياتها وقدراتها. ومن بين هذه الأدوات هناك([12]):

أ - وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المسموعة والمرئيّة والمكتوبة ووسائل التواصل الاجتماعي: حيث باتت وسائل الإعلام المرتكز الأساسي للتأثير في الرأي العام وهذا ما سيتم التطرّق إليه مفصلاً لاحقاً.

ب - الجهات غير الحكوميّة كالمنظّمات غير الحكوميّة والاتحادات «والروابط والنقابات، والاتحادات النسائية وجماعات أنصار السلام واتحادات الأدباء والفنانين، والاتحادات والنقابات العماليّة والطلابيّة» وغيرها: وهذا ما يساعد في انخراط منظّمات المجتمع المدني في ممارسات الدبلوماسية الشعبية.

ج - المبعوثون إلى الخارج: حيث يمتلكون مختلف التخصصات والثقافات، إذ يتم إرسال وتبادل الأشخاص لزيادة نسبة المثقفين في الدولة الموفد إليها. وهنا تبرز أيضاً دور المؤسسات الأكاديميّة التي تحث على تبادل البرامج الثقافيّة والأكاديميّة لتحقيق الحوار بين مختلف الدول.([13])

د - المنظّمات الدوليّة: لا سيما الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها في المجال الاقتصادي والاجتماعي: حيث تعمل على إطلاق البرامج التي تستهدف دول العالم، وبرز لها أدواراً عدة في الدول النامية وتُستخدم كوسائل للتعبير عن الدبلوماسيّة الشعبيّة.

٥ - الوسائل الثقافيّة: كالأنشطة الثقافيّة والاحتفالات التي تُقام بغية إحياء مناسبات أو تسليط ضوء على مواضيع ثقافيّة معينة، ممّا يزيد من تعريف مختلف الفئات عليها وهذا ما يزيد من التفاعل بين مختلف الشعوب. فإنّها بمثابة فرصة للتعريف عن ثقافة الدول ويتم استدعاء مختلف الشخصيات مما يُشكل وسيلة لتحقيق أهداف الدبلوماسيّة الشعبيّة.

و - الوسائل الرياضيّة: أيضاً تُعد الرياضة من الأدوات التي تتخذها الدبلوماسيّة الشعبيّة لكونها تجذب العديد من شعوب العالم ولإمكانيّتها أن تلعب دوراً في تحسين صورة وسمعة دولة ما وأن تكون قوّة ناعمة لها. «وفي هذا الإطار، دخلت الرياضة معترك العلاقات الدبلوماسية، وباتت جزءاً من الدبلوماسية العامة، وفرعها: الدبلوماسية الرياضية.» كما أنّ يتفرع عنها دبلوماسيّة كرة الطاولة ودبلوماسيّة كرة القدم، وهنا يُمكن إعطاء نموذج قطر واستضافتها لكأس العالم 2022، حيث «كانت رسالة قطر من الفوز باستضافة كأس العالم هي: أردنا تغيير وجهات النظر السلبيّة تجاه الدول الصغيرة ذات الكثافة السكانيّة المحدودة وتحويلها إلى نظرة إيجابيّة.»

بالإضافة كل ذلك إنّ الوسائل لا يمكن حصرها بذلك فقد تستخدم الدول وسائل أخرى مثل السياحة لتعزيز مكانتها وجذ إليها مختلف الشعوب. وكذلك قد تستخدم التكنولوجيا الحديثة التي تمكّن من الوصول إلى الرأي العام وإدراجه ضمن سياستها الخارجيّة...

المطلب الثاني: دور وسائل الاعلام الدولي في دعم السياسات الخارجية للدول عبر الدبلوماسية الشعبية:

لقد أقامت الدول علاقات فيما بينها منذ زمن طويل، واستقرت أساليبها في ذلك على أسس أصبحت مبادئ تسير عليها بهدف توطيد أواصر صداقاتها ورعاية مصالحها. وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين دولتين هو أول مظهر من مظاهر العلاقات الودية بينهما، لذلك فإن العمل الدبلوماسي يحمل عبء المحافظة على هذا الود ويسعى لتنميته، وقد نظمت كثير من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية قواعد المعاملات بين الدول. وتنبع أهمية هذا الموضوع في أنه لكي يتحرك الدبلوماسي في معاملاته الرسمية مع الغير على أسس سليمة، استقر العرف الدولي على قواعد تكاد تكون ثابتة، واجبة الاتباع، ولهذا كان عليه أن يلم بها الماماً تاماً.

وعليه سنتناول قراءات واراء حول الدبلوماسية (الشعبية)، ودورها في تطوير العلاقات الدولية:

أولا: ان الدبلوماسية الشعبية (Public Diplomacy) التي تشكل إحدى السمات البارزة للدبلوماسية الحديثة، والتي تخطت بمهامها ووسائلها وأساليبها الدبلوماسية التقليدية، كما أنها تجاوزت السفارات والحكومات الأجنبية لتخاطب وتؤثر في الشعوب المستهدفة. وتخاطب الدبلوماسية الشعبية (الشعوب الأجنبية) عبر وسائلها المختلفة مثل المطبوعات والبث الإذاعي والتلفزيوني ومواقع التواصل الاجتماعي وبرامج تبادل الأفراد، وذلك لتحسين وإدارة سمعة وصورة الدولة الممارسة للدبلوماسية الشعبية بما يحقق القبول الجماهيري لمصالحها والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها، بالإضافة الى تحقيق المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تلميع صورة الدولة وجعلها جذابة في نظر الآخرين. ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، بدأ الباحثون والمختصون والدبلوماسيون يخوضون في مسألة المرحلة الجديدة التي انتقلت إليها الدبلوماسية الشعبية، إذ بدأ الحديث عن مرحلة جديدة تختلف عما كانت عليه الدبلوماسية الشعبية سابقاً، وسعى المختصون في سياق ذلك إلى تحديد أبرز ملامح هذه

تخاطب الدبلوماسية الشعبية (الشعوب الأجنبية) عبر وسائلها المختلفة مثل المطبوعات والبث الإذاعي والتلفزيوني ومواقع التواصل الاجتماعي وبرامج تبادل الأفراد، وذلك لتحسين وإدارة سمعة وصورة الدولة الممارسة للدبلوماسية الشعبية بما يحقق القبول الجماهيري لمصالحها والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها، بالإضافة الى تحقيق المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تلميع صورة الدولة وجعلها جذابة في نظر الآخرين.

المرحلة الجديدة، وتضمن ذلك إعادة صياغة مفهوم الدبلوماسية الشعبية، وتحديد أبرز المتغيرات التي طرأت على مضمونها وممارستها لتتلاءم مع المرحلة الجديدة من الدبلوماسية الشعبية. وأن هناك عدة تحولات قد طرأت على ممارسة الدبلوماسية الشعبية، بعضها مرتبط بتطور تقنيات الاتصال والآخر مرتبط بازدياد دور الفاعلين من غير الدول في التفاعلات الدولية، وهذه التحولات تتمثل فيما يلي)[14](:

1. تزايد دور الفاعلين من غير الدول في ممارسة الدبلوماسية الشعبية وأبرزهم المنظمات غير الحكومية التي أتسع نشاطها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.
2. انتقلت الآليات التي يستعملها الفاعلون في ممارسة الدبلوماسية الشعبية والتواصل مع الشعوب الأجنبية من الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدي إلى الاعتماد على الإعلام الجديد الذي يتمثل في التقنيات الحديثة في الاتصال، مثل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
3. أدت التقنيات الحديثة في الاتصال إلى إذابة الخطوط الفاصلة في البيئة الإعلامية بين ما هو وطني وعالمي، ومن ثم أصبح هناك تداخل بينهما.
4. بدلاً من المفاهيم القديمة للدعاية، تستخدم الدبلوماسية الشعبية الجديدة بشكل متزايد المفاهيم المشتقة من التسويق (Marketing) كالعلامة التجارية للمكان والأمة، ومن ناحية أخرى، المفاهيم المتنامية من نظرية الاتصال الشبكي، ومن ثم ظهرت مصطلحات ضمن ممارسة الدبلوماسية الشعبية، مثل "الهيبة" و"الصورة الدولية"، مما أفسح المجال للحديث عن القوة الناعمة والعلامة التجارية في إطار الدبلوماسية الشعبية الجديدة.
5. تحول الدبلوماسية الشعبية من نمط الاتصال بين الحكومات والشعوب الأجنبية الذي كان سائداً في حقبة الحرب الباردة إلى نمط الاتصال بين الشعوب (people-to-people) وهذا جعل الحكومات تؤدي دور الوسيط أو الميسر في عملية الاتصال.
6. أصبح التركيز على بناء العلاقات (Relationship Building) أكثر من التركيز على رسائل الدبلوماسية الشعبية، ومن ثم فإن دور الدبلوماسية الشعبية الجديدة هو بناء العلاقات وليس فقط إيصال الرسائل إلى الشعوب المستهدفة.

أن الدبلوماسية الشعبية الجديدة لم تعد تركز على إيصال (الرسالة)، وإنما أصبح التركيز ينصب على "الحوار" مع الشعوب الأجنبية وتشجيعهم على المشاركة فيه، وهو ما يعني بالتأكيد تحول طريقة الاتصال في الدبلوماسية الشعبية من "احادية الاتجاه" إلى "ثنائية الاتجاه" تتضمن الاستماع، وكذلك التحدث.

و»نجد أن الدبلوماسية الشعبية بالرغم مما شهدته من تحولات عدة على مستوى الممارسة والمضمون، إلا أنها لا زالت تستهدف في عملها الشعوب الأجنبية، وأن القسم الأكبر من تطورها تركز في طريقة الاتصال والبيئة التي باتت تعمل بها، وهذا ما سوف يتم تفصيله في المطلبين التاليين. يمكن القول أن الدبلوماسية الشعبية الجديدة لم تعد تركز على إيصال (الرسالة)، وإنما أصبح التركيز ينصب على "الحوار" مع الشعوب الأجنبية وتشجيعهم على المشاركة فيه، وهو ما يعني بالتأكيد تحول طريقة الاتصال في الدبلوماسية الشعبية من "احادية الاتجاه" إلى "ثنائية الاتجاه" تتضمن الاستماع، وكذلك التحدث. ولا ننسى لعبة الفيديو عبر الإنترنت التي ظهرت مؤخراً ببجي (Pubg) التي تطلب من مستخدمين من دول وجنسيات مختلفة أن يشكلوا فريقاً واحداً ويتعاونوا من أجل الفوز، كما تتيح لهم إمكانية التواصل أثناء اللعب فيما بينهم بالصوت والدردشة النصية، ومعرفة جنسيات بعضهم، وهذا نمط التفاعل بين الأفراد يمثل الدبلوماسية الشعبية الجديدة التي تميزت بكونها

بين الشعوب (people-to-people)) [15](. وبتحول طريقة الاتصال، أصبح للدبلوماسية الشعبية الجديدة تغذية راجعة (Feedback) تمكنها من معرفة ردود فعل الجماهير وآرائهم حول رسائلها، وكذلك معرفة احتياجاتهم الجديدة والتغيرات التي قد تطرأ على قناعاتهم الحالية، ومن ثم تتيح لها إمكانية إعادة صياغة رسائلها وإجراء التعديلات عليها في عملية مستمرة، مما يعني أن عملية الاتصال في الدبلوماسية الشعبية الجديدة تتسم بالديناميكية وليست نمطية مكررة كما في طريقة الاتصال الأحادية الاتجاه التي تميزت بها الدبلوماسية الشعبية التقليدية. وفي ضوء ذلك، نجد أنه بعد الزلزال الذي ضرب شمال اليابان في العام (2011)، استخدم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان (جون روس) حسابه في شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) للحوار مع الشعب الياباني بغرض معرفة آرائهم تجاه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة السكان المتضررين جراء الزلزال، ولمعرفة الأماكن التي هي بأمس بحاجة إلى دعم قوات الجيش الأمريكي، فتفاعل الشعب الياباني مع تغريداته من خلال المشاركة في الحوار الذي أطلقه السفير عبر حسابه الشخصي في منصة إكس (تويتر سابقا).)[16](ونخلص مما تقدم إلى أن الدبلوماسية الشعبية الجديدة تميزت بطريقة الاتصال ثنائية الاتجاه التي اتاحت للحكومات الحديث والاستماع للشعوب المستهدفة، ومن ثم الدخول معها في حوار مفتوح يساعد على خلق نوع من التفاهم بين الشعوب والحكومات الممارسة للدبلوماسية الشعبية.

ثانيا: ان الدبلوماسية الشعبية اضحت أكثر تأثيراً من الدبلوماسية الرسمية؛ بسبب بعدها عن القيود والبروتوكولات الرسمية التي تتسم بها الدبلوماسية الرسمية، وعادة ما تكون نشاطاتها أكثر فاعلية بالنسبة للأوساط الشعبية وأعمق مردوداً، لاسيما مع الفشل المتكرر للدبلوماسية الرسمية كما وتطرح الدبلوماسية الشعبية نفسها كـ «واحدة من أبرز أدوات القوة الناعمة على الصعيد الخارجي»، ويبرز دورها أيضا كمدخل لإعادة التواصل مع المراكز الإقليمية والدولية المؤثرة وتفتيت تلك التحديات وتحجيمها.

تستخدم الدبلوماسية الشعبية أساليب مختلفة للتعبير عنها من خلال تنظيم المسيرات والمظاهرات من أجل لفت انتباه الأنظمة والتأثير عليها من أجل تبني خطابات هذه المسيرات والتظاهرات، ومن الأساليب الأخرى تنظيم زيارات للوفود الشعبية والاتحادات والنقابات للدول الأخرى لحشد التأييد والتأثير على الأرض وتفعيل الضغط، كما وتعتبر الشراكات الأكاديمية والثقافية من أهم وسائل تعميق الدبلوماسية الشعبية.

على هذا الأساس، ما هي الدبلوماسية الشعبية وما هي أهميتها المعاصرة؟ وكيف يمكن للحكومة العراقية استغلالها؟ اذ تظهر أهمية الدبلوماسية الشعبية في الوقت الحاضر، بكونها أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، وعادة ما يُدرك دورها من قبل الدوائر الرسمية بشكل متأخر (أي بعد مراحل الانحطاط السياسي والتدهور الاقتصادي والأمني أو نتيجة لوجود خطر أو تهديد خارجي يهدد أمن الدولة داخليا وخارجياً). ففي السنوات التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001، شهدت الدبلوماسية الشعبية اهتماما متزايداً في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتبرها بعض بالباحثين بأنها دخلت «أخيراً» الوعي العام الأمريكي[17].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث ومن خلال كل ما تقدّم يتضح لنا أنّ محاولة التأثير بين الدول والشعوب لا تكون ضمن أطر رسميّة دائماً وإنّما قد تكون شعبيّة أو عامة نظراً لقدرتها في التأثير بالجماهير من مختلف أنحاء العالم بطرق مبتكرة. إلّا أنّ هناك بعض الانتقادات التي طُرِحت حولها فاعتبرها البعض أنّها تُستخدم كنوع من الدعاية السياسيّة أو أداة للحرب النفسيّة.

وتستخدم الدبلوماسية الشعبية وسائل وآليات معينة أهمها وسائل الاعلام المرئية والمسموعة،

والإذاعـة والتلفزيون والصحافة ووسائل الاتصال الاجتماعي وتعميق الشراكات الأكاديمية والثقافية، من أجل اقناع الآخرين بالقيم والأفكار والحقائق الثابتة وهذا يعتمد بشكل أساسي على المصداقية والعرض الواقعي للأحداث ومناقشتها بشكل عقلاني ومثالي ومنطقي من أجل اقناع هذه الشعوب بوجهة النظر للدولة، وهي بذلك تعمل على كسب ثقة الجماهير العالمية وجلب تأييدهم وتحقيق الأهداف المعلنة من الدولة والتي تسعى بشكل واضح وعلني لتحقيقها، وتختلف الدبلوماسية الشعبية عن غيرها من الأساليب الدبلوماسية باستمراريتها وعدم اقترانها بأزمة معينة أو مدة زمنية.

وتستخدم الدبلوماسية الشعبية أساليب مختلفة للتعبير عنها من خلال تنظيم المسيرات والمظاهرات من أجل لفت انتباه الأنظمة والتأثير عليها من أجل تبني خطابات هذه المسيرات والتظاهرات، ومن الأساليب الأخرى تنظيم زيـارات للوفود الشعبية والاتحادات والنقابات للدول الأخرى لحشد التأييد والتأثير على الأرض وتفعيل الضغط، كما وتعتبر الشراكات الأكاديمية والثقافية من أهم وسائل تعميق الدبلوماسية الشعبية.

وفي النهاية يمكن القول ان الدبلوماسية الشعبية تساعد الدولة وشعبها على فهم الآخر ومواقف الشعوب الأجنبية، وثقافاتها، كما تسعى لأن يفهم الآخر وجهة نظر الدولة منبع العملية الدبلوماسية الشعبية (وشعبها) ومواقفهم وتصرفاتهم كما هي، من خلال فهم أكبر للسياق الذي تمت به.

الاستنتاجات:

1 - ان الدبلوماسية الشعبية تشمل كافة الطرق التي تتبعها الدولة في محاولة الوصول إلى المواطنين من المجتمعات الأخرى وجذبهم والتأثير الإيجابي في رؤاهم واتجاهاتهم، وإن الحوار هو أساس هذه العملية وأداتها لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، إذ تعتمد عمليات وتطبيقات الدبلوماسية الشعبية على ثلاثة مرتكزات أساسية:

أ. المصداقية والإقـنـاع: في عـرض قيم ورؤى وصوت الدولة المعنية، للعالم بالطرق التي تتلاءم مع الشعوب وثقافاتهم.

ب. الحوار والإنصات الجيد: ويكمنان في قلب العملية الدبلوماسية الشعبية.

ج. المشاركة النشطة الموازية من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية: وهو مطلب ضروري لدعم المصداقية، كمشاركة وسائل الإعلام، والأدبـاء، والفنانين، ورجال الأعمال، والمنظمات الخيرية غير الربحية، والأفراد.

2- يتمثل أحـد الاخـتلافـات الجـوهـرية بين الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية التقليدية في أن الهدف المباشر للدبلوماسية الشعبية هو (الشعوب) في الـدول الأخـرى، أي أنها تسعى إلى الاتصال بالشعوب الأجنبية، بينما نجد أن هدف الدبلوماسية التقليدية هو (الحكومات)، إذ أنها تسعى إلى الاتصالي بالحكومات والممثلين الدبلوماسيين في الدول.

3- تعتمد الدبلوماسية الشعبية على الأسلوب غير المباشر في عملها، بينما نجد الدبلوماسية التقليدية تتميز بأسلوبها المباشر.

4- تتسم الدبلوماسية الشعبية بالشفافية وتمارس بصورة علنية، بينما نجد أن الدبلوماسية التقليدية يمارس جزء من عملها بسرية.

إن الدبلوماسية الشعبية غالباً ما تعبر عن العديد من الآراء المختلفة للأفـراد، والمنظمات، والمؤسسات، بالإضافة إلى وجهات النظر الحكومية الرسمية، ومن ثم فإن نشاطها يكون أوسع نطاقاً، وأقل تنظيماً، ولا يخضع للقوانين والبروتوكولات التي تحكم نشاط الدبلوماسية التقليدية للدول.

تنطوي الدبلوماسية الشعبية على عدد كبير من الفاعلين كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والـشـركـات والأفـــراد على عكس الدبلوماسية التقليدية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية في الدولة.

المصادر والمراجع

أولا: القران الكريم.

ثانيا: الكتب باللغة العربية:

1. الشيخ فخر الدين الطريحي: تفسير غريب القرآن، ج 1، النجف،1953.

2. أحمد علي الشمري، الدبلوماسية الشعبية في السياسة الخارجية، دار المجد للطباعة والنشر، بيروت، 2021.

فهد بن ناصر الدرسوني: الدبلوماسية الشعبية في تعزيز العلاقات بين الدول (كرة القدم انموذجا)، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2020.

مصطفى عبدالله خشيم: موسوعة العلاقات الدولية مفاهيم مختارة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 2003.

همام حاتم البحاثي: النظام القانوني لبعثات رعاية المصالح في القانون الدولي الدبلوماسي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون / جامعة كربلاء، 2024.

وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة، الأردن، 2010.

ثالثا: المصادر باللغة الانكليزية:

1.Ronald Peter Barston, Modern diplomacy, Pearson Education, 2006

2. Atsushi Tago: Public Diplomacy and Foreign Policy, Oxford Research Encyclopedias, 27, July 2017, date of visit 16 June 2021, on the Website.

رابعا: الصحف والدوريات:

1. أسامه بن عبد الرحمن: "الإعلام الجديد والدبلوماسية العامة"، مجلة الدبلوماسي، العدد 59، الرياض، المعهد الدبلوماسي، 2012.
2. زهير توفيق، بين الدبلوماسيّة والاعلام، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 39، العراق، 1990.
3. ضمير عبد الرازق محمود، الإطار النظري للدبلوماسية الشعبية الجديدة الفهوم والمفاهيم المقاربة، مجلة تكريت للعلوم السياسيّة، المجلد 3، العدد 6، حزيران 2016.
4. فالنتين كوستا، تشكيل الدبلوماسيّة عبر شبكات التواصل في القرن الواحد والعشرين، ترجمة إدريس قناوي، مجلة جيل للدراسات السياسيّة والعلاقات الدوليّة، العدد 28، أبريل 2020.
5. لؤي صيوح واخران: دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6،بيروت، 2020.
6. محمد رشيد: اثر الدبلوماسية غير الرسمية(الشعبية)على تحقيق العلاقات بين الدول محطات من الواقع العربي نموذجا، مجلة جامعة الزيتونة الدولية- العدد 11، الأردن، 2023.
7. خامسا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
8. احمد عقيل عبد: تطور الدبلوماسية الشعبية، مقالة: المركز الديمقراطي العربي، 4 ديسمبر، 2021. منشورة على الرابط: https://democraticac.de/?p=77043
9. الهام ناصر: الموسوعة السياسية- الدبلوماسية الشعبية. منشور على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%
10. ميثاق مناحي العيسى: الدبلوماسية الشعبية ودورها في تطوير علاقات العراق الخارجية، مقال منشور عبر شبكة النبأ المعلوماتية. الأحد 10 ايلول 2017.

4. https://web.archive.org/web/20220605145902/https://www.britannica.com/topic/diplomacy.5

https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1690484854 6.

الهوامش:

1 - مقال منشور على الرابط اللالكتروني: https://web.archive.org/web/20220605145902/https://www.britannica.com/topic/diplomacy

2 - محمد رشيد: اثر الدبلوماسية غير الرسمية(الشعبية)على تحقيق العلاقات بين الدول محطات من الواقع العربي نموذجا، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد 11، الأردن، 2023، ص 116.

3 - أحمد عقيل عبد: الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسيةالشعبية،مقال:مركزرواق.بغداد،تاريخ الولوج على الرابط: الاربعاء /-15 -1 2025.. https:// rewaqbaghdad.org/ar/version/1690484854

4 - فهد بن ناصر الدرسوني: الدبلوماسية الشعبية في تعزيز العلاقات بين الدول (كرة القدم انموذجا)، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2020، ص 29.

5 - أحمد عقيل عبد: الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الشعبية، مصدر سبق ذكره.

6 -همام حاتم البحاثي:النظام القانوني لبعثات رعاية المصالح في القانون الدولي الدبلوماسي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2024. ص7.

7 - أحمد عقيل عبد، مصدر سبق ذكره.

8 -أحمد علي الشمري، الدبلوماسية الشعبية في السياسة الخارجية، دار المجد للطباعة والنشر، بيروت، 2021، ص98.

9 - أحمد عقيل عبد، الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الشعبية، مصدر سبق ذكره.

10 - احمد علي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص61.

11 - فالنتين كوستا، تشكيل الدبلوماسيّة عبر شبكات التواصل في القرن الواحد والعشرين، ترجمة إدريس قناوي، مجلة جيل للدراسات السياسيّة والعلاقات الدوليّة،ا العدد 28، أبريل 2020،القاهرة، ص 94.

12 - حيدر القطبي، الدبلوماسية الشعبية بين الإعلام والدعاية والحرب النفسيّة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص107.

13 - ضمير عبد الرازق محمود، الإطار النظري للدبلوماسية الشعبية الجديدة الفهوم والمفاهيم المقاربة، مجلة تكريت للعلوم السياسيّة، المجلد 3، العدد 6، حزيران 2016، ص31.

14 (أسامه بن عبد الرحمن، الإعلام الجديد والدبلوماسية العامة، مجلة الدبلوماسي، العدد 59، الرياض، المعهد الدبلوماسي، 2012، ص 29.

15) (احمد عقيل عبد: تطور الدبلوماسية الشعبية، مقالة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، والاقتصادية والسياسية، 4 ديسمبر، 2021. منشورة على الرابط: https:// democraticac.de/?p=77043

16 (Atsushi Tago " Public Diplomacy and Foreign Policy", Oxford Research Encyclopedias, 27 July 2017, date of visit 16 June 2021, on the Website:

17 (ميثاق مناحي العيسى: الدبلوماسية الشعبية ودورها في تطوير علاقات العراق الخارجية، مقال منشور عبر شبكة النبأ المعلوماتية، 10 ايلول 2017.

إسهام البناء الاجتماعي في ترسيخ الاستقرار الوطني في العراق

• أ.م. د. علي مراد النصراوي

المقدمة

العراق بلد متنوع اجتماعياً، ودينياً، وثقافياً، وهذا التنوع يمثل ميزة، لو جرى توظيفه بالصورة الصحيحة. فالتنوع بحد ذاته لا يمثل مشكلة، بل المشكلة عندما يوظف بالطرق غير الصحيحة، عبر الاستغلال السياسي، والديني وغيره، وهنا تبرز الحاجة إلى وجود قيادة عراقية متزنة، تعمل على توحيد سكان العراق، عبر الحفاظ على متانة ذلك النسيج الاجتماعي. ولولا هذه الخطوة لما تحولت بلاد سومر القديمة، من دويلات صغيرة تتنازع، وتتصارع، فيما بينها، إلى امبراطورية عظيمة. لذا فإنَّ قوة العراق تكمن في اتحاد سكانه بكل تنوعاتهم، وتوجيه تلك الطاقات نحو البناء، والابداع، عبر التنافس الإيجابي. في حين إنَّ ضعفهم عندما يتفرقون، عبر كثرة الانقسام، والصراع، والاستغراق في تفاصيل جزئية، تعيق حركتهم الإبداعية، وتعطل نهضتهم الحضارية.

وبالتالي يُعدّ البناء الاجتماعي أحد الركائز الأساسية في تعزيز وحدة المجتمعات واستقرارها، لما يحمله من أبعاد ثقافية وقيمية تعكس هوية الأفراد والجماعات داخل الوطن. وفي السياق العراقي، تبرز أهمية البناء الاجتماعي بوصفه عاملاً

محورياً في ترسيخ الاستقرار الوطني، خاصة في ظل ما شهده العراق من تحديات سياسية وأمنية واجتماعية. فالتماسك الاجتماعي، بما يشمله من تنوع إثني وديني وثقافي، يمكن أن يكون مصدر قوة ووحدة إذا ما تم توظيفه ضمن إطار وطني جامع يعزز روح الانتماء والمواطنة، ويؤسس لبنية مجتمعية متماسكة قادرة على تجاوز الانقسامات وتحقيق التنمية المستدامة.

لذلك توجد مجموعة من المتطلبات الاجتماعية في سبيل اضفاء الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الوطني مثل تعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ الهوية الوطنية، وتحسين التعليم كنماذج مختارة لتحقيق الهدف اعلاه ويمكن شرحها عبر التالي:

اولًا: اليات تعزيز العدالة الاجتماعية

تشير العدالة الاجتماعية إلى أن يكون جميع أفراد المجتمع، متساوين بالحقوق، والواجبات، كالحصول على فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، وحتى في الامتيازات المقدمة من الدولة، مثل: الضمان الاجتماعي، والإعانات المالية للعاطلين عن العمل، ولفئة الاحتياجات الخاصة، وحتى في المساواة أمام القانون من دون تمييز، سواء كان على أساس الدين، أو الطائفة، أو القومية، أو اللون، أو الجنس. وتعرف العدالة الاجتماعية، بحسب ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأنَّها: مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي ما بين الشعوب والأمم، وحق من الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الأساسية، التي يجب أن يتمتع بها الإنسان. وعرَّفتها الأمم المتحدة، بأنَّها: المساواة ما بين البشر في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والوظيفية، دون أي تمييز[1].

لذلك فإنَّ العدالة الاجتماعية هي مكملة لفكرة حقوق الإنسان، ونقصد بحقوق الإنسان هنا، الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، كما جاءت في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل، والنساء، والأقليات. أمَّا من الناحية السياسية، فالعدالة الاجتماعية معناها، وجود نظام سياسي يتصف بالعدالة. ومن الناحية الاقتصادية تعني وجود نظام اقتصادي قائم على التوزيع العادل للثروات. أمَّا من الناحية القانونية فتكون العدالة الاجتماعية، في وجود قوانين تعمل على تنظيم حقوق الأفراد، وواجباتهم، وإدارة المجتمع، وضمان حقوق المواطن المشروعة دون وجل[2].

إنَّ العدالة الاجتماعية في العراق متراجعة جداً، والسبب الرئيس هو الأنظمة السياسية المتعاقبة، كما هو حال المشكلات الأخرى. فالطائفية، والمحاصصة، والمحسوبية، وغياب تكافؤ الفرص في مجالات كثيرة، مع وجود الصراعات ما بين الأحزاب، فضلاً عن الخلل في إدارة الدولة، وهدر المال العام، وارتفاع مستويات الفساد الذي يؤدي إلى ضياع الأموال على حساب عدالة التوزيع، فتذهب تلك الأموال نحو فئة تمارس الفساد، على حساب الفئات المهمشة، وهذا يحدث فارقاً طبقياً كبيراً. ونتيجة لذلك، تجد أجهزة الدولة الرسمية نفسها، أمام عوائد محدودة، في ظل غياب الخطط اللازمة لإعادة توزيع الدخول، فهي تتجنب الوقوع في الإفلاس، فتلجأ لدعم فئات على حساب فئات أخرى، وهذا ما يحدث خللاً في العدالة، وغياباً للمساواة.

وبصورة عامة، يحتاج تحقيق العدالة الاجتماعية إلى توفر مجموعة من المقومات، وهي ضرورية جداً لتحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي، ويمكن أن يأتي ذلك عبر مجموعة من الاجراءات، ولو أنَّ صانع القرار السياسي في العراق، أراد التقدم، وتحقيق الاستقرار، من الضروري أن يلجأ إلى برامج العدالة الاجتماعية، ويأتي ذلك عبر مجموعة من الخطوات، وهي كالآتي[3]:

أ. إلغاء التمييز بين المواطنين، عبر إتاحة الفرصة أمامهم في الحقوق، والحريات، والاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

ب. إشاعة احترام حقوق الإنسان، المعنوية، والمادية، وذلك لأنَّ احترام حقوق الإنسان، والدفاع عنها، هو مؤشر على وجود العدالة الاجتماعية. وعندما يتمتع الفرد بحقوقه، وتنفيذ التزاماته، فسيشعر بطبيعة الحال بالعدالة، والمساواة.

ج. إعادة النظر في برامج الضمان الاجتماعي، فالضمان الاجتماعي مؤشر في طريق تحديد العدالة الاجتماعية، لاسيَّما إذا ما كانت تمس الطبقات المستحقة فعلاً، بعيداً عن التمييز، والتفضيل، أي تفضيل فئة على حساب أخرى، مع أنَّهم في الاستحقاق ذاته. فالمادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنص على أنَّ لكل فرد الحق في الضمان الاجتماعي في الدولة التي يقيم فيها، بما في ذلك رواتب المتقاعدين، وبرامج التأمين ضد العجز، وما يقدم من إعانات البطالة، والتأمينات الصحية، وتوفير السكن، وتقديم الدعم المالي، كتعويضات إصابات العمل.

د. المساواة أمام القانون، لطالما مثّلت مخرجاً لكثير من الأزمات، وهي حلّ لغالبية المشكلات السياسية، والاجتماعية، فعندما نؤمن بمقولة (القانون فوق الجميع)، يتحتم علينا تطبيقها فعلاً. فالقانون عند تطبيقه على الكل، يُحدث نقلة نوعية في كل مفاصل الدولة. والعراق بأمس الحاجة إلى مبدأ المساواة أمام القانون، بغض النظر عن المنصب، والدين، والعقيدة، والانتماء، والمذهب.

ه. توفير دعم الدولة الكامل للخدمات العامة، من ماء، وكهرباء، ورعاية طبية، وخدمات صحية، وبرامج رعاية الفقراء، والايتام، وذوي الدخل المحدود، وهو مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، وطريق سالك نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

من أهم أسس بناء الهوية الوطنية العراقية، هو ايجاد سياسات عامة ذات معايير محددة، وهادفة، تقوم على مبادئ الدولة الديمقراطية الحديثة، التي تحتكم للقانون، وتلتزم بالدستور، وتراعي حقوق الإنسان، وتؤمن بالحريات، لاسيّما حرية الرأي، والتعددية السياسية، مع وجود إطار تشريعي فعّال، يأخذ على عاتقه متطلبات الشعب الذي فوضه لذلك، بما يخدم مصالح الدولة، والمواطن

و. إعادة النظر في الأجور، وسلم الرواتب، لاسيَّما مع تصاعد المطالبات بضرورة وضع سلّم للأجور، والرواتب، يقوم على أساس العدالة في التوزيع.

ز. إدارة ملف التعيينات بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية، على أن يكون التوظيف لمن يستحق، بما يتوافق مع ما يمتلكه من مؤهلات، تتناسب والوظيفة التي يشغلها، والابتعاد عن المحسوبية، وما إلى ذلك من أمراض اجتماعية، تؤدي إلى غياب الثقة. وإعادة النظر في برامج الإصلاح الضريبي، بحيث يستهدف الأعلى دخلاً، وتفعيل نظام التعرفة الجمركية، لإنصاف المنتجات المحلية، وتشجيع الانتاج.

فتحتاج العدالة الاجتماعية إلى إطار عام للتطبيق، وهذا لا يتحقق ما لم توجد دولة ذات سيادة، وتحترم حرية حقوق الإنسان، والمساواة، وهذا لا يتحقق إلا بوجود نظام سياسي، ذي بنية مؤسسية، ودستور، وقانون، وتبادل سلمي للسلطة، ومغادرة المحاصصة الطائفية، والتوافقية، وغيرها من المصطلحات التي تقف عائقاً أمام وجود دولة القانون، والمواطنة. لذا فإنَّ العراق لم يرَ تطبيقاً للعدالة الاجتماعية، إلا في أوقات قصيرة على مرِّ تاريخه الحديث. واليوم الفرصة سانحة، إذا ما جرى إعادة هيكلة النظام السياسي، حتى يكون متناغماً مع طبيعة المرحلة، ومتطلباتها.

ثانيا: ترسيخ الهوية الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية

من المشكلات التي عصفت بالعراق، مشكلة الهوية الوطنية العراقية، إذ إنَّها كانت، وما تزال، تعاني من أزمة بنيوية ذات أبعاد متعددة، وكانت قد اتخذت

الطابع التراكمي. إذ إنَّ الموضوع لا يقتصر على مرحلة ما بعد عام 2003، بل الأمر يعود إلى نشوء الدولة العراقية الحديثة، مما جعل الفرد العراقي يعيش في دوامة، في سبيل البحث عن ذاته الوطنية، التي تصدعت نتيجة الصدمات، والضربات، التي تلقتها من الأنظمة السياسية المتعاقبة[4].

مع ذلك، فإنَّ بناء هوية وطنية جامعة، وشاملة، تعدّ عامل استقرار للدولة في العراق، ومن ثَمَّ تنعكس ايجاباً على بقية الفعاليات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وهو إحدى ركائز قوة الدولة. ويمكن تعزيز الهوية الوطنية العراقية، عبر تنشيط جوانب عدة، وكما يأتي:

1. تعزيز الهوية الوطنية من الناحية السياسية:

من أهم أسس بناء الهوية الوطنية العراقية، هو ايجاد سياسات عامة ذات معايير محددة، وهادفة، تقوم على مبادئ الدولة الديمقراطية الحديثة، التي تحتكم للقانون، وتلتزم بالدستور، وتراعي حقوق الإنسان، وتؤمن بالحريات، لاسيَّما حرية الرأي، والتعددية السياسية، مع وجود إطار تشريعي فعَّال، يأخذ على عاتقه متطلبات الشعب الذي فوضه لذلك، بما يخدم مصالح الدولة، والمواطن، فضلاً عن إشاعة المشاركة السياسية، وضمان وجود الانتخابات العادلة، والانتقال السلمي للسلطة، وإشاعة الديمقراطية.

وإلغاء المحاصصة التي تعدّ من أكثر المشكلات التي أسهمت في تردي الواقع السياسي، وحتى الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، في العراق بعد عام 2003. لذلك إذا ما أراد صانع القرار السياسي، والقوى السياسية العراقية، المضي بإصلاح الواقع السياسي، وتجاوز الاخفاقات، والمشكلات، التي حدثت، لا بدَّ من الشروع ببرامج الإصلاح، والبدء

بتفعيل دور مجلس النواب العراقي، عبر مغادرة موضوع المحاصصة، والتصارع، لكونه الممثل للشعب، والمعبر عن الإرادة العامة، ومن ثَمَّ هو المدافع، والمعبر، عن طموح المجتمع، ومصالحه، وأي صراع، واحتقان، وتوتر، ينعكس بدوره في بنية المجتمع، ثمَّ في عموم الشارع. والمطلوب هنا عند الشروع ببناء هوية وطنية عراقية، توفر الإرادة الحقيقية للأحزاب السياسية، والقوى الأخرى، للبدء ببناء خطاب وطني معتدل شامل، وجامع، لا أن يتم اختصار ذلك بخطاب طائفي ضيق، وبرامج حزبية عبثية، قائمة على أسس الكراهية، ونبذ الآخر. ومن زاوية أخرى، تتطلب عملية بناء الهوية الوطنية العراقية، وجود بنى مؤسسية قائمة على أسس البقاء، والاستمرار، ثمَّ أداء وظائفها التي تسهم في ترسيخها[5].

وهنالك عدد من الجوانب السياسية اللازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية، وهي كالآتي[6]:

أ. مغادرة موضوع التمايز على الأسس الطائفية والعرقية، ويشمل الأمر أيضاً بعض مواد وضعت في الدستور قد يفهم منها ذلك.

ب. التوجه نحو كل ما هو جامع، ومغادرة كل ما من شأنه أن يزرع الفرقة، بما في ذلك المناسبات، والأعياد الوطنية، وغيرهما، وتوحيد الخطاب الوطني.

ج. إلغاء المحاصصة لاسيَّما في مناصب الدولة العليا، والدنيا، والشروع بتغيير المناهج الدراسية، بما يتوافق مع كل ما يلم الشتات، ويوحد الصفوف.

د. التعامل بمبدأ المواطنة، وأن يعامل الفرد العراقي كمواطن، بعيداً عن الطائفية، والعنصرية، والدين، والمذهب. فالقانون فوق الجميع، ويجري التعامل مع المواطن كعراقي بدون بقية الأمور.

توحيد الخطاب الرسمي العراقي بكل مفاصله، بما يؤكد على هوية العراق، ومغادرة التشنج، والكراهية تجاه الآخر. فالمحاصصة تؤثر في مجمل فعاليات الدولة، وتربك عمل مختلف الأجهزة، ناهيك عن الفساد، وتعطيل مصالح الدولة العليا، وهي من أكثر العوامل التي تقف عائقاً، أمام تفعيل عناصر قوة الدولة في العراق. إذ شهد العراق متغيرات كثيرة في حقبة ما بعد عام 2003، إلا أنَّ الاكتمال الدستوري لم يتم إلا بعد عام 2005. فعلى الرغم من وجود دستور دائم، وحكومة، وبرلمان، ومؤسسات سياسية مكتملة، إلا أنَّها بقت تعاني من تراكمات الماضي، واخفاقات في جوانب عدة، جرى ذكر الكثير منها في أثناء الدراسة. ومن ثَمَّ جرى وضع مجموعة من المتطلبات، التي من الضروري لصانع القرار، أن يدرك مخاطر الوضع، والتوجه نحو الاستعداد للمخاطر المحدقة، وتفعيل عناصر قوة الدولة المختلفة، في سبيل تعزيزها، والاستفادة من مواردها، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالح الدولة.

التسامح الاجتماعي معناه الاعتراف بالاختلاف، والتنوع، والتباين، لأفراد المجتمع العراقي. فالاختلاف هنا ليس عداءً، بل هو اعتراف، واحترام للآخر، مهما يكن نوع ذلك الاختلاف، لغوياً أو جسدياً، أو دينياً، أو عرقياً، فكل ذلك يذوب ضمن الوطن والدولة(16)، بالانتماء المختلف، والمتباين، لأفراد المجتمع الواحد، إلى تكوينات قبلية، وأثنية، ولغوية، ودينية مختلفة، دون أن يؤثر ذلك الانتماء في مبدأ الولاء للوطن الواحد، والدولة الواحدة.

2. تعزيز الهوية الوطنية من الناحية الثقافية:

في هذا الجانب، تبرز فكرة بناء الهوية الوطنية من منظار الوعي المجتمعي، عبر العمل على زيادة وعي المجتمع العراقي، وثقافته، وإيجاد لغة مشتركة جامعة للمكونات الاجتماعية، والشروع بحوار وطني حقيقي، غير شكلي أو مرحلي، بشرط أن يكون هذا الحوار وعاءً يستوعب الجميع، مع الحفاظ على منظومة القيم الأخلاقية للمجتمع العراقي، بعيداً عن التعصب القبلي، والعنصري، والديني، والدمج ما بين المجتمع الحقيقي، والمجتمع الحديث المدني، مع الحفاظ على الأصالة والثوابت، تقوم على أسس التسامح الاجتماعي، والثقافي[7].

فالتسامح الاجتماعي معناه الاعتراف بالاختلاف، والتنوع، والتباين، لأفراد المجتمع العراقي. فالاختلاف هنا ليس عداءً، بل هو اعتراف، واحترام للآخر، مهما يكن نوع ذلك الاختلاف، لغوياً أو جسدياً، أو دينياً، أو عرقياً، فكل ذلك يذوب ضمن الوطن والدولة[8]، بالانتماء المختلف، والمتباين، لأفراد المجتمع الواحد، إلى تكوينات قبلية، وأثنية، ولغوية، ودينية مختلفة، دون أن يؤثر ذلك الانتماء في مبدأ الولاء للوطن الواحد، والدولة الواحدة. مقابل ذلك لا يكون الاختلاف ذريعة للصراع والاقتتال، إذ لا يمكن بناء هوية وطنية جامعة، وسط خطاب اقصائي، أو نبذ للآخر. فالمواطن العراقي هنا، وعبر برامج حكومية، وفعاليات اجتماعية، ودينية، من الممكن أن ينصاغ خلف رايـة، وهوية، وانتماء واحد، عبر تفعيل المواطنة، ويمكن أن يلجأ النظام السياسي في العراق، إلى جملة من الاجـراءات التي من شأنها أن تعزز الهوية الوطنية، والتي بدورها ستكون عامل قـوة للدولة. ومن هذه الإجراءات الآتي[9]:

أ. أن تحظى الهوية الوطنية بالانسجام مع ما موجود من معطيات، تتوافق مع الفكر السياسي، والقانوني الحديث، القائم على أسس المواطنة، بكونها معياراً جوهرياً يقوم على أسـس المبدأ القانوني، في تأمين المساواة في الحقوق، والواجبات، لجميع أبناء الشعب العراقي.

ب. أن يكون اختيار الهوية الوطنية الجامعة، معبرة عن الوضع الراهن، والجامع للشعب العراقي، بكونه كلاً غير قابل للتجزئة، أي لا يكون مختزلاً على جهة دون أخرى، حتى يعبر فعلاً عن تصورات المجتمع برمته. وأن تكون الهوية عنصر توحيد، وتقوية، وتفعيل، للوضع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي في الدولة، وأن تكون أساساً راسخاً في طريق تعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة، مع استكمال بناء المؤسسات المعبرة عن الوحدة، مع استعادة سيادة البلاد، ومواصلة الدور الإقليمي والدولي.

ج. يقع دور كبير على الحكومة العراقية، في إعـادة بناء الهوية الوطنية، عبر استعادة الحقوق، وتوحيد الخطاب، والشروع ببرامج ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، معززة لذلك، مع حفظ النظام، وتطبيق القانون، ونشر العدل، والمساواة[10].

د. تفعيل برامج المصالحة الوطنية، القائمة على أسس الحوار الصريح، وإنصاف المظلوم، وتوحيد الجميع تحت خيمة الدولة، والتركيز في كل ما من شأنه أن يقرّب الأطراف، ومغادرة الخلافات، واشراك الأطراف السياسية في إدارة ملف الدولة، بعيداً عن المحاصصة الطائفية، بل وفق المهنية، والاستحقاق، من دون إبعاد طرف بقصد الطائفة، أو الدين، أو القومية، على أن يتم التعامل مع مختلف المناسبات الدينية، والمـذهـبـيـة، والقومية، للأطراف الموجودة كافة بالوتيرة ذاتها، لاسيَّما عبر القنوات والإعلام.

ه. توجيه منظمات المجتمع المدني، نحو أخذ دورها في بناء مجتمع حضاري، قائم على أسس المواطنة، التي تنصهر في بوتقتها الـولاءات المحلية، والمذهبية، مع الإقرار بـأنَّ الهوية التعددية المذهبية، والأثنية، والعشائرية، هويات اجتماعية، وليست سياسية. فالحل الأمثل للعراق في ظل هكذا تنوع، أن يصار إلى تبني هوية سياسية واحـدة، هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي، لا قومي، ولا ديني، كما أسلفنا، وهي هوية المواطنة[11]. وتبثُ وعياً تجعل في اختلاف الآخر، أمراً مألوفاً ومقبولاً،

الإقرار بأنّ الهوية التعددية المذهبية، والأثنية، والعشائرية، هويات اجتماعية، وليست سياسية. فالحل الأمثل للعراق في ظل هكذا تنوع، أن يصار إلى تبني هوية سياسية واحدة، هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي، لا قومي، ولا ديني، كما أسلفنا، وهي هوية المواطنة

بعد أن ظلَّ غريباً، ومريباً طوال عقود عديدة. وكل ما تقدم يقع على عاتق الجميع، وتأتي في المقدمة مؤسسات التربية، والتعليم، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية، والدينية، على أن يتم نشر سياسة التسامح مع الجميع، والاندماج تحت راية الهوية الوطنية العراقية.

3. تعزيز الهوية الوطنية من الناحية الاقتصادية:

من ضمن الحلول الممكنة للخروج بهوية وطنية موحدة، وجامعة للعراقيين، والتي من الممكن أن يتخذ النظام السياسي في العراق، خطوات نحو تحقيقها عبر البوابة الاقتصادية، أي بواسطة التوزيع العادل للثروات للشعب العراقي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفوارق بين الطبقات، التي تؤدي إلى حدوث شرخ مجتمعي. أيضاً تسهم السياسات الاقتصادية المدروسة، في زيادة دخل الفرد، وتقليل نسب البطالة، وتحسين مستوى المعيشة. وعند توافر ذلك، يكون الفرد متقبلاً لفكرة الاندماج المجتمعي، تحت هوية وطنية، يشعر بقوة الانتماء، ويشعر أنَّه مواطن له حقوق، وعليه واجبات.

فالحل عبر استثمار موارد الدولة بالصورة الصحيحة، وتوجيهها نحو الأبواب الوطنية، بعيداً عن الاستغلال أو المحسوبية أو التمايز الطبقي، والتوجه نحو مشاريع التنمية الشاملة، والمستدامة، والبشرية، عبر برامج إصلاح مدروسة، ذات رؤية استراتيجية تنموية. فغالبية المجتمعات التي شهدت النهضة، اعتمدت على دور الطبقة الوسطى، وهذا ما يحتاجه العراق فعلاً، لما ستمتلكه من رفاهية اقتصادية ذات استقلالية، وعقل مستنير، ومتنوع، حتى يسهم في بلورة مشروع نهضوي تحديثي، يؤدي إلى تأسيس بنية تحتية رصينة، ذات أبعاد (اقتصادية، واجتماعية)، يسبقها استقرار سياسي.

إذ إنَّ الأساس في أي مجتمع، هو التجانس الاجتماعي ما بين مكوناته، وإيجاد طبقة وسطى عابرة لموضوع الطائفية، والقومية، وغيرهما، وإيجاد اقتصاد قوي يعتمد على التحرر من سطوة الدولة، مع ضرورة أن تدير الدولة أسس التوازن، والحفاظ عليه، مع مراعاة الطبقات الأكثر فقراً، ومحاربة العنف، والبطالة، والتهميش، والإقصاء، وأن يكون معيار الانتماء هو المعيار الوطني، بعيداً عن الانتماءات الضيقة أو الفرعية، التي لا يجب أن تعلو فوق إرادة الوطن[12].

التعليم هو ضمن أهم الوسائل التي تسهم في تنشئة الفرد سياسياً، عبر تعليمه قيماً، ومقاييس، ومفاهيم مجتمعية، كي يصبح متدرباً على ممارسة أدواره المجتمعية، وعلى سلوكه السياسي، والاجتماعي، وزيادة الثقة والوعي. فالأمية هي المعوق الأساسي نحو تطوير المجتمع، وتؤدي إلى التخلف الاجتماعي، ومن ثَمّ لا يمكن للدولة أن تزدهر في ظل شعب أمي، مع متطلبات الوقت الحاضر من تكنلوجيا حديثة، تعتمد على العلم، والمعرفة

بصورة عامة، يمكن للعراق أن يتجه للمحور الاقتصادي، كمدخل للهوية الوطنية، عبر مجموعة من الاجراءات والمتطلبات، وهي كالآتي:

أ. الشروع بالقضاء على كل مظاهر الفساد الإداري، والاجتماعي، والمالي، في مختلف مؤسسات الدولة العراقية.

ب. المحافظة بكل قوة على الثروات الوطنية من عمليات التخريب، والتهريب، والهدر.

ج. التوجه نحو تنويع الاقتصاد، والتحرر من مخاطر الاقتصاد الأحادي الجانب، عبر السعي إلى تنويع مختلف المصادر للاقتصاد العراقي.

د. التوجه نحو إنهاء ملف الديون الخارجية، لما لها من تأثير خطير في الاقتصاد، وفي القرار السياسي، وفي سياسة العراق الخارجية، فضلاً عن أضرار الفوائد التي يجري استحصالها، وجمعها، على حساب المواطن العراقي.

ه. استثمار الاقتصاد لتعزيز برامج الهوية الوطنية، وهو حلٌّ ناجح جداً، وثبت ذلك عبر تجارب دول عديدة.

ثالثاً: تحسين التعليم والرعاية الصحية

يعدّ ملف التعليم من الركائز الاجتماعية، التي لا بدَّ للعراق أن يتجه نحو تطويرها، إذ إنَّ غالبية الدول التي طورت من ذاتها، كانت قد شرعت للتعليم، وخصصت له أولوية قصوى، فالتعليم هو من ينقل الشعوب نحو التقدم، والازدهـار. والتعليم: هو مجموعة العمليات المنظمة، التي تهدف نحو تنمية المهارات، ومختلف القـدرات، لأفـراد المجتمع، وتطويرها، والعمل على تحويلهم إلى أعضاء ذوي مستوًى عالٍ من الكفاءة، والفعّالية، لرفد الأنشطة المتنوعة لذلك المجتمع. فالاهتمام بالتعليم يؤدي إلى زيادة الوعي المجتمعي، ونمو مستوى إدراكهم بحقوقهم، وطريقة العمل لاستحصال تلك الحقوق، واسهامهم في الحياة السياسية، لتحقيق هذه الأهداف.

فالتعليم هو ضمن أهم الوسائل التي تسهم في تنشئة الفرد سياسياً، عبر تعليمه قيماً، ومقاييس، ومفاهيم مجتمعية، كي يصبح متدرباً على ممارسة أدواره المجتمعية، وعلى سلوكه السياسي، والاجتماعي، وزيـادة الثقة والوعي. فالأمية هي المعوق الأساسي نحو تطوير المجتمع، وتؤدي إلى التخلف الاجتماعي، ومن ثَمَّ لا يمكن للدولة أن تزدهر في ظل شعب أميّ، مع متطلبات الوقت الحاضر من تكنلوجيا حديثة، تعتمد على العلم، والمعرفة[13].

إنَّ العراق في ظل التحديات الراهنة، يحتاج إلى إحداث نهضة أو ثورة، في مجال التعليم في شتى المراحل، وسط التراجع الكبير في مخرجات التعليم، والفجوة ما بين متطلبات السوق، ومخرجات التعليم، وكثرة المتخرجين دون وظائف، وكثرة المدارس، والكليات الأهلية، خارج الضوابط، والتي تعتمد على الكم لا النوع، وغياب المبادرات التي تهدف للإبداع، والابتكار، والاعتماد على المناهج النظرية أكثر من العلمية، والتطبيقية، فـضلاً عن تراكمات النظام السابق، الذي كرَّس التعليم نحو تنشئة سياسية، واجتماعية، موجهة لتمجيد السلطة، ونظام البعث، وتكريس ذلك نحو فكرة الحزب الواحد، والحكم الواحد. والمشكلة الأخرى أنَّ غالبية المناهج لا تواكب الحداثة العالمية، وتحتاج إلى إعادة نظر، بما يتناسب مع متطلبات الوقت الحاضر، في ظل عالم متسارع[14]. فضلاً عن الظروف المحيطة التي شهدها العراق، والتي أثرت في كل شيء لاسيَّما التعليم، فغياب الاستقرار الأمني، والسياسي، قد أثَّر بدوره في التعليم.

إذاً، التعليم هو من أهم مرتكزات قوة الدولة، ويسهم في تحقيق مصالح الدولة، وتحقيق التنمية، ويتم ذلك عبر الآتي[15]:

أ. إعادة النظر في كل المناهج التعليمية، ابتداءً من المراحل الابتدائية وحتى الجامعية، وجعلها تتناسب مع التطور الحاصل في عالم اليوم من تكنلوجيا حديثة.

ب. إعـادة برامج محو الأمية بصورة أكبر مما كانت، لما لها من دور في تحديث المجتمع.

ج. سنّ قوانين صارمة تجاه التعليم الخاص بشتى مراحله، وجعله بإشراف حكومي متخصص، لاسيَّما الأمور التي تمس الرصانة، ومراقبة مخرجات ذلك القطاع المهم، إذ إنَّ التعليم الخاص وجد للتخفيف عن كاهل الدولة، والتصدي لمحاولة جعل الأمر دكاكين للربح.

د. إعـادة النظر فـي سـياسـات الـقـبـول في الجامعات الحكومية، والأهلية، وجعلها ذات موازين مفيدة، وألّا يكون الأمر عبثياً.

ه. تشجيع برامج الابتعاث للدولة ذات الجامعة الأولـى فـي التصنيفات، وفـق تخصصات يحتاجها البلد.

و. توفير بيئة دراسية مناسبة، وهي جزء مهم من تطوير القطاع التربوي، والتعليمي، في العراق، لما له من حافز في تطوير الملاكات، والطلبة، بمختلف مستوياتهم.

لذلك الكثير من الدول التي شهدت نهضة في مجال التعليم، عملت على الاستثمار برأس المال البشري، واستثمار العقول، ووضعها في الطريق الصحيح، وهو استثمار ناجح، ويحقق تقدماً، وتنمية للعراق، ومن ثَمَّ يصب في حماية الدولة، وتعزيز مواردها. الى جانب ذلك، يحتاج العراق إلى تفعيل مؤسساته الصحية، والتي يشوبها الكثير من المشكلات، عبر إعادة النظر في المؤسسات الصحية، وتشخيص الخلل، وبناء

مؤسسات صحية ترتقي لخدمة المواطن اولاً، وتعبر عن إرادة الحكومة الحقيقية، في معالجة الاشكالات التي تعنى بشؤون الدولة العامة، لاسيَّما أنَّ العراق يعاني من زيادة في مختلف الأمراض، وانتشارها، والتي تهدد حياة الكثير من الناس. فضلاً عن وجود زيادة في عدد السكان، لا يقابلها زيادة في الرعاية الصحية، وهذا قد يؤدي إلى انهيار تلك المنظومة، ما لم يتم ادراكها.

الخاتمة:

في خضم التحديات المتعددة التي واجهها العراق، برز البناء الاجتماعي كعامل حاسم في دعم ركائز الاستقرار الوطني وتعزيز الوحدة المجتمعية. إذ إن الروابط الاجتماعية، والقيم المشتركة، والشعور بالانتماء الوطني، كلها عناصر تسهم في درء الانقسامات وتعزيز التعايش السلمي. ومن هنا، فإن تقوية البناء الاجتماعي لا تمثل مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية لضمان مستقبل أكثر أمناً واستقراراً للدولة العراقية. وتوجد مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1. تعزيز الثقافة الوطنية الجامعة من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام لتقوية الهوية العراقية الجامعة فوق الهويات الفرعية.
2. دعم مبادرات المصالحة المجتمعية التي تعالج آثار الصراعات السابقة وتعزز الثقة بين مكونات المجتمع.
3. تمكين منظمات المجتمع المدني باعتبارها حلقة وصل بين الدولة والمجتمع لتعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي.
4. تبني سياسات تنموية عادلة تقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والمناطق المختلفة.
5. إشراك القيادات الدينية والعشائرية في بناء خطاب وطني موحّد يدعو إلى السلم المجتمعي ونبذ الطائفية.

الهوامش والمصادر:

1- عودت ناجي الحمداني، العدالة الاجتماعية – مقوماتها ومعوقاتها (حالة العراق)، جريدة صوت الشعب، 2024/6/30، الموقع الرسمي للمجلة: https://www.tareeqashaab.com .

2- ينظر: طه حميد حسن، التنشئة الاجتماعية – السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، السنة الرابعة، العدد14، 2010، ص77.

3- ينظر: ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الاموال العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد318، كانون الثاني/2005، ص146.

4- ينظر: علاء الجوادي، ثقافة منفعة الناس في الحوار الوطني العراقي، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، الملتقى الفكري الاول للنخب العراقية، الجزء الاول – الابحاث، بغداد، تشرين الأول، 2009، ص14.

5- ينظر: عبد السلام متعب، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام 1921-2003، بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر، مجلة حوار الفكر، العدد 14، يوليو 2010، ص174.

6- ينظر: أحمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010، ص326.

7- ينظر: حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد 33، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2006، ص286.

8- ينظر: ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية... منظور المخاوف ومسارات البناء الحوار المتمدن - العدد: 2576 – 2006/5/3.

9- ينظر: هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2012، ص16.

10- حميد فاضل حسن، التسامح (انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية)، مصدر سبق ذكره، ص287.

11- عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة 15، العدد 29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص109.

12- محاضرة ألقاها الدكتور فالح عبد الجبار في معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت بتأريخ 2008/8/23.

13- ينظر: طاهر حسو الزيباري: التنشئة السياسية الاجتماعية في كردستان العراق. دراسة ميدانية ، مجلة زانكو للعلوم السياسية، اربيل، جامعة صلاح الدين، ع/12، 2001، ص253.

14- ينظر: لمى كريم خضير، سياسة التعليم العالي في العراق بعد عام 2003/ التعليم الأهلي أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2020، ص145.

15- ينظر: فلاح خلف علي الربيعي، التربية والتعليم العالي في العراق خلال عقدين، في حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق عقدان ملتهبان، ص278، 2023.

16- ينظر: ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية... منظور المخاوف ومسارات البناء الحوار المتمدن - العدد: 2576 – 2006/5/3.

الحنث باليمين الدستوري لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وتغييب لـلرادع القانوني

• د. محمد جبار العبدلي

أقرّت رئاسة مجلس النواب العراقي في دورته الخامسة بتاريخ 2025/1/21 تشريع تعديل قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016 باعتباره جزءاً من الاتفاق السياسي الذي رافق تشكيل الحكومة الحالية، وابتكرت رئاسة المجلس طريقة جديدة لتشريع القوانين باعتماد تصويت واحد لتمرير ثلاثة قوانين جدلية (العفو العام والأحـوال الشخصية وإعادة العقارات إلى أصحابها)، وهو اسلوب محدّث لاعتماد السلة الواحدة في تمرير التشريعات، الأمر الذي دفع بعض النواب إلى الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا باعتبار ذلك الاسلوب مخالفاً لأحكام دستور 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب رقم (1) لسنة 2022، وكذلك الطلب من المحكمة إصدار امراً ولائياً بوقف تنفيذ تلك القوانين لحين صدور قرار نهائي من المحكمة الدستورية بصحتها من عدمه، فاستجابت المحكمة للطلب الأخير وأصدرت الأمر الولائي ذي العدد (3 وموحدته 4و18و19و21/ اتحادية/امر ولائـــي/2025) بتاريخ 2025/2/4، وبانتظار ما سيؤول إليه حكمها النهائي حول مصير تلك القوانين المطعون بها.

إن موقف المحكمة الاتحادية الحالي أربك التوافق السياسي الـذي رافـق تشكيل الحكومة الاتحادية المشروط بتمرير بعض هذه القوانين وفي مقدمتها تعديل قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016، لتؤكد المحكمة الدستورية على دورها الفاعل في حماية الدستور ورعاية المصالح العليا للبلد ومواطنيه بعيداً عن التأثيرات والضغوط السياسية، لكن حتى لو افترضنا حكم المحكمة النهائي بعدم صحة تلك القوانين، فذات التوافق السياسي المذكور سيكون كفيلاً بتمرير قانون العفو أو غيره داخل قبة مجلس النواب، سواء عبر اسلوب السلة الواحدة أو التصويت من جديد بشكل منفرد على كل منها، خاصة وان لقادة احزاب السلطة كلمة الفصل على نوابهم في التصويت من عدمه.

وهنا نُذكّر جميع السادة اعضاء مجلس النواب باليمين الدستوري الذي أقسموا خلاله بـ (اقسم بالله العلي العظيم أن اؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية بتفانٍ واخلاص وان احافظ على استقلال العراق وسيادته، وارعـى مصالح شعبه واسهر على سلامـة ارضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي وان اعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء والتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، والله على ما اقول شهيد)، فطاعتهم لأحزابهم او التوافق مع غيرهم سيجعلهم حانثين عن هذا اليمين المُغلظ بمجرد اسهامهم بتشريع اي قانون دون أمانة وحياد ودون رعاية لثروات الشعب ومصالحه ودون صيانة لاستقلال القضاء.

وتضمن تعديل قانون العفو عدة ثغرات ربما ستجعل من أحكامه سبباً لتغييب الـرادع القانون عن محاسبة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة على أمن البلد ومصالحه العليا وحقوق مواطنيه كالقتل والخطف وجرائم الفساد الإداري وتسهم بإفلات مرتكبيها من العقاب وتشجيعهم وغيرهم على تكرار ارتكابها بعد تأمينهم من العقوبات القانونية المقررة بشأنها، فتعديل قانون العفو العام المشرّع منذ 9 تسع سنوات (القانون رقم 27 لسنة 2016) يعد خطوة مثيرة للجدل والاستغراب، حيث تعد قوانين العفو ذات طبيعة استثنائية ومؤقت سريانها على جرائم مرتكبة خلال وقت سابق لم تشمل بعفو عام مسبق، خلاف ما تضمن التعديل الأخير الذي جعل سريانه على الجرائم الواقعة قبل التعديل وفـق الـمـادة (6) مـن التعديل، وبالتالي شمول جميع الجرائم التي لم تُشمل بقوانين العفو العام المسبقة كالقانون رقم 19 لسنة 2008 والقانون رقم 27 لسنة 2016 لغاية نفاذ التعديل الأخير.

تعد قوانين العفو ذات طبيعة استثنائية ومؤقت سريانها على جرائم مرتكبة خلال وقت سابق لم تشمل بعفو عام مسبق، خلاف ما تضمن التعديل الأخير الذي جعل سريانه على الجرائم الواقعة قبل التعديل وفق المادة (6) من التعديل، وبالتالي شمول جميع الجرائم التي لم تُشمل بقوانين العفو العام المسبقة كالقانون رقم 19 لسنة 2008 والقانون رقم 27 لسنة 2016 لغاية نفاذ التعديل الأخير.

حـدد التعديل مـوعـداً لتنفيذ أحكامه اعتباراً من تاريخ تصويت مجلس النواب عليه وفقاً للمادة (8) منه، أي دون انتظار نشر قانون التعديل في جريدة الوقائع العراقية، دون معرفة بـالأهـداف الحقيقية التي تقف خلف هذا التسرّع لتشريع قانون يتعلق بأمن البلد ومصالح البلد العليا وأمواله العامة وعدم انتظار نشره، والتساؤل الذي يتبادر الى الذهن حول التسلسل التشريعي الذي ستتبناه المحاكم المختصة في قراراتها الخاصة بشمول أي متهم او مجرم بالعفو العام قبل نشر التعديل في جريدة الوقائع العراقية ويكون له تسلسل تشريعي خاص به كما هو الحال في قوانين العفو السابقة رقم 19 لسنة 2008 ورقم 27 لسنة 2016؟!

الإشكالية الأخرى التي تُسجّل على التعديل بجعله الفصل العشائري بموجب وثيقة موقعة من شيوخ العشائر بمثابة وثيقة تنازل المشتكي او ذويه عن الجاني، في ظل واقعنا الذي يشهد وجود حالات يكون فيها الفصل العشائري رغماً على اصحاب الحق أو

المصلحة المُعتدى عليها بموجب الجريمة الواقعة استجابة للأعراف والسنن العشائرية، وبالتالي قد يكون اطلاق سراح مرتكبي الجرائم بموجب قانون التعديل دون تنازل صريح من الضحايا او ذويهم، كما كان في ظل قوانين العفو السابقة، سيتسبب بشعورهم بالظلم وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب دون تعويضات مقبولة او اعتذار أو صلح حقيقي، مما قد يؤدي الى إثارة نزعات الثأر الفردية ويزيد من التحديات الامنية في البلد.

فضلاً لما سبق، فإن قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 المراد تعديله يشترط تسديد الجاني لما بذمته من أموال حتى يشمل بالعفو العام استناداً الى المادة (3) منه، لكن التعديل الأخير استبدل ذلك الحكم بـ (إجراء تسوية مع الجهة المتضررة)، فمن يختلس أو يسرق مال عام دفعة واحدة يمكن أن يسدده عبر تسوية مع الجهة المتضررة، ليتساهل مع الفاسدين ويضعف من جهد الحكومة والقضاء في مكافحة الفساد ويُشجع على استمراره في المؤسسات الحكومية وهدر مزيد من الأموال العامة، ويقوّض الرادع القانوني في محاسبة مرتكبي جرائم الفساد الاداري ويكون حافزاً لارتكابها بشكل أكثر على أمل إصدار عفو مماثل في المستقبل، وبالتالي فإن تعديل قانون العفو سيبعث رسالة سلبية الى المجتمع مفادها أن العدالة ليست فاعلة في العراق، وممكن لمرتكبي جرائم الفساد الاداري الإفلات من العقاب ما دام هناك عفو عام سيصدر بين الحين والآخر يمكّنهم من تسوية المبالغ التي استولوا عليها دون حق ودون الزامهم بتسديدها دفعة واحدة.

كما استثنى القانون السابق رقم (2) لسنة 2016 جرائم الخطف بشكل عام من الشمول بالعفو العام، في حين حصر التعديل جرائم الخطف التي لا تشمل بالعفو بجرائم الخف التي نشأ عنها موت المخطوف او مجهولية مصيره او إحداث عاهة مستديمة، أما جرائم الخطف الاخرى التي لا ينتج عنها موت المخطوف او مجهولية مصيره او إحداث عاهة مستديمة فسيشمل مرتكبوها بالعفو العام وفقاً لأحكام المادة (2/سادساً) من قانون التعديل الأخير، رغم خطورة صور جرام الخطف الاخرى وتأثيرها على أمن واقتصاد البلد وتهديدها لحياة وأمن المواطنين.

واستثنى قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 أيضاً جرائم الاتجار بالمخدرات بشكل عام من الشمول بالعفو العام، ليشملها التعديل الاخير بالعفو العام في حال كانت كمية المادة المخدرة المضبوطة بحوزة المجرم لا تزيد عن (50) غم بغض النظر عن الغاية من حيازتها وفقاً لأحكام المادة (2/سادساً) من قانون التعديل الأخير، دون معرفة المبرر الحقيقي للسماح بإفلات من يتاجر بهذه الكمية من المخدرات! ومدى أثر ذلك في التشجيع على المتاجرة بالمواد المخدرة والتقيّد بهذه الكمية المحددة التي سمح بها التعديل الأخير؟!

تعديل قانون العفو سيبعث رسالة سلبية الى المجتمع مفادها أن العدالة ليست فاعلة في العراق، وممكن لمرتكبي جرائم الفساد الاداري الإفلات من العقاب ما دام هناك عفو عام سيصدر بين الحين والآخر يمكّنهم من تسوية المبالغ التي استولوا عليها دون حق ودون الزامهم بتسديدها دفعة واحدة.

ان قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 منح للجنة التي يشكلها مجلس القضاء الاعلى سلطة تقديرية في القيام بإعادة التحقيق او المحاكمة من عدمه للمحكوم عليهم بناء على اقوال المخبر السري او اعتراف متهم آخر، بينما الزم التعديل الأخير اللجنة المذكورة بإعادة التحقيق او المحاكمة للمحكوم عليهم بناء على اقوال المخبر السري او اعتراف متهم آخر، وهذا تدخل سافر في اعمال القضاء وضرباً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي تبناه دستور 2005 في المادة (47) منه بنصها على (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات).

العراق وأزمة التطرف... قراءة في جهود المواجهة

• **أ.د. مثنى فائق مرعي**
جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية

المقدمة:

يُعد التطرف ظاهرة خطيرة على المجتمعات والدول التي تصيبها، نظراً لما يتبعها ويرتبط بها من آثار وتداعيات كبيرة، وعلى قدر خطورتها يتطلب الامر البحث فيها وفي أسبابها وجذورها من قبل مراكز البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية بـموازاة الاهتمام بمواجهتها ومعالجة أسبابها وعواملها وآثارها من قبل صناع القرار والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية المعنية بالآمر، فهذه الظاهرة التي تشكل خطراً كبيراً في عملية بناء الدولة، تتطلب مسألة مواجهتها الى جانب المقاربات الامنية، حواراً فكرياً وثقافياً ومعرفياً لتحديد الضوابط والأسس التوافقية التي تحتاجها مواجهة الظاهرة، كما السعي إلى صياغة الحلول ونشر أفكار التسامح واللاعنف وقيم العدل والمساواة والإخاء والتضامن بين مكونات المجتمع واحترام الهويات الفرعية من ان تطغى على الهوية الجامعة، إن تحقيق السلام والتعايش السلمي وإن كان هدفاً أساسياً إلا أن نجاحه يتوقف على وعي المجتمع والمؤسسات التي تمتلك آليات نبذ العنف وبناء السلام، ونجاحها في ضمان تحقيق آليات بناء وتكريس السلام هو الضامن الذي

ينقل المجتمعات من حالة السلام الهش المتحقق بعد العنف والتطرف والصراع إلى حالة السلام المستدام والتكامل الشامل للمجتمع وبناء الدولة الوطنية السليمة.

مع أن العراق مر بأزمة تطرف مكلفة من حيث الآثار والتداعيات، الا ان ظاهرة التطرف ليست أصيلة في المجتمع العراقي بقدر ما هي ظاهرة وليدة لظروف وعوامل سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية تظافرت لتنتج هذه الظاهرة التي ولدت العنف والإرهاب الذي أصاب مختلف نواحي الحياة في العراق وما افرزه من خسائر جسيمة دفع ثمنها مختلف مكونات الشعب العراقي.

اولًا- معنى التطرف:

يعني التطرف في اللغة الوقوف في الطرف، وهو عكس التوسط والاعتدال، ويعني «الانحياز لاحد طرفي الامر»، والمتطرف هو «المتجاوز لحد الاعتدال والحدود المعقولة ولم يتوسط في الامر ويكون ذو نزعة دينية او سياسية تدعو الى العنف»(1).

وللتطرف اصطلاحاً تعريفات عديدة تباينت مضامينها وفقاً لمتبنيها وتفسيراتهم وفلسفتهم، فمن الناحية الاجتماعية هناك من يرى ان التطرف لفضاً معيارياً يعني مخالفة الخط العام او السوي الذي يتبناه مجتمع معين، وتحدده التقاليد والاعراف والمعايير الدينية والقانونية التي تسود المجتمع، ما يجعل مفهوم التطرف يختلف من مجتمع الى آخر، إذ من الممكن ان تتسامح البيئة المرنة مع تصرفات او سلوكيات معينة بينما تراها عكس ذلك البيئات المتشددة او غير المرنة(2).

ويعرف التطرف بأنه: «العملية التي يتم بموجبها تبني نظام معتقدات متطرف بما في ذلك الرغبة في استخدام العنف او تسهيله كطريقة في التأثير على التغيير الاجتماعي»(3).

ويعرف بأنه: «محاولة طرف او شخص او جماعة ما فرض رأيهم او تصوراتهم او معتقداتهم الدينية او الفكرية او السياسية على الآخرين بالقوة والاكراه»(4). كما يعني التطرف ايضاً بأنه تبني الجانب المتشدد من الافكار والعقائد والمفاهيم السائدة الى حد المغالاة والتطرف في الاعتقاد، والنفور او معارضة المعتقدات والافكار الأخرى، واعتبار الافكار والمعتقدات المعتنقة هي الصحيحة والصائبة وكل ما يعارضها من افكار هي فاسدة وغير صحيحة(5).

ثانياً - أزمة التطرف في العراق:

ان ازمة التطرف التي شهدها العراق بعد عام 2003 ليست وليدة لحظتها بقدر ما هي نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وقيمية وامنية متراكمة تهيأت لها الظروف والاوضاع التي كانت محفزة لظهورها وتفاقمها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية هناك من يرى ان ظاهرة التطرف وبعض المغالاة فيها ظهرت في اعقاب ظهور الانظمة الجمهورية في العراق، وكانت تتجلى بأغطية عديدة منها قومية واحياناً سياسية واخرى دينية، بيد انها كانت تظهر بشكل محدود ولم تصل الى ما وصلت عليه الحالة بعد عام 2003، وفي الاغلب كان التطرف مقروناً بالاعتبارات السياسية، ولم يصل الى إحداث توتر اجتماعي(6)، ولكن ما تعرض له المجتمع العراقي من اوضاع سياسية واقتصادية وحروب خارجية وداخلية لاسيما في عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، وما واجه المجتمع من ظروف قاسية خلفت ازمات نفسية واوضاع مختلفة شكلت محفزات لحالة من التطرف الطائفي والقومي، حفزتها بشكل اكبر احداث عام 2003 وما بعدها من اوضاع وتطورات منها حالة الانفلات الامني والسياسي والبطالة وحل العديد من مؤسسات الدولة والفراغ القانوني والامني، وحالة التحزب الطائفي والعرقي التي كانت بالفعل سبباً في ظهور حالات مختلفة من التشدد والتطرف العرقي والمذهبي(7).

ولا شك ان حالة عدم الاستقرار السياسي التي عمت الساحة السياسية وضعف المؤسسات وادائها وصنع السياسات، وما تشكله من اضطراب في اداء النظام السياسي الذي أنشيء بعد عام 2003، كانت سبباً بوجود إشكالية اتساع دائرة التطرف في العراق، ومما ساهم في تعقيد هذه الإشكالية ان بعض الاحزاب والقوى السياسية قد تأسست على أسس فئوية تستقطب فئة وترفض الأخرى في ظل ظروف

صراع على هوية الدولة، التي بدورها لم تتمكن من ادارة التحديات والتهديدات التي تعرضت لها البلاد، فتفاعل التطرف مع ضعف الدولة وعدم الاستقرار بالتزامن مع سعي أطراف متعددة الى تحويل التطرف الى حالات فيها اكثر من إشكالية ومنها الكراهية والعنصرية والتكفير وتحويلها الى مغذي لحالة العنف والإرهاب(8).

وبالفعل انتشرت وعمت موجة من التطرف الطائفي والعرقي وجرت عمليات قتل واغتيال وتصفيات وحشية على اساس الهوية وتهجير قسري وحرق لدور العبادة في العديد من المناطق والمحافظات العراقية ولاسيما التي فيها تنوع مكوناتي، واستحضرت الجماعات والتنظيمات المسلحة المتطرفة والارهابية العوامل التاريخية للصراع والخطابات الانفعالية والطائفية المتطرفة والتي لا تحمل اي مشروع مجتمعي او سياسي، فكان للتطرف الطائفي والقومي دوراً ديناميكياً في الصراع السياسي خلال تلك المرحلة(9).

وانبثقت سلوكيات التطرف بشكل واضح من الواقع المضطرب خلال سنوات الاحتلال الامريكي للعراق، واستحدثت معطياتها منه، وافرزت مظاهر مختلفة من التطرف انعكست آثارها على مختلف فئات ومكونات المجتمع بشكلٍ أو بآخر، وأسهمت ظاهرة التطرف في العراق بظهور ثقافة العنف الطائفي والإرهاب التي تمترست خلفها جماعات وتنظيمات مسلحة وسياسية، وزادها صعود الطائفية واستفحال ازمة الفساد(10). ووجود جماعات تتبنى ايديولوجيات أممية على حساب وجود الدولة العراقية الامر الذي يقود الى التطرف الذي يضر بوجود الدولة التي تؤدي بدورها وقوتها الى معالجة التطرف عبر تعزيز المواطنة على حساب الهويات الفرعية(11).

ومن الجدير بالذكر ان موجات التطرف الشديد التي عصفت في الساحة العراقية كانت إحداهما عقب أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (ع) في سامراء عام 2006، فكان التطرف والعنف الطائفي على أشده وأشعل صراعات طائفية مذهبية واثنية اتخذت طابعاً استئصالياً أو تهميشياً، وعلى الرغم من تراجع هذهِ الصراعات وحصول نوع من الاستقرار السياسي والامني نسبياً وخفوت ظاهرة التطرف الطائفي، بيد ان احداث استيلاء تنظيم داعش على عدد من مناطق وأراضي البلاد في حزيران 2014 قد ادخل البلاد موجة جديدة من التطرف العنيف والإرهاب، وما سببه من دمار فكري وعمراني، واندفعت الكثير من الجماعات والتنظيمات المتطرفة المولدة للإرهاب بتشكيلاتها المختلفة القديمة والجديدة في ظل اجواء من الاستنفار الطائفي المتطرف باتجاه سفك دماء العراقيين على مختلف انتماءاتهم الدينية والأثنية(12). الامر الذي يشير الى ان حالة التطرف في البلاد تتفاقم وتتراجع تبعاً لظروف محفزة لها او مثبطة لنشاطها منها سياسية او اجتماعية او اقتصادية او دينية او طائفية وغيرها، تساعد على تحفيز ظاهرة التطرف في العراق من عدمها عند تواجدها او تراجعها.

ان موجات التطرف الشديد التي عصفت في الساحة العراقية كانت إحداهما عقب أحداث تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (ع) في سامراء عام 2006، فكان التطرف والعنف الطائفي على أشده وأشعل صراعات طائفية مذهبية واثنية اتخذت طابعاً استئصالياً أو تهميشياً

وما يؤشر عن الساحة العراقية في مجال أزمة التطرف خلال المرحلة ما بعد عام 2003، ما يلي(13):

- تزايد انواع التطرف في شكله العنيف على صعيد السلوك الجماعي.
- تصاعد اعداد التنظيمات المتطرفة العنيفة.
- تزايد اعداد اعضاء التنظيمات والجماعات المتطرفة وبشكل خاص من الاطفال والنساء.
- تعدد واختلاف وتزايد اساليب تجنيد المتطرفين.
- وجود ظاهرة التطرف لدى العديد من الجماعات والتنظيمات مختلفة الانتماءات الدينية والمذهبية والقومية.

ثالثاً- مسببات التطرف:

للتطرف في العراق مسببات عدة، منها:

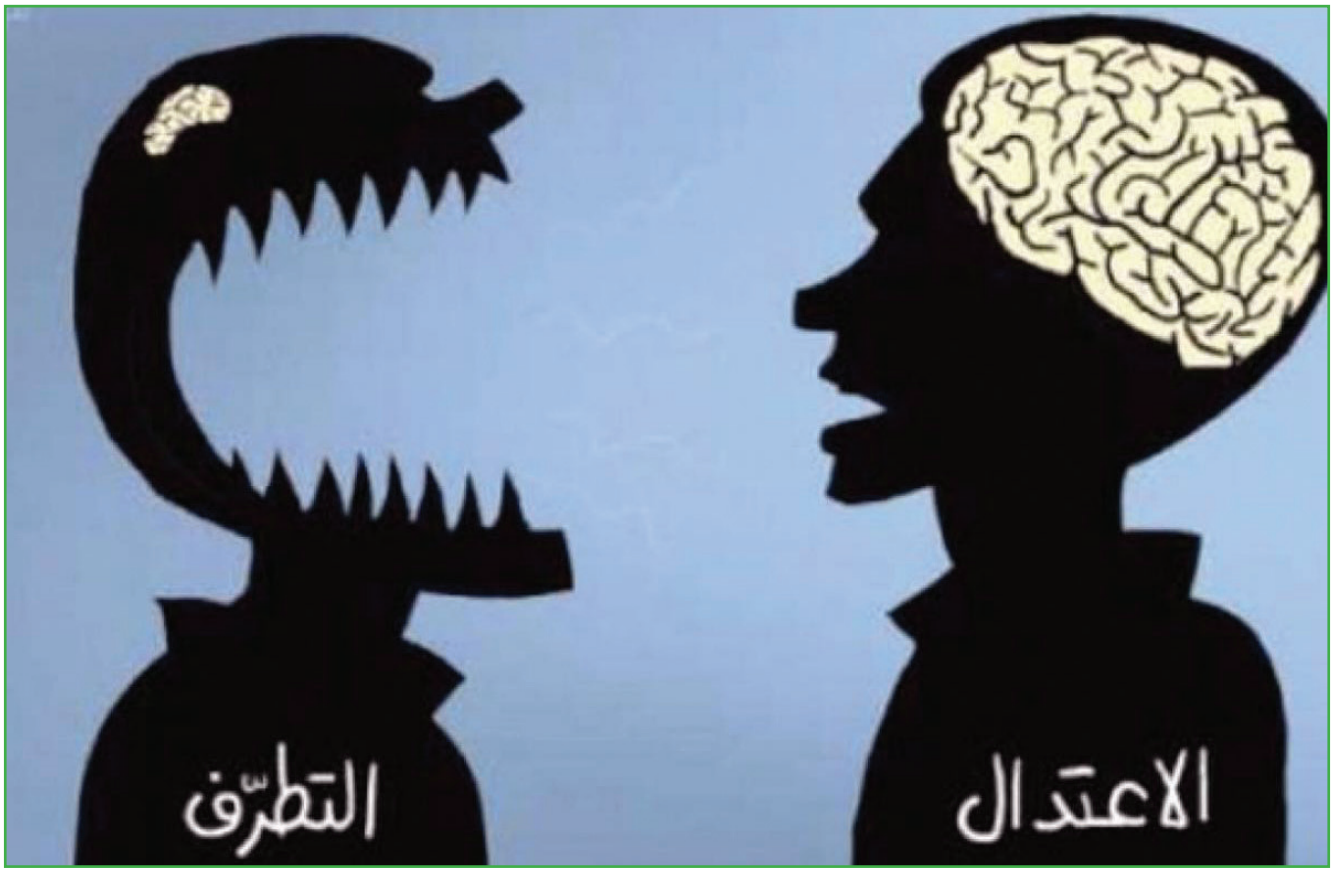

- المسببات الايديولوجية والدينية، كثيراً ما تشكل العوامل الدينية مبرراً لدى العديد من الجماعات للقيام بأعمال متطرفة ولاسيما عند اولئك الذين يلقنون «عقائد» متشددة تقوم على اساس الاختلاف ومعارضة الاخر(14). وتكون اكثر تأثيراً عندما يتبنى الخطاب الديني الرائج التعبئة المذهبية التي تركز على النقاط الخلافية واستدعاء تاريخ الصراع بغية التحريض ضد الآخر، واستخدام العوامل الدينية والقيمية في الممارسة السياسية مما يجعلها محفزاً للتطرف وحتى العنف(15)، وهذا الامر هو ما شهدته الساحة العراقية خلال سنوات ما بعد عام 2003، فضلاً عن ذلك برزت ايديولوجيات اصولية ترفض الاعتراف بالآخر ومثلت أدوات سياسية للتعبئة وتجنيد الاتباع واججت ثقافة العنف والتعصب، وزادت من فاعلية الجماعات المتطرفة والارهابية(16).
- المحاصصة السياسية، والتي بدأت بتشكيل النظام السياسي على أساس المحاصصة الطائفية سياسياً، مما أدى إلى وجود حالة من الصراع بين فئات واسعة استغلت تأجيج النزاعات الداخلية وتمايزت القوى السياسية على أساس طائفي وعرقي ولم يتم استيعاب المواطنين على أساس هوية وطنية جامعة، فكانت النتيجة تعصب وتطرف لهذه الجهة او تلك للتعبير عن مطالبهم السياسية(17).
- إن سياسات الانظمة والحكومات المتعاقبة تسببت في كثير من الأحيان بتعميق الانقسام واضعاف قيم المجتمع وتهديد هويته الجامعة عبر الاستئثار والتهميش ونقص الحريات الذي ادى إلى زرع مشاعر القلق والتوجس من الآخر على مستوى الفرد والمجتمع، فكان البحث عن الهويات الفرعية حاضراً مثلما برزت الولاءات لها (دينياً، طائفياً، عرقياً وغيرها) حيثُ انكفأت هذه المكونات المجتمعية

بهوياتها الفرعية على نفسها كوسيلة للدفاع عن الذات، وبالنتيجة كانت اوضاعها محفزة لتمرير وتغلغل الفكر المتطرف عبر آليات «التسميم السياسي»(18).

- تعرضت العملية السياسية في العراق الى الاضطراب وعدم ظهور مشروع سياسي عراقي لبناء دولة المواطنة والمؤسسات، بل كان الاهتمام من قبل القوى السياسية بالسلطة اكثر من بناء الدولة، فكان اداءها السياسي ضعيفاً ولم يؤدي الى نتائج حقيقية الامر الذي كان سبباً في نمو التطرف واستغلال الجماعات المتطرفة للوضع السياسي والاخفاق في بناء دولة المواطنة للترويج لأفكارها ومعتقداتها.
- اختط البعض من القوى السياسية نهجاً لم يعطِ مساحة للحوار والتسامح مع الخصوم، بل انتهى الامر الى وجود حالات من الاعتماد على اساليب التصفية والاغتيالات والتفجيرات والاستهداف كنهج: اما مدعوم سياسياً او مسكوت عنه سياسياً، وهذا الامر بحد ذاته عامل محفز لتزايد وانتشار التطرف(19).
- المسببات الامنية، وتتمثل بما شهدته الساحة العراقية من صراعات وحروب خارجية وداخلية اخذت طابعاً متفاقماً فيما بعد 2003، اذ كثيراً ما تنشأ الجماعات المتطرفة والارهابية وينشأ التطرف في سياق الصراعات المحلية او الإقليمية ولاسيما غير المحسومة كونها تساهم في ايجاد محفزات هذا التطرف ونموه(20)، يضاف الى ذلك ان تفاقم الازمات الامنية في العراق وغيرها من الازمات ادت الى تمكن التطرف من الانتشار والوصول جغرافياً الى العديد من مناطق العراق وكذلك لدى العديد من فئات ومكونات المجتمع العراقي خلال مرحلة معينة بعد عام 2003، على الرغم ان موجات التطرف قد خفتت كثيراً في الوقت الحاضر.
- المسببات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتكامل مع بعضها لتنتج التطرف في العديد من البلدان والمجتمعات ومنها العراق، وتتمثل بالبطالة، وتدني المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من المواطنين، وعدم التناسب بين الدخول، وارتفاع الاسعار، وضعف العلاقات الاجتماعية، يضاف اليها فشل مشروعات التنمية، ووجود بعض القيم المجتمعية غير السليمة وغيرها من العوامل الاقتصادية ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي في نشوء التطرف وانتشاره(21).
- ويضاف اليها التفاوت الاجتماعي والطبقي وحالات الفقر وأزمة استشراء الفساد المالي والاداري والسياسي وارتفاع نسب البطالة ولا سيما لدى الشباب والتوزيع غير العادل للثروات وفقدان العدالة في التنمية الاقتصادية وتراجع تقديم الخدمات الاساسية والحرمان الاقتصادي الذي يعانيه العديد من فئات المجتمع العراقي الذي ادى الى تزايد الفوارق الطبقية، وعدم وجود سياسات حكومية فاعلة لمعالجة مشكلة البطالة تعد كلها محفزات لنشوء التطرف(22)، واستغلال

التفاوت الاجتماعي والطبقي وحالات الفقر وأزمة استشراء الفساد المالي والاداري والسياسي وارتفاع نسب البطالة ولا سيما لدى الشباب والتوزيع غير العادل للثروات وفقدان العدالة في التنمية الاقتصادية وتراجع تقديم الخدمات الاساسية والحرمان الاقتصادي الذي يعانيه العديد من فئات المجتمع العراقي الذي ادى الى تزايد الفوارق الطبقية، وعدم وجود سياسات حكومية فاعلة لمعالجة مشكلة البطالة تعد كلها محفزات لنشوء التطرف(45)، واستغلال هذه الاوضاع من قبل الجماعات المتطرفة لكسب الاتباع والمؤيدين.

هذه الاوضاع من قبل الجماعات المتطرفة لكسب الاتباع والمؤيدين.

- يضاف لذلك الخلل الحاصل في التنشئة الاجتماعية وعدم قيام المؤسسات المعنية بذلك مثل الاسرة ومؤسسات التعليم بدورها المنوط في اعداد التنشئة الاجتماعية السليمة، وكذلك اختلال القيم الاجتماعية بسبب الانفتاح على الخارج وما ترتب عليه من قيم و افكار وافدة(23) بعد انغلاق العراق لسنوات عديدة نتيجة لسياسات التضييق والاستبداد السابقة من جهة وتعرض العراق للعقوبات الدولية من جهة اخرى.
- تأثير وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، تعد وسائل الاعلام وخاصة الرقمية منها والمواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والمدونات بمثابة النافذة الكبيرة التي تطل منها الجماعات والتنظيمات والشخصيات المتطرفة على المجتمعات لإيصال رسائلها وافكارها من جهة، وللتواصل مع اتباعها ومؤيديها من جهة ثانية، ولتجنيد اعضاء جدد من جهة ثالثة. وقد لجأت الجماعات المتطرفة المختلفة الى الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي في نشر أفكارها المتطرفة، كونها قد وجدت في البيئة الرقمية مميزات عدة منها سهولة الوصول لها، قلة التكلفة المادية، الحفاظ على السرية لتواجد هذه الجماعات(24). ولعل اكثر ما ساهمت فيه وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من نشر التطرف في العراق هو انها كانت وسيلة لنقل العديد من الاحداث التي تثير النعرات الطائفية والمذهبية، واستخدمت من قبل العديد من الجماعات والتنظيمات لنشر الافكار المضللة ضد خصومها، وفتحت المجال لنشر خطابات الكراهية والتطرف وسمحت للعديد من الشخصيات باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كمنابر لنشر الافكار المعادية للآخر، وبالتالي كانت أدوات لإثارة التطرف ونشره.

أن الأداء الحكومي الجيد يعتمد على عدة عوامل مثل البنية التحتية الجيدة، القوانين الفعالة، الكوادر المؤهلة، وكذلك وجود استراتيجيات وسياسات تدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وان السلطة الناجحة هي التي تترك اثر كبير وفعال على اراضيها في المجال الاقتصادي ونوعية الحياة

رابعاً - جهود مكافحة التطرف:

التطرف هو مشكلة معقدة تنشأ في ظروف غير اعتيادية وبناءً على عوامل ومسببات متعددة، وآثارها وتداعياتها اكثر خطورة وتعقيداً، وعليه فإن معالجتها ومواجهتها تحتاج الى جهود واستراتيجية بعيدة المدى ومتكاملة الاركان وعلى مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والامنية والاقتصادية والقيمية، ويتطلب الامر معالجة الاسباب والجذور قبل مواجهة المشكلة وتداعياتها، وفي العراق فقد كانت اغلب الجهود التي اعتمدت بعد تفاقم ازمة التطرف هي الوسائل والسبل الامنية ابتداءً وبما يشبه رد الفعل على هذه الازمة، ثم تم الالتفات فيما بعد الى الوسائل الاخرى، بحيث كان طابع جهود المؤسسات والجهات المعنية في مواجهة ازمة التطرف في العراق هو الطابع الامني واستخدام الوسائل البوليسية تجاه المتطرفين وبعض الجهات التي يؤشر عليها توجهات او مؤشرات للتطرف، وبعد تفاقم ازمة التطرف وانتشار العنف والارهاب صار التوجه نحو اعتماد وسائل ومقاربات اكثر شمولية من مجرد اعتماد المقاربة الامنية والعسكرية. وقد اعتمدت الجهات المعنية بالعراق في مجال منع ومكافحة التطرف والتطرف العنيف على عدة مرتكزات من أهمها(25):

1. الدستور العراقي لسنة 2005، والذي يُعد اهم الوثائق القانونية في مجال مكافحة التطرف، إذ تشير العديد من مواده الى قيم بناء الدولة المدنية الخالية من العنف، وترسيخ

قيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وبناءً عليه لا توجد اي مبررات لأية جماعة ان تتبنى التطرف كأسلوب لفرض نفسها.

2. منظومة التشريعات والسياسات الامنية والتنموية التي اقرتها الحكومات العراقية ومدونات العمل الاعلامي.
3. البرامج الحكومية والتي تتضمن الكثير من سبل المعالجة لأسباب التطرف.
4. خطة إصلاح القطاع الامني، والتي شجعت على قيام قوات انقاذ القانون على ايجاد الطرق والوسائل الملائمة للشراكة مع المجتمعات المحلية، وتعزيز الثقة بين المواطن والمجتمع وهذه القوات، والتعاون من اجل انهاء مظاهر التطرف العنيف.
5. استراتيجية الامن الوطني، وتبنت سياسات ثقافية واجتماعية تتوزع على معظم القطاعات الامنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدبلوماسية، وقطاع الاتصالات والامن السيبراني، فضلًا عن سياسات للمنع والوقاية، والتدخل العلاجي، واعادة التأهيل/ الدمج.
6. استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب، وتضمنت تدابير وقائية وعلاجية حول الخطاب السياسي والديني والاعلامي، والاداء السياسي، واقرار القوانين والتشريعات التي تعالج اسباب وتداعيات التطرف وغيرها.

أن الأداء الحكومي الجيد يعتمد على عدة عوامل مثل البنية التحتية الجيدة، القوانين الفعالة، الكوادر المؤهلة، وكذلك وجود استراتيجيات وسياسات تدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وان السلطة الناجحة هي التي تترك اثر كبير وفعال على اراضيها في المجال الاقتصادي ونوعية الحياة

ولعل من الجدير بالذكر ان استراتيجية الامن الوطني التي تُعد الاستراتيجية الوطنية الرئيسة التي تستند الى منظور الامن الوطني الشامل، قد جعل اهم محاورها الاستراتيجية هو محورها الاجتماعي والثقافي يختص بمكافحة التطرف العنيف، واجمعت معالجاتها للموضوع على اعتماد منهج الاعتدال في بناء السياسات العامة وآليات التنفيذ الموزعة على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالتنفيذ، ودخلت الاستراتيجية حيز التنفيذ في عام 2017. وبالنسبة لاستراتيجية مكافحة الارهاب للأعوام «2015-2020» فإنها اعتمدت نفس المنظور وتستند على استراتيجية الامن الوطني وتجسد دور جهاز مكافحة الارهاب في محوره المدني لمكافحة التطرف الذي يمثل جذور الارهاب واحد الاسباب المؤدية اليه، وتضمنت الاستراتيجية سياسات للمواجهة واخرى للوقاية. اما «استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب» التي تمثل الاستراتيجية المخصصة لمواجهة التطرف فقد ارتكزت في هذا المجال على الاستراتيجيتين «استراتيجية الامن الوطني، واستراتيجية مكافحة الارهاب»(26).

وصدرت «استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب» عن مستشارية الامن الوطني، وتم تكليف لجنة معنية بتنفيذها تتبع للمستشارية، وبحسب وثيقة هذه الاستراتيجية فإنها ترتكز على(27):

1. تكون جزءاً مكملاً ومعضداً لاستراتيجية الامن الوطني (2015)، واستراتيجية مكافحة الارهاب، ومتوافقة مع الاتفاق السياسي الوطني والبرنامج الحكومي.
2. تحظى بالدعم الشعبي، باستنادها الى تعاليم الدين الاسلامي الحنيف والشرائع السماوية، من مثلٍ عليا، ومكارم الاخلاق، والقيم الانسانية، التي توصلت اليها واتفقت عليها البشرية في اتفاقاتها ولوائحها، واشراك مؤسسات المجتمع المدني في تطبيقها.
3. التعاون مع المجتمع الدولي عموماً، والمحيط الإقليمي خصوصاً، لتكامل الجهود في مكافحة التطرف العنيف، بحيث تكون

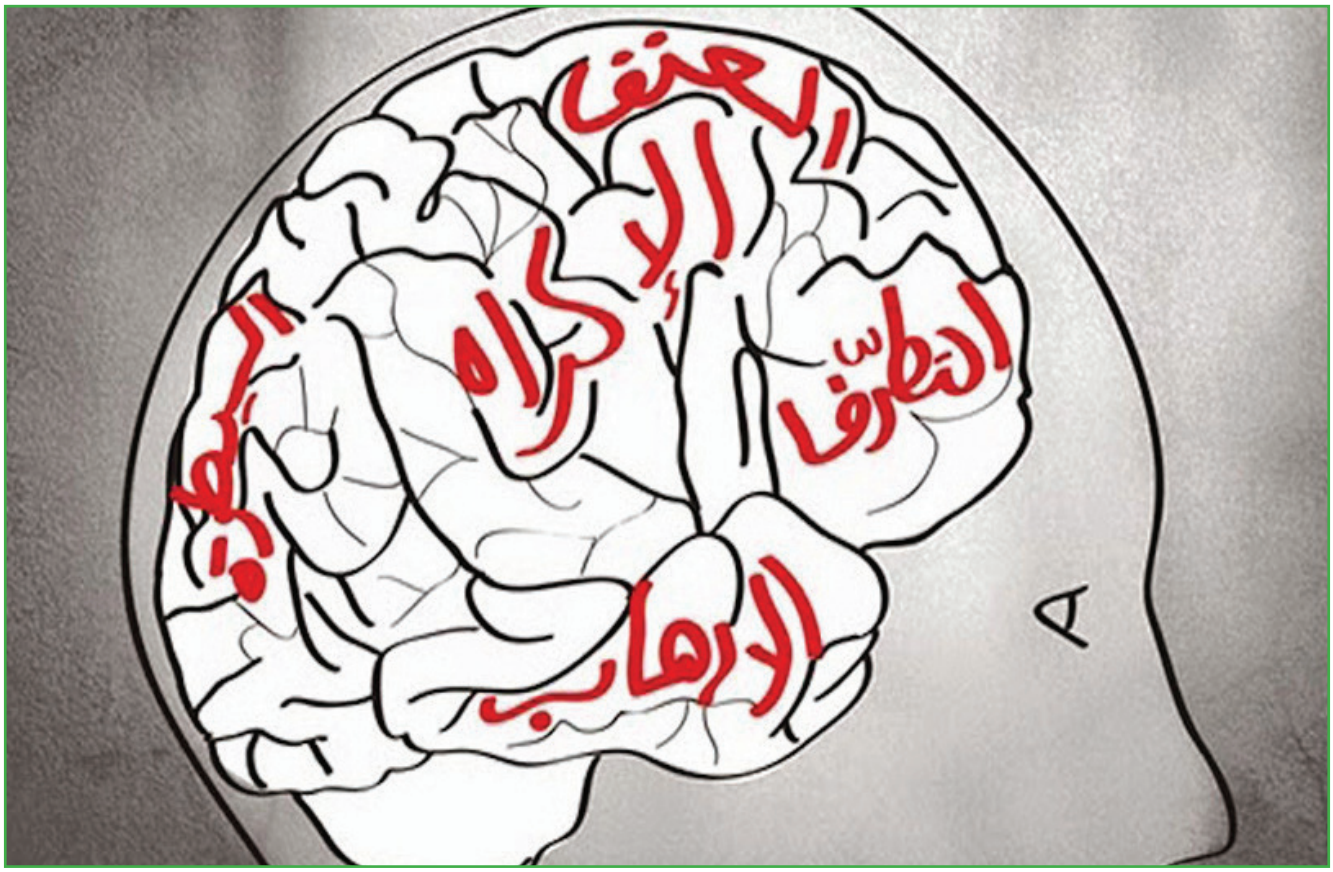

هذه الاستراتيجية جزءاً من استراتيجية دولية لمكافحة التطرف العنيف.

4. تتضمن وسائل لتحقيق الاهـداف، موزعة على القطاعات، وجميع المؤسسات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

يضاف الى ذلك ان هناك جهوداً قامت بها العديد من المؤسسات الدينية والتعليمية في العراق في إطار حملة لمحاربة التطرف والغلو وكان ذلك متزامنا مع قرب هزيمة تنظيم داعش في آخر معاقله في الموصل عام 2017، إذ أطلق ديوان الوقف السني حملة بإسم «مناهضة الغلو والتطرف والارهـاب» بهدف نشر الاعتدال والوسطية، وهي حملة لدعم الجهود الحكومية في محاربة الفكر المتطرف.

وتم عقد العديد من المؤتمرات والنشاطات مـن قبل العتبات الدينية فيما يخص محاربة التطرف والفكر المتطرف ومعالجة اسبابه وجذوره المختلفة. كما كان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي دورهـا في اصـدار العديد من التوجيهات المركزية، التي وجهت الجامعات المختلفة لضرورة تنظيم المؤتمرات والورش والمحاضرات والجلسات الحوارية بشكل دوري التي تركز على مواجهة التطرف والغلو بين الشباب، والتركيز على استثمار الشباب للترويج لثقافة التسامح والمحبة في المجتمع(28).

وتنفذ الحكومة العراقية منذ عام 2019 برامج الاستقرار والمصالحة والمساءلة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مكافحة التطرف ولاسيما المؤدي الى العنف والارهـاب وعمليات التجنيد، وتنطلق الحكومة العراقية من رؤية مفادها ان برامج إعـادة التأهيل وتوفير العدالة والمساواة مهمة ولاسيما في التعامل مع الاطفال والشباب اللذين تعرضوا لأفكار التطرف وهي من الموضوعات التي تمنع التطرف الارهابي والعنف مستقبلاً(29).

وفي 11 حزيران 2021 قامت اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف في مستشارية الامـن الوطني وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، بتنفيذ ورشة عمل حول دور

الفرق واللجان المشكلة في مكاتب رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان والمحافظات المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق، والهدف من الورشة هو عرض الاستراتيجية وخطة تنفيذها، ومناقشة مسؤوليات هذه الفرق ولجان المحافظات في التنفيذ والعمل على وضع خطط العمل المناسبة على الصعيد المحلي، مثلما تضمنت الورشة جلسات للاطلاع على التجارب الاقليمية والدولية في مكافحة التطرف(30).

واطلقت الحكومة العراقية بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشروع «ستراتيف جوفينيل» في العراق يوم 12 تموز 2021، ويهدف هذا المشروع الى تطوير وتنفيذ استجابات وطنية شاملة من اجل منع ومكافحة التطرف والارهاب الذي من شأنه ان يؤثر على فئة الاطفال والاحداث، وستعمل الاطراف المتعاونة الثلاث على تعزيز القدرات الوطنية وتطوير الاستراتيجية المناسبة لمكافحة التطرف العنيف وخطر تجنيد الاطفال والاحداث، فضلا عن العمل على تحصين الفئات المستضعفة من الاطفال وزيادة قدرتها على عدم الوقوع في فخاخ التطرف والجماعات المتطرفة(31).

تنفذ الحكومة العراقية منذ عام 2019 برامج الاستقرار والمصالحة والمساءلة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مكافحة التطرف ولاسيما المؤدي الى العنف والارهاب وعمليات التجنيد، وتنطلق الحكومة العراقية من رؤية مفادها ان برامج إعادة التأهيل وتوفير العدالة والمساواة مهمة ولاسيما في التعامل مع الاطفال والشباب اللذين تعرضوا لأفكار التطرف

وعلى صعيد التعاون مع الاطراف الدولية ايضاً وقّعت مستشارية الامن الوطني اتفاقية تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب وذلك في كانون الاول 2021، ومن المتوقع ان تعزز الاتفاقية دعم المنظمة لجهود العراق لمنع التطرف، مثلما توفر الاتفاقية إطاراً لمجالات متعددة بين الحكومة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة بما في ذلك دعم تطوير السياسات، وبناء القدرات، ووضع خطط عمل على اساس المناطق من اجل تنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف، وتبادل الخبراء(32).

وفي 21 اذار 2022 تم الاعلان عن مشروع «القادة الدينيين» لمنع التطرف العنيف في العراق، من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الوطنية لتنفيذ استراتيجية ومنع التطرف العنيف في مستشارية الامن الوطني، ويهدف المشروع الى مواجهة التطرف العنيف ودعم التماسك الاجتماعي، عبر تشكيل «رابطة القادة الدينيين» التي تكون مسؤولة عن اطلاق المبادرات المجتمعية التي تعزز التعايش السلمي وتدعو الى نشر الوسطية في الخطاب الديني عبر شبكة من رجال الدين تنتشر في مختلف المدن العراقية، وهذا المشروع شارك فيه ممثلون عن المؤسسات الدينية من الاوقاف الشيعية والسنية والمسيحية والصابئة والايزيدية والعتبة الحسينية، فضلاً عن ان هذا المشروع قد أعلن عن دعمه لتنفيذ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف من خلال بناء قدرات اللجان الفرعية المختصة بتنفيذ الاستراتيجية في المحافظات العراقية(33).

ولكن هذه الجهود التي تبنتها الحكومة العراقية والعديد من المؤسسات لم تكن تُنفذ في ظل وضع اعتيادي يوفر لها جميع متطلباتها، بل انها واجهت العديد من التحديات، لعل أهمها بإيجاز يتمثل بما يلي:

1. فشل سياسات الادماج في بلورة هوية وطنية جامعة تتجاوز الهويات الفرعية الطائفية والمناطقية التي كان يفترض ان تنتهجها الحكومة العراقية بفاعلية واهتمام، ناهيك عن استمرار الشعور بالتهميش في العديد من المناطق على المستويين السياسي والاقتصادي.
2. النزاعات والصراعات السياسية بين القوى والاحزاب السياسية إزاء القضايا الداخلية

والخارجية، الامر الذي ينعكس على الاستقرار السياسي، وبالتالي إعاقة تطبيق سياسات واستراتيجيات منع التطرف.

3. معضلة السلاح المنفلت وسهولة الحصول على الاسلحة الخفيفة والمتوسطة في الأسواق المحلية ووجود العديد من الجماعات والتنظيمات المسلحة التي تمارس نشاطها خارج سيطرة الدولة(34).
4. صعوبة ضبط الخطابين السياسي والديني المحرضين على التطرف، واستمرار هذه الخطابات من دون اجراءات رقابية او عقابية تحد منها.
5. تنامي الاحتقان الطائفي في المنطقة، وتصاعد تداعيات الصراعات السياسية المستندة على الاستقطاب الطائفي والتشدد الديني الذي يروج للتطرف(35).
6. التلكؤ والصعوبات التي تواجه ادارة ملفات النازحين والمصالحة المجتمعية ومكافحة الفقر.
7. الإضرار الكبيرة وضعف الاداء في مجال مكافحة التطرف الذي تعانيه البنى التحتية والمؤسسات التربوية والتعليمية والصحية.
8. انتشار وترويج ثقافة التطرف عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
9. القصور القانوني والتشريعي الخاص بمعالجة التطرف والتطرف العنيف، المؤدي إلى الإرهاب.
10. ضعف التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العراقي بشكل عام.
11. المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وسياسة المحاور والاستقطاب السائدة في الساحة العالمية(36).

احلال الانسجام الفكري في المجال العام، ويعني العمل على إيجاد مفاهيم اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة بين القوى المخططة والقوى المنفذة، وهذا الانسجام ضروري لاستقرار وتقدم المجتمع، فالعراق بحاجة إلى الوصول إلى هذه الحالة لأن إعادة ترتيب البيت السياسي وفقاً لرؤية فكرية لبناء الدولة تحتضن الاختلاف والتنوع وتديره بشكل سليم كفيل باحتواء الميول المتطرفة لدى العديد من الجهات

خامساً - استراتيجية مواجهة التطرف:

يمكن مواجهة أزمة التطرف في الساحة العراقية من خلال تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة سياسياً واقتصادياً وامنيا وقيمياً وايديولوجياً واجتماعياً وغيرها، كونها تواجه أزمة معقدة ومتكاملة الجوانب، حتى تكون مناسبة لمعالجتها.

ومن هنا يمكن اقتراح استراتيجية تتضمن مجموعة تدابير متعددة ومختلفة من المتوقع ان تكون ناجحة في منع التطرف ومعالجته، وان تكون هذه الاستراتيجية ذات مضامين وقائية وعلاجية، ويمكن إيجاز اهمها بالشكل التالي:

1. تجديد رسالة التعليم، اذ ان توفير التعليم الصحيح وبنوعية متميزة يساعد على ايجاد وتوفير الظروف التي يصعب فيها تكاثر الايديولوجيات والافكار المتطرفة، ويمكن ان تضمن السياسات التعليمية السليمة عدم تحول اماكن التعليم الى ارض خصبة للتطرف، مثلما تساهم مقاربات التعليم / التعلم في زيادة مناعة المتعلمين وتحصينهم حيال التطرف.
2. تفعيل وانجاح ملفي المصالحة الوطنية والحوار، ان تنفيذ وتطبيق مشروع المصالحة الوطنية واعتماد الحوار البناء بين ابناء واطياف الشعب العراقي وترسيخ الوحدة والهوية الجامعة التي تستحضر اواصر المحبة والسلام بين هذه الاطياف والشرائح المختلفة، يساهم في حل المشكلات والنزاعات السياسية والطائفية التي تعد أهم محفزات التطرف.
3. تأهيل منظمات المجتمع المدني، وذلك بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمس الامن المجتمعي،

والـذي يساهم في تحصين اشاعة ثقافة التسامح وحل المشكلات وتجنب العنف الذي يسببه التطرف، وان تأخذ هذه المنظمات دورها في توسيع دائرة الحوار بين المكونات المختلفة لبلوغ التصالح والانسجام، كما أن منظمات المجتمع المدني تساهم في دور الوسيط التعبوي بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة، وغيرها من الأدوار التي تواجه فيها حالة التطرف في المجتمع(37).

4. احلال الانسجام الفكري في المجال العام، ويعني العمل على إيجاد مفاهيم اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة بين القوى المخططة والقوى المنفذة، وهـذا الانـسـجـام ضـروري لاستقرار وتقدم المجتمع، فالعراق بحاجة إلى الوصول إلى هذه الحالة لأن إعادة ترتيب البيت السياسي وفقاً لرؤية فكرية لبناء الدولة تحتضن الاختلاف والتنوع وتديره بشكل سليم كفيل باحتواء الميول المتطرفة لدى العديد من الجهات(38).

بناء دولة قوية وقادرة على معالجة حالات التنازع والخصومة بين مكونات المجتمع العراقي وتحقيق الاندماج الوطني، تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة لكل المكونات، اضعاف سلطة الفواعل المحلية التي ينافي وجودها وجود دولة المؤسسات والمواطنة، مواجهة المشكلات الطائفية ومعالجتها، لكون كل تلك الحالات يؤدي تفاقمها الى تحفيز التطرف.

5. دعـــوة وســائــل الاعـــلام المختلفة والـــزام وسائل الاعـلام الداخلية بالالتزام بتحقيق المصلحة العاملة وتغليبها على المصالح الأخرى، وتعزيز إعلام المواطنة والتركيز على أهمية المواطنة في المجتمع، وارساء مفهوم الإعلام الذي يهتم بقضايا المواطن والمجتمع والممارسات الديمقراطية ومفهوم الحرية والدفاع عن المصلحة العامة من أجل حماية الرأي العام وكل ذلك بهدف دعم نهج الاعتدال ومنع التطرف(39).

6. بناء قدرات الناشطين المجتمعيين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي في مجالات الوقاية من التطرف والتجنيد الالكتروني، عبر تنفيذ حملات إلكترونية مواجهة للفكر المتطرف والشخصيات المتطرفة ونشر ثقافة الاعتدال(40).

7. بناء دولة قوية وقادرة على معالجة حالات التنازع والخصومة بين مكونات المجتمع العراقي وتحقيق الاندماج الوطني، تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة لكل المكونات، اضعاف سلطة الفواعل المحلية التي ينافي وجودها وجود دولة المؤسسات والـمـواطـنـة، مـواجـهـة الـمـشـكـلات الـطـائـفـيـة ومعالجتها، لكون كل تلك الحالات يؤدي تفاقمها الى تحفيز التطرف.

8. تـبـنـي وتـنـفـيـذ إصـلاحـات مـؤسـسـاتـيـة وقـانـونـيـة، ولاسيما أن هنالك ضعف في اتساق عدد من القوانين والأنـظـمـة ذات الصلة بآلـيـات الـحـد مـن انتشار الفكر المتطرف والقضاء عليه، فمثلاً قانون الجرائم الإلكترونية يحد من حرية التعبير التي تمثل إحدى ركائز عدم التطرف.

9. تحقيق العدالة الاجتماعية مـن خـلال ضـمـان تمتع جميع المواطنين بكافة حقوقهم وامتيازاتهم على مختلف اعراقهم واديانهم ومذاهبهم وإنهاء الظلم وتطبيق الديمقراطية وترسيخ قيم التعددية والحرية، وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الفقر وانهاء التهميش والإقـصـاء الاجتماعي وتحجيم التوترات الاجتماعية وتقديم الخدمات والحد من الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع(41).

10. العمل على إقرار استراتيجية وطنية شاملة للوقاية من التطرف ومواجهته تقوم على

معايير متكاملة من حيث الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والفكرية وثقافية، ويشترك في صياغتها جميع الأطراف المعنية في المجتمع مثل منظمات المجتمع المدني، والقوى والاحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات العلمية، والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية لضمان أعلى درجة من التنسيق والتوافق على دعم اقرار وتنفيذ هذه الاستراتيجية(42).

11. القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة مسألة الاعتماد على الاقتصاد احادي الجانب والانتقال الى الاقتصاد المتنوع الذي يوفر الواردات للدولة من مختلف الجوانب الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية وليس الاعتماد على إيرادات النفط فحسب، ومعالجة الشعور بالإقصاء والحرمان الاقتصادي للعديد من المجتمعات والمناطق ولاسيما التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش ومعالجة قضايا التحديات الاقتصادية الاخرى التي تمثل محفزات للتطرف، فالأمن العسكري والشامل لا يتحقق من دون تحقيق الامن الاقتصادي(43).
12. العمل على إعادة النظر في نوعية الخطاب الديني السائد وبشكل خاص النوع الذي لا يعترف بالآخر وخطابات التحريض والكراهية واستحضار عوامل الاختلاف، والتركيز على خطابات التسامح وقبول الآخر والتعايش الديني والمذهبي.
13. تطوير دور الشباب والمؤسسات المعنية بهم وتفعيل دورهم في مواجهة التطرف والارهاب (44).
14. تفعيل وتطوير دور المؤسسات البحثية المتخصصة بدراسة الوقاية والمعالجة لظاهرة التطرف الخطيرة وتحديد المحفزات وتشخيص المعالجات والمساهمة في التوعية من مخاطر هذه الظاهرة.
15. اعتمادات سياسات امنية قائمة على اسس قانونية ومهارية ومهنية عالية تعمل على تطبيق معايير حقوق الانسان والتعامل مع المجتمعات والافراد على اساس تحديد المخطئ، لا معاقبة الاسر او فئة كاملة من المجتمع بسبب اشخاص معينين.

وختاماً، يمكن القول بعد تتبع موضوع ازمة التطرف في العراق ان هذه الظاهرة قد نشأت نتيجة لحصول عدد من العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والدينية وغيرها، وكانت بمثابة مولدات ومحفزات لظهور ازمة التطرف وتفاقمها وتطورها في الساحة العراقية، لتتحول الى ازمة عنف وارهاب في كثير من حالاتها.

وكان لأزمة التطرف التي شهدتها الساحة العراقية تداعياتها وآثارها السلبية الكبيرة على المجتمع والدولة في العراق، وتمثلت اخطر صورها في موجتين من العنف والارهاب تمثلت الاولى بين عامي 2006-2007 في الصراع والاقتتال الطائفي الذي ذهب ضحيته الالاف من الابرياء وتهجير الالاف من العوائل وتغيرت التركيبة الديمغرافية للعديد من المناطق المختلطة السكان، واضطراب كبير في الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي، ثم كانت الموجة الاخطر عندما أستولى تنظيم داعش على مناطق واجزاء واسعة من البلاد فطالت انعكاسات التطرف والارهاب مختلف مكونات المجتمع العراقي بأعراقه واديانه ومذاهبه.

وطيلة مرحلة ازمة التطرف بذلت الحكومة العراقية بمؤسساتها المعنية المختلفة جهوداً مختلفةً في مجال مكافحة هذا التطرف ابتدأت باعتماد المقاربة والتدابير الامنية ثم انتقلت الى باقي التدابير و المقاربات بعد ان ادركت ان ظاهرة التطرف تحتاج الى استراتيجية متكاملة وشاملة وتنفذ بشكل صحيح حتى تأتي ثمارها.

الهوامش والمصادر :

1-محمدسامي فرحان،استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في مرحلة ما بعد داعش (الآليات الدينية لمكافحة التطرف العنيف في محافظة الانبار)، مجلة دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2، ملحق 1، الجامعة الاردنية، عمان، 2020، ص 226.

2 - الجيلاني بن طيب، مفهوم التطرف وعلاقته بـالإرهـاب، مركز البحث فـي العلوم الإسلامـية والحضارة بالأغواط، 10 تشرين الاول 2016، الرابط: https://www.crsic.dz/index.php/article-4

3 - ذياب البداينة وخولة الحسن، نحو تكامل اثني عشر انموذجاً نظرياً في تفسير التطرف: النموذج العام في التطرف، مجلة دراسات وابحاث، العدد 26، السنة 9، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017، ص 3.

4 - لقاء شاكر الشريفي، التطرف الفكري وانعكاساتها الاجتماعية في بغداد، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 41، مركز التراث العلمي العربي، بغداد، 2019، ص 293.

5 - فارس حميد امانة، التطرف.. والعنف.. والارهاب في العراق.. جذور ونتائج، الحوار المتمدن، 10 ايلول 2014، الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=432163

6 - مازن قاسم مهلهل، التطرف واثره على الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 85، جامعة بغداد، 2021، ص 270.

7 - محمود كطاع عبد الله، واقع المجتمع العراقي وسبل مواجهة التطرف (دراسة تحليلية من وجهة نظر سوسيولوجية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الخاص بوقائع مؤتمر جامعة الانبار العلمي الدولي الاول للعلوم الانسانية، 2020، ص 525.

8 - مازن قاسم مهلهل، مصدر سبق ذكره، ص 281-282.

9 - التطرف الطائفي والعرقي في العراق.. حلول مقترحة، موقع الشيرازي، الرابط: https://bit.ly/3C6ackk

10 - حمدان محمد رمضان، مصدر سبق ذكره، ص 313-314.

11 - انظر: حيدر عبد المرشد، التطرف السلفي المؤدي للعنف في العراق (سياسات حكومية ممكنة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص 5.

12 - علي فارس حميد وعلي احمد عبد مرزوك، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 61، جامعة النهرين، 2020، ص 91.

13 - خالد عبد الغفار البياتي، مجتمعات ما بعد الحرب.. كيف يمكن علاج التطرف الذي زرعه داعش، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 21 تشرين الاول 2020، الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/561

14 - اريك روزاند، في استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف غالباً ما تتفوق السياسة على الادلة، مركز بروكنجز الدوحة، 6 ايار 2019، الرابط: https://brook.gs/3AmouvV

15 - نهى عارف علي الدرويش وخالد عبد الغفار البياتي، الطريق نحو الاعتدال: مكافحة التطرف العنيف من منظور الامـن الشامل، شبكة النبأ المعلوماتية، 2 اذار 2019، الرابط: https://bit.ly/3T0WK7o

16 - حمدان رمضان محمد، التطرف الفكري وسبل مواجهته في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد 1، المجلد 1، 2021، ص 300.

17 - احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الـدوافـع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، جامعة بغداد، 2021، ص 177.

18 - علي فارس حميد وعلي احمد عبد مرزوك، مصدر سبق ذكره، ص 91.

19 - مازن قاسم مهلهل، مصدر سبق ذكره، ص 273-274.

20 - حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 300.

21 - اشرف محمد فاضل، التنظيمات الإسلامية المتطرفة وخطرها على بنية المجتمعات العربية: العراق انموذجاً، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، دمشق، 2018/2017، ص 6.
22 - يوسف الصحاف، دور التطرف والارهـاب في تخلف العالم الاسلامي، المركز الديمقراطي العربي، 30 كانون الثاني 2020، الرابط: https://www.democraticac.de/?p=80173
23 - جمال سند السويدي، التطرف الديني في العالمين العربي والاسلامـي.. الاسباب والمظاهر واليات المواجهة مجله حمورابي، العدد 30، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2019، ص 120.
24 - اشرف العيسوي، التطرف وصراع الهوية الدينية في عصر العولمة في منطقة الشرق الاوسط، 8 مارس 2020، مركز تريندز، الرابط: https://bit.ly/3AnzLfx
25 - خالد عبد الغفار البياتي، مصدر سبق ذكره.
26 - نهى عارف علي الدرويش وخالد عبد الغفار البياتي، مصدر سبق ذكره.
27 - استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب، مجلس الامن الوطني - مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص 12.
28 - ابراهيم صالح، العراق.. محاربة التطرف والغلو بالتزامن مع هزيمة "داعس"، وكالة الاناضول، 29 ايار 2017، الرابط: https://bit.ly/3JSSqCS
29 - بيان صحفي: إطلاق مشروع "سترايف" الجديد في العراق، مكتب الامم المتحدة، 12 تموز، 2021، الرابط: https://bit.ly/3JST4QO
30 - برنامج الامم المتحدة الانمائي يساهم بدعم مستشارية الامن القومي / اللجنة الوطنية لتنفيذ استراتيجية مكافحة ومنع التطرف العنيف في العراق، موقع برنامج الامم المتحدة الانمائي، 14 حزيران 2021، الرابط: https://bit.ly/3C4BJCu
31 - بيان صحفي: إطلاق مشروع "سترايف" الجديد في العراق، مصدر سبق ذكره.
32 - المنظمة الدولية للهجرة ومستشارية الامن الوطني يوقعان اتفاقية تعاون لمنع التطرف العنيف في العراق، الامم المتحدة في العراق، 20 ديسمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3w763st
33 - مؤيد الطرفي، حوار العراقي لمواجهة "التطرف العنيف" برعاية دولية، اندبندنت العربية، 30 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3phEby0
34 - عودة "داعش" الى العراق: المحفزات والعقبات، مركز ستراتيجيكس، 22 شباط 2021، الرابط: https://bit.ly/3QH94rl
35 - استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهـاب، مجلس الامن الوطني، مصدر سبق ذكره، ص 23.
36 - خالد عبد الغفار البياتي، مصدر سبق ذكره.
37 - انظر: علي فارس حميد وعلي احمد عبد مرزوك، مصدر سبق ذكره، ص 98-101.
38 - احمد عدنان عزيز، مصدر سبق ذكره، ص 185-186.
39 - المصدر نفسه، ص 195.
40 - منى حمدي حكمت، الفكر المتطرف وآليات التصدي له داخلياً: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 66، جامعة النهرين، 2021، ص 378.
41 - منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكـره، ص 379-80.
42 - المصدر نفسه، ص 382.
43 - عبد الله بن داودي، دور الدروس المستخلصة من الجزائر في رسم المشهد العراقي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، 8 أغسطس 2018، الرابط: https://bit.ly/3AoK5Uy
44 - رقية سليمان الهويريني، محفزات التطرف، موقع الجزيرة، 7 ابريل 2017، الرابط: https://bit.ly/3bT86Jl
45 - يوسف الصحاف، دور التطرف والارهـاب في تخلف العالم الاسلامي، المركز الديمقراطي العربي، 30 كانون الثاني 2020، الرابط: https://www.democraticac.de/?p=80173

نهاية القرن الأمريكي الطويل: ترامب ومصادر القوة الامريكية

- **روبرت كوهين و جوزيف ناي**
مجلة الفورين افيرز

- **ترجمة: فيصل عبد اللطيف**

حاول الرئيس دونالد ترامب فرض الولايات المتحدة على العالم وإبعادها عنه. فقد بدأ ولايته الثانية بالتلويح بالقوة الأمريكية الصارمة، مهددًا الدنمارك بشأن السيطرة على غرينلاند، ومشيرًا إلى أنه سيستعيد قناة بنما. ونجح في استخدام تهديدات بفرض رسوم جمركية عقابية لإكراه كندا وكولومبيا والمكسيك على قضايا الهجرة. وانسحب من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية. وفي شهر نيسان، تسبب في حالة من الفوضى في الأسواق العالمية بإعلانه فرض رسوم جمركية شاملة على دول في جميع أنحاء العالم. لكنه غيّر مساره بعد ذلك بوقت قصير، فسحب معظم الرسوم الجمركية الإضافية، مع استمراره في شن حرب تجارية مع الصين - الجبهة المركزية في هجومه الحالي على منافس واشنطن الرئيسي.

وبفعله كل هذا، يمكن لترامب أن يتصرف من موقع قوة. وتشير محاولاته لاستخدام الرسوم الجمركية للضغط على شركاء الولايات المتحدة التجاريين إلى اعتقاده بأن أنماط الترابط المعاصرة تعزز قوة الولايات المتحدة. وتعتمد دول أخرى على القوة الشرائية للسوق الأمريكية الضخمة وعلى يقينيات القوة العسكرية الأمريكية. تمنح هذه المزايا واشنطن مجالًا للضغط على شركائها. تتوافق مواقفه مع حجة طرحناها قبل ما يقرب من 50 عامًا: وهي أن الترابط غير المتكافئ يمنح أفضلية للطرف الأقل اعتمادًا في العلاقة. يأسف ترامب على العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة مع الصين، لكنه يبدو أيضًا أنه يدرك أن هذا الخلل يمنح واشنطن نفوذًا هائلاً على بكين.

وحتى مع تحديد ترامب الصحيح للطريقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة بالقوة، إلا أنه يستخدم هذه القوة بطرق عكسية تمامًا. فمن خلال مهاجمته للترابط، فإنه يقوض أساس القوة الأمريكية نفسه. فالقوة المرتبطة بالتجارة هي قوة صلبة، قائمة على

القدرات المادية. ولكن على مدى السنوات الثمانين الماضية، راكمت الولايات المتحدة قوة ناعمة، قائمة على الجذب بدلاً من الإكراه أو فرض التكاليف. ومن شأن السياسة الأمريكية الحكيمة أن تحافظ على أنماط الترابط التي تعزز القوة الأمريكية، بدلاً من تعطيلها، سواء القوة الصلبة المستمدة من العلاقات التجارية أو القوة الناعمة للجذب. إن استمرار السياسة الخارجية الحالية لترامب من شأنه أن يُضعف الولايات المتحدة ويُسرّع من تآكل النظام الدولي الذي خدم العديد من الدول منذ الحرب العالمية الثانية بشكل جيد - وأهمها الولايات المتحدة.

يرتكز النظام على توزيع مستقر للقوة بين الدول، ومعايير تؤثر على سلوك الـدول والجهات الفاعلة الأخرى وتُشرّعه، ومؤسسات تُساعد في دعمه. لقد هزّت إدارة ترامب كل هذه الركائز. قد يدخل العالم في فترة من الفوضى، فترة لا تستقر إلا بعد أن يُغيّر البيت الأبيض مساره أو بمجرد أن يترسخ نظام جديد في واشنطن. لكن التراجع الجاري قد لا يكون مجرد انخفاض مؤقت؛ قد يكون غرقًا في مياه عكرة. في سعيه غير المنتظم والمضلل لجعل الولايات المتحدة أكثر قوة، قد يُنهي ترامب فترة هيمنتها - ما أطلق عليه الناشر الأمريكي هنري لوس لأول مرة «القرن الأمريكي» - نهاية غير احتفالية.

احلال الانسجام الفكري في المجال العام، ويعني العمل على إيجاد مفاهيم اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة بين القوى المخططة والقوى المنفذة، وهذا الانسجام ضروري لاستقرار وتقدم المجتمع، فالعراق بحاجة إلى الوصول إلى هذه الحالة لأن إعادة ترتيب البيت السياسي وفقاً لرؤية فكرية لبناء الدولة تحتضن الاختلاف والتنوع وتديره بشكل سليم كفيل باحتواء الميول المتطرفة لدى العديد من الجهات

ميزة العجز

عندما كتبنا كتاب «القوة والترابط» عام ١٩٧٧، حاولنا توسيع المفاهيم التقليدية للقوة. كان خبراء السياسة الخارجية ينظرون عادةً إلى القوة من منظور التنافس العسكري إبان الحرب الباردة. في المقابل، استكشف بحثنا كيف أثرت التجارة على القوة، وجادلنا بأن عدم التكافؤ في علاقة اقتصادية مترابطة يُمكّن الطرف الأقل اعتمادًا. تكمن مفارقة القوة التجارية في أن النجاح في علاقة تجارية - كما يتضح من تحقيق دولة فائض تجاري مع دولة أخرى - يُمثل مصدر ضعف. على العكس من ذلك، وربما على نحوٍ يخالف البديهة، يُمكن أن يُعزز العجز التجاري موقف الدولة التفاوضي. ففي النهاية، يُمكن للدولة التي تعاني من العجز أن تفرض تعريفات جمركية أو حواجز تجارية أخرى على الدولة ذات الفائض. وستواجه هذه الدولة ذات الفائض المستهدفة صعوبة في الرد بسبب قلة وارداتها النسبية التي تُفرض عليها عقوبات.

يمكن للتهديد بحظر أو تقييد الواردات أن يُمارس ضغطًا ناجحًا على الشركاء التجاريين. تتمتع الـولايـات المتحدة بوضع تفاوضي إيجابي مع جميع شركائها التجاريين السبعة الأكثر أهمية من حيث الترابط غير المتكافئ والقوة. وتشهد تجارتها عدم تكافؤ شديد مع الصين والمكسيك ورابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث تتجاوز نسبة صادراتها إلى وارداتها مع الولايات المتحدة اثنين إلى واحد. أما اليابان (حـوالـي 1.8 إلـى واحـد)، وكـوريـا الجنوبية (1.4 إلى واحد)، والاتحاد الأوروبـي (1.6 إلى واحـد)، فتُعتبر هـذه النسب غير متكافئة أيضًا. وتتمتع كندا بنسبة أكثر توازنًا تبلغ حوالي 1.2 إلى واحد.

وبالطبع، لا تستطيع هذه النسب تجسيد الأبعاد الكاملة للعلاقات الاقـتـصـاديـة بين الـــدول. ويمكن للعوامل المُعاكسة، مثل جماعات المصالح المحلية ذات الروابط العابرة للحدود مع جهات فاعلة أجنبية في أسواق أخرى، أو العلاقات الشخصية والجماعية العابرة للحدود، أن تُعقّد الأمور، مما يؤدي أحيانًا إلى استثناءات أو يحدّ من تأثير الترابط غير المتكافئ. في كتابنا «القوة والترابط»، وصفنا قنوات الاتصال المتعددة هذه بأنها «ترابط معقد»، وفي تحليل مفصل للعلاقات الأمريكية الكندية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٧٠، أوضحنا أنها غالبًا ما عـززت موقف كندا.

على سبيل المثال، نتجت اتفاقية صناعة السيارات الأمريكية الكندية في ستينيات القرن الماضي عن عملية تفاوض بدأت مع تقديم كندا دعمًا أحادي الجانب لصادرات قطع غيار السيارات. في كل تحليل للترابط غير المتكافئ والقوة، من الضروري النظر بعناية في العوامل الموازنة التي قد تقلل من المزايا التي تعود عادةً على الدولة التي تعاني من العجز.

تبدو الصين الأضعف في قطاع التجارة وحده، حيث تبلغ نسبة صادراتها إلى وارداتها ثلاثة إلى واحد. كما أنها لا تستطيع الاعتماد على علاقات التحالف أو أي شكل آخر من أشكال القوة الناعمة. لكنها قادرة على الرد باستغلال عوامل مضادة، بمعاقبة شركات أمريكية مهمة تعمل في الصين، مثل آبل أو بوينغ، أو جهات سياسية محلية أمريكية مهمة، مثل مزارعي فول الصويا أو استوديوهات هوليوود. كما تستطيع الصين استخدام القوة الصارمة، كقطع إمدادات المعادن النادرة. ومع ازدياد دقة اكتشاف الجانبين لنقاط ضعفهما المتبادلة، سيتحول تركيز الحرب التجارية ليعكس عملية التعلم هذه.

لدى المكسيك مصادر أقل للتأثير المضاد، وتظل شديدة التأثر بأهواء الولايات المتحدة. يمكن لأوروبا ممارسة بعض التأثير المضاد في قطاع التجارة لأن تجارتها مع الولايات المتحدة أكثر توازناً من الصين والمكسيك، لكنها لا تزال تعتمد على حلف الناتو، لذا فإن تهديدات ترامب بعدم دعم التحالف يمكن أن تكون أداة تفاوض فعالة. تتمتع كندا بتجارة أكثر توازناً مع الولايات المتحدة وشبكة من العلاقات العابرة للحدود الوطنية مع جماعات المصالح الأمريكية مما يجعلها أقل عرضة للخطر، لكنها ربما تلعب دورًا خاسرًا في التجارة وحدها لأن اقتصادها يعتمد على الاقتصاد الأمريكي أكثر من العكس. في آسيا، يتم تعويض عدم التماثل في العلاقات التجارية للولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا إلى حد ما من خلال سياسة التنافس الأمريكية مع الصين. طالما استمر هذا التنافس، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى حلفائها وشركائها في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، ولا يمكنها الاستفادة الكاملة من نفوذها المستمد من التجارة. وبناء على ذلك فإن التأثير النسبي للسياسة التجارية الأميركية يختلف تبعا للسياق الجيوسياسي وأنماط الترابط غير المتكافئ.

بناء دولة قوية وقادرة على معالجة حالات التنازع والخصومة بين مكونات المجتمع العراقي وتحقيق الاندماج الوطني، تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة لكل المكونات، اضعاف سلطة الفواعل المحلية التي ينافي وجودها وجود دولة المؤسسات والمواطنة، مواجهة المشكلات الطائفية ومعالجتها، لكون كل تلك الحالات يؤدي تفاقمها الى تحفيز التطرف.

القوة الحقيقية

تغفل إدارة ترامب بُعدًا رئيسيًا من أبعاد القوة. القوة هي القدرة على دفع الآخرين إلى فعل ما تريد. يمكن تحقيق هذا الهدف بالإكراه، أو الدفع، أو الجذب. النوعان الأولان هما القوة الصلبة؛ والثالثة هي القوة الناعمة. على المدى القصير، عادةً ما تتفوق القوة الصلبة على القوة الناعمة، ولكن على المدى الطويل، غالبًا ما تسود القوة الناعمة. يُعتقد أن جوزيف ستالين سأل ساخرًا ذات مرة: «كم فرقة يمتلك البابا؟» لكن الاتحاد السوفيتي قد زال منذ زمن، والبابوية لا تزال قائمة.

يبدو أن الرئيس ملتزم بشكل مفرط بالإكراه وممارسة القوة الصلبة الأمريكية، لكنه لا يفهم القوة الناعمة أو دورها في السياسة الخارجية. إن إكراه الحلفاء الديمقراطيين مثل كندا أو الدنمارك على نطاق أوسع يُضعف الثقة في تحالفات الولايات المتحدة؛ وتهديد بنما يُجدد المخاوف من الإمبريالية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية؛ وشل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُضعف سمعة الولايات المتحدة في مجال الإحسان. إسكات صوت أمريكا يُكتم رسالة البلاد.

يقول المتشككون: وماذا في ذلك؟ السياسة الدولية قاسية وليست سهلة. ونهج ترامب القسري والمعاملاتي يُنتج بالفعل تنازلاتٍ مع وعدٍ بالمزيد في

المستقبل. وكما كتب مكيافيلي ذات مرة عن القوة، من الأفضل للأمير أن يُهاب على أن يُحب. ولكن من الأفضل أن يكون مُهابًا ومحبوبًا في آنٍ واحد. للقوة ثلاثة أبعاد، وبتجاهله الجاذبية، يُهمل ترامب مصدرًا رئيسيًا للقوة الأمريكية. على المدى البعيد، إنها استراتيجية خاسرة.

والقوة الناعمة مهمة حتى على المدى القصير. إذا كانت الدولة جذابة، فلن تحتاج إلى الاعتماد كثيرًا على الحوافز والعقوبات لتشكيل سلوك الآخرين. إذا رأى الحلفاء أنها حميدة وجديرة بالثقة، فسيكونون أكثر إقناعًا ومن المرجح أن يحذوا حذوها، مع أنهم قد يناورون للاستفادة من موقف حميد من الدولة الأقوى. في مواجهة التنمر، قد يمتثلون، ولكن إذا رأوا شريكهم التجاري متنمرًا غير موثوق به، فمن المرجح أن يماطلوا ويقللوا من اعتمادهم المتبادل طويل الأمد كلما أمكنهم ذلك. تُقدم أوروبا خلال الحرب الباردة مثالًا جيدًا على هذه الديناميكية. في عام ١٩٨٦، وصف المحلل النرويجي جير لوندستاد العالم بأنه منقسم إلى إمبراطورية سوفيتية وإمبراطورية أمريكية. وبينما استخدم السوفييت القوة لبناء ولاياتهم الأوروبية، كان الجانب الأمريكي «إمبراطورية بالدعوة». اضطر السوفييت إلى إرسال قوات إلى بودابست عام ١٩٥٦ وبراغ عام ١٩٦٨ لإبقاء الحكومات هناك تابعة لموسكو. في المقابل، ظل حلف الناتو قويًا طوال الحرب الباردة.

في آسيا، زادت الصين من استثماراتها العسكرية والاقتصادية، لكنها كانت أيضًا تنمي قدراتها على الجذب. في عام ٢٠٠٧، أخبر الرئيس هو جين تاو المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني أن الصين بحاجة إلى زيادة قوتها الناعمة. أنفقت الحكومة الصينية عشرات المليارات من الدولارات لتحقيق هذه الغاية. صحيحٌ أنها حققت نتائج متباينة في أحسن الأحوال، وذلك بسبب عقبتين رئيسيتين: إذ أججت نزاعات إقليمية متوترة مع عدد من جيرانها، وفرض الحزب الشيوعي الصيني سيطرةً مُحكمة على جميع المنظمات والآراء في المجتمع المدني. تُثير الصين الاستياء عندما تتجاهل الحدود المعترف بها دوليًا. كما أنها تُسيء إلى سمعة شعوب العديد من الدول عندما تسجن محامي حقوق الإنسان وتُجبر المعارضين، مثل الفنان اللامع آي ويوي، على النفي.

على الأقل قبل بدء ولاية ترامب الثانية، تأخرت الصين كثيرًا عن الولايات المتحدة في محكمة الرأي العام العالمي. أجرى مركز بيو استطلاعًا في 24 دولة عام 2023 وأفاد بأن غالبية المشاركين في معظم هذه الدول وجدوا الولايات المتحدة أكثر جاذبية من الصين، وكانت إفريقيا القارة الوحيدة التي كانت فيها النتائج متقاربة. ومؤخرًا، في مايو 2024، وجد معهد غالوب أنه في 133 دولة شملها الاستطلاع، كانت الولايات المتحدة تتمتع بالأفضلية في 81 دولة والصين في 52 دولة. ومع ذلك، إذا استمر ترامب في تقويض القوة الناعمة الأمريكية، فقد تتغير هذه الأرقام بشكل ملحوظ.

تسعى الصين جاهدة لسد أي ثغرات يخلقها ترامب. فهي ترى نفسها قائدة ما يُسمى بالجنوب العالمي. وتهدف إلى إزاحة النظام الأمريكي للتحالفات والمؤسسات الدولية. إن برنامجها للاستثمار في البنية التحتية «الحزام والطريق» مصمم ليس فقط لجذب الدول الأخرى، بل أيضًا لتوفير قوة اقتصادية صلبة. عدد الدول التي تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها يفوق عدد الدول التي تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لها.

من المؤكد أن القوة الناعمة الأمريكية شهدت صعودًا وهبوطًا على مر السنين. لم تكن الولايات المتحدة تحظى بشعبية في العديد من الدول خلال حرب فيتنام وحرب العراق. لكن القوة الناعمة مستمدة من مجتمع الدولة وثقافتها، وليس فقط من تصرفات حكومتها. حتى خلال حرب فيتنام، عندما سارت الحشود في شوارع العالم احتجاجًا على السياسات الأمريكية، لم تُغنّ النشيد الشيوعي «الأممي» بل نشيد الحقوق المدنية الأمريكي «سننتصر». إن مجتمعًا مدنيًا منفتحًا يسمح بالاحتجاج ويستوعب المعارضة يمكن أن يكون مصدر قوة. لكن القوة الناعمة المستمدة من الثقافة الأمريكية لن تصمد أمام تجاوزات الحكومة الأمريكية خلال السنوات الأربع المقبلة إذا استمرت

الديمقراطية الأمريكية في التآكل وتصرفت البلاد كقوة متنمرة في الخارج.

من جانبها، تسعى الصين جاهدة لسد أي ثغرات يخلقها ترامب. فهي ترى نفسها قائدة ما يُسمى بالجنوب العالمي. وتهدف إلى إزاحة النظام الأمريكي للتحالفات والمؤسسات الدولية. إن برنامجها للاستثمار في البنية التحتية «الحزام والطريق» مصمم ليس فقط لجذب الدول الأخرى، بل أيضًا لتوفير قوة اقتصادية صلبة. عدد الدول التي تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها يفوق عدد الدول التي تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لها. إذا كان ترامب يعتقد أنه قادر على التنافس مع الصين في حين يعمل على إضعاف الثقة بين حلفاء أمريكا، وتأكيد التطلعات الإمبريالية، وتدمير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتحدي سيادة القانون في الداخل، والانسحاب من وكالات الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يشعر بخيبة الأمل.

شبح العولمة

يخيم شبح العولمة على صعود الشعبويين الغربيين، مثل ترامب، ويستحضرونه كقوة شيطانية. في الواقع، يشير هذا المصطلح ببساطة إلى تزايد الترابط على مسافات بين القارات. عندما يهدد ترامب بفرض رسوم جمركية على الصين، فإنه يحاول تقليص الجانب الاقتصادي للترابط العالمي للولايات المتحدة، والذي يُحمّله مسؤولية فقدان الصناعات والوظائف. لا شك أن للعولمة آثارًا سلبية وإيجابية. لكن إجراءات ترامب في غير محلها، إذ إنها تهاجم أشكال العولمة التي تُعدّ في معظمها مفيدة للولايات المتحدة والعالم، بينما تفشل في مواجهة تلك السيئة. في المحصلة، عززت العولمة القوة الأمريكية، وهجوم ترامب عليها يُضعف الولايات المتحدة فحسب.

في بداية القرن التاسع عشر، أثبت الاقتصادي ورجل الدولة البريطاني ديفيد ريكاردو حقيقةً مقبولةً على نطاق واسع، وهي أن التجارة العالمية قادرة على خلق قيمة من خلال الميزة النسبية. فعندما تكون الدول منفتحة على التجارة، يُمكنها التخصص في ما تُجيده. تُولّد التجارة ما أسماه الاقتصادي الألماني جوزيف شومبيتر «التدمير الخلاق»: إذ تُفقد الوظائف في خضمّ هذه العملية، وتتعرّض الاقتصادات الوطنية لصدمات خارجية، أحيانًا نتيجة سياسات متعمدة من قِبَل حكومات أجنبية. لكن هذا الاضطراب يُمكن أن يُساعد الاقتصادات على أن تصبح أكثر إنتاجية وكفاءة. في المجمل، خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية، عزّز التدمير الخلاق القوة الأمريكية. وبصفتها أكبر لاعب اقتصادي، استفادت الولايات المتحدة أكثر من غيرها من الابتكار الذي يُولّد النمو ومن الآثار غير المباشرة التي خلّفها النمو في جميع أنحاء العالم.

يُلقي ترامب باللوم على المهاجرين في إحداث تغيير جذري. على الرغم من أن بعض أشكال الهجرة، على الأقل، مفيدةٌ للاقتصاد على المدى الطويل، إلا أن النقاد قد يصفونها بسهولة بأنها ضارة على المدى القريب، وقد تُثير معارضة سياسية قوية لدى البعض. تُثير الزيادات المفاجئة في الهجرة ردود فعل سياسية قوية، حيث غالبًا ما يُنظر إلى المهاجرين على أنهم مسؤولون عن مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حتى عندما يكون من الواضح براءتهم.

في الوقت نفسه، يُمكن أن يكون النمو مؤلمًا. فقد أظهرت الدراسات أن الولايات المتحدة فقدت (واكتسبت) ملايين الوظائف في القرن الحادي والعشرين، مما فرض تكاليف التكيف على العمال، الذين لم يتلقوا عمومًا تعويضات كافية من الحكومة. كما أدى التغيير التكنولوجي إلى إلغاء ملايين الوظائف، حيث حلّت الآلات محلّ البشر، ومن الصعب فكّ تشابك الآثار المترابطة للأتمتة والتجارة الخارجية. وقد تفاقمت الضغوط المعتادة للترابط بشكل كبير بسبب قوة التصدير الصينية الهائلة، والتي لا تهدأ.

حتى مع تعزيز العولمة الاقتصادية لإنتاجية الاقتصاد العالمي، قد تكون هذه التغييرات غير مرغوب فيها لدى العديد من الأفراد والأسر. فالناس في العديد من المجتمعات يترددون في الانتقال إلى أماكن قد يجدون فيها عملاً بسهولة أكبر. في حين أن آخرين،

بطبيعة الحال، على استعداد للانتقال إلى نصف الكرة الأرضية بحثاً عن فرص عمل أكثر. وقد اتسمت العقود القليلة الماضية من العولمة بحركات نزوح جماعية للأفراد عبر الحدود الوطنية، وهو نوع رئيسي آخر من الترابط. وتُثري الهجرة ثقافياً وتقدم فوائد اقتصادية كبيرة للدول التي تستقبل المهاجرين من خلال نقل ذوي المهارات إلى أماكن يمكنهم فيها استخدام تلك المهارات بشكل أكثر إنتاجية. وقد تستفيد الدول التي يهاجر منها المهاجرون من تخفيف الضغط السكاني ومن تحويلات المهاجرين المالية. على أي حال، تميل الهجرة إلى توليد المزيد من الحركة. وفي ظل غياب الحواجز العالية التي تضعها الدول، غالباً ما تكون الهجرة في عالمنا المعاصر عملية ذاتية الاستمرار.

يُلقي ترامب باللوم على المهاجرين في إحداث تغيير جذري. على الرغم من أن بعض أشكال الهجرة، على الأقل، مفيدةٌ للاقتصاد على المدى الطويل، إلا أن النقاد قد يصفونها بسهولة بأنها ضارة على المدى القريب، وقد تُثير معارضة سياسية قوية لدى البعض. تُثير الزيادات المفاجئة في الهجرة ردود فعل سياسية قوية، حيث غالبًا ما يُنظر إلى المهاجرين على أنهم مسؤولون عن مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حتى عندما يكون من الواضح براءتهم. أصبحت الهجرة القضية السياسية الشعبوية السائدة المُستخدمة ضد الحكومات القائمة في جميع الديمقراطيات تقريبًا في السنوات الأخيرة. وقد غذّت هذه القضية انتخاب ترامب عام ٢٠١٦، ومرة أخرى عام ٢٠٢٤.

من الأسهل بكثير على القادة الشعبويين إلقاء اللوم على الأجانب في الاضطرابات الاقتصادية بدلًا من قبول الأدوار الأكثر حسمًا للتغير التكنولوجي ورأس المال. لقد طرحت العولمة تحدياتٍ أمام القائمين على السلطة في العديد من الانتخابات الأخيرة في العديد من البلدان. ويميل السياسيون، في مواجهة هذه الضغوط، إلى السعي إلى عكس مسار العولمة بفرض رسوم جمركية وحواجز أخرى أمام التبادل الدولي، كما يفعل ترامب. لقد انعكس مسار العولمة الاقتصادية في الماضي. اتسم القرن التاسع عشر بزيادة سريعة في كلٍّ من التجارة والهجرة، إلا أن هذه الزيادة تباطأت بشكل حاد مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. ولم تتعاف التجارة، كنسبة مئوية من النشاط الاقتصادي العالمي، إلى مستوياتها عام ١٩١٤ إلا مع حلول عام ١٩٧٠ تقريبًا. وقد يتكرر هذا، وإن كان ذلك يتطلب بعض الجهد. فقد نمت التجارة العالمية بسرعة هائلة بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٨، ثم بوتيرة أبطأ منذ الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبشكل عام، نمت التجارة بنسبة ٤٤٠٠٪ بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٢٣. وقد تتراجع التجارة العالمية مجددًا. وإذا أدت الإجراءات التجارية الأمريكية ضد الصين إلى حرب تجارية أكثر ضراوة، فمن المرجح أن تُلحق ضررًا بالغًا. ويمكن للحروب التجارية عمومًا أن تتحول بسهولة إلى صراعات دائمة ومتصاعدة، مع احتمال حدوث تغييرات كارثية. على الجانب الآخر، من المرجح أن تُحدّ تكاليف إلغاء أكثر من نصف تريليون دولار من التجارة من رغبة الدول في الدخول في حروب تجارية، وقد تُولّد بعض الحوافز للتسوية. ورغم أن الدول الأخرى قد تُعامل الولايات المتحدة بالمثل، إلا أنها لن تُقيّد بالضرورة التجارة فيما بينها. كما يُمكن للعوامل الجيوسياسية أن تُسرّع من تراجع التدفقات التجارية. فعلى سبيل المثال، قد تُؤدي الحرب على تايوان إلى توقف التجارة بين الولايات المتحدة والصين بشكل مفاجئ.

كان أحد أغرب جوانب ولاية ترامب الجديدة هو تقليص إدارته للدعم الفيدرالي للبحث العلمي، بما في ذلك في المجالات التي حققت عوائد استثمارية كبيرة، وهي مسؤولة إلى حد كبير عن وتيرة الابتكار في العالم الحديث، وعززت هيبة الولايات المتحدة وقوتها. على الرغم من أن الجامعات البحثية الأمريكية رائدة عالميًا، إلا أن الإدارة سعت إلى خنقها بإلغاء التمويل، والسعي إلى تقليص استقلاليتها، وجعل من الصعب جذب ألمع الطلاب من جميع أنحاء العالم.

يُلقي بعض المحللين باللوم في موجة ردود الفعل القومية الشعبوية في جميع الديمقراطيات تقريبًا على تزايد انتشار العولمة وسرعتها. تسارعت التجارة والهجرة بالتزامن بعد نهاية الحرب الباردة، حيث قلّل

التغيير السياسي وتطور تكنولوجيا الاتصالات من تكاليف عبور الحدود والمسافات الطويلة. أما الآن، فقد تُبطئ الرسوم الجمركية وضوابط الحدود هذه التدفقات. سيكون ذلك بمثابة أخبار سيئة للقوة الأمريكية، التي تعززت بطاقة وإنتاجية المهاجرين على مر تاريخها، بما في ذلك خلال العقود القليلة الماضية.

مشاكل عابرة للحدود

لا تُبرز أي أزمة حتمية الترابط أكثر من تغير المناخ. يتوقع العلماء أن يكون لتغير المناخ تكاليف باهظة مع ذوبان القمم الجليدية العالمية، وفيضانات المدن الساحلية، وتكثيف موجات الحر، وتغير أنماط الطقس بشكل فوضوي في أواخر القرن. وحتى على المدى القريب، تتفاقم شدة الأعاصير وحرائق الغابات بسبب تغير المناخ. وقد كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ صوتًا هامًا في التعبير عن مخاطر تغير المناخ، وتبادل المعلومات العلمية، وتشجيع العمل المشترك بين الدول. ومع ذلك، ألغى ترامب دعم العمل الدولي والوطني لمواجهة تغير المناخ. ومن المفارقات، أنه بينما تسعى إدارته إلى الحد من أنواع العولمة ذات الفوائد، فإنها تُقوّض عمدًا قدرة واشنطن على معالجة أنواع العولمة البيئية، مثل تغير المناخ والأوبئة، التي قد تكون تكاليفها باهظة. وقد أودت جائحة كوفيد-19 في الولايات المتحدة بحياة أكثر من 1.2 مليون شخص؛ وقدّرت مجلة ذا لانسيت عدد القتلى في جميع أنحاء العالم بحوالي 18 مليونًا. انتشر فيروس كوفيد-19 بسرعة في جميع أنحاء العالم، وكان بلا شك ظاهرة عالمية، عززها السفر الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من العولمة.

وفي مجالات أخرى، لا يزال الترابط مصدرًا رئيسيًا للقوة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، كان لشبكات التفاعل المهني بين العلماء آثار إيجابية هائلة في تسريع الاكتشافات والابتكار. وحتى تولي إدارة ترامب السلطة، لم يُثر توسع النشاط العلمي والشبكات العلمية أي ردود فعل سياسية سلبية تُذكر. ولا بد لأي قائمة بإيجابيات وسلبيات العولمة على رفاه الإنسان أن تُدرجها في الجانب الإيجابي من المقياس. على سبيل المثال، في الأيام الأولى لجائحة كوفيد-19 في ووهان عام 2020، شارك العلماء الصينيون تحليلهم الجيني لفيروس كورونا المستجد مع نظرائهم الدوليين قبل أن تمنعهم بكين من ذلك.

لهذا السبب، كان أحد أغرب جوانب ولاية ترامب الجديدة هو تقليص إدارته للدعم الفيدرالي للبحث العلمي، بما في ذلك في المجالات التي حققت عوائد استثمارية كبيرة، وهي مسؤولة إلى حد كبير عن وتيرة الابتكار في العالم الحديث، وعززت هيبة الولايات المتحدة وقوتها. على الرغم من أن الجامعات البحثية الأمريكية رائدة عالميًا، إلا أن الإدارة سعت إلى خنقها بإلغاء التمويل، والسعي إلى تقليص استقلاليتها، وجعل من الصعب جذب ألمع الطلاب من جميع أنحاء العالم. يصعب فهم هذا الهجوم إلا باعتباره وابلًا من الشتائم في حرب ثقافية ضد النخب المزعومة التي لا تشترك في أيديولوجية الشعبوية اليمينية. إنه بمثابة جرح هائل ألحقته بنفسها.

أن الجاذبية الواسعة للمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان ساهمت في تعزيز القوة الناعمة للولايات المتحدة. تقاوم الحكومات الاستبدادية ما تعتبره تدخلاً في استقلالها السيادي من قِبل الجماعات الداعمة لحقوق الإنسان - وهي جماعات غالباً ما تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتدعمها موارد حكومية وغير حكومية في الولايات المتحدة.

كما تعمل إدارة ترامب على تفكيك أداة رئيسية أخرى من أدوات القوة الناعمة الأمريكية: تبني البلاد للقيم الديمقراطية الليبرالية. فقد انتشرت فكرة حقوق الإنسان كقيمة في جميع أنحاء العالم، لا سيما خلال نصف القرن الماضي. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، انتشرت المؤسسات والمعايير الديمقراطية في معظم أنحاء أوروبا الشرقية (بما في ذلك روسيا لفترة وجيزة)، وكذلك في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما أمريكا اللاتينية، واكتسبت موطئ قدم في أفريقيا. بلغت نسبة الدول التي كانت ديمقراطيات ليبرالية أو انتخابية في العالم ما يزيد قليلاً عن ٥٠٪

في ذروتها حوالي عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت قليلاً منذ ذلك الحين، وظلت قريبة من ٥٠٪. ورغم انحسار «الموجة الديمقراطية» التي أعقبت الحرب الباردة، إلا أنها تركت أثراً لا يزال قائماً.

لا شك أن الجاذبية الواسعة للمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان ساهمت في تعزيز القوة الناعمة للولايات المتحدة. تقاوم الحكومات الاستبدادية ما تعتبره تـدخلاً في استقلالها السيادي من قِبل الجماعات الداعمة لحقوق الإنسان - وهي جماعات غالباً ما تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتدعمها موارد حكومية وغير حكومية في الولايات المتحدة. لفترة من الوقت، كانت الأنظمة الاستبدادية تخوض معركة دفاعية خلفية. ليس من المستغرب أن بعض الحكومات الاستبدادية، التي استاءت من انتقادات الولايات المتحدة أو عقوباتها، قد أشـادت بتخلي إدارة ترامب عن دعم حقوق الإنسان في الخارج، مثل إغلاق مكتب العدالة الجنائية العالمية التابع لـوزارة الخارجية، ومكتب قضايا المرأة العالمية، ومكتب عمليات الصراع والاستقرار. ستعيق سياسة إدارة ترامب انتشار الديمقراطية، وستستنزف القوة الناعمة الأمريكية.

رهان على الضعف

لا سبيل إلى فك الارتباط العالمي. سيستمر هذا الارتباط ما دام البشر قادرين على الحركة وابتكروا تقنيات جديدة للاتصال والنقل. فالعولمة تمتد لقرون، بجذور تمتد إلى طريق الحرير وما بعده. في القرن الخامس عشر، حفزت الابتكارات في مجال النقل البحري عصر الاستكشاف، الذي أعقبه الاستعمار الأوروبـي الـذي رسـم الحدود الوطنية اليوم. في القرنين التاسع عشر والعشرين، سرّعت السفن البخارية والتلغراف هذه العملية مع تحول الثورة الصناعية في الاقتصادات الزراعية. أما الآن، فتُحدث ثورة المعلومات تحولاً في الاقتصادات القائمة على الخدمات. يحمل مليارات البشر أجهزة كمبيوتر في جيوبهم مليئة بكمية من المعلومات كانت لتملأ ناطحة سحاب قبل خمسين عامًا.

أدت الحروب العالمية إلى عكس مسار العولمة الاقتصادية مؤقتًا وعرقلت حركة الهجرة، ولكن في غياب الحرب العالمية، وطالما استمرت التكنولوجيا في تقدمها السريع، ستستمر العولمة الاقتصادية أيضًا. من المرجح أيضًا أن تستمر العولمة البيئية والنشاط العلمي العالمي، وستستمر القيم والمعلومات في الانتقال عبر الحدود. قد تكون آثار بعض أشكال العولمة خبيثة: فتغير المناخ مثال بارز على أزمة لا تعرف حدودًا. لإعادة توجيه العولمة وتشكيلها بما يخدم الصالح العام، سيتعين على الدول التنسيق. ولكي يكون هذا التنسيق فعالًا، سيتعين على القادة بناء شبكات من التواصل والمعايير والمؤسسات والحفاظ عليها. ستعود هذه الشبكات بالنفع على العصب المركزي لهذه الشبكات، الولايات المتحدة - التي لا تزال الدولة الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا وثقافيًا في العالم - مما يوفر لواشنطن القوة الناعمة. للأسف، من المرجح أن يؤدي التركيز قصير النظر لإدارة ترامب الثانية، المهووسة بالقوة الصارمة القسرية المرتبطة باختلالات التجارة والعقوبات، إلى تآكل النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بدلاً من تعزيزه. لقد ركز ترامب كثيرًا على تكاليف استغلال الحلفاء، لدرجة أنه تجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة هي من تقود الحافلة - وبالتالي تختار الوجهة والطريق. يبدو أن ترامب لا يدرك أن قوة أمريكا تكمن في الترابط. فبدلاً من استعادة عظمتها، يُراهن راهنًا على الضعف.

ثقافة الإلغاء: سلطة جديدة في عصر الكراهيات

• سعد سلوم

منذُ عام 2014، ومع استمرار ظهور قصص الحملات عبر الإنترنت «لإلغاء» شخصياتٍ شهيرةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي أو نقل هذه القصص من قبل القنوات الإخبارية، قامت كلٌ من وسائل الإعلام والأكاديميين بالتحقيق فيما يشار إليه باسم «ثقافة الإلغاء» أو «ثقافة الاستدعاء».

يزعمُ أنصار هذه الظاهرة الجديدة أنها شكلٌ من أشكال النشاط القائم على العدالة الاجتماعية، والتي لا تشمل فقط استدعاء السلوك غير المرغوب فيه ومحاكمته، ولكن أيضاً الدعوة إلى مقاطعة العلامات التجارية كنوع من سلطة رفض جديدة كليا. يزعم المعارضون لهذه الظاهرة أنها شكلٌ من أشكال التنمّر الجماعي لأن الإلغاء قد يستهدف شركةً أو فرداً، غالباً قبل إعطاء الفرصة لشرح الموقف أو الدفاع عن السلوك الراهن أو الماضي والذي يصبح محل «إلغاء».

لقد أصبح الأفرادُ المعروفون في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية من أبـرزِ أهـداف الإلغاء في السنوات القليلة الماضية. سواء كانت إجـراءاتُ الإلغاءِ مدفوعةً في البداية بمحتوى إعلامي تم نشره أو إنتاجه من قبل هؤلاء الأفراد بحيث ينقلبُ المعجبون ضد أحد المشاهير بعد اعتباره قد تصرف بشكلٍ سيئٍ مع أحد المشاهير الآخرين أو صرّح على نحوٍ سيءٍ في قضايا عامة.

في جميع هذه الحالات أصبحت الوسائط الرقمية، وخاصة منصات التواصل الاجتماعي، مثل YouTube وInstagram وTikTok ضروريةً لاستضافة المحتوى الذي ينتجهُ العديدُ من المشاهير بصرفِ النظر عن الخطابات التفاعلية، وبالتالي فهي الطريقة التي يستمد بها هؤلاء المشاهير دخلِهم ومقتنياتهم وسياراتهم الفارهة ومنازلهم الفاخرة التي تستفز طبقات الكادحين والفقراء والمعذبين في الأرض إذا ما استخدمنا تعبير فرانز فانون الشهير. وقد أصبحت هذه المنصات مركزية، كمساحات للتفاعل بين الشخصيات العامة والمعجبين وكمستودع للخطابات الرقمية التي لا يمكن حذفها، (لعنة الذاكرة

الرقمية) والتي قد تنتهي كـ«إيصالات» إثباتية أثناء إجراءات الإلغاء أو «المحاكمة الافتراضية».

تعريف ثقافة الإلغاء

بالرغم من جميع الاختلافات في تفسير الظاهرة وشروح مدلول المصطلح، فإن «ثقافة الإلغاء» يمكن تعريفها بأنها: حركة لإزالة مكانة المشاهير أو التقدير العام الذي يناله شخص أو مكانٍ او علامة تجارية بناءً على سلوكٍ مسيءٍ أو تجاوز.

يشير مصطلح «الثقافة» إلى الممارسات والخطابات الملغاة، ويستخدم كمصطلحٍ تحليلي وليس كمصطلح يشير إلى موقفٍ سياسيٍ معين، ويشملُ بالضرورة مجموعةً غيرِ متجانسة من الممارسات والنصوص، تتألف بالدرجة الأساس من ممارسات الإلغاء التي تنطوي على إجراءات ضد هدف الإلغاء، والذي قد يكون فرداً أو علامةً تجاريةً أو حتى شركة أو ربما شخصية سياسية كما في حالات المنافسة الحزبية او الانتخابية.

وغالباً ما يصبحُ المشاهير أهدافاً للإلغاء بسبب قوتهم الاجتماعية العالية والطبيعة العامة لشخصياتهم التي تصبح ملكا للجمهور. وتبرزُ ثقافة الإلغاء أيضاً عندما يُنظر إلى شخصيةٍ أو مؤسسةٍ أو حزبٍ أو شركةٍ على أنه يرتكب خطأً أو يسيء إلى الآخرين بطريقةٍ تنتشرُ على نطاقٍ واسعٍ في وسائلِ الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بحيث يتم «إلغاء» علامتهِ التجارية وحضوره أو تميزه، مما يؤدي إلى فقدان مصداقيته وقاعدة المعجبين به وصورتهِ العامة إذا كان «شخصية ذات مكانة». وينسحب هذا المثال على خسارة عملائه وعلاقاته مع أصحاب المصلحة إذا ما كان «مؤسسةً أو شركة أو علامة تجارية».

الأصول الحديثة لثقافة الإلغاء

كانت بداية استخدام مصطلح «الإلغاء» للإشارة إلى فرد بعينه كرد فعل على سلوكه، وبالتحديد الاستخدام الأول إلى عام 1991 من اقتباس في فيلم New Jack City، عندما تقول شخصية يلعبها الممثل الأميركي ويسلي سنايبس، «ألغِ هذا اللعين، سأشتري آخر».

في عصر منصات وسائل التواصل الاجتماعي ما يزال استُخدم مصطلح «إلغاء» على منصة «X» تويتر سابقاً يحمل الإشارة ذاتها إلى شخصٍ لا تتم الموافقة على سلوكه. وهو أمرٌ بدأ حسْبَ بعضِ الباحثين في 17 آذار 2014، عندما شعرت الصحفية (سوي بارك) بالإهانة من تغريدةٍ ساخرة أرسلها (ستيفن كولبير) الكوميدي الأميركي وصاحب البرنامج التلفزيوني الشهير The Late Show with Stephen Colbert، حول إطلاق مالك اتّحاد كرة القدم الأميركي (دانيال سنايدر) لمؤسسة واشنطن ريدسكينز الأمريكية الأصلية. تضمنت تغريدة كولبير ما يلي: «أنا على استعداد لإظهار اهتمامي بالمجتمع الآسيوي من خلال تقديم مؤسسة تشينج تشونج دينج دونج للحساسية تجاه الشرقيين أو أي شيء آخر».

كان ردُ بارك هو التغريد، «قررت مؤسسة تشينغ تشونج دينج دونـج للحساسية تجاه الشرقيين الدعوة إلى إلغاء برنامجه التلفزيوني»، وهو ما يشير إلى الدعوة الى إلغاء برنامجه التلفزيوني، وفي حين لم تسفر تغريدة #CancelColbert عن النتائج المرجوة، فإن الظاهرة الثقافية المتمثلة في «الإلغاء» في وسائل التواصل الاجتماعي تواصلت باضطراد.

انتشار المفهوم عالميا وغيابه عربيا

في حين ارتفعت أعدادُ الباحثين في مجال ثقافة الإلغاء على المستوى العالمي، فإن المفهوم شبهُ غائبٍ في السياق العربي. ويمكن الاستدلال على انتشار المفهوم عالمياً في نتائج محرك البحث Google Scholar عن «ثقافة الإلغاء». تشيرُ هذه الزيادة الهائلة في الاهتمام الأكاديمي إلى الأهمية المتزايدة وتعقيد ثقافة الإلغاء في المجتمع المعاصر وكذلك يوفرُ اللجوء إلى Scopus وهي واحدة من قواعد بيانات الفهرسة الأكاديمية الرائدة والأكثر شمولاً في العالم صورةً شاملةً للأدبيات الأكاديمية حول ثقافة الإلغاء.

تؤكد هـذه النتائج مجتمعة على الاهتمام الأكاديمي المتزايد بثقافة الإلغاء، وتسلطُ الضوء على أهميتها عبر مجموعةٍ من التخصصات العلمية. وتعكسُ الزيادةُ في الاهتمام الأكاديمي تصاعدَ الظاهرة في الخطاب العام، مما يعكس الحاجة الملحة لاستكشاف وفهمِ هذه الثقافة وتأثيراتها بعد أن تطورت من موضوعٍ هامشي إلى موضوعِ دراسةٍ هامٍ عبر مختلف التخصصات وتأثيرها على الديناميات الاجتماعية ووسائل الإعلام والسياسة وسلوك الأحزاب والرؤساء والمؤسسات والشركات.

تبيّن البيانات والدراسات والمقالات الباحثة في ثقافةِ الإلغاء ثلاثة مكونات تعريفية رئيسة لثقافة الإلغاء: (أ) التشهير العلني بالسلوك غير المقبول، و(ب) سحب الدعم من الشخصية المستهدفة (ج) الرغبة في رؤية الأشخاص المستهدفين يعانون من شكلٍ من أشكالِ العواقب أو العقوبة بسبب أفعالهم (على سبيل المثال، تدمير رمزيتهم أو حضورهم الاجتماعي أو السياسي أو فقدان وظائفهم، أو انحسار تدفقات إيراداتهم، أو عزل هؤلاء الأشخاص اجتماعيا).

من احتجاجات الميادين الى «نشاط الهاشتاك»

بـدأ موقعُ فيسبوك في عـام 2003 كموقع أنشأهُ طالبُ جامعةِ هارفارد آنذاك (مارك زوكربيرغ) لمشاركة الصور وتقييم جاذبية زملائه الطلاب، قبل أن يتطور إلى شبكةٍ موجهةٍ نحو الاتصالات الاجتماعية، في حين أنشأ (جاك دورسي) موقع تويتر لشركة البث الصوتي Odeo ومقرها الولايات المتحدة في عام 2006 حتى يتمكن الموظفون من مشاركة كمياتٍ صغيرةٍ من المعلومات على منصةٍ مخصصة.

كان تبني هذه المنصات سريعا واستخدامها كأداة للتحشيد والتعبئة ونشر الأفكار، في السنوات القليلة التي أعقبت فتحها للجمهور العام، ولكنّ الأمر لم يكنْ فعالا أو مؤثرا على نطاق عالمي حتى بروز

حركتين رئيسيتين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: الربيع العربي في عددٍ من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحركة احتلوا وول ستريت، والتي بدأت في مدينة نيويورك ثم انتشرت إلى مواقع مختلفة على مستوى العالم.

أثبتت كلتا الحركتين أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن مجرد مواقع للنشطاء للتواصل فيما بينهم، ولكنها سمحت لهم أيضاً بتداول المعلومات والتحليلات ولقطات الأحداث الاحتجاجية بسرعة مما أدى إلى توسيع شبكات الجهات الفاعلة المشاركة في وقتٍ قصيرٍ للغاية على نحو غير طبيعة الفاعلين في خريطة التوازنات السياسية والمؤثرات على البيئات السياسية العالمية.

ومع إن كلاً مما يعرف بثورات الربيع العربي وحركة «احتلوا وول ستريت» اتسمت بأنشطةٍ كبيرة خارج الإنترنت، بما في ذلك الاحتجاجات في الشوارع ومواجهة قوى السلطة وجهاً لوجه ما يميزها عن النشاط الرقمي الأحدث والذي يُطلق عليه غالباً «نشاط الهاشتاك» إلا أنها دفعت لتغيير بنية الاحتجاج كليا. مع إن الطابع الرقمي الأساسي لنشاط وسائل التواصل الاجتماعي قد دفع المعلقين الأوائل على الظاهرة للتشكيك في فعاليتها، وكذلك تقييم مدى التزام نشطاء الهاشتاك بالتغيير الاجتماعي الهادف، فهل النقر على الشاشة «لإبداء الإعجاب» أو إعادة تغريد المحتوى يختلف تماماً عن النشاط الذي يتطلب من الناس تعريض أجسادهم (وسلامتهم) للخطر؟

في الواقع فإن شكلَ النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي يمثل خطراً حقيقياً على المشاركين في بعض السياقات السياسية، مثل الصين وبعض بلدان العالم العربي حيث تم استجواب الأفراد واعتقال العديد من الأشخاص فيها بسبب تداولهم معلومات أو التوقيع على عرائض عبر الإنترنت، وكذلك استخدمت وكالات إنفاذ القانون منصات التواصل الاجتماعي لتتبع المتظاهرين وفي بعض الحالات اعتقالهم بسبب المحتوى الذي تداولوه.

لذا، فإن المسافة بين الواقعين الافتراضي والفيزيائي (النشاط الرقمي والنشاط خارج الإنترنت) تتلاشى، خاصة في ضوء الأدلّة والخبرات التي تشير إلى أن الوسوم مثل #BlackLivesMatter و #MeToo كان لها تأثير بعيد المدى، حيث نقلت المناقشات حول سياسات الهوية وعدم المساواة والعنف والمواطنة من الهوامش إلى المركز وإلى طاولة صناع القرار.

صعود سلطة المعجبين

أصبحت منصاتُ التواصل الاجتماعي مساحاتٍ ديمقراطية حيث يمكنُ للناس العاديين أن يكونَ لهم صوت ويشاركوا في مناقشات حول القضايا الاجتماعية الحرجة. وعادةً ما تعمل منصات التواصل الاجتماعي مثل منصة «X» وفيسبوك وإنستغرام ويوتيوب وغيرها أيضاً كقوة دافعة لثقافة الإلغاء. ويمكن إيراد عدد من الملاحظات لتشريح ظاهرة صعود هذه السلطة الجديدة:

أولا: أخذت «ثقافة الإلغاء» تشير إلى الحركات الواسعة النطاق التي بدأت على الإنترنت والتي تسعى إلى معالجة إساءة استخدام السلطة أو التمييز أو سوء سلوكِ الأفراد أو مجموعات الأشخاص أو المؤسسات على منصات التواصل الاجتماعي. بالتالي عززتْ هذه الحركات عبر الإنترنت أجندةَ التغيير الاجتماعي، لكن هناك خطا هشاً ورمادياً في مناقشة الأحكام العامة على الإنترنت بين التعليقات أو المنشورات التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بشكلٍ متماسك وتلك التي قد تذهبُ إلى أبعد من الحدِ في تقويضِ أي حجةٍ مضادّة أو نقاشٍ أو فكرٍ معارض، الأمر الذي يتطلب الحذر وتحكيم المنطق النقدي لتعزيز العدالة الاجتماعية دون استنزاف النقاش العام والحوار.

في جميعِ الأحوال، أصبحت «ثقافة الإلغاء» مؤشراً على بروز سلطةٍ جديدة، أي بروزِ ثقافات المعجبين في البيئات الوسيطة المعاصرة، وفي حين كانت ثقافة المعجبين في الماضي أكثر فرعية ووصماً، فإن العديد من ممارساتها أصبحت الآن أكثر وضوحاً في المجال العام، إن تطورَ قاعدة المعجبين وصعود منصات التواصل الاجتماعي،

والتي تبناها المعجبون على نطاقٍ واسع تبيّن حدود هذه السلطة الجديدة.

ثانياً: يرتبطُ الكثير من النقاش حول «ثقافة الإلغاء» بنشاط وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يحدثُ قدرٌ كبيرٌ من نشاط الإلغاء على منصات التواصل الاجتماعي، وبالتالي، هناك كمية هائلة من البيانات، حتى بالنسبة لحالةٍ واحدة فقط، قد يكون هناك الآلاف أو عشرات الآلاف أو أكثر من تغريدات الإلغاء، ناهيكَ عن الخطابات حول الإلغاء.

ثالثا: تتمتع قواعد المعجبين بتاريخٍ طويل في تنظيم الجهود الجماهيرية حول النصوص الإعلامية، وخاصة البرامج التلفزيونية، التي قد تتأثر سردياتها وعناصر الإنـتـاج الأخـرى بتفضيلات المشاهد ومع ذلـك، فإن النشاطَ عبر الإنترنت أوسـعُ من ذلك، وتكرارات النشاط الرقمي مثل #MeToo و #BlackLivesMatter ركزت على قضايا مثل سوء السلوك الجنسي والعدالة العرقية.

رابعا: إن استهداف الشخصيات العامة من خلال ثقافات الإلغاء تتمُ صياغتهُ من خلال مزيج من الكشف الشخصي والمشاركة المباشرة مع المعجبين، مما يعزز الشعور بالألفة والأصالة مع جمهور هذه الشخصية. مع ذلك، فإن ذلك يمكن أن يؤدي بسرعةٍ إلى سقوط هذه الشخصيات عندما تتمُ إدانة أفعالها أو تصريحاتها علناً. على سبيل المثال، ألغت شبكة ABC الأميركية المسلسل الفكاهي «روزان» (Roseanne) بسبب تغريدات عنصرية الطابع لبطلته (روزان بـار) وواجهت مسيرة البطلة انتكاسة كبيرة بسبب تغريدتها عن المستشارة السابقة للرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض (فاليري غاريت) قالت فيها «إذا أنجب الإخوان المسلمون والقردة طفلة ستكون النتيجة

فاليري غاريت». يؤكدُ العديدُ من هذه الحالات على التوازن الدقيق الذي يحافظ عليه المشاهير على منصات مثل منصة «X»، حيث يتلاشى الخط الفاصل بين التعبير الشخصي والشخصية العامة. وتسلط تجاربهم الضوءَ على كيف يمكن للأدواتِ ذاتها التي تبني مكانتهم كمشاهير أن تُسرّع أيضاً من سقوطهم في أعين الجماهير والمعجبين.

خامسا: في حين إن التشهيرَ العلني، بوصفه أحد مكونات ثقافة الإلغاء، هو ليس ظاهرةً جديدةً في الأصل وليست ذات صلة تاريخية بوسائل التواصل الاجتماعي فإنه أخذ طابعا مؤثرا وفايروسيا من حيث الانتشار في عصر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حين يمكن ربط ثقافة الإلغاء بممارسات سلطوية في التاريخ العالمي وتاريخ الشرق الأوسط القديم والحديث، كما في فترات الحكم الدكتاتوري في العديد من بلدان المنطقة والتي كانت تلغي وتُحاكم بل تقتل الناس على أفكارهم ومعتقداتهم وميولهم الإيديولوجية. لكن أولئك الذين كانوا يمتلكون سلطة معاقبة الأفراد استمدوا قوتهم العقابية من «قوة الدولة». لكن ثقافةَ الإلغاء في الوقت الراهن ظاهرةٌ تحدثُ عبر الإنترنت، ويمكنُ لأي فردٍ إلغاءَ شخصٍ أو شركةٍ بقصدِ أن يُصبح إلغاؤه ظاهرةً منتشرةً أو فيروسية، وهو ما يستلزم شكلاً من أشكال العقوبة، على غرار الطريقة التي يُمكن فيها للعملاء «معاقبة» الشركات على افتقارها إلى المسؤولية الاجتماعية أو عدمِ احترامها لرغبات وميول عملاها.

سادسا: ينبغي التفرقة بين ظاهرة ثقافة الإلغاء وما يحدثُ في سياق خطابات الكراهية المنظمة. أي بعبارة أخرى ينبغي التفرقة بين ظاهرة تتكرر في العراق وعدد من بلدان المنطقة عندما يطلق أحدُ الباحثين أو السياسيين أو الشخصيات العامة تغريدةً غير موفقة أو يُساء فهمها وتجذبُ ردود أفعالٍ عنيفة وواسعة ضده. وهو أمر يختلف تماما عن الحملات التشويهية التي تمارسها بمنهجية «الجيوش الالكترونية»، والتي تستهدف تحطيم سمعةِ أو مكانةِ أو حضورِ هذه الشخصية لأغراض تنافسية أو لغرض حرف انتباه الجمهور عن أزمة سياسية او استخدام مثل هذه الحملات كجزء من استراتيجية للتحكم بالرأي العام.

سلاح جديد للحركات الاجتماعية

في حين يركز العديد من الباحثين في هذه الظاهرة الجديدة على المخرجات السلبية لثقافة الإلغاء، أحاول أن أجذب الانتباه الى كونها قد تصبح سلاحا فعالا في يد الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الناهضة.

فالتحليل الـذي قدمته في الصفحات أعلاه يوضحُ إلى أيِ مدى يمكنُ لثقافةِ الإلغاء، والتي بدأتْ كنوعٍ من التعبير الفضفاض في المجتمع الأمريكي الأفريقي، من دونَ نفس الـدلالات التي تحملها اليوم، أن تتحولَ إلى سلاحٍ في يدِ الحركات الاجتماعية. في البداية، استُخدم مصطلح «الإلغاء» غالباً في سياقات شخصية داخل المجتمع، ومع ذلك، أخذَ معناه ونطاقه في التطور بشكل كبير مع ظهور الحركات الاجتماعية التي تضخمت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

كانت حركة #MeToo، التي ظهرت بشكلٍ بارز على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2017، بمثابة نقطة محورية في تطور ثقافة الإلغاء، فقد وفرتْ منصةً للعمل الجماعي ضد التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، وخاصة في صناعة الترفيه والبيئات المؤسسية. وقد مكّنت الحركةُ الأفراد، وخاصة النساء، من استدعاء الشخصيات البارزة (عادةً الرجال) الذين مارسوا التحرش وإلغاء حضورهم. وقد أصبحتْ محاسبة هؤلاء الرجال الذين أساءوا استخدام سلطتهم بمثابة بيانٍ مجتمعيٍ أوسع نطاقاً حول محاسبة الأفراد الأقوياء.

وعـلـى نـحـوٍ مـمـاثـل، اسـتـخـدمـت حـركـة #BlackLivesMatter، التي اكتسبت زخماً متجدداً في عام 2020 بعد مقتل (جورج فلويد) يد الشرطة في مينيسوتا في الولايات المتحدة. واستخدمت مفهومَ الإلغاء كجزءٍ من إستراتيجيتها الأوسع لتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعـتْ إلى إلغاءِ المؤسسات والـعلامـات التجارية والشخصيات العامة التي تكّرس العنصرية المنهجية ضد سود

البشرة، وأكدت هذه الحركة إمكانات (ثقافة الإلغاء) كأداةٍ للتغيير المجتمعي، وتمتدُ إلى ما هو أبعد من المساءلة الفردية لتشمل المسؤولية المؤسسية والشركاتية وحتى السياسية.

في حين ارتبط الارتفاع الأولي في ثقافة الإلغاء في الغالب بالحركات الاجتماعية التقدمية ذات الميول اليسارية، فإن آلياتها وفعاليتها تجاوزت الحدود السياسية.

تشيرُ الاتجاهات الأخيرة إلى أن الجماعات اليمينية والمحافظة تستغلُ أيضاً قوةَ الإلغاء لتعزيز قضاياها مما يعكسُ نمطاً أوسع حيث تشارك الأصوات المحافظة بشكل متزايد في حملات الإلغاء.

لقد لعبت منصاتُ التواصل الاجتماعي دوراً لا غنى عنه في انتشار ثقافة الإلغاء وقوتها. وأصبحت منصات مثل يوتيوب ومنصة «X» وإنستغرام وتيك توك ساحاتٍ لا يتم إطلاق دعوات الإلغاء من خلالها فحسب، بل يمكنها أيضاً اكتساب قوةِ جذبٍ ورؤية عالمية بسرعة.

يشيرُ هذا التطور إلى تحوّلٍ في تطبيق ثقافةِ الإلغاء، من كونها جزءاً من الحركات الاجتماعية إلى آلية منتظمة للتدقيق والتأثير على تصرفات الشركات والأفراد بل وحتى الحكومات على مستوى يومي. أن عمليات الإلغاء الناشئة عن حركات مثل #MeToo و #Black LivesMatter غالباً ما تنبع من «محفزات خارجية»، حيث أدت الأحداث الخارجية أو التحولات المجتمعية إلى إعادة تقييم وإدانة السلوكيات الماضية أو المستمرة.

وتعني ديمقراطية هذه المنصات أن أي شخصٍ لديه متابعون يمكنهُ بدءَ حملة إلغاء، مما يحّول ثقافة الإلغاء من ظاهرة مرتبطة في المقام الأول بالحركات الاجتماعية إلى طريقة أكثر انتشاراً لضبط السلوك العام.

هل هي ظاهرة عالمية؟

إن وضع «ثقافة الإلغاء» في سياقات دولية متنوعة يبيّن إنها أصبحت ظاهرةً عالمية، ويوضحُ خطاب وسائل التواصل الاجتماعي وردودُ فعلِ بعضِ الحكومات المختلفة مثل الصين والولايات المتحدة والمانيا وايطاليا كيف أصبح كلٌ من الإلغاء والخطابات حول ثقافة الإلغاء متشابكين بشكل صريح مع القومية والسياسة والمنافسات الانتخابية على المستوى الوطني والدولي.

على سبيل المثال، في إيطاليا، ألقى المحافظون في اب 2021 باللوم على «ثقافة الإلغاء» اليسارية لمعارضة استعادة اسم حديقة في مدينة لاتينا إلى «حديقة موسوليني»، والتي كانت في الأصل تخليداً لذكرى شقيق الدكتاتور الفاشي بينيتو موسوليني، ولكن تمتْ إعادة تسميتها في عام 2017 على اسم اثنين من القضاة المناهضين للمافيا. جادل كلاوديو دوريجون، السياسي الذي قاد الجهود الرامية إلى العودة إلى الاسم السابق للحديقة، بأن «إسقاط اسم الحديقة كان جزءاً من ثقافة إلغاء سخيفة». وقد ربطت تعليقات الأخبار اليمينية الداعمة له هذه الحادثة صراحةً بمطالبات بإزالة التماثيل والآثار الخاصة بالأميركيين المضطهدين عنصرياً خلال الاحتجاجات التي أعقبت مقتل جورج فلويد عام 2020.

في الصين تشابكَ الإلغاءُ والشعورُ القومي، ويمكن تَفهمُ هذا الاشتباك في ضوءِ تاريخ القومية والاحتجاج القومي في البلاد، والذي تشّكل من خلال تجارب «قرن الإذلال» مع القوى الأجنبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ونَشرِ الحكومة للتعليم القومي في أعقاب الاحتجاجات التي قادها الطُلاب عام 1989. مثال ذلك تعرضت المغنية الصينية (يي شياوا) للإلغاء من قبل القوميين بسبب ارتدائها ثوباً يحملُ علمَ الجيش الياباني، وهناك حالات إلغاء للأفراد والعلامات التجارية في جمهورية الصين الشعبية بعد اعتبارها مسيئة للشعب الصيني أو سلطة حكومة جمهورية الصين الشعبية.

في إحدى الحالات، تم إلغاءُ العلامة التجارية الإيطالية (دولتشي آند غابانا) بعد أن نشرتْ الشركة ومؤسسُها المشارك (ستيفان غابانا) محتوىً وجدهُ العديدُ من المراقبين عنصرياً ومسيئا. إذ دعمتْ سلطاتُ جمهورية الصين الشعبية في البداية ردودَ الفعل العنيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، ثم سعتْ إلى التقليل من شأن الحادث.

في عام 2021، تم إلغاءُ عـددٍ من العلامات التجارية الغربية للملابس بسبب تصريحاتها ضد العمل القسري في إنتاج القطن في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي، مما أثار دفاعاً قومياً عن ممارسة حكومة جمهورية الصين الشعبية للسلطة في شينجيانغ، والتي ندّد بها العديدُ من المراقبين الخارجيين باعتبارها تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقد أدت الخلافات حول وضع هونغ كونجغ وتايوان أيضاً إلى إلغاء حفلات، حيث تطورت إحدى الحالات الأخيرة التي شملت مسلسلاً تلفزيونياً تايلاندياً، وأحد نجومه، إلى حرب «ميمات» قومية بين الملصقات التايلاندية والصينية، كما أوضحت ظاهرة «القومية الجماهيرية»، والتي دعمتها الحكومة في بعض الأحيان علناً عندما تتوافق مع المواقف الرسمية، مثل «مبدأ الصين الواحدة».

في الولايات المتحدة وفي ضوء المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين تعرضت ثقافةُ الإلغاء لهجومٍ من اليمين الأمريكي بوصفها سلاحاً لليسار وأنصار الديمقراطيين.

إحدى أقدم الحالات التي ارتبطت فيها «ثقافة الإلغاء» صراحةً بالديمقراطيين كانت في تموز 2019، حيث أدّعت الفائزة بمسابقة ملكةِ جمال ميشيغان لعام 2019، كاثي تشو، وهي جمهورية، أنها كانت ضحيةَ «ثقافة إلغاء» سامة، تم تجريدُ تشو من لقبها بعد ظهور تغريدتين لها في عامي 2017 و2018، حيث قالت إحداهما: «هل تعلم أن غالبية الوفيات بين السود سببها سود آخرون؟ أصلحوا المشاكل داخل مجتمعكم أولاً قبل إلقاء اللوم على الآخرين» والأُخرى أكدت أن ارتداء الحجاب يعني أن المرأة «مضطهدة في ظل الإسلام».

وقد توسعت هذه الحركات في أعقاب احتجاجات جورج فلويد في عام 2020، وكذلك أثناء محاكمة الرئيس الأميركي (دونالد ترامب). وفسرّ المحافظون الانتقادات التقدمية للعنصرية والتفاوتات البنيوية على أنها هجومٌ على القيّم والهويّة الأمريكية الأساسية، ويضعُ هذا الخطاب المناهض لـ «ثقافة الإلـغـاء» فـي سياق الارتـبـاطـات التاريخية بين المحافظة الأمريكية والقومية وأيديولوجيات تفوّق العرق الأبيض.

وعلى وجهِ الخصوص، أدى صعودُ اليمين البديل إلـى جانب حملة ترامب الانتخابية لعام 2016 وانتصاره اللاحق إلى جعل أساس الحزب الجمهوري في سياسات الهوية البيضاء أكثر وضوحاً، وعزز تظلماتهم من تعرضهم لوضع الضحية من قبل اليسار، وبالتالي، استشهد المحافظون بتعديل النصوص الإعلامـيـة ذات التمثيلات الإشكالية العنصرية وإزالـة تماثيل الشخصيات الأمريكية التاريخية التي انخرطت في ممارسات قمعية عنصرية كمثال على «ثقافة الإلغاء».

ختاماً، فإن عمليات التأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد يكون لها مجموعة متنوعة من الأهـداف المحددة يمكنها، على سبيل المثال، محاولة تبني سردٍ أو نظرةٍ عالمية معينة، أو الانخراط في إدارة السمعة، أو تحفيز العمل الجماعي، أو إقناع المستخدمين بحجة معينة، أو زرع الفوضى والانقسام، لذا تُعدُّ دراسة «ثقافة الإلغاء» كظاهرةٍ جديدةٍ في وسائل التواصل الاجتماعي مهمة للغاية على المستوى الأمني والمعلوماتي والمعرفي. وهي مهمة في السياق العراقي على نحو خاص في ضوء تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تعيد إنتاج الواقع وصورته وتؤثر على نحو بالغ في الرأي العام. وأجد إن من المهم تشجيع طلاب الدراسات العليا في الجامعات العراقية على دراسة هذه الظاهرة الجديدة التي لم تكتب حتى اللحظة الراهنة دراسة جامعية عنها.

«الاقتصاد السياسي للعراق: استعادة التوازن في مجتمع ما بعد الصراع»

المؤلف: فرانك آر. غنتر
دار النشر: دار إدوارد إلغار للنشر، 2013

“The Political Economy of Iraq: Restoring Balance in a Post-Conflict Society”
Frank R. Gunter
Edward Elgar Publishing (2013)

• **عرض: وفاء فوزي حمزة**

المقدمة

يشكل الاقتصاد العراقي نموذجاً بيناً للاقتصادات الريعية الهشة التي نشأت في أعقاب الحروب والصراعات الداخلية، فمنذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، دخل البلد في مرحلة انتقالية لم تُسفر بعد عن استقرار مؤسسي أو نمو اقتصادي مستدام اذ يتميّز المشهد الاقتصادي بالاعتماد المفرط على الموارد النفطية، وبالضعف الهيكلي في المؤسسات، وبتداخل المصالح السياسية والاقتصادية بشكل يعيق تطبيق الإصلاحات، في هذا السياق يبرز كتاب فرانك آر. غنتر المعنون بـ"الاقتصاد السياسي للعراق: استعادة التوازن في مجتمع ما بعد الصراع" كأحد أبرز الدراسات التي تسعى إلى تقديم فهم عميق وممنهج للاقتصاد العراقي من منظور الاقتصاد السياسي.

جمع الكتاب بين الخبرة الميدانية التي اكتسبها المؤلف خلال عمله كمستشار اقتصادي للجيش الأميركي في العراق، وبين التحليل الأكاديمي المنهجي القائم على أدوات الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، اذ يرى غنتر أن جوهر الإشكال الاقتصادي في العراق لا يكمن فقط في فشل السياسات، بل في الطبيعة البنيوية لنظام ريعي مشوه تُستخدم فيه

الموارد العامة كأداة للسلطة وليس كوسيلة للإنتاج أو العدالة الاقتصادية.

يشير المؤلف إلى أن الدولة العراقية لم تتمكن من استغلال الطفرة النفطية في مرحلة ما بعد 2003 لإعادة بناء اقتصاد سوق فعّال؛ بل على العكس، رسخت العائدات النفطية نموذجاً اقتصادياً قائماً على "العقد الريعي" بين الدولة والمجتمع، اذ توزع الدولة الوظائف والدعم مقابل الولاء السياسي أو الصمت المجتمعي هذه العلاقة وفقاً لغنتر تولّد تبعية خطيرة، وتعيق التنمية، وتحفّز الفساد، وتقتل روح المبادرة لدى القطاع الخاص.

يخصص الكتاب فصولاً تحليلية لقطاعات محددة تشمل النفط، الفساد، التعليم، الصحة، المصارف، القطاع غير الرسمي، ريادة الأعمال، المؤسسات، والمساعدات الدولية، مما يمنح القارئ صورة شاملة للواقع الاقتصادي العراقي.

ويدعو غنتر إلى ما يسميه بـ "استعادة التوازن"، أي التحول من اقتصاد ريعي غير منتج إلى اقتصاد سوق حر منضبط ومتنوع، تقوده مؤسسات قوية وتشرف عليه بيروقراطية مهنية لكنه في الوقت نفسه يضع هذا الطموح ضمن إطار من الواقعية، ويعترف بأن الإصلاح في العراق يواجه مقاومة شرسة من نخب استفادت من النظام الحالي.

ينطلق هذا العرض من أهمية الكتاب ليس فقط كتشخيص للاقتصاد العراقي، بل كدعوة لإعادة التفكير في نموذج التنمية في المجتمعات الخارجة من النزاع، خصوصاً تلك التي تمتلك ثروة طبيعية كبيرة، ولكن مؤسسات هشة ومن هنا تُعد قراءة نقدية لهذا الكتاب ضرورية لتقييم مخرجاته ومدى قابليتها للتطبيق على ارض الواقع.

الإطار النظري والمنهجي

يرتكز كتاب فرانك غنتر على مزيج من أدوات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ومفاهيم الاقتصاد السياسي الريعي، مستعيناً أيضاً بعناصر من نظرية الاختيار العام التي تفسر سلوك الفاعلين السياسيين والبيروقراطيين من منظور حوافزهم الفردية وليس فقط منطق الصالح العام، يُقارب غنتر الاقتصاد العراقي من خلال ثلاث فرضيات رئيسية:

1. **الدولة الريعية:** يعتمد العراق بشكل شبه كلي على إيرادات النفط، وهو ما يعفي الدولة من الحاجة إلى فرض ضرائب على المواطنين، وبالتالي يضعف العقد الاجتماعي التقليدي القائم على التمثيل مقابل الضرائب (no taxation without representation) هذه الحالة تؤدي إلى مركزية اقتصادية مفرطة وغياب المساءلة.
2. **الفساد كهيكل لا كعرض:** لا يتعامل غنتر مع الفساد بوصفه انحرافاً فردياً أو إدارياً، بل كناتج بنيوي لنظام توزيع ريعي مغلق، ويذهب إلى أن الفساد في العراق بعد 2003 اتخذ طابعاً مؤسسياً، حيث تتقاطع فيه المصالح السياسية والقبلية والطائفية، ويتم تنظيمه من أعلى الهرم إلى القاعدة عبر شبكات محسوبية.
3. **غياب الحوافز الإنتاجية:** يشير إلى أن البنية الاقتصادية القائمة تشجع على الكسب الريعي بدل الإنتاج، سواء في التوظيف الحكومي، أو العقود العامة، أو حتى في تقديم الخدمات. المؤسسات الاقتصادية في العراق – على حد وصفه – تعاني من "اختلال وظيفي مزدوج": فهي لا تشجع على الكفاءة، ولا تردع الفشل.

أما من حيث المنهج، فقد تبنى غنتر مدخلاً تحليلياً قطاعياً، حيث خصص كل فصل من فصول الكتاب لتحليل قطاع اقتصادي محدد: الطاقة، التعليم، البنوك، الصناعة، الرعاية الصحية، ريادة الأعمال، الاقتصاد غير الرسمي... إلخ. وتميز هذا التحليل بما يلي:

- **استناد إلى بيانات كمية:** استخدم الكاتب مصادر موثوقة مثل تقارير البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووزارة التخطيط العراقية. اعتمد على جداول بيانية ومقارنات زمنية، مثل مقارنة نسبة التوظيف في القطاع العام خلال فترتين

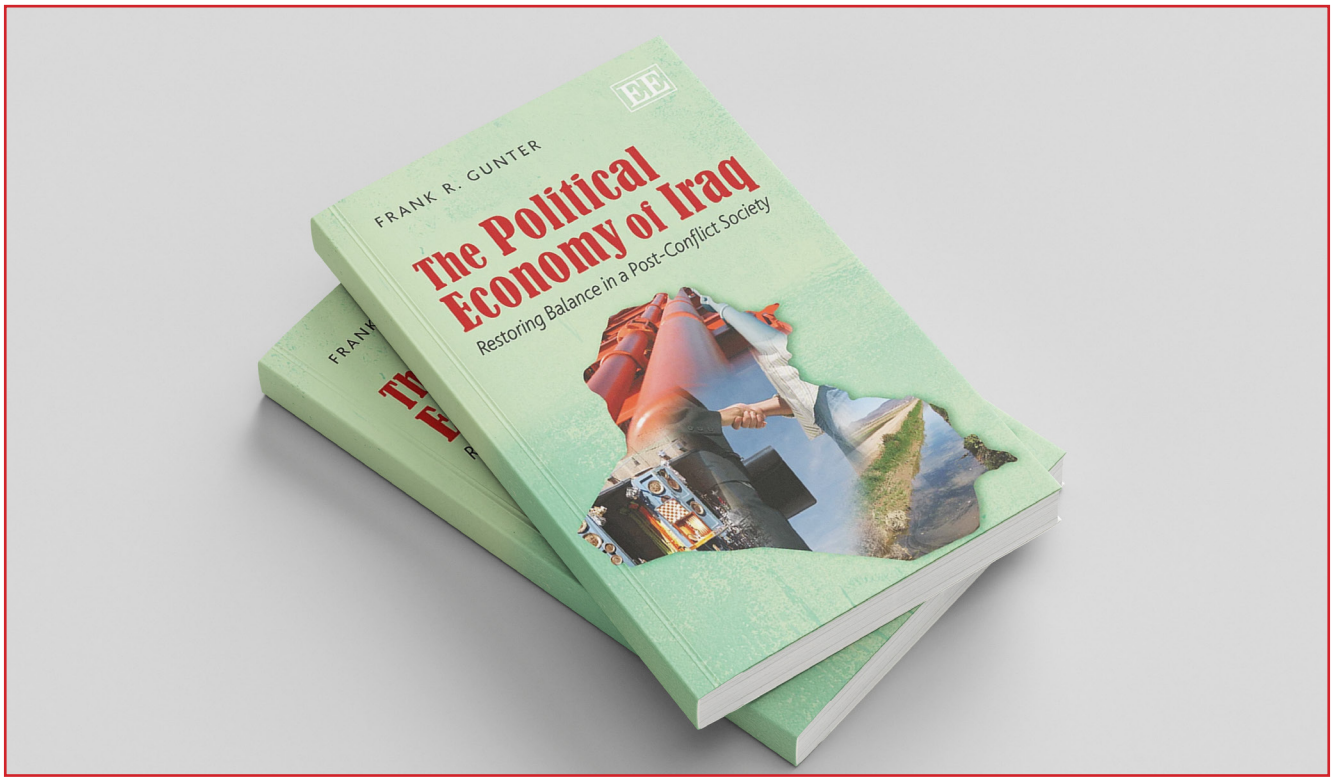

(2003 و2011) أو تطور الإيرادات النفطية كحصة من الناتج المحلي.

- سرد تجريبي مدعوم بخبرة ميدانية: يتكئ الكتاب في بعض فصوله على تجربة المؤلف في العراق كمستشار اقتصادي، ما يسمح له بإدخال شهادات ميدانية وملاحظات نوعية قلّما نجدها في الكتب الأكاديمية.
- سيناريوهات إصلاح قابلة للقياس: من ميزات هذا الكتاب أنه لا يكتفي بالتحليل، بل يقترح سياسات بديلة، تتدرج من الممكن إلى المثالي، وتفترض قيوداً واقعية على الإرادة السياسية والمؤسسية في العراق.

التحليل القطاعي ومنطق الخلل البنيوي في الاقتصاد العراقي

يتسم كتاب الاقتصاد السياسي للعراق بأسلوب تفكيكي، إذ يُخصص المؤلف كل فصل لتحليل قطاع اقتصادي أو وظيفة مؤسسية ضمن الاقتصاد العراقي. ويُظهر هذا التحليل أن كل قطاع لا يعاني من خلل تقني فحسب، بل من اختلالات ناتجة عن النظام الريعي والضعف المؤسسي، فيما يلي عرض لأهم القطاعات التي تناولها الكتاب، مع تسليط الضوء على أبرز ما جاء في كل منها:

1. قطاع النفط والطاقة: نعمة مهدورة

يعتبر المؤلف أن النفط هو "اللعنة التي لم تستثمر"، فالعراق يمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم، لكنه فشل في توظيفه لتنمية قطاعات إنتاجية مستدامة. يوضح غنتر أن نحو 95% من دخل الدولة يأتي من النفط، ما يؤدي إلى ما يسميه "الاعتمادية المطلقة". يُبيّن أن هيمنة وزارة النفط، وتدخّل الأحزاب السياسية في عقود التراخيص، وانعدام الشفافية في توزيع العائدات، كلها عوامل تعيق استغلال هذه الثروة بشكل تنموي.

يشير كذلك إلى أن الإنفاق الجاري يلتهم معظم عائدات النفط، إذ يذهب أكثر من 70% من الميزانية إلى الرواتب والدعم، بينما لا يتجاوز الاستثمار نسبة 10–15%، مما يُنتج دولة ريعية "تدفع رواتب لا أجور مقابل عمل".

2. الفساد المؤسسي: اقتصاد الظل في قلب

الدولة

يرى غنتر أن الفساد في العراق لا يمكن عزله عن طبيعة النظام السياسي ما بعد 2003، بل يشكل آلية لإعادة توزيع الموارد ضمن شبكات محسوبية، ويُوزع النفوذ السياسي والاقتصادي على أساس المحاصصة لا الكفاءة.

يوضح أن بعض المؤسسات تحوّلت إلى قنوات لنهب الدولة، من خلال العقود الوهمية، وتكرار الأسماء الوظيفية، واستخدام الجهاز الإداري كأداة للولاء هذا النظام يجعل الإصلاح الإداري صعب من داخل الدولة نفسها دون تغيير جذري في المعادلة.

3. القطاع المصرفي والتمويل: نظام بلا قلب تنموي

يُحلل المؤلف الواقع المصرفي بوصفه أحد أعمدة الاقتصاد المعطلة. فالنظام المصرفي في العراق، بحسب غنتر، "تقليدي، جامد، ويسيطر عليه القطاع العام" تُهيمن المصارف الحكومية على أكثر من 80% من الأصول المالية، ومعظمها لا يقدّم قروضاً تنموية، بل يقتصر على إدارة رواتب الموظفين والقروض الاستهلاكية.

كما يشير إلى غياب أدوات تمويل ريادة الأعمال، وضعف البنية التحتية للائتمان، وانعدام ثقة المواطنين في النظام المصرفي، ما يجعل النقدية (cash economy) هي القاعدة، ويقلل من فعالية السياسة النقدية.

4. ريادة الأعمال والقطاع الخاص: طموح مكبل

يرى غنتر أن مناخ الاستثمار في العراق غير جاذب، ليس فقط بسبب العنف أو انعدام البنية التحتية، بل لأن الدولة تضع الحواجز أمام القطاع الخاص عبر البيروقراطية، الضرائب غير الرسمية، واحتكار العقود من قبل النخب يتحدث عن "الاحتكار السياسي للسوق"، حيث لا يستطيع رواد الأعمال الدخول إلى السوق دون وساطة سياسية أو حزبية.

يفرد الكاتب أيضاً أهمية لدور المرأة في الاقتصاد، ويشير إلى أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة لا يتجاوز 15%، نتيجة عوامل ثقافية ومؤسسية.

5. التعليم والصحة: قطاعا الخدمة والولاء

يخصص الكتاب فصولاً لتحليل تدهور التعليم والخدمات الصحية، ويُرجع ذلك إلى "تسيس الخدمة العامة"، حيث يتم التوظيف والترقية على أسس سياسية، ما يقلل من كفاءة النظامين. كما أن غياب المعايير المهنية في التوظيف، والهجرة الواسعة للكفاءات، أضعف قدرة هذه القطاعات على تقديم خدمات فعالة.

نقد الكتاب وقراءة في السيناريوهات المقترحة للإصلاح

نقد المنهج والمقاربة النظرية

على الرغم من العمق التحليلي الذي يتميز به كتاب الاقتصاد السياسي للعراق، إلا أن المنهج الذي اعتمده فرانك غنتر يثير بعض الملاحظات النقدية، خصوصاً فيما يتعلق بالزاوية النظرية والمعرفية التي اعتمدها في تفسير الأزمة العراقية.

أ. الميل إلى الحتمية الريعية

يميل غنتر إلى تصوير الاقتصاد العراقي على أنه أسير تام للنفط والفساد، ما يخلق نوعاً من الحتمية البنيوية التي قد تهمّش العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى فمثلاً لا يُخصص مساحة كافية لفهم دور المجتمع المدني، أو الحركات الشبابية، أو الحراكات الاجتماعية في مقاومة هذا الواقع الريعي، وكأن الإصلاح لا يأتي إلا من أعلى (Top-down) رغم أن الميدان العراقي يعج بالمحاولات الإصلاحية من القاعدة (Bottom-up).

ب. المنظور الخارجي والتكنوقراطي

رغم أن غنتر استخدم مصادر ميدانية وشهادات، فإن رؤيته للسياسات العامة تبقى متأثرة بمنظور تكنوقراطي غربي الطابع، يفترض وجود دولة عقلانية تستطيع تطبيق النصائح الاقتصادية إذا توفرت الإرادة وهذا يغفل التداخل المعقد بين الولاءات الطائفية، والهويات المحلية، وضعف التراتبية المؤسسية، وهو ما يجعل توصيات الإصلاح غير قابلة للتنفيذ بدون تحول سياسي شامل.

ج. غياب نقد البُعد الدولي

يتجنب الكتاب إلى حد كبير تحليل دور العامل الخارجي – الأميركي والدولي – في تشكيل البنية الريعية ما بعد 2003، إذ يُركّز على الفواعل المحلية دون ربطها بالإطار الجيوسياسي الأكبر الذي سهل نمو الدولة الريعية الجديدة. هذا التجاهل يُضعف التحليل البنيوي، خاصة في بلد احتُلت مؤسساته وتمت إعادة بنائها في سياق تدخل دولي كثيف.

تحليل السيناريوهات المقترحة للإصلاح

في ختام الكتاب، يقترح غنتر ثلاث مجموعات من السيناريوهات الإصلاحية، تتفاوت من حيث الطموح والجدوى ويمكن تلخيصها وتحليلها كما يلي:

أ. الإصلاح التدريجي المشروط (Gradual Reform)

يدعو هذا السيناريو إلى إدخال إصلاحات تدريجية على جهاز الدولة، مثل تقليص التوظيف العشوائي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع الخاص. يرى غنتر أن هذه الإصلاحات ممكنة حتى في ظل الوضع السياسي الراهن، لكنها تتطلب دعماً تقنياً دولياً وتنسيقاً داخلياً بين القوى السياسية.

هذا السيناريو يبدو عقلانياً، لكنه يصطدم بطبيعة النظام السياسي الذي يستند للحفاظ على الامتيازات الريعية، لا تقليصها.

ب. الإصلاح من خلال الأزمة (Crisis-Driven Reform)

يذهب المؤلف الى الأزمات الاقتصادية، مثل انهيار أسعار النفط أو الضغط من الشارع، يمكن أن تؤدي إلى فرض إصلاحات جذرية على الدولة. يُشبّه ذلك بـ "العلاج بالصدمة"، إذ قد تضطر الحكومة إلى خصخصة بعض القطاعات، ورفع الدعم، وإنشاء نظام ضريبي فعّال.

هذا الطرح واقعي، لكنه يفتقر إلى ضمانات العدالة الاجتماعية، إذ أن الصدمات قد تزيد من هشاشة الفئات الفقيرة ما لم ترافقها سياسات حمائية شاملة.

ج. التحول السياسي الشامل (Regime Change Reform)

في أكثر السيناريوهات جذرية، يتحدث غنتر عن إمكانية حصول تحول سياسي عميق سواء من خلال حركة احتجاجية واسعة أو توافق سياسي غير تقليدي يُعيد صياغة علاقة الدولة بالمجتمع، ويضع نهاية للنظام الريعي القائم على المحاصصة.

رغم أن هذا السيناريو هو الأكثر فعالية من الناحية النظرية، إلا أنه الأقل احتمالاً من الناحية الواقعية، نظراً لتداخل العوامل المحلية والدولية.

إضافات ضرورية كان يمكن للكتاب معالجتها

الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي: لم يتناول الكتاب التحولات الرقمية كأداة ممكنة للخروج من الريعية، رغم أن دولاً مشابهة (مثل الأردن ومصر) بدأت تعتمد على التحول الرقمي لتقليل الفساد وتعزيز الشفافية.

الهجرة والعقول المهاجرة: أُغفل دور الشتات العراقي في دعم التنمية، رغم أن تحويلاتهم تُمثل مصدراً مهماً للعملات الأجنبية، ويمكن استثمار خبراتهم في الإصلاح المؤسسي.

اللامركزية الإدارية: لم يُناقش إمكانيات الإصلاح على مستوى المحافظات، والتي قد تشكل مختبرات لتجريب سياسات غير مركزية بديلة.

يمثل كتاب الاقتصاد السياسي للعراق لفرانك آر. غنتر مساهمة تحليلية بالغة الأهمية في تفكيك بنية الاقتصاد الريعي العراقي، عبر منظور يجمع بين التحليل الاقتصادي المؤسسي والسياسات العامة. يقدم المؤلف صورة شاملة ودقيقة عن الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً هشّاً غير منتج، يعتمد بشكل شبه مطلق على عائدات النفط، ويعاني من تشوهات عميقة ناجمة عن الفساد، وضعف الحوكمة، والهيمنة السياسية على الموارد.

تنبع أهمية هذا العمل من كونه لا يكتفي بوصف الخلل، بل يسعى إلى تفسير جذوره في النظام السياسي القائم على المحاصصة الريعية بعد 2003، ويقترح سيناريوهات عملية وإن كانت متفاوتة في قابليتها للتطبيق للخروج من الأزمة، كما أن القيمة المضافة للكتاب تكمن في اعتماده على بيانات ميدانية، وشهادات من داخل المؤسسات الحكومية العراقية، ما يضفي عليه موثوقية تحليلية عالية.

مع ذلك، يبقى الكتاب منقوصاً من بعض الأبعاد الحيوية، كالعوامل الثقافية والاجتماعية والدولية التي تؤطر الريعية وتعيد إنتاجها، إضافة إلى ضعف التركيز على الديناميات الإيجابية الممكنة في المجتمع العراقي، مثل دور الشباب، والتحول الرقمي، والمجتمع المدني.

التوصيات المقترحة في ضوء الكتاب والسياق العراقي

انطلاقاً من التحليل الوارد في الكتاب، ومن القراءات النقدية له، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي تصلح كأساس لسياسات اقتصادية وتنموية واقعية، تراعي طبيعة التحديات العراقية:

أ. إعادة صياغة العقد الاجتماعي

ينبغي أن يتجاوز العراق النموذج الريعي الأبوي، القائم على التوظيف مقابل الولاء، نحو عقد اجتماعي جديد قائم على الحقوق والواجبات، ويستند إلى مبدأ المواطنة لا المحاصصة يتطلب ذلك مراجعة شاملة لمفهوم الدولة ودورها في التنمية، وليس فقط إصلاحات تقنية سطحية.

ب. بناء مؤسسات رقابية مستقلة

الشرط الأول لأي إصلاح اقتصادي هو بناء مؤسسات رقابية مستقلة، قضائياً ومالياً، غير خاضعة للمحاصصة. إن إصلاح ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والبنك المركزي، وضمان استقلاليتها، يشكل مدخلاً حقيقياً لمكافحة الفساد وتعزيز الثقة العامة.

ج. تحفيز القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد

على الدولة أن تتحول من كونها منتجاً مباشراً إلى منظّم وداعم للنشاط الاقتصادي، عبر:

إعادة هيكلة النظام الضريبي ليصبح أكثر عدالة وفاعلية.

تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة.

توفير التمويل الميسر وريادة الأعمال الرقمية.

إصلاح النظام المصرفي ودعم أدوات التمويل غير التقليدية (كالصكوك والصناديق السيادية).

د. الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا

لا يمكن تصور إصلاح اقتصادي دون إصلاح نظام التعليم، لاسيما التعليم المهني والتقني، وإدماج تكنولوجيا المعلومات في مناهج الجامعات والمعاهد كما أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يقتضي تشجيع الابتكار والتفكير النقدي، وليس فقط التلقين.

هـ. اعتماد اللامركزية كآلية للإصلاح من الأسفل

يمكن تجريب نماذج إصلاحية في بعض المحافظات التي تمتلك قدرة إدارية واقتصادية أكبر، عبر برامج لامركزية تمنح صلاحيات مالية وإدارية للحكومات المحلية، مع ربط الأداء بمعايير الشفافية والتنمية البشرية.

في الختام يُعد كتاب الاقتصاد السياسي للعراق مرجعاً تأسيسياً لفهم الأزمة الاقتصادية – السياسية التي يعيشها العراق. إلا أن تجاوز هذه الأزمة يتطلب أكثر من مجرد وصف دقيق، بل يستلزم إرادة جماعية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، وانفتاحاً على أدوات الإصلاح البنيوي، ورؤية استراتيجية تتجاوز الريع إلى الاقتصاد المنتج إن هذا التحول لن يكون سريعاً أو سهلاً، لكنه ضروري لضمان بقاء العراق كدولة موحدة، مستقرة، وقادرة على الاستجابة لطموحات مواطنيها.

ندوة روسيا 2025: حرب روسيا ضد أوكرانيا - الاتجاهات والدروس المستفادة

متابعة: وفاء فوزي حمزة

الوقائع:

نُظمت الندوة من قبل جامعة الدفاع الوطني الفنلندية (Finnish National Defiance University – FNDU)) ممثلةً في مجموعة أبحاث روسيا (Russia Research Group)، وهي وحدة بحثية متخصصة في تحليل الأمن الروسي والاستراتيجية العسكرية.

وقد انعقدت الندوة في العاصمة الفنلندية هلسنكي يومي 12–13 فبراير 2025، وشهدت مشاركة نخبة من الباحثين الدوليين والخبراء العسكريين من مؤسسات أكاديمية وبحثية مرموقة، بما في ذلك:

- جامعة هلسنكي – معهد ألكسانتري
- معهد كينان (الولايات المتحدة)
- أكاديمية الدفاع السويدية
- CNA Research & Analysis (الولايات المتحدة)
- RUSI - المعهد الملكي للخدمات الموحدة (المملكة المتحدة)

جاء تنظيم هذه الفعالية في إطار دعم البحوث الدفاعية والاستراتيجية ذات الصلة بالأمن الأوروبي،

وتحليل التداعيات الجيوسياسية والعسكرية لحرب روسيا ضد أوكرانيا، واستشراف ما تطرحه من تحديات مستقبلية أمام الناتو والدول الحليفة.

الميسّرون:

- المقدم سيمو بيسو Lt. Col. Simo Pesu - رئيس مجموعة أبحاث روسيا، الجامعة الفنلندية للدراسات الدفاعية (FNDU)
- كاتري بينونمي Katri Pynnöniemi - أستاذ مساعد بمعهد ألكسانتري، جامعة هلسنكي، المشترك بين هلسنكي وFNDU في دراسات الأمن الروسي
- جوها كوكولا Juha Kukkola - حاصل على دكتوراه في العلوم العسكرية ((FNDU.
- بينتي فورستروم Pentti Forsström – D. Mil.Sc، ميسّر رئيسي، خبير في الاستخبارات العسكرية والاستراتيجية الروسية

المتحدثون:

- مايكل كوفمان Michael Kofman - مدير برنامج دراسات روسيا، مؤسّسة CNA، وزميل بمعهد كينّان.
- ديمتري ادامسكي Dmitry (Dima) Adamsky - أستاذ، كلية الحكومة والدبلوماسية والاستراتيجية، Reichman University.
- ليونيد نيرسيسيان Leonid Nersisyan - محلّل دفاعي، المدير التنفيذي في المعهد الأرميني للبحث والتطوير (ARDI)
- جوكا فيتّانيمي Jukka Viitaniemi – M. Mil. Sc، باحث أول، FNDU، خبير في الاستراتيجية العسكرية الروسية
- جايركي تيرفا Jyrki Tervala - باحث دكتوراه، جامعة تامبيري، فنلندا.
- جوها ويرساري Juha Wihersaari - العقيد المتقاعد، باحث دكتوراه، عضو مجموعة أبحاث روسيا، FNDU.
- اوسكار جونسون Oscar Jonsson - محلّل ومؤسّس Phronesis Analysis؛ باحث، جامعة الدفاع السويدية (FHS)
- رود ثورنتون Rod Thornton - باحث، أكاديمية الدفاع في المملكة المتحدة، King›s College London
- جاستين برونك Justin Bronk - زميل بحوث، Royal United Services Institute (RUSI))، خبير في القوة الجوية والدفاعات الروسية.
- جوناه الافا Jonna Alava - باحثة دكتوراه وأحد أعضاء مجموعة أبحاث روسيا، جامعة هلسنكي وFNDU.
- ارستيد ليفي Aristide LaVey - باحث مستقل في المعلومات البصرية والفنون السلافية الشرقية.
- كونراد موزيكا Konrad Muzyka - محلّل دفاع مستقل، مدير Rochan Consulting، مختص بالمخابرات المفتوحة
- سانتيري كيتونيفا Santeri Kytönevala - باحث ماجستير/متدرّب، FNDU وجامعة جافايسكيلا، يركّز على الأمن المعلوماتي الروسي.
- لويستر دبليو كراو Lester W. Grau - دكتور، محلّل أقدم، Foreign Military Studies Office، فوج ليفونورث، كنساس.

المحاور الرئيسية:

1. الدولة الروسية: السياسات، الأهداف، والاتجاهات المستقبلية.
2. العلاقات والموارد: كيفية استخدام موسكو لعلاقاتها ومواردها (داخلية وخارجية).
3. الفكر العسكري الروسي: تحليل للأطر الفكرية والأيديولوجية التي تشكّل استراتيجية الحرب.
4. الاستراتيجية والفن العملياتي: تقييم لأساليب القتال والدروس المكتسبة في الحرب.

5. العلاقة بين المدنيين والعسكر: تأثير المؤسسات والمدنيين على أداء الجيش الروسي

جاء تنظيم ندوة «روسيا 2025» في سياق الحاجة المتزايدة لفهم تطورات الحرب الروسية ضد أوكرانيا وتداعياتها المتعددة الأبعاد على الأمن الإقليمي والدولي. وقد سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والعلمية، شملت ما يلي:

1. تحليل الأداء العسكري الروسي خلال الحرب: دراسة القدرات العملياتية والتكتيكية للقوات المسلحة الروسية، وفهم أوجه النجاح والإخفاق في ميادين القتال، بما يشمل التنظيم القيادي، الدعم اللوجستي، وأساليب استخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة.
2. تقييم التطورات في الفكر والعقيدة العسكرية الروسية: بحث كيفية تطور العقيدة العسكرية الروسية في ضوء تجربة الحرب، خاصة ما يتعلق بمفاهيم الردع النووي، الحرب السيبرانية، والحرب الهجينة، ودور الإعلام والدعاية في تشكيل بيئة الصراع.
3. فهم العلاقة بين الحرب والنظام السياسي الروسي: تحليل مدى تأثر العلاقات المدنية-العسكرية في روسيا، والتغيرات في بنية الدولة تحت ضغط الحرب، وتداعيات التعبئة الجزئية والتجنيد على المجتمع الروسي.
4. دراسة اقتصاد الحرب الروسي: تقييم قدرة الاقتصاد الروسي على التكيّف مع متطلبات الصراع طويل الأمد، وتحليل دور الصناعات العسكرية والتحايل على العقوبات الغربية في دعم الجهد الحربي.
5. تقدير انعكاسات الحرب على الأمن الأوروبي والدولي: استشراف آثار الحرب على توازن القوى في أوروبا، وتحديد ما إذا كانت تشكّل نقطة تحول في استراتيجيات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وسياسات الأمن الجماعي.
6. بناء أرضية علمية للسياسات الدفاعية المستقبلية: تشجيع البحوث المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والعسكرية في أوروبا والولايات المتحدة لتطوير فهم أكثر دقة لطبيعة الحرب الحديثة، ودمج الدروس المستفادة ضمن المناهج الدفاعية والتدريب العسكري.
7. بلورة تصورات استراتيجية للسيناريوهات المستقبلية: وضع مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الحرب، تشمل احتمالات التصعيد أو التسوية، وتقييم انعكاسات كل منها على البيئة الجيوسياسية في أوروبا وآسيا.

اهم النقاط التي طُرحت في الندوة:

محور الاستراتيجية والفن العملياتي: ركز هذا المحور على دراسة كيفية تطور العمليات العسكرية الروسية منذ عام 2022، خصوصاً في ضوء التجربة المتغيرة للحرب الشاملة ضد أوكرانيا. تميّز الطرح بنقاش مركّز على مفاهيم الجيل الجديد من الحروب (New Generation Warfare) ودمج عناصر الذكاء الاصطناعي، المعرفة الذاتية الروسية، والدروس العملياتية المتولدة من الفشل والتكيف.

النقاط الرئيسية:

- استعرض كيف بدأت روسيا صراعها باستخدام نموذج «الجيل الجديد من الحروب»، الذي يعتمد على العمليات غير المتكافئة، الحروب الهجينة، والاختراقات المعلوماتية.
- أشير إلى أن الأداء الروسي في أوكرانيا كشف حدود هذا النموذج، مما أدى إلى عودة تدريجية إلى الحرب التقليدية الكلاسيكية القائمة على الاستنزاف والسيطرة الجغرافية.
- نوقش كيف فشلت «الضربة الصاعقة» الروسية في شباط 2022، مما أجبر الجيش على التكيف مع ظروف الميدان المتغيرة، مثل صلابة الدفاع الأوكراني وانتشار الدعم الغربي عالي التقنية.

«تحليل صورة روسيا الذاتية لقدراتها العسكرية: تطبيقات الذكاء الاصطناعي التفسيري»

- تم عرض نموذج يعتمد على تحليل النصوص العسكرية الروسية باستخدام الذكاء الاصطناعي التفسيري (explainable AI) لاستخراج اتجاهات المفاهيم الاستراتيجية في الخطاب الروسي.
- أظهر البحث أن النخبة العسكرية الروسية تميل إلى المبالغة في تقدير قدراتها الذاتية، خاصة فيما يتعلق بالقيادة الذكية، القتال الشبكي، والحرب السيبرانية.
- كما تم تحليل أكثر من 300 وثيقة استراتيجية صادرة عن وزارة الدفاع الروسية وأكاديمية الأركان خلال الأعوام 2015 – 2024.

تناول محور الفكر العسكري التطورات النووية وحرب المعلومات عدة مواضيع رئيسية، منها:

- التغير في العقيدة النووية الروسية، خصوصاً كيفية استخدام السلاح النووي كأداة للردع والتصعيد المحسوب.
- التحول في استخدام المعلومات كسلاح استراتيجي، بما في ذلك تقنيات التضليل، الحرب النفسية، والتأثير عبر وسائل الإعلام.
- نقاشات حول العلاقة بين العقيدة العسكرية التقليدية والأنظمة التكنولوجية الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة غير المأهولة.
- تقييم لتطورات مفهوم الردع غير النووي، ومحاولة موسكو استخدامه كوسيلة لتحدي التفوق التقليدي للغرب.

محور العلاقات الدولية: شبكات التعاون الروسية

- ناقش المتحدثون كيف أعادت روسيا بناء شبكاتها الدولية بعد 2022.
- تم التركيز على دور الصين، إيران، ودول جنوب الكرة الأرضية كشركاء استراتيجيين.
- تم تحليل استخدام روسيا لأدوات القوة الناعمة والدبلوماسية المزدوجة ضمن أطر مقاومة النظام الليبرالي الغربي.

محور علم الاجتماع العسكري: تأثير التعبئة على المجتمع الروسي

- عُرضت أبحاث ميدانية حول تأثير التعبئة العسكرية الجزئية على الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- أشير إلى الفجوة المتزايدة بين النخب العسكرية والمجتمع المدني، خاصة في المناطق النائية.
- تطرقت الندوة إلى كيفية خلق التعبئة لآليات جديدة من الولاء والانضباط الاجتماعي.

محور الاقتصاد الحربي: القدرة الإنتاجية والتكيف الصناعي

- ركز النقاش على تحويل الاقتصاد الروسي إلى نموذج «اقتصاد عسكري مختلط».
- تم عرض دراسات حالة حول إعادة هيكلة قطاع الصناعات الدفاعية.
- نوقش دور العقوبات الغربية وكيف دفعت روسيا إلى تطوير سلاسل توريد بديلة وتقنيات محلية.

محور البحرية والطائرات غير المأهولة: ملامح الحرب في البحر الأسود

- تناولت الجلسات استخدام روسيا للطائرات المسيّرة البحرية والجوية.
- أُشير إلى التكتيكات الدفاعية والهجومية الجديدة التي ظهرت في البحر الأسود.
- نوقش التعاون بين الاستخبارات والقدرات البحرية في العمليات السيبرانية والمادية ضد البنية التحتية.

محور المستقبل والتربية: سيناريوهات إنهاء الحرب وبناء الثقافة العسكرية

- طرحت الندوة نماذج متعددة لنهاية الصراع، سواء عبر التسوية أو التصعيد.
- ناقش المشاركون مستقبل التجنيد العسكري وتغيّر الخطاب التعليمي في روسيا.
- عرضت تحليلات لبرامج تنشئة الأطفال والطلاب على قيم «الوطنية العسكرية».

الخاتمة

اختتمت الندوة بالتأكيد على أن روسيا في عام 2025 ليست مجرد طرف في نزاع عابر، بل هي دولة تعيد صياغة نفسها وعقيدتها الاستراتيجية والعسكرية والاجتماعية في إطار حرب طويلة الأمد، تمتد آثارها إلى ما بعد حدود أوكرانيا. لقد برزت روسيا ككيان يحاول استعادة موقعه كقوة عظمى، لكنه يفعل ذلك في ظل تحديات داخلية وخارجية معقدة، تشمل تغييرات ديموغرافية، تأثير العقوبات الاقتصادية، والحاجة إلى تكيف مستمر مع تكنولوجيا الحروب الحديثة.

تم الإشارة إلى أن فهم هذه التغيرات يستلزم النظر إليها من زاوية متعددة الأبعاد، تجمع بين الدراسة العسكرية، الاجتماعية، والسياسية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والتقنية. إن الحرب ليست مجرد صراع مسلح، بل هي حالة متغيرة مستمرة تؤثر في بنية الدولة والمجتمع الروسي، وتعيد تشكيل الأولويات الوطنية والموارد المخصصة للدفاع والأمن.

التوصيات التي خلصت لها الندوة:

1. تطوير أدوات تحليل متعددة التخصصات: يجب على الباحثين وصناع القرار اعتماد نماذج تحليلية تجمع بين العلوم العسكرية، علم الاجتماع، الاقتصاد، وعلم السياسة لفهم التغيرات المستمرة في الفكر الاستراتيجي الروسي وسلوكها العسكري.
2. الرصد المستمر لسلوك روسيا في البيئة الأمنية الأوروبية: ضرورة بناء آليات متابعة دقيقة لرصد تحركات روسيا، بما يشمل أنشطتها العسكرية، الدبلوماسية، المعلوماتية، والتكنولوجية، لتقييم تأثيرها على الأمن الإقليمي والدولي.
3. تعزيز التعاون البحثي الدولي: تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات الأمنية في أوروبا وشمال الأطلسي لفهم الديناميات المعقدة التي تحكم استراتيجية روسيا، والتعامل معها بفعالية.
4. التركيز على أثر الحرب في المجتمع الروسي: ضرورة دراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على الفئات السكانية المختلفة داخل روسيا، خاصة فيما يتعلق بالتعبئة، الإعلام، والولاءات الوطنية.
5. الاستعداد لتحديات الحروب المستقبلية: التأكيد على أهمية إدراك التطورات في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحروب السيبرانية، واستخدام الطائرات المسيّرة، والاستثمار في القدرات الدفاعية التي تواجه هذه التحديات.

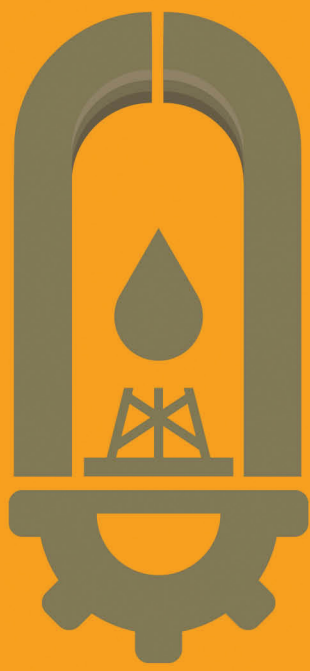

منتدى بغداد الدولي للطاقة

Baghdad International Energy Forum

+964 773 019 7635
+964 772 997 3147
العراق ، بغداد ، الجادرية
- شارع الوزراء
Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq
head@hewariraq.com
office@hewariraq.com
www.hewariraq.com

شروط النشر

- تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية ، السياسية، الامنية، العسكرية، الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
- يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهات أخرى.
- يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
- ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع ، والملاحق.
- يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
- يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية ، ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
- تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة ، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
- تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة ، مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
- تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية ، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

- يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
- تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
- يتم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
- يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
- يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
- يتم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
- تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي للحـــــوار ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار
I.I.D